جامعة سعد دحلب-البليدة-
كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير

قسم العلوم الإقتصادية

مذكرة ماجستير

تخصص : بنوك- نقود- مالية

تأثير العولمة على سياسة الإنفاق العام في الدول النامية
– دراسة حالة الجزائر-

من طرف

نوال قاسي

أمام اللـجنة المشكلة من

مسعود دراوسي	أستاذ محاضر"أ"، جامعة البليدة	رئيساً
عمر صخري	أستاذ التعليم العالي، جامعة الجزائر	مشرفاً ومقرراً
كمال رزيق	أستاذ محاضر"أ"، جامعة البليدة	عضواً مناقشاً
أحمد علاش	أستاذ محاضر"أ"، جامعة البليدة	عضواً مناقشاً

البليدة، سبتمبر 2009

ملخص

شهدت السنوات الماضية عدداً من التغيرات العالمية التي مسّت مختلف جوانب الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، تدرّجت من ثورة اتصالات ومعلومات وإلغاء القيود والحواجز بين الدول إلى ما يطلق عليه الآن بظاهرة العولمة بمختلف جوانبها، وتعاظم دور مؤسساتها في رسم ملامح النظام الاقتصادي العالمي الجديد حيث لعبت دوراً بارزاً في التأثير على النظم و السياسات الاقتصادية ضمن برامج الإصلاح والتكيّف الهيكلي لمعظم الدول النامية خاصة التي كانت تعاني اختلالات عميقة تهدد استقرارها. تعالج هذه المذكرة في أربعة فصول إشكالية انعكاسات التحولات الاقتصادية من خلال البرامج المقترحة من طرف مؤسّسات العولمة على سياسة الإنفاق العام؛ باعتبار هذه الأخيرة من أهم أدوات السياسة الاقتصادية التي تمكّن الدولة من التدخل في النشاط الاقتصادي لإنجاح عملية التنمية . وقد حاولنا إسقاط الدراسة على الواقع الجزائري الذي لم يكن بمنأى عن هذه الدول التي أبدت رغبتها للاندماج في العولمة، والاتجاه نحو اقتصاد السوق بعد تعثّر مسيرة التنمية المطبّقة سابقاً. وللإحاطة بمختلف جوانب الموضوع تخلل بحثنا استخدام أدوات المسح المكتبي العادي والإلكتروني لبناء الإطار النّظري أو الفكري للموضوع، إضافة إلى التحليل الوصفي بهدف تحليل البيانات الخاصة بالنفقات العامة في الجزائر ومقارنتها قبل وبعد الإصلاحات؛ هذا ما يسمح لنا باختبار فروض البحث واستخلاص نتائج هامة اقتضت بدورها تقديم مجموعة من التوصيات والاقتراحات للدول النامية عامة وللجزائر خاصة، من شأنها تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في ظل الإصلاحات والتحولات التي تشهدها سياسة الإنفاق العام.

ABSTRACT

The previous years have seen many changes in the different sides of the political, social, and economic life. This is due to the media, the tax breaks between the countries and to the globalization, all these have played a great role in the mapping of the new world economic policies of the developing countries which suffered from economic instability. This research paper is divided into four chapters, the question of the reflection of economic changes, and the issued program suggested by globalization enterprises on the public expending policy. Through, it considered as one of the state to control the economic activity. Through our study, we tried to emphasize our research deep changes and wanted to join globalization, and be part of the free market. Also, we have used a usual research through libraries and the e-research in order to build a theoretical frame. Besides, we have used a descriptive analysis of the public expending in Algeria and compared it before and after the reforms. Thus which permitted us to examine the tasks of the research and conclude un important results. It gave us suggestions may improve the economic and the social situation, under all the reforms and the transformation caused by the public expending policy.

شـــكر

(رَبِّي أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَـتَكَ الَتِي أَنْعَمْتَ عَلَي)

الحمد لله كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه الذي سخّر لنا العلم لينير دروبنا.
الحمد لله الذي منّ علي إتمام هذا البحث المتواضع وتيسيره لي كل السبل لإنجازه، وأرجوا منه أن يكون فيه إفادة لغيرنا ويجعله في ميزان حسناتنا.

كما أتوجّه بجزيل الشكر وعظيم التقدير والامتنان لكل من ساعدني لإنجاز هذا البحث بالأخص :

- الأستاذ المشرف أستاذ التعليم العالي : عمّار صخري الذي لم يبخل علي بنصائحه القيمة وتوجيهاته الصائبة المرفقة بالتشجيع المعنوي، وعلى كل ما بذله من صبر جميل كان لهم عظيم الأثر في إنجاز هذا البحث .

- كل الأساتذة والزملاء والزميلات.

قائمة الأشكال

الرقم		الصفحة
01	التوسع الجغرافي للمقرات الإجتماعية لـ **100** أكبر شركة متعددة الجنسيات سنة (1996)	42
02	التوسع في العولمة (2004)	70
03	فرضية فاجنرWagner	104
04	فرضية بيكوك-وايزمان	106
05	تغير منحنى IS وفق أثر الإنفاق على العمالة	114
06	اثر الدعم السلعي على توازن السوق	115
07	منحنى*لورنز* لتوزيع الدخل	130
08	منحنى التوازن في سوق السلع والخدمات	135
09	نسبة نفقات التجهيز ونفقات التسيير من إجمالي النفقات العامة(1963-1979).	213
10	نسبة نفقات التجهيز ونفقات التسيير من إجمالي النفقات العامة(1980-1990).	213
11	نسبة نفقات التجهيز ونفقات التسيير من إجمالي انفقات العامة(1991-2000).	214
12	نسبة نفقات التسيير ونفقات التجهيز من إجمالي النفقات العامة (2001-2007).	215
13	تطور نسبة الإنفاق العام إلى الناتج الوطني الإجمالي(1963-2007).	220
14	تطور نسبة الإنفاق العام إلى مجموع السكان	223
15	مقارنة تطور النفقات العامة مع الإيرادات العامة للدولة.	226
16	نسب توزيع النفقات على قطاع الصناعة والطاقة.	229
17	نسب توزيع النفقات على قطاع الفلاحة والري.	230
18	نسب توزيع النفقات على قطاع الخدمات.	230
19	نسب توزيع النفقات على قطاع الصحة.	231
20	نسب توزيع النفقات على قطاع الإدارة.	232
21	نسب توزيع النفقات على القطاع الإجتماعي والثقافي.	233

22 نسب توزيع النفقات على قطاع المنشآت الاقتصادية. 234
23 نسب توزيع النفقات على قطاع العمليات المالية. 235
24 نسب توزيع النفقات على قطاع الدفاع 236
25 نسب توزيع النفقات على قطاع التربية والتكوين. 237
26 نسب توزيع النفقات على قطاع النفقات غير المخصصة. 238
27 مقارنة نسب توزيع النفقات العامة على القطاعات خلال الفترتين. 239

قائمة الجداول

الرقم		الصفحة
01	العلاقة بين التجارة الدولية والناتج الخام العالمي	29
02	مقارنة رقم أعمال أكبر الشركات متعددة الجنسيات و **PIB** لبعض الدول لسنة1997 .	33
03	تطور الإنفاق العام في بعض الدول.	103
04	تأثير سياسات تحرير التجارة الخارجية على عجز الميزانية في بعض دول أمريكا اللاتينية خلال الفترة (1981-1986).	179
05	تغيرات حجم النفقات العامة في بعض الدول العربية.	180
06	آليات تكييف السياسة المالية في بعض دول أمريكا اللاتينية في الفترة (1982-1987).	181
07	الترخيصات المالية لمخطط دعم الإنعاش الإقتصادي(2001-2004).	203
08	توزيع الإعتمادات بعنوان ميزانية التسيير لسنة2007 حسب كل دائرة وزارية.	208
09	توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة 2007 حسب القطاعات(بألاف دج).	210
10	تطور حجم الإنفاق العام في الجزائر من 1963 إلى 2007 (المليار دج).	211
11	تطور نسبة الإنفاق العام إلى الناتج الوطني الإجمالي(1963-2007).	218
12	تطور نسبة الإنفاق العام إلى مجموع السكان(1963-2007).	221
13	مقارنة تطور النفقات العامة مع الإيرادات العامة للدولة (1977-2007).	224
14	مساهمة القطاع العام في الناتج الخام(1995-2004).	234
15	الرصيد الميزاني خلال الفترة (2000-2007).	243
16	تطور المديونية الخارجية خلال الفترة (2000-2007).	243
17	تطور الصادرات والواردات الجزائرية خلال الفترة (1995-2007).	244
18	تطور معدل التضخم خلال الفترة 1990-2004.	245
19	تطور معدلات نمو الإقتصاد الجزائري (1994-2004).	245

20 تطور مؤشر أسعار الاستهلاك خلال فترة 1990-2004. 247
21 تطور الأجور خلال الفترة (1990-2002). 249
22 تطور مداخيل العائلات خلال الفترة (1991-1995). 249
23 تطور معدل البطالة وعدد البطالين خلال الفترة 1990-2004. 250
24 نسبة الفقراء الذين يعيشون بأقل من دولار وبأقل من دولارين. 252
25 المؤشرات الرئيسية لماليزيا(1999) 253
26 تطور نفقات القطاع العام بماليزيا للفترة(2003-2007). 258
27 النسبة المئوية لنفقات الحكومة المركزية حسب نوع الخدمات 2000-2001. 260
28 النفقات العامة على التعليم بماليزيا للفترة:(1996-2000). 261
29 بيانات حول المدارس الابتدائية والثانوية لماليزيا للسنوات 1999-2001 . 262
30 بيانات حول المدارس الابتدائية والثانوية للجزائر للسنوات 1999-2001 . 263
31 بيانات حول التعليم الجامعي في ماليزيا 1996-2000. 264
32 بيانات حول التعليم الجامعي في الجزائر 1996-2000. 265
33 نسبة الإناث في المدارس والجامعات الماليزية عام 2000 . 266

قائمة المختصرات

AFS	AIDE FORFAITAIRE DE SOLIDARITE
APEC	ASIA PACIFIC ECONOMIC CORPORATION
ASEAN	ASSOCIATION OF SOUTH – EASTERN ASIA NATIONS
BM	BANQUE MONDIALE
BIT	BUREAU INTERNATIONAL DU TRAVAIL
COMESA	COMMON ORGANISATION MARKET FOR EASTERN AND SOUTHERN AFRICA
CNAC	CAISSE NATIONAL DE L 'ASSURRANCE DU CHOMAGE
DTS	DROITS DE TIRAGE SPECIAUX
FMI	FOND MONETAIRE INTERNATIONAL
GAAT	GENERAL ACCORD FOR AGREEMENT ON TARRIFS
GATS	GENERAL ACCORD ON TRADE AND SERVICES
IAIG	INVESTISSEMENT ET ACTIVITE D 'INTERET PUBLIC
IBRD	INTERNATIONAL BANK FOR RECONSTRUCTION AND DEVELOPPEMENT
ICSR	INDEMNISATION DES PERSONNES SANS REVENUE
IDA	INTERNATIONAL DEVELOPMENT ASOCIATION
IDE	INVESTISSEMENT DIRECT EXTERIEUR
IFC	INTERNATIONAL FINANCE CORPORATION
IQIS	INFORMATION QUALITY IN INFORMATION SYSTEMS
ISO	INTERNATIONAL STANDARSING ORGANISATION
ITO	INTERNATIONAL TRADE ORGANISATION
Miga	MULTERALE INVESTISSMENT GUARANTEE AGENCY
NAFTA	NORTH AMERICAN FREE TRADE AGREEMENT
OCDE	ORGANISATION DE COOPERATION ET DE DEVELOPPEMENT ECONOMIQUE
OMC	ORGANISATION MONDIALE DU COMMERCE
PPBS	PROGRAMMING AND PLANNING BUDGET SYSTEM
PIB	PRODUIT INTERIEUR BRUT
PNB	PRODUIT NATIONAL BRUT
SFI	SOCIETE FINANCIERE INTERNATIONAL
TUPHIMO	TRAVAUX D'UTILITE PUBLIQUE A HAUTE INTENSITE DE MAIN-D'ŒUVRE
UNCTAD	UNITED NATIONS CONFERENCE ON TRADE AND DEVELOPMENT

فـهرس المـــــــحتويات

ملخص

شـــكر

الفـــــــــهرس

قائـــمة الجداول

قائـــمة الأشكال

قائمة المختصرات

الـــــــمقـــدمة..... 12

1. إندماج الدول النامية في العولمة

1.1 . مـاهية العولمـة..... 20

1.1.1. مفهوم العولمة..... 21

2.1.1. نشأة العـولمة وعوامل تطورها..... 26

3.1.1. ملامح العولـمة الاقتصادية..... 31

4.1.1. أنواع العـولمة الاقتصادية،أهدافها و أدواتها 41

2.1. مؤسـسات العولـمة..... 45

1.2.1. مـاهية صندوق النقد الدولي..... 46

2.2.1. ماهية البنك العالمي..... 49

3.2.1. ماهية المنظمة العالمية للتجارة..... 55

4.2.1. دور المؤسسات الدولية في تكريس العولمة..... 62

3.1. آلية اندماج الدول النامية في العولمة..... 65

1.3.1. خصائص اقتصاديات الدول النامية وأهم إختلالاتها 65

2.3.1. تطبيق عمليات التحرير التجاري والمالي في الدول النامية..... 70

3.3.1. مزايا وعيوب الإندماج الناتج عن تحرير التجارة 73

4.3.1. أزمات العولمة المالية..... 79

2. أهمية سياسة الإنفاق العام لتحقيق التوازن الاقتصادي
1.2. ماهـية الإنفاق العام والجوانب المتعلّقة به..... 84
1.1.2. مفهـوم الإنفاق العام..... 84
2.1.2. مجـالات الإنفاق العام وضـوابطه..... 94
3.1.2. العوامل المحددة لحجم النفقات العامة..... 101
4.1.2. أسبـاب تطور النفـقات العـامة..... 102
2.2. الإنـفاق العام كأداة للسـياسة الإقتصادية..... 113
1.2.2. تحقيق أهداف السياسة المالية عن طريق سياسة الإنفاق العام..... 113
2.2.2. أدوات سياسة الإنفاق العام..... 116
3.2.2. مراحل تنفيذ النفقات العامة..... 117
4.2.2. معايير توزيع النفقات العامة..... 119
3.2. الآثار الإقتصادية للنفقات العامة..... 122
1.3.2. الآثار المباشرة للنفقات العامة..... 122
2.3.2. الآثار غير المباشرة للنفقات العامة..... 133
3.3.2. ميكانيكية الانفاق العام والنمو والظروف الاقتصادية..... 138
4.3.2. علاقة تمويل النفقات العامة بآثارها الإقتصادية..... 140

3. آليات تحول سياسة الإنفاق العام في الدول النامية في ظل العولمة
1.3 تحول السياسة الإقتصادية الكلية للدول النامية في ظل العولمة..... 145
1.1.3. المسؤوليات الإقتصادية للدولة في ظل العولمة 146
2.1.3. اعتماد وسائل السياسة الإقتصادية كمظهر لتدخل الدولة..... 151
3.1.3. موقع مؤسسات العولمة من سياسات الإصلاح الإقتصادي 154
4.1.3. مضمون سياسات الإصلاح الإقتصادي في الدول النامية..... 156
2.3. إشكالية ترشيد سياسة النفقات العامة ضمن سياسات الإصلاح 160
1.2.3. ماهية ترشيد النفقات العامة..... 160
2.2.3. مراحل التخطيط المالي الرشيد للإنفاق العام في الإقتصاد الوضعي والإسلامي..... 165
3.2.3. أوجه قصور السياسة الانفاقية في الدول النامية وقواعد ترشيدها..... 168

4.2.3. آلية ترشيد سياسة الإنفاق العام في ظل العولمة..... 172
3.3. دور العولمة في تغيير حجم وهيكل النفقات العامة في الدول النامية..... 176
1.3.3. أثر العولمة على حجم النفقات العامة..... 176
2.3.3. أثر العولمة على هيكل النفقات العامة وبنيتها..... 181
3.3.3. معوقات الإستفادة من الآثار الإيجابية للعولمة على النفقات العامة..... 186

4. تحولات سياسة الإنفاق العام في الجزائر في ظل العولمة (دراسة تحليلية)
1.4. اتجاه مسار التنمية في الاقتصاد الجزائري واندماجه في العولمة..... 190
1.1.4. مرحلة التخطيط الشمولي..... 191
2.1.4. استراتيجيات التنمية خلال الثمانينات..... 193
3.1.4. مرحلة الإنتقال إلى اقتصاد السوق..... 196
4.1.4. برنامج الإنعاش الإقتصادي..... 203
2.4. تحليل نمو حجم النفقات العامة في الجزائر..... 205
1.2.4. هيكل النّفقات العامة في الجزائر..... 206
2.2.4. نمو حجم الإنفاق العام في الجزائر..... 211
3.2.4. تطور نسبة الإنفاق العام إلى الناتج الإجمالي وإلى مجموع السكان..... 217
4.2.4. مقارنة تطور النفقات العامة مع الإيرادات العامة للدولة 223
3.4. تحليل تغير بنية الإنفاق العام حسب القطاعات في الجزائر..... 227
1.3.4. تصنيف القطاعات..... 227
2.3.4. تطور نسب الإنفاق حسب القطاعات..... 229
3.3.4. مقارنة نسب توزيع الإنفاق على القطاعات..... 239
4.4. التكلفة الإجتماعية والإقتصادية لتحولات الإنفاق في الجزائر..... 242
1.4.4. آثار تحولات سياسة الإنفاق العام على التنمية الإقتصادية..... 243
2.4.4. آثار تحولات سياسة الإنفاق العام على الوضع الإجتماعي..... 248
3.4.4. مقارنة تجربة الجزائر بالتجربة الماليزية..... 252

الخـــــاتمة..... 269

قائمة المراجع..... 280

الملاحق..... 294

المقـدمــة

لم يحظ فرع من فروع الاقتصاد في العقود الأخيرة بما حظيت به نظريات الاقتصاد العام من تطورات جوهرية، وقد كان لمفهوم السياسة المالية وأساليبها ومجالاتها النصيب الأوفر من هذه التطورات، والنفقة العامة باعتبارها أحد أدواتها وعبر تطورها التاريخي استطاعت أن تحمل عدة خصائص تميّزها عن النفقة الخاصة من حيث الغاية والتغطية والحجم، إذ أنّها تبحث عن أكبر منفعة من الناحية الاجتماعية، فكل نفقة عامة لها دور وظيفي معين، ولها دور استراتيجي في تحقيق هدف النمو، ومن المنطقي أن تتأثر سياسة الإنفاق العام بكل التحولات العالمية الجديدة خاصة في الدول النامية التي يصعب عليها الصمود في وجه التحديات التي تؤدي عادة إلى عدم عدالة توزيع الدخل واتساع الفجوة بين الطبقات بحكم أنها تعجز عن الإندماج على نحو إيجابي في الإقتصاد العالمي. فالساحة العالمية في الآونة الأخيرة تشهد تغيرات جذرية بزغ عنها ظهور نظام إقتصادي عالمي جديد، من أهم خصائصه التطور المطرد للإقتصاد الرأسمالي نحو العولمة لتكون ملامح الهندسة الجديدة لإقتصاد القرن الحادي والعشرين، وقد كان لها تجليات واضحة في السياسة والاقتصاد والثقافة وتقنيات الاتصال وهي تقوم على تزايد درجة الإعتماد المتبادل بفعل اتفاقيات تحرير التجارة العالمية والتحول لآليات السوق، إذ أن للثورة العلمية والتكنولوجية وثورة المعلومات والإتصالات الهائلة، وتوغل الشركات المتعددة الجنسيات أبلغ الأثر في تجسيد هذا النظام وتحديد معالمه، وانخراط دول العالم فيه بما فيها الدول النامية التي سارت في ركاب الخوصصة ممّا أدى إلى تحجيم دورها الاقتصادي وتدخل مؤسسات العولمة في قرارات الدولة نفسها، وفي رسم سياستها وسن التشريعات والقوانين التي تصب في خدمتها، فجوهر العولمة أنّها تستمد قوتها من وجود مؤسسات وقوى سياسية واقتصادية ومالية دولية.

ولهذا الغرض فإن الحاجة تلح على هذه الدول الإهتمام بشكل أوسع بالسياسات الاقتصادية على المستوى الكلي للتحكم في استراتيجيات التنمية، وتستوعب التحولات والتحديات الإقتصادية ، فالتحول نحو آليات إقتصاد السوق من خلال برامج الإصلاح الإقتصادي والخوصصة وتحرير التجارة الدولية، وتبني إستراتيجيات التنمية ذات توجه خارجي من أجل تفعيل إقتصاديات المشاركة الدولية والإستثمار الأجنبي المباشر تدعو إلى المزيد من الإهتمام بدراسة السياسات الإقتصادية ومستقبلها وآلياتها وأدواتها

وأهدافها، فمن يملك سياسة اقتصادية فعّالة تستوعب كل التحولات سوف يجني الثمار أمام تحديات الألفية الثالثة، ومن أهم هذه السياسات السياسة المالية التي تتمحور في تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي عن طريق السياسة الضريبية والسياسة الإنفاقية، حيث تعتبر النفقات العمومية أحد أهم المعايير المستخدمة لقياس حجم الدولة في الدورة الإقتصادية، كما أنها تمثل نسبة عالية من الناتج الوطني في معظم دول العالم، وسياسات الإنفاق العام هي التي تتحكم بحجم النفقات العامة ومقدارها، وتركيبها البنيوي، وقد عرفت هذه الأخيرة تحولات عميقة بهدف تحقيق الأهداف الاقتصادية وغير الاقتصادية للدول النامية بغرض اندماجها في العولمة.

ولم تكن الجزائر بمنأى عن هذه الوضعية حيث لم تستطع أغلب برامج التنمية التي تبنتها للنهوض بالإقتصاد الجزائري ومعالجة الإختلالات التي كان يعرفها، إنما كانت النتائج متواضعة، مما جعلها تعرف مع نهاية عقد الثمانينات أزمة اقتصادية خانقة زاد من حدّتها الإنهيار الكبير الذي عرفته أسعار النفط سنة 1986، والذي كان يعتبر أهم مصدر تمويل لميزانية الدولة والضمان الوحيد للهيئات والمؤسسات الدولية المقرضة لاسترداد ديونها.

وعلى ضوء ما تقدم، وأمام الوضعية الحرجة بادرت الجزائر إلى اتخاذ مجموعة من الإجراءات في إطار الإصلاحات الاقتصادية، وأقدمت السلطات على إبرام اتفاق الإستعداد الإئتماني سنة 1994، بموجبه ترتبط الجزائر ببرنامج التثبيت والتصحيح الهيكلي الذي يملي عليها تطبيق جملة من الشروط، وهو يشمل مجموعة من الإجراءات والتدابير التي تخص التوازنات المالية الكبرى، سعياً منها في فك خناق الأزمة، واستعداداً للانتقال إلى اقتصاد السوق والاندماج في العولمة ومسايرة لما يعرفه المحيط الاقتصاد الدولي من تحولات تفرض تغيير التوجه المتبع سابقاً، ولم تكن هذه الإصلاحات لتكتمل دون إصلاح السياسة الإنفاقية، انطلاقاً من كون عجز الميزانية السبب الرئيسي للعديد من المشاكل الإقتصادية والإجتماعية، ومن حتمية تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي بانتهاجها سياسة إنفاق رشيدة تساهم في المحافظة على التوازن الإقتصادي والإجتماعي وتحقيق النمو.

<u>طرح الإشكالية</u>

في ظل ما أفرزته العولمة من تقليص لدور الدولة في النشاط الإقتصادي، أصبحت كل دول العالم تقوم برسم سياستها المالية وفق متطلبات الظاهرة والتي تدفعها إلى تحمّل تكاليف معتبرة، ونظراً لما تمر به الجزائر من مراحل تندرج في سياق برامج وتسهيلات صندوق النقد الدولي الهادفة إلى الإصلاح الإقتصادي فإنه لا بد من مراعاة النظر في السياسة الإنفاقية المتبعة للتحكم في أهم التغيرات والتحولات العالمية، ومن هذا المنطلق تتجلى معالم إشكالية البحث والتي يمكن بلورتها في التساؤل الجوهري التالي:

ما مدى تغير اتجاهات سياسة الإنفاق العام في الدول النامية خاصة الجزائر في ظل التطورات الإقتصادية العالمية الراهنة؟

وحتى نتمكن من الإحاطة بكل جوانب موضوع البحث قمنا بتقسيم الإشكالية الأساسية إلى أسئلة فرعية يمكن إجمالها فيما يلي :

- كيف ظهرت العولمة وما هي الأطراف المشاركة فيها؟
- ما هو موقف الدول النامية من العولمة؟ وما مدى تأثر اقتصادياتها بالتحولات الاقتصادية العالمية؟
- فيما تكمن أهمية سياسة الإنفاق العام؟ وما هي أدواتها والعوامل المحددة لها؟
- ما هومضمون إجراءات إصلاح سياسة الانفاق العام في الدول النامية، وهل تمكنت من تطبيقها؟
- متى بدأ توجه الجزائر للإندماج في العولمة؟، وهل تمكنت من تغيير سياستها الإنفاقية للتكيف مع برامج الإصلاحات مع المحافظة على أهدافها التنموية الإقتصادية والإجتماعية؟
- هل بقيت نفس القطاعات الاقتصادية تحتفظ بالأولوية والأهمية في الجزائر؟ أم حدث تغيير في تصنيفها وترتيبها؟
- ما مدى تحسن أو تراجع المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية للجزائر في ضوء هذه التغيرات؟

<u>فرضيات الدراسة</u>

لمعالجة الإشكالية والإجابة على مختلف الأسئلة المتعلقة بها ارتأينا وضع الفرضيات التي ستكون منطلقا لدراستنا وهي كما يلي :

- العولمة ظاهرة تعدت كل القيود والحدود التي كانت موجودة بين الدول والشعوب، وهي تسعى لإلغائها ساعدها في ذلك تعميق الثورة التكنولوجية والمعلوماتية التي حولت العالم إلى قرية عالمية متنافسة الأطراف تختفي فيها حدود السياسية للدول، ويتفق في إطارها كل المنظمات الدولية والشركات متعددة الجنسيات والدول والتكتلات الاقتصادية العالمية، أهم الأطراف المشاركة فيها الدول الرأسمالية الكبرى التي تسعى للانفراد بالتحكم في الاقتصاد العالمي.
- تقوم العولمة بالضغط على الدول النامية لتغيير نظامها الإقتصادي وإصلاح سياساتها الاقتصادية والتحول لاقتصاد السوق، وهي عموما ستواجه تحديات كبيرة إضافة إلى اختلالاتها قد تؤدي إلى مكاسب إذا تم التغلب على هذه التحديات والتحكم فيها، وقد تسفر عن خسائر إذا عجزت هذه الدول عن مواجهتها،

- إن النفقات العامة تهدف إلى زيادة النمو الإقتصادي والتوزيع العادل للدخول، لذلك بات من الضروري متابعة التغيرات الحاصلة فيها.
- الوضعية الاقتصادية الحالية للجزائر نتاج تراكم سياسات متعاقبة مهدت السبيل لما نعيشه الآن؛ والجزائر منذ بدء إصلاحاتها بمعيّة المؤسسات الدولية وهي في اندماج تدريجي في العولمة.
- الإصلاحات ضرورة فرضتها الأزمات التي عرفتها إقتصاديات الدول النامية، وإصلاح السياسة الإنفاقية هو جزء لتكتمل الإصلاحات، ولابد أن يمر حتماً عن طريق ضغط النفقات العامة وترشيدها.
- تختلف سياسات الإنفاق العام على قطاعات الإقتصاد الوطني باختلاف مراحل التنمية الاقتصادية والأهداف المتبناة في كل مرحلة، ورغم ذلك فإن نفقات الدفاع تبقى تحتل صدارة الترتيب ، وربما لن تتمكن الجزائر من الإستفادة من تغيير سياستها مع الحفاظ على استقرارها وأهدافها التنموية.

سبب اختيار الموضوع

هناك عدة مبررات دفعتنا لاختيار موضوع بحثنا أهمها :

- الأهمية التي تحتلها النفقات العامة لكونها عنصراً رئيسياً وركيزة أساسية في مالية الدولة، كما أنها محرك أساسي للهياكل الإدارية، والأمنية، الاجتماعية والاقتصادية.
- إلقاء الضوء على الدور البارز الذي لعبته المؤسسات الدولية في التأثير على النظم والسياسات في العديد من الدول النامية من خلال الأنواع المختلفة من القروض التي يقدمها ضمن وصفات وبرامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي التي تهدف إلى دمج المجتمعات النامية في النظام الرأسمالي الدولي.
- المساهمة في دراسة التغيرات التي عرفها هيكل النفقات وحجمها خلال السنوات الأخيرة بسبب العولمة في الدول النامية، وأهم التغيرات التي طرأت على مختلف القطاعات في الجزائر، ومحاولة إبراز أثر هذه التغيرات على الإقتصاد وعلى المجتمع وتقييمها .

أهداف الدراسة

ضمن الفرضيات السالفة الذكر تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- محاولة تصوير حقيقة العولمة و إبراز آثارها على إقتصاديات الدول النامية من خلال تحديد المفاهيم والخلفية التاريخية للعولمة والعوامل التي ساعدت على إعطاءها هذا الإنتشار.
- الإحاطة بالظروف و المشاكل وأبعاد الأزمة التي عرفها الإقتصاد الجزائري و التي كانت مبرراً لإجراء الإصلاحات التي ارتبطت بصندوق النقد الدولي ودور هذا الأخير في تحديد التوجه العام للسياسة الإنفاقية من خلال الشروط والإملاءات التي يفرضها

– معرفة مكانة السياسة الإنفاقية وأهميتها في برامج الإصلاحات التي تبنتها الجزائر من خلال تحليل مختلف التغيرات التي عرفتها، بالإضافة إلى تحديد الدور الذي يمكن أن تلعبه في التأثير على الواقع الاقتصادي والاجتماعي.

- تقييم السياسة الإنفاقية في الجزائر ومقارنتها مع سياسة ماليزيا للإنفاق، ومحاولة استخلاص أهم التوصيات التي تمكن صانعي القرار من مواجهة مخاطر العولمة التي يمكن أن ينطوي عليها الإندماج المتزايد في العولمة.

- المساهمة بكل تواضع في إثراء المكتبة الجامعية الجزائرية لمحتويات هذا العمل فيما يتعلق بالتغيرات التي شهدتها سياسة الإنفاق في الدول النامية في ظل العولمة في إطار علمي متكامل. ومحاولة إثراء الموضوع بدراسة جديدة، تساهم في بلورة الحلول من جهة، وكمنطلق لأبحاث جديدة من جهة أخرى.

أهمية الدراسة

تتجلى أهمية دراستنا للموضوع فيما يلي :

- لا يخفى على أحد الجدل الكبير الذي أحدثته ظاهرة العولمة وتأثيرها على مجريات الحياة الإقتصادية والسياسية والثقافية في كل دول العالم منها الجزائر، ومن هذا المنطلق فإنه ينبغي علينا أن نسعى لتحديد أبعادها وفهم آلياتها، وتحليل آثارها الإيجابية والسلبية على حجم وهيكل الإنفاق العام لاستخلاص مقترح للتعامل البنّاء مع الظاهرة من حيث الإستفادة من الجوانب الإيجابية وتدنية الآثار السلبية، ومما يزيد من أهمية الدراسة هو أن أغلب الأبحاث التي تناولت ظاهرة العولمة على الدول النامية قد تناولتها بشكل عام ولم تتطرق إلى أثرها على الإنفاق العام إلا في إشارات سريعة وغير عميقة بالرغم من دورها في التنمية الإقتصادية والاستقرار الإجتماعي.

- لم يحظ الإنفاق العام بالعناية والدراسة الكافية حيث كثيرة هي البحوث التي اهتمت بدراسة الإيرادات العامة وخاصة الضريبية منها، خاصة فيما يخص البحث في تقييم سياسة الإنفاق ومدى استخدامها للأدوات العلمية من أجل ترشيدها، رغم أن دراسة الانفاق العام تكتسي أهمية خاصة في منظومة السياسات الاقتصادية باعتبارها الوسيلة التي تؤثر بها الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية؛ إلى جانب قلة هذه الدراسات في الإقتصاديات النامية كما هو الحال في الجزائر، وتلك هي المهمة التي تسعى هذه الدراسة إلى الوفاء بها محاولة إفضاء الطابع العلمي والفهم الدقيق لأهم الظواهر الاقتصادية التي تشهدها الجزائر، خاصة في ظل المرحلة الحرجة التي تمر بها والتي قد تحدد مكانتها في الخارطة الدولية ولسنوات طويلة.

منهج الدراسة

من أجل معالجة حيثيات الموضوع والإلمام بجوانبه، وللإجابة على الإشكالية المطروحة، اعتمدنا في دراستنا على مزج بين المنهج الإستنباطي والمنهج الإستقرائي كالتالي:

- المنهج الإستنباطي : استعملنا الأسلوب الوصفي في بعض أجزاء البحث، وهو يعتبر مناسباً لتقرير الحقائق والتعريف بمختلف المفاهيم ذات الصلة بالموضوع، ولخدمة هدف البحث قمنا بتكوين قاعدة نظرية مستقاة من مختلف المراجع وأمهات الكتب والمراجع في هذا المجال التي تهتم بظاهرة العولمة وتلك التي تهتم بدور الدولة وبالسياسة المالية وعلى وجه الخصوص السياسة الانفاقية حيث نتعرّض لمختلف التعاريف والخصائص والأهداف والوسائل، ومختلف الاتجاهات والتطورات التي شهدها الفكر الإقتصادي في هذا الجانب.

– المنهج الاستقرائي: عن طريق استقراء الدراسات والأبحاث والكتب والدوريات من خلال الأسلوب التحليلي في إطار دراسة الحالة لرصد أهم التطورات التي شهدتها النفقات العامة بالاعتماد على الجداول والبيانات لفهم الظاهرة وتحليلها واستخلاص النتائج وتقييم مختلف الآثار الناجمة عن الإصلاحات ،

حدود الدراسة

يجري موضوع الدراسة في إطارين هما:

- الإطار المكاني: وهو يرتبط بإصلاح السياسة الانفاقية والمعطيات المتعلقة بها في الدول النامية بشكل عام و في الجزائر بشكل خاص على اعتبارها بلداً ينشد التنمية الاقتصادية و يمر بمرحلة انتقالية لم تتضح معالمها بصورة جيدة؛ فحصر الإطار المكاني في دراسة التأثير على سياسة الإنفاق العام في الدول النامية التي اعتمدت برامج التصحيح التي تقتضيها العولمة مع التركيز على الجزائر كدراسة حالة، مع وضع مقارنة بسيطة مع التجربة الماليزية.

- الإطار الزماني: إن فترة الدراسة تحددت بالسنوات التي سبقت الإصلاحات والسنوات التي لحقتها والتي شهدت محاولة اندماج الجزائر في العولمة ودخولها اقتصاد السوق إلى غاية يومنا، وهنا نميز بين ثلاث مراحل على الأقل مرحلة ما بعد الإستقلال، مرحلة الثمانينات، ومرحلة الإنتقال الاقتصادي؛ حيث نتناول المرحلتين الأولى والثانية من أجل الفهم الدقيق والجيّد للوضعية الاقتصادية، وإدراك جذورها التاريخية وعمقها، باعتبار أن الوضعية الاقتصادية لأي بلد مرتبطة بالسياسات المطبقة سابقاً مهما كانت درجة هذا الارتباط.

أدوات الدراسة

أدوات الدراسة المستخدمة في هذا البحث تكمن في:

- المسح المكتبي : من اجل تكوين القاعدة الفكرية والنظرية لموضوع البحث اعتمدنا على المعلومات المكتبية من كتب ومجلات ووثائق وكذا التقارير التي تصدرها المنظمات الاقتصادية العالمية، ومن خلال تحليلنا للواقع الجزائري سنعتمد على البيانات التي تنشرها الهيئات الرسمية الصادرة عن وزارة المالية والديوان الوطني للإحصاء التي تخدم أغراض البحث. مثل دوريات الديوان الوطني للإحصاء ومنشورات الوزارات وعلى وجه الخصوص وزارة المالية، كما استعنا بالمواقع الالكترونية المتعلقة بالموضوع.
- أما عن أدوات الدراسة الميدانية فهي موضحة في الفصل الرابع من البحث ضمن منهجية الدراسة التطبيقية، حيث استخدمنا أدوات التحليل الإقتصادي فلجأنا إلى الأدوات الرياضية والبيانية لدعم دراستنا إضافة إلى مجموعة من الأدوات الإحصائية وبرامج الإعلام الآلي لترجمة الأرقام والإحصاءات والبيانات والمعطيات المتوفرة والمتعلقة بالواقع الإقتصادي.

هيكل البحث

لمعالجة الموضوع وللإحاطة بكل الجوانب المتعلقة به ، ارتأينا أن يشمل مخطط بحثنا عرض وتحليل ومناقشة البحث في ضوء الفرضيات الأساسية والهدف منه من خلال مقدمة وجانبين أحدهما نظري ممثل بثلاث فصول، والآخر تطبيقي ممثل بفصل واحد، وخاتمة .

تطرّقنا في المقدمة إلى طرح الإشكالية التي يعالجها البحث والفرضيات المتعلقة به والتي تم تبنيها كنقطة انطلاق له إلى جانب توضيح أهمية البحث ومنهجيته وحدوده وأدواته.

وقد تناول الفصل الأول إبراز ملامح ظاهرة العولمة ومراحل نشأتها، وقمنا بتقديم مؤسساتها وطريقة تكريسهم لها من جهة، وتعرّضنا لخصائص اقتصاديات الدول النامية و أهم الإختلالات التي تعاني منها وآلية إندماجها في العولمة من جهة أخرى.

أما الفصل الثاني فخصصناه لدراسة الجوانب الفنية للإنفاق العام، ودور السياسة الإنفاقية كفرع من السياسة المالية في تحقيق التوازن، وحددنا آثارها المباشرة وغير المباشرة على التنمية الإقتصادية.

في حين يركز الفصل الثالث على الإصلاحات الإقتصادية التي فرضت على الدول النامية، ونناقش فيه تحول وإشكالية ترشيد السياسة الإنفاقية في هذه الدول والتي تندرج في إطار هذه الإصلاحات .

لنعالج في الفصل الرابع عن طريق دراسة تحليلية مسار التنمية في الإقتصاد الجزائري من خلال مختلف المراحل التي مرّ بها منذ الإستقلال وصولاً إلى الفترة التي عرفت انتقال الجزائر إلى اقتصاد السوق واندماجها في العولمة، لنعرّج إلى أهم التغيرات التي عرفتها سياسة الإنفاق في الجزائر بإجراء دراسة تخص حجم النفقات العامة وتحليل تطورها عبر الزمن من جهة، ودراسة تهتم بتحول بنيتها من خلال تشخيص أهم قطاعات الوطن التي عرفت تغيرات إثر إجراءات الإصلاح الإقتصادي من جهة

أخرى، كما قمنا بتحديد مدى نجاعة الإصلاحات المطبقة وتقييم فعاليتها ومقارنتها مع إصلاح سياسة الإنفاق في أحد القطاعات للدولة الماليزية.

ثم نصل في النهاية إلى خاتمة البحث التي تتضمن حوصلة لكل الأفكار، وملخصاً عاما للفصول الأربعة واختبار الفرضيات، فأهم النتائج النظرية والتطبيقية متبوعة بجملة من التوصيات من شأنها أن تنير الطريق أمام المجهودات الفكرية والتطبيقية على حد السواء، أردفناها بتقديم بعض الآفاق التي نحسبها تشكل امتداداً لبحثنا المتواضع.

الفصل 1
إندماج الدول النامية في العولمة

ما فتئ النقاش يزداد حول ظاهرة العولمة التي برزت في العقود الأخيرة من القرن الماضي حيث شهدت الساحة العالمية تغيرات جذرية تعد كنتيجة للثورة العلمية والتكنولوجية وثورة المعلومات والإتصالات الهائلة التي أفرزت تغييرا في نمط الإنتاج وطبيعته وفي شكل التفاعلات الدولية، فظهرت الحاجة إلى توسع الأسواق وتحريرها في إطار سوق عالمية واحدة التي بزغ عنها ظهور نظام إقتصادي عالمي جديد.

وقد وضعت العولمة أمام الدول النامية في ظل الاختلالات والأزمات التي تعيشها تحديات ضخمة كي تضمن نجاح اندماجها في الإقتصاد العالمي أهمها العمل على تهيئة البيئة الإقتصادية الكلية المشجعة على ذلك، وفي إطار العمل نحو تحقيق هذا الهدف لابد من تحقيق سلسلة منوعة ومتناسقة من الإصلاحات في السياسات الإقتصادية على شكل برامج فرضتها عليها المؤسسات المالية والنقدية الدولية.

وعلى أساس هذه الإعتبارات ارتأينا أن نقسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث نتناول فيها أهم المحاور، حيث نبدأ بتحديد المفاهيم الخاصة بالعولمة مع إبراز أهم التعاريف والعوامل التي ساعدت على إعطائها هذا الزخم الكبير والإنتشار الواسع في المبحث الأول، لننتقل إلى التحدث عن الأطراف المشاركة فيها في المبحث الثاني، بينما نتناول في المبحث الثالث آليات إندماج الدول النامية في العولمة بمساهمة هذه الأطراف.

1.1.ماهية العولمة

لقد كان من شأن تلك الأهمية البالغة التي اتسمت بها ظاهرة العولمة في السنوات الأخيرة والتي تعود إلى تباين أبعادها وتشعب آثارها ليس على واقع العلاقات الإقتصادية والسياسية الدولية فحسب بل حتى على الأوضاع الداخلية لمعظم الدول أن تباينت الاتجاهات والمواقف بصددها وتعددت الدراسات

التي عنيت بتحليلها، وعليه سنحاول من خلال هذا المبحث إزالة الغموض ولو نسبيًا عن ماهية هذه الظاهرة وذلك ضمن المطالب التالية؛

1.1.1. مفهـوم العولمة

إن محاولة ضبط مفهوم العولمة يعتبر من الأمور الصعبة، ويرجع ذلك لارتباطه بمتغيرات عميقة في مختلف المجالات فضلاً عن الجدل المستمر القائم حوله، و لهذا الغرض سوف نتعرّض لأهم المصطلحات و التعاريف و الخصائص التي تتميز بها العولمة و جانبها الإقتصادي فيما يلي:

1.1.1.1.المصطلحات المتعلقة بالعولمة

لقد تداول بين المفكرين ورجال السياسة والإعلام بعض المصطلحات والمفردات للتعبير عن مفهوم العولمة نجد فيها التباس كبير فمنها ما يعتبر مرادف لها ومنها ما يختلف عنها لذلك يجدر بنا أن ندقق في معانيها لتفادي الإستعمال الخاطئ لها ومن أهم هذه المصطلحات:

- العالميـة Mondialisme **:** وهي نزعة إنسانية توجّه نحو التفاعل والتعاون والتكامل بين الأمم حيث أن لكل أمّة هوية وخصوصيات وطنية لابد من مراعاتها في إطار توازن المصالح [94] ص17، فالعالمية إذن هي الإرتقاء بالخصوصية إلى مستوى عالمي .
- الكوكبـة Globalisation (وهو المصطلح الوحيد الذي يستعمله المؤلفين الأنجلوساكسونيين للتعبير عن العولمة): وهو مشتق من Glob بمعنى الكرة الأرضية والمقصود بها [36] ص29، التداخل الواضح لأمور الإقتصاد والإجتماع والسياسة والثقافة، دون اعتداد يذكر بالحدود السياسية للدّول ذات السيادة ، ودون الحاجة إلى إجراءات حكومية، وتعكس الكوكبة التكنولوجيات الحديثة التي فتحت النوافذ على العالم وما رافقها من تعميم المشاكل التي تواجه الكوكب كتلك المتعلقة بالبيئة .
- التدويـل Internationalisation: ونقصد به العمل الجماعي للدول ومنه وضع دولة أو إقليم تحت سيطرة أو إشراف دولي، وبالتالي فهو نظام سياسي يخضع بموجبه البلد إلى إدارة دولية تشترك فيها دول متعددة [52] ص233.
- الكونيـة Universalisme : ويراد بالكونية أنها مذهب القيم التي تحتضن كل البشرية على سبيل الإفتراض، وتعود أصول هذا المصطلح إلى عالم الإجتماع الكندي *مارشال ماكلوهن* عندما صاغ في أوائل السبعينات من القرن الماضي مفهوم "القرية الكونية"، ثم تبنّى الفكرة من بعده *بريجينسكي* مستشار الأمن القومي للرئيس الأمريكي السابق الذي قدم فكرة "النموذج الكوني للحداثة" ساعياً بذلك تقديم القيم الأمريكية و نشر صور حداثتها للعولمة [36] ص 17.

- اللاإقليمية Déterritorialisation: وتعني إعادة تصوير خريطة العالم بحيث لا يبدو مقسّما إلى أقاليم مميزة تفصل بينها حدود إقليمية ، وقد ربطها الكثير من المفكرين بالعولمة بحكم أنّها عملية تنطوي على تحولات عميقة تخص التنظيم المكاني للعلاقات الإجتماعية و الإقتصادية عبر العالم.

2.1.1.1. تعريف العولمة :

لقد شاع استخدام مصطلح العولمة واتّسع نطاق تداوله منذ بداية التسعينات من القرن الماضي(لقد أجمعت الكتابات التي تناولت العولمة على أنه لم يكن مصطلح العولمة موجود قبل منتصف الثمانينات بل إن قاموس *أكسفورد* للكلمات الإنجليزية أشار إليه أول مرة عام 1991 واصفاً إيّاه بأنه من الكلمات الجديدة التي برزت خلال التسعينات)، وهي كلمة تعود في ترجمتها الحرفية إلى كلمة Mondialisation الفرنسية وكلمة Globalisation الإنجليزية، فمن الناحية اللّغوية هي مأخوذة من التعولم ويُقال عولم الشيء وجعله عالمياً [83] ص16. -حسب قرار مجمع اللغة العربية- أي عمّمه ووسّع دائرته، أمّا من الناحية الإصطلاحية فهي تعني نقل الشيء من حيز المحدود إلى آفاق اللاّمحدود (المقصود بالمحدود هنا هو الدولة القومية التي تتميز بحدودها الجغرافية، أما اللامحدود فالمقصود به العالم ككل) الذي ينأى عن كل مراقبة [140] ص18.

∴ وقد عرفها صندوق النقد الدولي **FMI** في تقريره عن آفاق الإقتصاد العالمي في ماي 1997 [136] ص19 : "العولمة هي تزايد الإعتماد الإقتصادي المتبادل بين دول العالم وذلك عن طريق زيادة حجم معاملات السلع والخدمات وتنوعها عبر الحدود بالإضافة إلى التدفقات الرأسمالية الدولية، والإنتشارالمتسارع للتكنولوجيا في أرجاء العالم".

∴ كما يعرفها الأنكتاد **UNCTAD** (هي مؤسسة دولية أنشأت سنة 1965 لتمثيل المصالح الإقتصادية للدول النامية، ويتحدد عملها الأساسي في سلسلة من المؤتمرات التي تعقد كل 4 أعوام، ترتكزعلى3 مجالات وهي: صادرات الصناعات التحويلية، صادرات السلع، التعاون الإقتصادي المالي والتكنولوجي): "العولمة هي زيادة تفاعل الدول في التجارة العالمية والإستثمار الأجنبي المباشر وأسواق رأس المال من خلال النقل والإتصالات ، تحرير وإلغاء القيود على تدفقات رأس المال والتجارة على المستوى المحلي والدولي"[67] ص 5؛ ويشير أيضاً :"إن العولمة هي المرحلة الثالثة من مراحل التدويل التي سادت هذا العصر و التي أتت بعد مرحلة التجارة الدولية خلال السبعينات، ثم مرحلة الإندماج المالي الدولي في بداية الثمانينات ".

على ما يبدو فقد تعددت و تنوّعت التعاريف المقدمة للعولمة حيث أن صياغة تعريف دقيق لها تعتبر مسألة شاقة نظرا لتشعب المحتوى الفكري لمفهومها، بالإضافة إلى انحيازات الباحثين واختلاف

توجهاتهم الفكرية والإيديولوجية، وفيما يلي محاولة لرصد الإتجاهات الرئيسية السّائدة بصدد تقديم تعريف واحد جامع للعولمة :

- تعريف العولمة بأنها حقبة تاريخية : يعتبر رواد هذا التعريف العولمة كفترة زمنية أكثر منها ظاهرة اجتماعية، وهي تتمثل في المرحلة التي أعقبت نهاية الحرب الباردة بانهيار *حائط برلين* وبداية سياسة الوفاق بين القطبين المتصارعين في النظام الدولي خلال الستينات من القرن الماضي [69] ص10 وهما: *الإتحاد السوفياتي* و *الولايات المتحدة الأمريكية* ؛ فهذا التعريف إذن يقوم على الزمن باعتباره العنصر الحاسم الذي أدّى إلى ظهور العولمة بصرف النظر عن الأسباب.

- تعريف العولمة كوسيلة لهيمنة القيم الأمريكية : ويرجع هذا الإتجاه لسيادة النموذج الرأسمالي الأمريكي وانتصار قيمه على العالم وما صاحبه من حديث عن تعميم تجربته، وهذا ما أكّده *فوكوياما* المفكر الياباني الأصل والأمريكي الجنسية في كتابه "نهاية التاريخ" [98] ص7، سنة1992 عندما قالأنّه بعد انهيار الشيوعية وظهور الليبرالية في صورتها الجديدة المتطورة لن يكون هناك مجال لمزيد من التّقدم والتطور للمبادئ والعقائد والأنظمة، وهذا ما يوحي بأن القيم الليبرالية ونمط الحياة الأمريكية يتعيّن أن تكون المعيار الحاكم في أي نظام دولي، وعليه فإن العولمة ليست مجرّد تطور تلقائي للنظام الرأسمالي بل إنها وبالدرجة الأولى دعوة إلى تبنّي إيديولوجية تعكس الإدارة الأمريكية للهيمنة على العالم وأمركته [155] ص19 .

- تعريف العولمة باعتبارها ثورة تكنولوجية واجتماعية : على عكس التعريفات السّابقة فإن هذا التعريف يتجاوز عنصري الزمن والمكان حيث يعتبر العولمة هي شكل جديد من أشكال النشاط يتم فيها الإنتقال بشكل حاسم من الرّأسمالية الصناعية إلى المفهوم ما بعد الصناعي ويقود هذا التحول ثورة تكنولوجية جديدة أدّت إلى زيادات كبيرة في الإنتاجية حيث ستستمر هذه التقنيات في التدفق والتطورالسريع، وكل ذلك يعني تراجع أثر الفواصل المكانية والزمنية على التعامل الدّولي أي أنّ الوقت- نتيجة الثورة التكنولوجية والإتصالية- قد تمّ ضغطه واختصاره، وقد أشار *روبرتسن* ***ROBERTSON*** أن العولمة هي انضغاط الزمان والمكان على مستوى العالم وتكثيف الوعي بالعالم ككل مترابط [94] ص13.

- تعريف العولمة على أنها سلسلة متّصلة من الظواهر الإقتصادية : وتتجلّى هذه الظواهر فيما يلي:

- تحرير الأسواق و رفع القيود عنها حيث عرف *ألانصو_جامو* ***ALANSO_GAMO*** سنة1997 العولمة على أنها زيادة في التجارة الدولية والرّوابط المالية التي دعمها التحرير الإقتصادي .

- التوظيف الأمثل للإستثمار الأجنبي المباشر (يعرف FMI الإستثمار الأجنبي المباشر(IDE) بأنه نوع من الإستثمار الدولي الذي يعكس هدف حصول كيان مقيم في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر، وتنطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر و

المؤسسة بالإضافة إلى تمتع المستثمر المباشر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة)، ويؤكد ذلك ما قاله الأستاذ *سيار جميل* وهو أستاذ التاريخ بجامعة *آل البيت بالأردن* أنّ هناك ثمة إجماع على أن العولمة هي الأداة الحقيقة الأولى والمعاصرة والشاملة لمدى النمو الحقيقي الذي حققه الإستثمار الأجنبي المباشر من نمو خارق أحدث ظاهرة غريبة في الإقتصاد العالمي، ذلك أن الإنتاج القومي لشتّى الدول لم يزد معدّله السنوي عن **1,9%** خلال السنوات الممتدة من عام 1984 إلى 1994، في حين حققت التجارة العالمية خلال نفس الفترة نمواً بمعدّل **5,3%** سنوياً [60] ص 13، كما ارتفع متوسط التجارة العالمية سنة 2003 بمعدل **16%** ليصل إلى **7300** مليار دولار [218] ص9 .

- تحقيق التكامل بين الأسواق حيث ينصرف مفهوم العولمة عند الإقتصادي ***أوتصودو OTSUDO*** على أنها تكامل الإنتاج والتوزيع وأنها تقريب الروابط بين هياكل الإنتاج والأسواق المختلفة [67] ص5.

- تراجع وظائف الدولة فهناك مفكرين اقتصاديين يعرّفون العولمة على أنها التوسع في السوق العالمي الرأسمالي ليدخل أماكن كانت مغلقة عليه حيث أن هناك بعض الدول حاولت تطبيق أنماط تنمية خاصة بها صاحبها تراجع في سلطة الدولة وقدرتها على السّيطرة [2] ص41.

وفي هذا السياق لايمكن تجاهل الرؤية الإسلامية للعولمة (للإبحار أكثر في هذا الموضوع أنظر: [70] ص ص 39، 105) التي ترى أن موضوع العولمة الرّئيسي هو التسويق التجاري العالمي هدفه السيطرة على الأسواق والأذواق وخلق مجموعات من الكائنات المستهلكة غيرالمنتجة وتنميط باقي المجالات بالنّمط الغربي؛ وللإشارة فإن ثمة فرق بين عالمية الإسلام وعولمة الغرب فهذه الأخيرة اقتصادية الأساس تسعى إلى الهيمنة على العالم برفع القيود عن الأسواق والبضائع ورؤوس الأموال ممّا يؤدي إلى نزاعات وصراعات أمّا عالمية الإسلام فهي تقوم على أساس التّعارف والإنفتاح على الغير دون إقصاء وإكراه، لذلك يجب إبراز النموذج الرّباني للعولمة الذي يتماشى مع تعاليم ديننا الحنيف مع إبقاء و تطوير إيجابيات هذه الظاهرة.

وفي نهاية هذا العرض الوجيز للتعريفات المختلفة للعولمة وإذا جاز لنا أن نقدم إسهاماً في مجال تعريف العولمة فإننا نقول أن العولمة ليست مصطلحاً قاموسياً جامداً يسهل تفسيره بل هي مفهوم شمولي يذهب عميقاً في جميع الإتجاهات وهي ظاهرة حوّلت العالم إلى توليفة تتداخل فيها أمور الإقتصاد والإجتماع والسياسة والثقافة دون الإكتراث بالحدود السياسية للدّول ويتبلور مفهومها في النمو المتزايد للإعتماد المتبادل بين إقتصادات الدول في إطار وحدة الأسواق وتقليص الحواجز التي تدعّمها الثورة التكنولوجية والإندماج بين أنشطة المجتمعات خاصة الإقتصادية منها فاصطبغت بالصبغة العالمية.

3.1.1.1. خصائص العولمة :

من خلال التعاريف المقدمة حول العولمة يمكننا استنتاج عدد من الخصائص التي تتّسم بها أهمّها :

- ديناميكية مفهوم العولمة وعدم ثباته وسكونه ويتجلّى ذلك في احتمال تغيير موازين القوى الإقتصادية والسياسية حاليًا وفي المستقبل بدليل أنّ جميع الدول تسعى لامتلاك قدرات تنافسية باستعمال مختلف الأساليب للحفاظ على مصالحها ومكاسبها وتعظيم غاياتها وأهدافها ويؤكد ذلك الأستاذ *فتح الله ولعلو* عندما قال : "أن العولمة أدت إلى ارتفاع وتيرة الحركة الدولية ضمن تصاعد وتكثيف للمنافسة" [67] ص6.

- بقدر ما تعمق العولمة العلاقات بين الدول بقدر ما هي واسعة النطاق وإلى أبعد الحدود ذلك لأنها تسعى إلى تقليل المسافات الإقتصادية وزيادة مستويات التفاعل والترابط والإعتماد المتبادل.

- سرعة المستجدات العالمية و التطور السريع في أساليب الإنتاج نظراً للطريقة التي تتغير بها التكنولوجيا في العالم خاصة الإتصالات والنقل[143] ص6.

- اتجاه العالم من نظام ثنائي الأقطاب إلى نظام وحيد القطب أي الإنفراد بالقمة للنظام الإقتصادي الليبرالي وسيادة نموذج اقتصاد السوق.

4.1.1.1. البعد الإقتصادي للعولمة

للعولمة عدة جوانب منها اقتصادية ومنها سياسية وأخرى اجتماعية وكذلك ثقافية وإعلامية وتقنية ويبدو البعد الإقتصادي للعولمة أكثر تحققا واكتمالا على أرض الواقع مما يجعل العولمة الإقتصادية بمثابة الأداة الرئيسية الأكثر فعالية و تأثيرا في مسيرة العولمة.

ويقوم البعد الإقتصادي للعولمة على مبدأ حرية التجارة الدولية الذي يعني انسياب السلع والخدمات وانتقال رؤوس الأموال بين الدول دون عوائق أو حواجز، والإستغلال الكامل للموارد الإقتصادية العالمية والعمل على تطويرها وتوسيع الإنتاج فضلاً عن سهولة الوصول إلى الأسواق ومصادر المواد الأولية وتشجيع الحركة الدولية لرؤوس الأموال هذا ما أكده التعريف السابق لـ **FMI** و**UNCTAD** .

وما أكّده كذلك *السيد ياسين* [14] ص104 في قوله :" إن العولمة لا تخرج عن كونها السمة الرئيسية التي يتسم بها النظام الإقتصادي العالمي الجديد (أول من طالب بعقد دورة خاصة لجمعية الأمم المتحدة لمناقشة إقامة النظام الاقتصادي العالمي الجديد هو الرئيس الجزائري الراحل *هواري بومدين* بصفته رئيس مؤتمر حركة عدم الإنحياز في مؤتمر القمة الرابع الذي انعقد في الجزائر العاصمة سبتمبر 1973 وساندته مجموعة 77، وقد أسفر عن ذلك إعلان القرار رقم 3201 بشأن إقامة نظام اقتصادي دولي جديد من طرف الجمعية العامة للأمم المتحدة) .*الذي بدأ يتشكل في العقد الأخير من القرن العشرين والقائم على تزايد درجة الإعتماد المتبادل بفعل اتفاقيات تحرير التجارة العالمية والتحول لآليات السوق

وتعميق الثورة التكنولوجية والمعلوماتية التي حولت العالم إلى قرية عالمية متنافسة الأطراف تختفي فيها الحدود السياسية للدول ويتفق في إطارها الفاعلون الرئيسيون من دول وتكتلات اقتصادية ومنظمات دولية وشركات متعددة الجنسيات التي تعمل على خلق أنماط جديدة من تقسيم العمل الدولي ".

ويقول أيضا الدكتور *عبد المنعم سعيد* [2]: "إن العولمة هي الإستفادة من المزايا النسبية واستغلال الفرص باتساع الكون، وأن أيام الإنتاج المحدود لسوق صغيرة وضيقة الإستهلاك انتهت ولم يبق إلاّ الإنتاج الكبير لأسواق هائلة الإتساع متصلة بشبكات هائلة للتوزيع والتسويق على مستوى العالم " [148] ص 23.

2.1.1 . نشأة العولمة وعوامل تطورها

يرى المفكرون الذين تحدثوا عن العولمة أنها عملية تراكمية حيث أن هناك عولمات صغيرة مهّدت لظهور العولمة التي نشهدها اليوم (تجدر الإشارة إلى أن مصطلح العولمة حديث النّشأة)، والجديد فيها هو وتيرة تسارعها في العقد الأخير من القرن الماضي ومنه فإن ظهور العولمة يتجسّد في مراحل متعاقبة من التاريخ، وتطورها يعتمد على عوامل عديدة سوف نعرضها فيما يلي :

1.2.1.1 الخلفية التاريخية للعولمة

لقد اختلفت الآراء وكثرت النقاشات بخصوص تحديد تاريخ ظهور العولمة و تطورها عبر الزمن لأن لها جذور ضاربة في التاريخ، ووفقًا لما رصدناه من تقسيمات بعض المفكرين يمكن القول بأنها مرّت في تكوينها بالمراحل التالية:

- مرحلة التكوين : ويطلق عليها البعض بمرحلة الجنينية [75] ص40، حيث تعود أصولها إلى عهد الفراعنة القدماء من خلال رحلاتهم وغزواتهم ثم تطورت إلى عهد الإمبرطوريات الرومانية والفارسية وغيرها التي حاولت بسط نفوذها على الشعوب وسلب إرادتها وتوجيه قيمها وحضـارتها وثقافتها وفق أنماط الحياة التي تريدها، فكانت هذه الهيمنة كخطوة أولى نحو العولمة التي ارتبط مفهومها بالغزو العسكري والرغبة في تكوين إمبراطورية ضخمة؛ وبقيام الحضارة الإسلامية التي لم تنزّل رسالتها لأمّة دون غيرها حسب قوله تعالى **:"وَمَا أَرْسَلْنَـــاكَ إِلاَّ كَآفَّةً لِلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا وَلَـكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لاَ يَعْلَمُـونَ"** [الأية28] سورة سبأ من القرآن الكريم ، عرفت المبادلات التجارية انتعاشا معتبرا أدت إلى التوسع والانتشار نحو الآخر، فمن سوق عكّاظ بالجزيرة العربية امتدادا إلى الصين شرقا وصولا إلى تغطية جميع المرافئ الأوروبية خلال العصور الوسطى يؤكد أن التجارة هي القناة الأولى التي تم من

خلالها عولمة النشاط الإنتاجي عبر التاريخ باستخدام الحيوانات في القوافل البرية والسفن الشراعية التقليدية في القوافل البحرية.

- مرحلة النشوء : سادت هذه المرحلة في أوروبا خلال منتصف القرن **15** إلى أواخر القرن **19** ويمكن أن نقسمها بدورها إلي مراحل على الشكل التالي :

- مرحلة الرأسمالية التجارية : ما ميز الفترة ما بين (1430- 1540) هو حركية كبرى فيما يخص الكشوفات الجغرافية التي عززت دور الرأسمالية التجارية في الحياة الاقتـــصادية الاوروبية والتي أفرزتها المدرسة المركنتينية { المذهب التجاري }، وما ميزالحياة الإقتصادية خلال القرن **17** في *انجلترا* هي تلك الثورة العلمية والإختراعات التقنية-التي كان الفضل الكبير فيها يعود إلى المفكرين العرب-التي أحدثت تغييراً جذرياً في طرق الإنتاج.

- مرحلة الرأسمالية الصناعية : لقد ظهر خلال القرن **19** الفكر الطبيعي ومن رواده المفكر الإقتصادي *آدم سميث* الذي نادى إلى الحرية الإقتصادية في كتابه "ثروة الأمم" سنة 1776 مجسّداً للعبارة الشهيرة 'دعه يعمل دعه يمر' ووضع الخطوط العريضة والمبادئ الأساسية للإقتصاد الرأسمالي الحر[207] ص190، والذي لا تعدو العولمة سوى أحد مراحل تطوره العليا، ثم جاء الاقتصادي *دافيد ريكاردو* بنظرية الميزة النسبية للتخصص الدولي في كتابه مبادئ "الإقتصاد السياسي و الضرائب" سنة1861، وتبعه *جون ستيوارت ميل* الذي وضع تحليله المعروف 'الطلب المتبادل'؛ وللإشارة فإن كل هذه النظريات قد شكلت نقطة هامة في التاريخ الإقتصادي؛ كما تميّز القرن **19** بتوسع طابع الصناعة الممكننة وظهور المؤسسات الصناعية وانتشارها ولذلك سمي بعصر الثورة الصناعية وهذا ما أدى إلى زيادات هائلة في حجم الإنتاج السلعي الصناعي في الدول الأوروبية ،الأمر الذي دفعها إلى البحث عن أسواق جديدة لتصريف فوائضها مما أدى إلى انتقال رؤوس الأموال باتجاه الدول النامية للاستثمارفيها وهذا ما ساعد على ظهور آلية جديدة هي الإستثمار الأجنبي المباشر [60] ص23 ، فبات مفهوم الكونية يبدو قابلا للتحقق بشكل ملموس.

- مرحلة الكساد : لقد عرفت بداية القرن العشرين سلسلة من الهزات و الأزمات الإقتصادية والمالية نتيجة اشتداد المنافسة وقيام الحروب وبشكل خاص الحرب العالمية الأولى والثانية التي خلفت خسائرمادية وبشرية وخيمة، فعرف الإقتصاد العالمي الإتجاه التنازلي ووصل إلى أدنى مستوى له، كما عرفت معدلات التـجارة الدولية أكبر انخفاض لـها وقد وصل إلى **%0,9** مما أدى إلى توقف التكامل العالمي [133] ص9.

- مرحلة الصراع من أجل الهيمنة: وتسمى كذلك بمرحلة الحرب الباردة ،وقد تبلورت في أعقاب الحرب العالمية الثانية عام 1945 وميزها بروز *الولايات المتحدة الأمريكية* كقوة اقتصادية كبرى تمثل التيار الرأسمالي يقابلها *الإتحاد السوفياتي* ممثلا للتيار الإشتراكي، واتّسمت هذه المرحلة بخلافات وحروب فكرية وايديولوجية حول مختلف المجالات خاصة الإقتصادية بين التيارين، كما شهدت هذه المرحلة بروز هيئات ومنظمات عالمية كالأمم المتحدة و البنك العالمي وصندوق النقد الدولي بالإضافة إلى اتفاقية التعريفة الجمركية والتجارة، كما حققت التجارة الدولية مزيدًا من التطور بمعدل سنوي قدر بـ **8 %** من عام1950 إلى عام1975 في الدول الصناعية، وقد ظهرت في هذه الحقبة مصطلحات جديدة تعبر عن ظاهرة العولمة ومهدت لها منها كتاب "القرية الكونية" لمارشال الذي تكلم فيه على التأثير العالمي لثقافة الإستهلاك، وكتاب "الموجة الثالثة" للمفكر *ليفين توفلر* الذي ركّز على تطور العلوم الإلكترونية و الكمبيوتر وتكاملها مع تكنولوجيا الإتصال[136] ص20..

- مرحلة ميلاد المصطلح : وتبدأ هذه المرحلة بنهاية الحرب الباردة وانهيار الشيوعية سنة 1989 وما أسفر عنه من بقاء التيار الرأسمالي كقوة وحيدة مسيطرة على العالم ،وتبلورت بإنشاء المنظمة العالمية للتجارة سنة 1995 والتي عملت على إزالة القيود والحواجز بين الدول وتحرير الحركة الدولية للسلع والخدمات وعوامل الإنتاج، وما ميّز هذه المرحلة انتشار المعلومات وتذويب الحدود وزيادة معدلات التشابه وما عزّزه التطور التكنولوجي الفائق والسريع وإتاحة وفرة البيانات فشاع استخدام مصطلح العولمة بكثرة وزاد الإهتمام بها بشكل دائم ومستمر .

- مرحلة النمو والتمدد : تتسم هذه المرحلة بالتداخل الواضح لأمور الإقتصاد والسياسة والثقافة والإجتماع دون فواصل زمنية وجغرافية وقد برزت فيها الأسواق العالمية القائمة على الدمج والتكامل وتعاظم دور الشركات متعددة الجنسيات وضعف سيادة الدول فأصبحت العولمة بمثابة الحدث والظاهرة والقضية التي لا يمكن تجاهلها .

تجدر الإشارة إلى أن معظم المفكرين يرجعون جذور العولمة إلى مرحلة النشوء كونها ترتبط ارتباطا وثيقا بالتقدم العلمي والتكنولوجي وتطور الإتصالات والتجارة أي منذ اختراع البوصلة وصولاً إلى الأقمار الصناعية [84] ص21.

2.2.1.1. عوامل انتشار العولمة

رغم الأحداث المتسارعة التي ميزت النصف الثاني من القرن الماضي والتي كان لها الأثر الكبير في ظهور العولمة، إلاّ أن هناك عوامل بارزة ساهمت في تطور هذه الظاهرة وانتشارها ومن أهمها:

- تحرير التجارة الدولية وانخفاض القيود على التجارة والإستثمار: لقد كانت التجارة القناة الأولى التي ساهمت في عولمة النشاط الإنتاجي عبر التاريخ وقد مهدت اتفاقيات **GATT** سنة 1947 الطريق لتحقيق تقدم في تحرير التجارة الدولية في بعض المجالات كما سعت المفاوضات متعددة الأطراف التي تلتها إلى تخفيض الضرائب الجمركية على السلع الصناعية في الدول المتقدمة من **40 %** سنة 1940 إلى أقل من **20 %** في المتوسط بعد جولة *طوكيو* سنة 1979 [16] ص34، وقد ارتفع حجم التجارة العالمية من **18,6** مليار دولار سنة 1965 إلى **637,4** مليار دولار سنة 1996 مقارنة بحجم الناتج الخام العالمي الذي قارب **29,51** مليار دولار سنة 1996، هذا ما يؤكده الجدول التالي:

جدول رقم (01) : العلاقة بين التجارة الدولية والناتج الخام العالمي [198] ص59.

(**الوحدة**: ملايير الدولارات)

السنوات	الناتج الخام العالمي (ن خ ع)	التجارة الدولية (ت د)	النسبة % ت د / ن خ ع
1965	**1,708**	**18,6**	**11%**
1996	**29,510**	**637,4**	**22%**

- انفتاح النظم المالية العالمية : فقد ألغت العديد من دول أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية سقوف أسعار الفائدة خلال السبعينات والثمانينات من القرن العشرين، وهذا ما سمح للبنوك بجذب المستثمرين الأجانب، كما قامت بعض الدول بتخفيف القيود على إنشاء فروع لبنوك تجارية أجنبية الأمر الذي سهّل على الكثير من الشركات اختيار الأماكن التي تتواجد بها رؤوس أموال وموارد أرخص.

- بروز ثورة علمية في الإتصالات و المعلومات و التكنولوجيا : وهناك من يدعوها بالثورة الصناعية الثالثة ويقر *إدوارد كورنيش* رئيس مركز المجتمع الدولي المستقبلي الأمريكي: " أن ثورة المعلومات تغير اقتصادنا بالطريقة ذاتها التي غيرت فيها الثورة الصناعية الإقتصاد المرتكز على الزراعة في القرن18 "، ومن أهم جوانب هذه الثورة :

- شبكة الإتصالات العالمية:إن التطور المتصاعد في تقنية الإتصالات وتطور أنظمة الشبكات، واستخدام الفاكس وهيمنة الشبكة الإعلامية الكونية (تقوم بتغطية الأحداث العالمية الفورية في أي مكان من العالم وتمكن المشاهد من معايشتها وقت حدوثها : الجزيرة، CNN , BBC, MBC)وأنظمة الاتصالات الخلوية بالأقمار الصناعية قد جعل سكان العالم باختلاف أماكنهم مرتبطين ببعضهم، حيث انخفضت تكلفة المكالمة الهاتفية حوالي **60** مرة منذ سنة 1930 وبمعدل **90%** في الفترة ما بين1970و1990 [196] ص112.

- شبكة المعلومات الدولية -الإنترنت- (هي وسيلة اتصال الكترونية مستحدثة حيث يربط الهاتف بالحاسوب بوصلة تسمى' Modem'): وهي أحدث ما أنجزته ثورة التكنولوجيا في وقتنا الحاضر باعتبارها شبكة عالمية استطاعت أن تجمع مستخدميها على اتساع العالم، وهي تمكن مستخدمي الملايين من الحواسيب الموزعة في العالم من التواصل وتبادل المعلومات والبيانات ومن أهم خدماتها: البريد الإلكترونيe-mail، والعنكبوتية العالمية الواسعة **www**.

- التجارة الإلكترونية: وقد ساهمت في توحيد السوق العالمية التي أصبحت أسرع وأكثر تأثيراً وتأثراً، وهي قائمة على شبكة الإنـترنت توفر لأي شركة إمكانية إنشاء موقع وعنوان يعطيها الفرصة لعرض خدماتها و منتجاتها على العملاء عبر كل العالم، حتى البنوك والبورصات.

- زيادة تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة : لقد حقق الإستثمار الأجنبي المباشر نموا خلال النصف الثاني من الثمانينات تمثل **4** أضعاف معدل نمو الناتج العالمي، و**3** أضعاف معدل نمو التجارة الدولية، وفي نهاية الثمانينات بلغ حجمها حوالي **2** تريليون دولار وهو ما يقارب 5 أضعاف قيمتها في 1979، وقد عرفت تدفقات هذا الإستثمار زيادة وصلت إلى **195** بليون دولار في سنة 1993 حيث أن أغلبها محتكرة من الدول المتقدمة التي تصدر ما قيمته **95%** من هذه الإستثمارات وتستقبل **80%** من مجموع صادرات و واردات هذه الأخيرة [185] ص11.

- ظهور الشركات العالمية : بعد أن كان توسع الشركات يأخذ صورة نشر الفروع المتعددة في السوق المـحلية تطور الأمر لنشر هذه الفروع عالميا نظرا للدعم الذي هيأته لها شبكات المـعلومات العالمية والتجارة الإلكترونية حيث ظهرت شركات ضخمة منها شركات متعددة الجنسيات Multinational MNCS corporations (هي شركات تنتشر عملياتها في أكثر من دولة في آن واحد لكنها تخطط لها وتديرها استراتيجيا من المركز الرئيسي في الدولة الأم منها 'شل' و 'موبيل')، وشركات عابرة للقاراتTNCS transnational corporations (تدير هذه الشركات عملياتها في أكثر من دولة وتصنع قراراتها لا مركزيا بما يتناسب وطبيعة السوق المحلي الذي تديرعملياتها به ،منها 'جنرال موترز' و'نستله') تتميز بزيادة إنتاجها نظراً لخبرتها ومعرفتها بالفنون الإنتاجية والتسويقية، وسهولة

حركتها ومرونتها الجغرافية، فخلال سنة 1995 كانت كل **100** شركة تسيطر على أكثر من ثلثي قيمة الإستثمار الأجنبي المباشر حيث تستحوذ أمريكا وحدها على الثلث [94] ص67.

- الإتجاه المتزايد نحو التحالفات وتوحيد الأسواق : سعياً منها للتصدي لتهديدات المنافسة العالمية لاختراق أسواق أجنبية حاولت بعض الشركات العالمية تصميم إستراتيجيات للتحالف و الدمج بهدف تقليل تكلفة التنافس وتكلفة البحث و التطوير ونقل التكنولوجيا، ومن أمثلة ذلك تحالف 'توشيبا' مع 'موتورولا' لصناعة وتسويق وسائل الإتصال الإلكترونية،و'جنرال موتورز' مع 'تويوتا' لصناعة وتسويق السيارات[8] ص27 .

- إنهيار الإشتراكية : كما أسلفنا فإن سقوط التيار الإشتراكي قد أعطى الفرصة للرأسمالية الإنفراد والتحكم في العلاقات الدولية وانتقل العالم إلى حرية انتقال رؤوس الأموال والسلع والتعددية والإلتزام بالفكر الديمقراطي، والإنسحاب الشبه الكامل للدولة .

- تزايد دور المؤسسات الإقتصادية الدولية : ولقد نتج عن انهيار المعسكر الإشتراكى تزايد دور هذه المؤسسات في إدارة النظام الإقتصادي العالمي ،وتتمثل هذه المؤسسات في: البنك الدولي **BM** المسؤول عن إدارة النظام المالي الدولي، و صندوق النقد الدولي **FMI** لإدارة النظام النقدي العالمي، واكتمل هذا الثالوث بإنشاء منظمة التجارة العالمية **OMC** التي تقوم بإدارة النظام التجاري العالمي. ولعل ما يدل على ذلك ما أعلنه المدير العام لهذه المنظمة حين صرح قائلا :"إننا نكتب دستور اقتصاد عالمي واحد..." [94] ص67.

3.1.1. ملامح العولمة

قد اقترنت العولمة بمظاهر متعددة استجدت على الساحة العالمية أو ربما كانت موجودة من قبل لكن زادت درجة ظهورها، ولا شك أن أهم هذه المظاهر والملامح التي ظهرت في أواخر القرن الماضي هي ظواهر اقتصادية يمكن حصرها فيما يلي:

✓ سيادة آليات السوق و السعي لاكتساب قدرات تنافسية : وهي تتعلّق باتخاذ القرارات في إطار التنافسية والجودة والإستفادة من تكنولوجيا الإتصال والمعلومات فضلاً عن التخلي التدريجي عن اقتصاد الأوامر والتخطيط المركزي والقطاع العام والتحول نحو الخوصصة والقطاع الخاص وسيادة اقتصاد السوق والفكر الليبرالي الحر على النظام العالمي.

✓ زيادة حجم الصادرات من السلع والخدمات : قد كانت نسبة صادرات السلع و الخدمات من الناتج العالمي سنة 1913 تمثل **8,7%**و ارتفعت إلى **12,1%** في سنة 1973 ثم إلى **23,6%** في سنة 1996، بصفة عامة فخلال العقدين الماضيين تضاعفت الصادرات العالمية مرتين تقريبا كنسبة من الناتج العالمي من **10 %** إلى **20 %** و وصلت إلى **30%**سنة 2003 ،وهذا نتيجة لتخفيض الحواجز

أمام التجارة الدولية فازدادت بدرجة كبيرة تدفقات السلع و الخدمات، ففي دراسة حول التجارة بين دول **OCDE** (وهي منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية أنشأت في سنة 1961 وتضم 24 دولة تهدف إلى تحقيق التوسع الإقتصادي في أقاليم الدول الأعضاء وتتبع الإتجاهات الإقتصادية للدول الأعضاء، وهذه المنظمة حلت محل المنظمة.الأوروبية للتعاون الإقتصادي ODCE و التي أنشأت سنة 1948)خلال الفترة 1958-1998 تبين أن انخفاض الحواجز التجارية وانخفاض نفقات النقل مسؤولان عن **5\2** من الزيادة في نسبة التجارة إلى الناتج المحلي الأجنبي حيث أن أثر انخفاض الحواجز الجمركية يبلغ في قوته ضعف أثر الإنخفاض في النقل[150] ص14.

✓ تعاظم دور الشركات متعددة الجنسيات : وتعد من أهم ملامح العولمة ،فمع أن ظهورها يعود إلى عدة عقود إلاّ أن عددها تزايد أواخر التسعينات بشكل مذهل حيث وصل إلى ما يقارب **40** ألف شركة،المنشأ الوطني لِـ **37** ألف منها (**82 %** من مجموعها) تتركز في **14** دولة تنتمي كلها إلى **OCDE**، وقد أوضحت الدراسات الحديثة لِـ **UNCTAD** أن التجارة البينية لفروع هذه الشركات تمثل ثلث [83] ص28 التجارة العالمي، وخلال 1998 استثمرت الشركات الأمريكية ما قيمته **133** مليار دولار في الخارج في حين استثمرت شركات من دول أخرى ما قيمته **193** مليار دولار[201] ص74، وتعتبر هذه الشركات أحد ثمار التقدم التكنولوجي في الإتصالات و النقل وهي تتوقف أساسا على توفر أسواق مفتوحة و الحرية للوصول إلى المواد الأولية وقد تأخذ أشكالا مختلفة كالملكية الكاملة، المشاركة والمقاولة.وفي هذا السياق أوضح *جورج بول*- مصرفي ومساعد وزير الخارجية الأمريكي السابق-في مقالة بعنوان "الشركة العالمية، أهمية عدم الإرتباط بدولة واحدة" بقوله :"إن الشركات متعددة الجنسيات منشغلة باستقدام المواد الخام التي تنتج في مجموعة من الدول، وتقوم بتحويلها إلى سلع مصنعة مستخدمة العمالة السهلة في مجموعة أخرى من الدول، فيما يتم تسويقها في مجموعة ثالثة ".

كما أشار تقرير في مجلة '**FORTUNE** فورشن' في سنة1995 [48] ص52 أن أكبر **500** شركة متعددة الجنسيات في العالم أن إجمالي إيراداتها يصل إلى حوالي **44**% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي مما يدل على دورها في التمويل الدولي، كما أن **80 %** من مبيعات العالم تتم من خلال هذه الشركات مما يوضح مركزها في التسويق الدولي، وأن إنتاج أكبر **600** شركة وحدها يتراوح ما بين **25 %** و**20%** من القيمة المضافة المولدة من إنتاج السلع عالميا، بالإضافة إلى ذلك فإن الأصول السائلة من الذهب والإحتياطات النقدية الدولية المتوفرة لدى هذه الشركات تمثل حوالي ضعف الإحتياطي الدولي منها، فإذا قلنا بأنها أصبحت دولا فهذا غير مبالغ فيه حيث تشير البيانات على أن عدد كبير من الشركات متعددة الجنسيات تتجاوز قيمة مبيعاتها قيمة الناتج المحلي لعدد من الدول متوسطة الحجم والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (02) :مقارنة رقم أعمال أكبر الشركات متعددة الجنسيات و الناتج الداخلي الخام(**PIB)** لبعض الدول لسنة1997 [186] ص120.

الوحدة : (ملايير الدولارات)

الشركـات	رقم الأعمال	الدول	PIB
General Motor	164	تايلاندا النرويج	154 153
FordMotors Mitsui & Co	147 145	المملكة العربية السعودية	140
Mitsubishi	140	بولونيا	136
Ituchu	136	جنوب إفريقيا	129
RoyalDeutsch Shell Group	128	اليونان	123
Exxon Toyota Motor	117 109	ماليزيا فنزويلا	98 87
		الجزائر	40

✓ تنامي الإتجاه نحو تقسيم العمل الدولي : قد كانت الصورة التقليدية لتقسيم العمل الدولي تتمثل في تخصص بعض البلاد في المواد الأولية والسلع الغذائية وتخصص أخرى في منتجات صناعية مثلا، وقد أتاحت الثورة التكنولوجية وما أفرزته من تقدم في الإتصالات والمواصلات إمكانية جديدة للتخصص تتجلى في إكتساب مزايا تنافسية في دائرة واسعة من السلع في الصناعات الكهربائية والإلكترونية والهندسية وذلك من أهم مظاهر العولمة، حيث أصبح في غير إمكان الدولة مهما كانت قدراتها الذاتية أن تستقل بمفردها بصنع منتج معين وهذا ما أشار إليه المدير العام للمنظمة التجارية في تدخل له بالندوة التي نظمتها لجنة الشؤون الإقتصادية بمجلس الشيوخ الفرنسي قائلا: "العولمة واقع وليس اختيار، واقع يبدأ بنا و بحياتنا اليومية؛ في الصباح نستيقظ على جهاز راديو *ياباني* بمجمع *بماليزيا*، نتناول القهوة الواردة من *كولومبيا* نستقل سيارتنا المصنوعة *بفرنسا* لكن **50 %** من أجزائها تأتي من أنحاء العالم، ثم نتجه إلى المكتب حيث الحاسوب وكل الأجهزة المنتجة بمعظم مناطق العالم". [101] ص17

✓ كثرة التكتلات الإقتصادية الإقليمية : إن بوادر التكتل الإقليمي والإقتصادي بين الدول ظهرت في أواخر الخمسينات من القرن الماضي، بعدها عرفت تزايد كبير على مستوى العالم، فحسب الدراسات التي أجراها **FMI** خلال 1995 تشير إلى أنه في العالم يوجد حوالي **45 %** نظام من أنظمة التكتل

الإقتصادي في مختلف صورها ومراحلها تشمل **75 %** من دول العالم وحوالي **80 %** من سكان العالم وتسيطر على **85 %** من التجارة العالمية ومن أهم هذه التكتلات نجد: [8] ص ص 17،24

- الإتحاد الأوروبي : يعد من أقدم و أفضل نموذج للتبادل الحر وأحد الكيانات الإقتصادية العملاقة ذات التأثير القوي على التجارة العالمية قد ظهر على شكل سوق أوروبية مشتركة في سنة 1959 وكانت تضم آنذاك **12** دولة، وقد أصبح عدد أعضائه أواخر سنة 2004 حوالي **23** دولة.

- تكتل جنوب شرق آسيا آسيان ' **ASEAN' :** تشكل في سنة 1967 يتكون من **7** دول تضم نمورا آسيوية هي: *ماليزيا، سنغافورة، إندونيسيا، تايلاند، الفلبين، بروناي، الفيتنام.* وقد توجه هذا التكتل لإقامة سوق مشتركة تضم أسواق الدول الأعضاء، بالإضافة إلى إنشاء نظام إقليمي لتنشيط حركة التجارة والإستثمار وإقامة منطقة للتجارة الحرة .

- منتدى التعاون الآسيوي الباسيفيكي ' **APEC' :** أنشئ هذا التجمع سنة 1989 ليمثل أكبر منطقة للتجارة الحرة بالعالم، تزول بها كافة الحواجز التجارية بحلول عام 2020، ويتكون هذا التكتل من **21** دولة موزعة على أربع قارات هي: *أمريكا الشمالية وأمريكا الجنوبية وآسيا و أستراليا* ، فهو يضم أكبر ثلاث قوى اقتصادية بالعالم (*الولايات المتحدة الأمريكية و اليابان والصين*) ويهدف هذا التكتل لتهيئة الإنتقال الحر للعمالة ورؤوس الأموال .

- السوق الأمريكية الشمالية نافتا ' **NAFTA**': تكونت في جانفي 1994 وتغطي قارة *أمريكا الشمالية* تضم أسواق *كندا و الولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك* في سوق واحدة كبيرة تشمل **360** مليون نسمة، تتمثل توجهات هذه السوق في تحرير التجارة المتبادلة لحوالي **9000** سلعة.

- سوق ميركوسور ' **MIRCOSOR'** : في جانفي 1995 كونت **4** دول من *أمريكا اللاتينية* سوقا يهدف أساسا إلى التحرير شبه الكامل للتجارة الإقليمية، وإعفاء ما بين **90%** و **95%** من السلع المتداولة بين الأعضاء من الرسوم الجمركية .

- السوق المشتركة لدول جنوب وشرق أفريقيا كوميسا ' **COMESA'** : تم التوقيع على اتفاق المنطقة التفضيلية لدول *جنوب وشرق إفريقيا* 'كوميسا'في سنة 1993 وتضمن **20** دولة (من بينها مصر) وتضم ما يقارب **300** مليون نسمة، وهي تغطي **41 %** من مساحة القارة الإفريقية [40] ص 24، تهدف لخفض التعريفات الجمركية والعوائق غير الجمركية وإنشاء سوق مشتركة، بالإضافة إلى ضمان حرية حركة رؤوس الأموال من خلال سياسات مشتركة تهيئ بيئة مواتية للإستثمار في دول السوق.

✓ <u>تراجع دور الدولة وإلغاء الطابع السيادي لها</u> : إن الدول التي تعاني من المشاكل في سداد القروض العامة قد غيرت من اتجاهاتها لتسمح بحرية التجارة وقيام الإستثمارات الخاصة سواء محلية أوأجنبية، وبالتالي فإن معظمها فقدت السيطرة على اقتصادها و على انتقال رؤوس الأموال والتكنولوجيا، بالإضافة للاتفاقات التي لا تسمح بالتدخل الحكومي ممّا أدى إلى ضعف دور الدولة في إدارة الإقتصاد.

✓ ظاهرة اندماج الشركات والمصارف : يعمل الإندماج على خفض تكاليف الإنتاج ومضاعفة الأرباح، ودعم القدرة التنافسية للشركات العملاقة ، وقد شهد العقد السابق حالات اندماج كثيرة دعمت قوة المواقع التنافسية لبعض الشركات فسيطرت مجموعة من الشركات العملاقة على قطاعات إنتاجية أو خدمية بأكملها، فمثلا نجد **3** شركات فقط تدير فيما بينها حوالي **95 %** من حجم المعاملات العالمية عن طريق بطاقات الإئتمان وهي' American express,Mastercard,Visa '؛ أما في مجال النفط فإن اندماج شركتا البترول 'أكسون' و'موبيل' قد كون شركة واحدة عملاقة وهي 'إكسون موبيل كورب'والتي أصبحت تمتلك احتياطات أكبر من احتياطي *نيجيريا* و *أندونيسيا* البالغ عدد سكانها حوالي ربع مليار نسمة، وتمتلك طاقة تكرير يومية (**6,66** مليون) برميل يوميا تزيد عن إجمالي إنتاج النفطي *للكويت والبحرين وقطروالإمارات وليبيا* [51] ص355، واندماج شركتي **'ABM'** و 'لوتس' بعد شراء الأولى للثانية بقيمة 3,5 مليار دولار والهدف منها تكوين كيان أكبر قادر على مواجهة المنافس الأقوى المتمثل في شركة 'ميكروسوفت'التي تستحوذ على **80 %** من سوق أنظمة التشغيل والتحكم وتطبيقاتها؛ ثم توالت ظاهرة الإندماج فيالدول الصناعية الكبرى حيث قدرت بنحو **2500** عملية تمت خلال النصف الأول من *عام*1999 بلغت قيمتها التقديرية **411** مليارردولار. [47] ص54 .

أما الإندماج المصرفي فإنه يتمثل في اتحاد أكثر من بنك في بنك واحد، وهو أنواع؛ اندماج أفقي يتم بين بنكين أو أكثر يعملان في نفس النشاط، واندماج رأسي يتم بين بنوك صغيرة من مناطق مختلفة عن البنك الرئيسي الذي يقع في إحدى المدن الكبرى، وهناك الدمج المختلط الذي يتم بين بنكين أو أكثر يعملون في أنشطة مختلفة غير مترابطة. يهدف الإندماج المصرفي بشكل عام إلى تحقيق وفورات الحجم ومواجهة المخاطر [49] ص43، وإلى تحسين الربحية وزيادة القدرة على المنافسة العالمية في إطار تحرير الخدمات المصرفية. وقد بلغ التسابق في هذا المجال شواطا كبيراً إذ أعلنت ثلاثة مصارف *يابانية* رسميا في 14 مارس2000 عن دمج عملياتها المصرفية والمالية بقيام شركة قابضة موحدة في صفقة قيمتها تريليون دولار وهي تحتل مركز ثالث أكبر بنك في العالم، الهدف منها تخفيض تكلفة العمليات بين **30** و **50** مليار ين (**282,2** مليون دولار) سنوياً في مجال نفقات تكنولوجيا المعلومات. [98] ص66.

✓ الإهتمام المتزايد بتكنولوجيا الإتصال و المعلومات: من أبرز ملامح الثورة العلمية التي ساهمت في ظهور العولمة هي ربط العلم بالإنتاج مباشرة الأمر الذي أدى إلى تحقيق زيادات في إنتاجية العمل لما توفره تكنولوجيا الإتصال من وسائل تسمح بتوسيع الأسواق، فاحتلت المعرفة والمعلومات الأهمية النسبية الأولى في عملية الإنتاج، لقد أدت الثورة العلمية إلى تغيير نمط توزيع المزايا النسبية فيما يخص التصنيع في العالم التي تمثل في رأس المال، العمل، الموارد الطبيعية، والتي أصبحت سهلة الإنتقال من بلد لآخر كما عجلت هذه الثورة بالمزيد من التغيرات الهيكلية في القطاع الصناعي كسرعة التجديد في

المعدات الإنتاجية، إقامة الصناعات الجديدة كالطاقة الذرية والبتروكيماويات، وأصبح التسابق نحو اكتساب القدرات التقنية والفنية الجديدة قاعدتها الأساسية هي البحوث العلمية والتكنولوجية المكثفة باستخدام سياسات تدريبية لاكتشاف المعرفة والخبرة والإرتقاء بالقدرة، وتنمية المهارة لتتناسب مع متطلبات العولمة.

و يجدر الذكر أن صناعة تقنية المعلومات يتركز في عدد محدود من الدول المتقدمة والصناعية، ولا يخفى على أحد تلك الأهمية التي شغلتها الأنترنت في حياتنا حيث تشير الإحصائيات إلى أنه وصل عدد مستعمليها إلى أزيد من **300** مليون فرد يوميا على مستوى العالم سنة 1999، ووصل إلى **1,4** مليار مستعمل مع بداية سنة 2008، وقد بلغ معدل نموها **147,5 %** خلال **3** سنوات من إنشائها مقارنة بالتلفزيون الذي استغرق **15** سنة، و الراديو الذي استغرق **37** سنة ليصل إلى نفس النتيجة. [224]

✓ تراجع الحاجة إلى العمالة البشرية : **إن ا** لتقدم التكنولوجي ساهم في تقليل الإعتماد على العمالة البشرية. ومثال عن ذلك الشعار الذي ترفعه 'فولكس فاقن' وهو :"سيارات أكثر وعمل بشري أقل" حيث يسعى مسؤوليها لزيادة الإنتاجية بمقدار **30 %** خلال **4** سنوات فقط، وعلى هذا النحو سوف تنقص فرص العمل لدى الشركة بمقدار **7000** إلى **8000** فرصة عمل سنويا، وسترتفع أرباح المساهمين خلال هذه الفترة إلى 5 أضعاف ما يحصلون عليه الآن وبصفة عامة يرى بعض المحللين أن **20 %** فقط من السكان العاملين ستكون كافية خلال القرن 21 للحفاظ على نشاط الإقتصاد العالمي، فخمس القوة العاملة ستكفي لإنتاج جميع السلع وسد حاجات الخدمات العالية القيمة. [94] ص77

✓ الثورة المالية : ظهرت كنتيجة لتطور ونمو الأسواق المالية، فالأصول المالية من أسهم وسندات وأرصدة متعددة وحسابات جارية أصبحت تنتقل عبر العالم من خلال القنوات الإلكترونية التي تربط البورصات العالمية ببعضها البعض مما جعل الأسواق المالية العالمية شبه منظومة واحدة، وأصبحت المعاملات التجارية تتأثر بأي تغيير في أسعار البورصات أو ارتفاع الأسعار في الأسواق المالية التي تمتد من *طوكيو* شرقا إلى *نيويورك* غربا، وبلغت قيمة التعاملات حوالي تريليون دولار في اليوم الواحد أي ما يزيد على قيمة البترول والسيارات والقمح والسلع الأخرى التي يتعامل بها العالم في عدة أيام. [98] ص107.

✓ التحول إلى البنوك الشاملة : في ظل العولمة زاد اتجاه البنوك خاصة التجارية منها إلى التحول نحو البنوك الشاملة والتي تعتبر كيانات مصرفية تسعى دائما إلى تنويع مصادر التمويل وتعبئة أكبر قدر ممكن من المدخرات في كافة القطاعات، وتوظيف مواردها في أكثر من نشاط وفي عدة مجالات وتمنح الإئتمان المصرفي لجميع القطاعات وهي تجمع ما بين وظائف البنوك التجارية التقليدية ووظائف البنوك المتخصصة وبنوك الإستثمار، حيث تكمن استراتيجياتها على التنويع بهدف استقرار حركة الودائع وانخفاض مخاطر الإستثمار، والموازنة بين السيولة والربحية ودرجة المخاطر المصرفية .

✓ ضرورة الإلتزام بمعيار كفاية رأس المال كمعيار لقياس مخاطر السوق كما جاء لمقررات لجنة بازل (تأسست لجنة بازل للرقابة والإشراف على المصارف سنة 1975 من طرف مجموعة الدول الصناعية العشرة وتحت إشراف بنك التسويات الدولية BRI مقره مدينة بازل السويسرية للبحث في كيفية تقوية البنية البنكية في العالم و تفادي الإفلاس): نظرا لتعرض العمل المصرفي للعديد من المخاطر سواء كانت عوامل داخلية أو خارجية اكتسب معيار كفاية رأس المال أهمية متزايدة كمعيار عالمي يدل على متانة المركز المالي للبنك ويقوي ثقة المودعين، وقد أصبح مفروضا على البنوك الإلتزام بهذا المعيار لتدعيم رأسمالها واحتياطاتها وهي مجبرة على أن تجعل نسبة رأس مالها إلى مجموع أصولها الخطرة بعد ترجيحها بأوزان المخاطرة الائتمانية إلى **8%** كحد أدنى وهذا مع نهاية 1992. [49] ص40

✓ بروز الإقتصاد الرقمي (هو اقتصاد تتلاءم فيه قدرة الحاسوب مع نظم الإتصالات المتقدمة): إن التطور التقني أدّى إلى ظهور وسائل جديدة لحشد الموارد الخاصة عبر الأسواق مما ساعد على ظهور معاملات رقمية تجري عبر شركات الإتصال الإلكترونية، والإقتصاد الرقمي يعرف تطور سريع يجسده ذلك الجزء الكبير من التجارة العالمية التي تتم عبر شبكات الأنترنت، حيث أن هذه التبادلات تجاوزت **150** مليار دولار سنة 1999 وتوقع أنها ستفوق **3** بليون دولار في السنوات التي تلتها [225]؛ أما التجارة الإلكترونية فهي تشكل لوحدها تحد كبير لمختلف السياسات الإقتصادية للدولة التي فتحت آفاقا جديدة أمام المعاملات الدولية ونجحت في إثراء العالم و زيادة رفاهيته من خلال ما تعرضه وتوفره من منتجات، ومن وسائل التمويل والتسويق، وتشير الإحصائيات إلى أن هناك تطور هائل في حجم التجارة الإلكترونية ارتفع [151] ص34 من **3** مليار دولار سنة 1996 إلى **84** مليار دولار سنة 1998، وقد وصل إلى 2,8 ترليون دولار أواخر سنة 2004، أما النقود الإلكترونية-وهي تحمل صفة الأموال النقدية-التي أحدثت ثورة في الميادين النقدية بتوفير بطاقات الصرف الآلية المحولة للنقود، وبطاقات الإئتمان في الدفع عبر الأنترنت، وتسديد الفوائد إلكترونيا وباستعمال البطاقات الذكية(هي بطاقات اعتماد بلاستيكية مع شريحة مكروية مضمنة، تستخدم لدفع رسوم الهاتف أو العبور، ويمكن تحميلها بالعملة الصعبة من صرافة آلية أو عن طريق قارئ البطاقات من هاتف أو كمبيوتر شخصي) ويطرح هذا الإقتصاد العديد من المشاكل أهمها صعوبة تنظيم ومراقبة المؤسسات المالية ومتابعة تنفيذ السياسات النقدية والمالية، انتشار ظاهرة التهرب الضريبي، وتزايد النشاط الإجرامي. [145] ص ص 59،64.

✓ خوصصة البنوك : وهي مرتبطة بظاهرة الخوصصة بشكل عام كظاهرة عالمية، وأهم دوافعها مواجهة التحديات التي تواجه العمل المصرفي في ظل المتغيرات العالمية المصرفية والتكيف مع ما

جاءت به اتفاقية تحرير الخدمات المالية التي وقعت عليها حوالي **70** دولة في ديسمبر 1997. [49] ص43

✓ هيمنة الدولار الأمريكي : يحتل الدولار المرتبة الأولى عالميا نظرا لما تحتفظ به دول العالم من احتياطي بالعملات الأجنبية فهو يشكل **60%** مما لدى البنوك المركزية من احتياطي بالعملة الصعبة، كما تعتبر نصف مدخرات الأفراد في مختلف العالم بما فيها الدول النامية بالدولار الأمريكي ويرجع ذلك للهيمنة الأمريكية على الإقتصاد العالمي وتأثرالسياسات الإقتصادية بها نظراً لسيطرتها على المؤسسات المالية الدولية، وسيطرة رأس المال الأمريكي على المشروعات الإقتصادية في كل العالم.[1] ص97.

✓ فوضى الأفشورoffshor (هي المراكز المالية خارج الحدود وتعني إنشاء مصارف خارج حدود الدولة بعيدا عن سلطات دوائر الدولة الأم التي تفرض ضرائب على هذه المصارف وقد ظهرت في أوروبا خلال الخمسينات لكن زاد انتشارها عالميا في العقدين الأخيرين) : وهي ظاهرة تقوّض سيادة الدول، تنتج أساسا عن التخلي عن الرقابة على انتقال رؤوس الأموال بين الدول، بالإضافة إلى العدد المتنامي للجنات الضريبية *(تعتبرمراكز مالية تمويلية بالنسبة لشركات دولية النشاط حيث تمثل بما تقره من امتيازات ومميزات ضريبية تصل إلى حد الإعفاءات الضريبية لبعض أنواع الدخول و الأنشطة) في أكثر من مائة منطقة في العالم والتي توفر الحماية لمهربي الأموال، وتعزلهم عن واجباتهم الضريبية نحو بلدانهم .

✓ معاير الجودة ISO (هي منظمة دولية مستقلة تضم في عضويتها المنظمات الوطنية للمواصفات القياسية لحوالي 90 دولة، أنشأت سنة 1987 مقرها جنيف، وضعت مواصفات قياسية عالمية اتفقت الدول الناعية الكبرى على توحيدها لكافة المنتجات ما عدا المنتجات الكهربائية والغذائية -حيث وضعت المنظمة الدواية الكهربائية الفنية IEC للمنتجات الكهربائية، والمنظمة الدولية لدستور الأغذية CAC للحبوب والمضافات والملونات الغذائية -) : أصبحت معايير الجودة التي تحكم النشاط الإنتاجي هدفا لشركات عديدة حول العالم تسعى حتى تكسب سمعة عالمية للجودة الشاملة، وأصبحت تعد كأداة تنافسية وكأحد المعايير الأساسية للتبادل التجاري العالمي، وهي تعتبر بمثابة السلاح الذي تشهره قوى العولمة في وجه الإقتصادات النامية لحرمانها من المزايا النسبية التي تتمتع بها، كوفرة الموارد ورخص الأيدي العاملة، ضف إلى ذلك المعايير المحاسبية، والمعايير القانونية في المجال التجاري التي باتت تقنن وفق الممارسات الأنجلو-أمريكية فأصبحت ملزمة على كل الأنشطة التجارية والإنتاجية وعلى كل الشركات.

✓ ظهور النزعة الإستهلاكية والترويج لثقافة المستهلك العالمي : إن من أبرز الظواهر التي تولدت عن العولمة ذلك الإندفاع الجارف نحو الإستهلاك والذي يقوم على أساس سعي المستهلك للحصول

على تشكيلة من السلع التي سرعان ما يزهدها فيما بعد ومن ثم ينبذها، وتتسم هذه السلع بأنها تساهم في تحقيق بعض الإشباع اللحظي سريع الزوال لحاجات غير ضرورية ذات طابع ترفيهي أو مظهري، ومن الناحية الإقتصادية فإن هذا النوع من السلوك يتأثر بصفة كبيرة بالدعاية والإعلان إذ تشير الإحصاءات إلى أن الإنفاق العالمي على الدعاية للترويج الإستهلاكي قد ارتفع من **7,4** بليون دولار سنويا عام 1950 إلى **312,3** بليون دولار سنويا عام 1993، وأغلب هذه الدعاية من خلال الوسائط الإلكترونية إذ ارتفع حجم الإنفاق فيها من **270** بليون إلى **358** بليون دولار سنويا خلال النصف الثاني من عقد التسعينات. [94] ص80.

✓ ظهور المؤتمرات الدولية وكثرة النوادي العالمية : إن المتتبع للأحداث اليومية يكتشف مدى كثرة المؤتمرات والنوادي العالمية التي تجتمع في دورات متكررة وتعنى بالنظام العالمي، ومعظم المؤتمرات الدولية التي ظهرت تقف ورائها قوى عديدة مثل الأمم المتحدة والدول الصناعية، وتتولى هذه المؤتمرات معالجة الشؤون الإقتصادية والتنمية الإجتماعية، والبيئة والسكان، ولقد كثرت هذه التجمعات في السنوات الأخيرة وهي تضم في عضويتها عددا من الدول أو المنظمات منها:

- نادي الثمان الكبار G8 وهي تجمع بلدانا على قاعدة القدرات الإقتصادية ويضم كل من الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان،كندا، روسيا، فرنسا،ألمانيا، انجلترا، إيطاليا.
- نادي الدول النووية يضم الدول الخمس الكبرى في مجلس الأمن وهي :أمريكا،بريطانيا،فرنسا، ألمانيا،الصين،بالإضافة إلى جنوب إفريقيا وإسرائيل وباكستان.
- نادي مجموعة الخمسة عشر:يمثل تجمع اقتصادي جديد لدول الجنوب.
- نادي البورصات العالمية:منها بورصة لندن،نيويورك، طوكيو، فرانكفورت.

وهناك ثمة أجهزة واسعة التأثير ليس لها سمات المنظمة ولكنها عبارة عن ملتقيات دورية أو شبه دورية مثل ملتقى دافوس (وقد أسس هذا المنتدى الألماني كلوس شواب **KLAUS SCHWAB** سنة 1971 في بلدة سويسرية تدعى:دافوس, وهي ليست مركز سلطة أو مكان لإتخاذ القرارات ولكنها تقدم الأفكار والتحاليل والمفاهيم الأساسية للاقتصاد العالمي. وقد قسم هذا المنتدى 53 دولة إلى **7** مجموعات وننمثل هذه المجموعات في: مجموعة اقتصاديات المركز التجاري, المجموعة الأنجلوساكسونية,.مجموعة الإتحاد الأوروبي , مجموعة البلدان الآسيوية الصناعية, المجتمعات الإنتقالية, مجموعة دول أمريكا اللاتينية, مجموعة الحالات غير المصنفة, واعتمد ترتيبه 8 مؤشرات هي: الإنفتاح، الحكومة، التمويل، البنية الأساسية، التكنولوجيا، الإدارة، العمل، المؤسسات،وكذلك حسب قدراتها التنافسية)، وهو اللقاء الاقتصادي الذي يضم سنويا نخبة عالمية يشارك فيه حوالي **2000** شخص من القادة السياسيين ومدراء الشركات-التي تتجاوز قدرتها المالية **620** مليون يورو-وخبراء الإعلام والأكاديميين(نسبة رجال الأعمال **63 %**)، وقد تغير إسمه سنة 1987 ليصبح المنتدى

الإقتصادي العالمي، وقد طرح مسألة العولمة الإقتصادية [1] بشكل خاص في فيفري 1996. [16] ص ص 304،305.

✓ وجود ملامح هيكلية جديدة للنظام الإقتصادي العالمي : لعل من أهم المظاهر التي تبرز العولمة في عصرنا هو ظهور ملامح جديدة للنظام الإقتصادي العالمي من حيث مستوى التطور و معدل النمو الإقتصادي بحيث أن تقسيم الدول لم يعد يخضع للنظام القديم فأصبحت مقسمة كالتالي: [48] ص58

-مجموعة الدول الأعلى تطورًا.

-مجموعة الدول النامية والساعية على طريق النمو.

-مجموعة الدول المتخلفة اقتصاديا.

-مجموعة الدول المتأخرة اقتصاديا : وتنقسم إلى؛ أقل البلاد نمواً و أقل البلاد الأقل نموا وهي في أدنى القاع، وتعتبر الشريحة الدنيا من الفئة المنخفضة الدخل وتشمل الدول الأشد فقرا.

✓ اتساع دائرة المشروطية المرتبطة بالتمويل الخارجي : لاشك أن المؤسسات الدولية التي تتحكم في التمويل الدولي قد تضاعف دورها خلال العشرية الأخيرة من خلال آليات جديدة في إطار من التنسيق فيما بينها، و يبرز ذلك من خلال الإتفاقات التي تتم بين **FMI** أو **BM** وحكومة أي دولة عضو حيث تشترط عليها للحصول على مصادر التمويل الدولي أن تلتزم بتنفيذ سياسات التثبيت وبرامج تصحيحية تتناول السياسات الإقتصادية الكلية كالخوصصة وتحرير التجارة الخارجية وغيرها بالإضافة إلى نشوء ما يسمى بالمشروطية المتبادلة بين **FMI** و **BM** أي أن الحصول على موارد مالية من إحدى المنظمتين يتوقف على تنفيذ اشتراطية المنظمة الأخرى، واتسع نطاق المشروطية ليشمل المساعدات الرسمية الثنائية التي تستوجب الحصول على شهادة الصحة الإقتصادية من **FMI**. [48] ص56

4.1.1. أنواع العولمة الأقتصادية،أهدافها و أدواتها

بغرض تقديم صورة أوضح عن العولمة نستعرض فيما يلي أبرز الأنواع التي تتميز بها وأهم الأهداف التي تسعى لتحقيقها، فضلاً عن مختلف الأدوات التي تستخدمها في سبيل ذلك .

1.4.1.1. أنواع العولمة الإقتصادية

جاء في أحد التعاريف المقدمة للعولمة أنها تقريب للروابط بين هياكل الإنتاج والأسواق المختلفة وتشمل عملياتها تكثيف الروابط بين مختلف الإقتصاديات من خلال تدفق السلع والخدمات والإستثمار ورؤوس الأموال عبر الحدود، ومن خلال ذلك نستنتج أنها تتحدد في نوعين رئيسيين هماالعولمة الإنتاجية والعولمة المالية:

– العولمة الإنتاجية : وتتحقق من خلال اتجاهين:

أ- التجارة الدولية : إن نمو التجارة العالمية خلال القرن الماضي يمثل أكثر الأشكال المتطورة للعولمة حيث بلغ معدل نموها ضعفي الناتج الإجمالي العالمي، وللعلم فإن **90%** من التجارة العالمية دخل في مجال التحرير، وقد نتج عن ذلك تخفيض التعريفات الجمركية والقيود غير الجمركية، وقد عززت هذه السياسة الإنفتاحية الناتجة عن تحرير التجارة الإستخدام الأمثل للموارد، وإمكانية الحصول على عوامل إنتاج عالية الجودة لسهولة انتقالها، كما ستسمح وبأقل تكلفة بنقل التكنولوجيا والإحتكاك بالخبرات الأجنبية، وهذا ما أدى إلى زيادة العائد على الإستثمار الإنتاجي. وتنقسم التجارة الدولية إلى تجارة في السلع وتجارة في الخدمات؛ وتمثل الصادرات والواردات السلعية (رغم أنها سجلت انخفاضا من 82 % سنة 1972 إلى 79% سنة 1992، بعكس الخدمات التي تزايد التعامل بها على النطاق الدولي فإن حصتها في التجارة الدولية في ارتفاع مستمر حيث قفز نصيب تجارة الخدمات خلال نفس الفترة من 18 % إلى 21 %، وقد ارتفع نصيب الدول المتقدمة في تجارة الخدمات من 72 % إلى 76 %) دائما الجزء الأكبر من قيمة التجارة العالمية حيث بلغت سنة 2000 ما قيمته **56%** من الناتج العالمي [83] ص62، ولكن حسب آخر الإحصائيات لسنة 2003 فإن معدل النمو السنوي للتجارة السلعية قد ارتفع إلى **16%** مقارنة بـ **12%** لتجارة الخدمات وذلك مقابل معدل نمو **4%** لتجارة السلع و **6%** لتجارة الخدمات لسنة 2002.[218] ص8. ولعل ما يميز التجارة الدولية تركيزها بين أطراف معينة(الإتحاد الأوروبي، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، دول جنوب شرق آسيا)، بحيث تستحوذ على **87 %** و**94%** من الواردات والصادرات العالمية على التوالي من السلع والخدمات. [158] ص70

ب- الإستثمار الأجنبي المباشر : إن المتتبع للتطورات المتلاحقة للعولمة الإنتاجية يلاحظ أن معدل نمو الإستثمار الأجنبي المباشر يعرف زيادة بمعدل أسرع وأكبر من معدلات التجارة العالمية وقد وصل إلى **12%** خلال عقد التسعينات [116] ص20، ويرجع ذلك إلى تزايد دور الشركات متعددة الجنسيات والتي تعمل على تكوين المزيد من التحالفات الإستراتيجية فيما بينها. كما استحوذت الدول المتقدمة على ما نسبته **95 %** من هذه الإستثمارات حيث أن خمس دول تمثل **75%** من المقرات الإجتماعية لأكبر **100** شركة متعددة الجنسيات وقد كان تقسيمها حسب الشكل التالي:

الشكل رقم (01):التوسع الجغرافي للمقرات الإجتماعية لـ **100** أكبر شركة متعددة الجنسيات(1996) [191] ص314

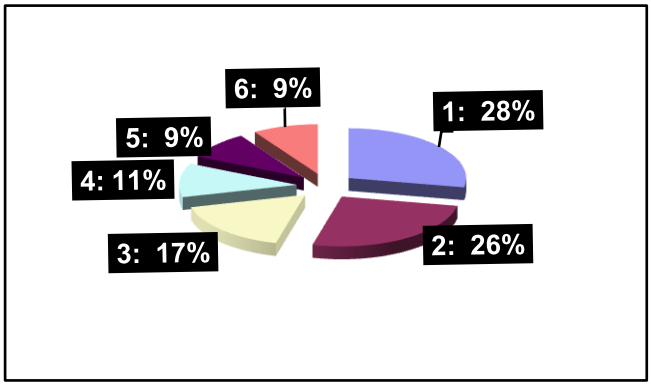

1- الولايات المتحدة الأمريكية
2- دول أخرى
3- اليابان
4- فرنسا
5- ألمانيا
6- بريطانيا

- العولمة المالية : عرفها **FMI** :"على أنها عملية خلق سوق موحد على المستوى العالمي، تستطيع من خلاله المؤسسات الصناعية والمالية القيام بمعاملاتها المالية بكل حرية وباستعمال مختلف الوسائل المالية الممكنة" [49] ص33، ويعد الإنفتاح المالي الناتج عن التحرير المالي جوهر العولمة المالية، فقد بلغ إجمالي تدفقات رأس المال في العالم سنة 2000 ما قيمته **7,5** تريليون دولار وهو ما يمثل زيادة بلغت **4** مرات ما كانت عليه في 1990.[139] ص11

إن أهم العوامل المؤدية للعولمة المالية تكمن في صعود الرأسمالية المالية، التحرير المالي المحلي والدولي، كذلك بروز فوائض نسبية وكبيرة لرأس المال، والتقدم التكنولوجي وظهور الإبتكارات المالية، ونمو سوق السندات، والخوصصة، وإعادة هيكلة صناعة الخدمات المالية، كما يمكن الإستدلال على العولمة المالية بمؤشرين هامين هما: [34] ص ص80،81

- ✓ المؤشر الأول يتعلق بتطور حجم المعاملات عبر الحدود في الأسهم والسندات في الدول الصناعية،حيث تشير البيانات أن حجم هذه المعاملات كان يمثل أقل من **10%** من الناتج المحلي الإجمالي سنة 1970 وقد وصل إلى ما يزيد عن **100 %** في كل من *الولايات المتحدة الأمريكية* و*ألمانيا* سنة 1996 وإلى ما يزيد عن **200 %** في *فرنسا* و*إيطاليا* و*كندا* في نفس العام.
- ✓ أما المؤشر الثاني فهو خاص بتطور تداول النقد الأجنبي على الصعيد العالمي، فحسب ما تشير إليه الإحصاءات إلى أن متوسط حجم التعامل اليومي في أسواق الصرف الأجنبي ارتفعت من **200** مليار دولار أمريكي في منتصف الثمانينات إلى حوالي **1,2** تريليون دولار أمريكي سنة 1995 وهو ما يزيد عن **74 %** من الإحتياطات الدولية لجميع دول العالم .

تتضمن العولمة المالية تحرير المعاملات المتعلقة بالإستثمار في سوق الأوراق المالية، والعمليات المتعلقة بشراء وبيع العقارات، وكذلك المتعلقة بالبنوك التجارية، وتتضمن أيضا المعاملات التي تخص الإستثمار الأجنبي والتي تشمل التحرر من القيود المفروضة على الإستثمار المباشر الوارد للداخل أو المتوجه للخارج أو على تصفية الإستثمار وتحويلات الأرباح عبر الحدود، بالإضافة إلى المعاملات التي تتعلق بتحركات رؤوس الأموال الشخصية والتي تشمل الودائع أو القروض أو الهدايا أو المنح أو الميراث أو تسوية الديون، والمعاملات الخاصة بالائتمان التجاري والمالي والضمانات والكفالات والتسهيلات المالية، غير أن أزمات العملة أصبحت كثيرة الوقوع في الربع الأخير من القرن العشرين. [162] ص14

2.4.1.1 أهداف العولمـة

مثلما اختلفت الآراء حول وضع تعريف دقيق للعولمة وتحديد بعدها التاريخي اختلفت الآراء كذلك في وضع أهدافها؛ فأنصار العولمة يرون أنها تحقق أهدافا نبيلة تخدم الجميع على مستوى العالم دون

استثناء وتسعى لتحقيق الرفاهية وذلك بزيادة جم الإنتاج والتجارة الدولية والتي تؤدي إلى الإنتعاش الإقتصادي، وحل المشكلات الإقتصادية المشتركة التي يصعب حلها من منظور السيادة الوطنية وفتح أبواب التنافس الحر وتوحيد العالم والسعي لاستقراره وتذويب الفوارق، وإحداث التقارب وكذلك تنمية الإحساس بالتواصل بين كافة الدول من خلال تكثيف التكامل والتعاون.

أما المعارضون فإنهم يرون أن العولمة لا تخدم إلاّ مصالح الدول المتقدمة فقط وأن كل أهدافها تنصب لتعميق الفارق بين هذه الدول والدول النامية، وذلك بتمكين الشركات متعددة الجنسيات لحل مشاكل الرأسمالية خاصة رؤوس الأموال العاطلة عن الإستثمار وذلك بتوسيع الأسواق [35] ص3، كما يرون أن أهداف العولمة تسطرها الدول التي تجلب لها الفائدة وتحقق لها مكاسب وتكمن هذه الأهداف في تحرير القطاع المالي وخلق حوافز أكبر لإصلاح هياكل المؤسسات المالية والتكيف مع متطلبات المنافسة في مجالات الكفاءة والفعالية وتخفيض التكاليف، وتدفق الإستثمارات .

وفي هذا الصدد يمكن أن نلخص الأهداف المعلنة التي تسعى العولمة إلى تحقيقها فيما يلي :

- ♦ جعل العالم وحدة واحدة مندمجة ومتكتلة تتجلى فيها زيادة الإعتماد المتبادل بين الشعوب وجني المكاسب المشتركة لتحقيق التعاون الكامل بما يخدم المصالح الجماعية، والتصدي لأي خطر يهدد الإستقرار والأمن الإقتصادي .
- ♦ الوصول إلى سوق عالمي واحد مفتوح بدون حواجز جمركية أو إدارية أو قيود مادية أو عرقية أو جنسية و الوصول إلى شكل من أشكال التجانس العالمي قائم على التنوع و التعدد.
- ♦ تفكيك وإزالة الحدود الفاصلة والحواجز العازلة، وإنهاء الإقتصاد المحلي والإنعزال القومي والوصول إلى سوق عالمي واحد.
- ♦ بناء هياكل إنتاجية مثلى لإنتاج السلع، وتقديم الخدمات على مستوى الحجم الإقتصادي الذي يأخذ في معطياته السوق العالمي الجديد الذي يفرض على الجميع الإعتراف به باعتباره الأكثر إشباعا لاحتياجاتهم والأكثر توافقا مع مطالبهم والأسرع استجابة، والأوفر من حيث المعروض لاتساع شبكة توزيعه.
- ♦ إعطاء الفرصة الكاملة لقوى الإبداع والتطور والتنمية من خلال الوصول إلى منتجات سلعية وخدمية وفكرية مبتكرة، ونظم تسويق عالية الكفاءة، وأدوات تمويلية فائقة السيولة كالنقود الإلكترونية ، ونظم تشغيل و إدارة الموارد البشرية المحفزة على تعظيم الإنتاجية . [74] ص131
- ♦ تصميم سياسات تمويل إبتكارية خلاقة توفر الأموال اللازمة والكافية لعمليات الإستثمار ومحاولة التقليل من المخاطر والحد من الأزمات .
- ♦ تطوير الصناعة والزراعة والخدمات الإنتاجية على المستوى العالمي وذلك بتوحيد تطبيق نظم الإنتاج والتسويق والتمويل، وتحقيق درجة عالية من التطور الفائق القائم على جذب قوى الإستثمار

العالمية وتوظيفها والإستفادة من أساليب الإنتاج المتقدمة وبالتالي تحقيق وفرة الإنتاج من حيث الكم والنوعية.

وعموماً مهما كانت أهداف العولمة فيمكن القول أنها أصبحت واقعا ملموسا بمختلف جوانبها، وأن العولمة الإقتصادية بأنواعها تواصل توسعها مستعملة مختلف السبل والأدوات.

3.4.1.1. أدوات العولمة

إن الأهداف المسطرة للعولمة بنوعيها تتطلب أدوات لتحقيقها يمكن حصرها فيما يلي:

- اتفاقيات التبادل الحر: تمتاز هذه الإتفاقيات بجملة من النقاط يتم التفاوض بشأنها في حلقات متعاقبة، وهي تلغي التعريفات الجمركية على الكثير من السلع، وتخفف من سياسة الحماية الإقتصادية للحكومات وبالتالي تعطي حقوقا جديدة للمستثمرين إذ تسمح لهم بالحصول على تعويضات إذا ما أقدمت الحكومات على وضع سياسة اقتصادية تضر بمصالحهم، كما تساهم في زيادة العائد على الإستثمار الإنتاجي.
- الإستثمار الأجنبي المباشر: بغرض الإستفادة أكثر من مزايا العولمة وضع بعض منظري العولمة العديد من العناصر التي تؤدي إلى تشجيع الإستثمار الأجنبي المباشرمنها: [83] ص52

- استقرار سياسات الإقتصاد الكلي.
- وجود إدارة حكومية وأمنية فعالة.
- سوق واسع و واعد، وحرية النشاط فيه.
- تقليل التشريعات والإلتزامات الحكومية.
- حماية حقوق الملكية.
- وجود بنية أساسية ملائمة كوسائل النقل ومحطات الطاقة وخدمات التأمين.
- إمكانية الحصول على عوامل الإنتاج عالية الجودة.
- عملة محلية قوية.
- مناخ ضريبي مناسب وملائم.

وفي هذا السياق فإن إقامة المناطق الحرة (وهي جزء من الأراضي الوطنية المعزولة عن المنطقة الجمركية، بحيث تعتبر في حكم الأراضي الأجنبية بالنسبة لأحكام التجارة الخارجية والقطع والحواجز الجمركية تسري عليها الأنظمة والقوانين المتعلقة بالأمن والأمان والصحة العامة، لمزيد من الشرح يمكن الرجوع إلى: معلومات المؤسسة العامة للمناطق الحرة،{على الخط} [226]) في مختلف الدول قد ساهم بشكل معتبر في توسع الإستثمار الأجنبي المباشر ونموه، ذلك بحكم الإمتيازات والتسهيلات التي تمنحها للمستثمرين حيث تكون المنطقة الحرة مفتوحة لمختلف أنواع البضائع. وتعفي تلك الواردة إليها أو المصنعة فيها من الرسوم الجمركية، كما أنها قد تعفي الشركات و الأفراد العاملين فيها من مختلف الضرائب منها ضريبة الدخل، بالإضافة إلى ذلك فإنها قد تسمح بتأسيس المصانع فيها.

- البرامج التصحيحية التي تفرضها المؤسسات الدولية : فقد اعتمدت الدول الفقيرة التي وجدت نفسها مثقلة بالديون خططا لتوجيه اقتصادها نحو الإنفتاح وتشجيع التصدير، وإنشاء البنية التحتية بغية جذب الإستثمار الأجنبي المباشر فقامت بالإستدانة، وعندما تدنت أسعار منتجاتها لم يعد لديها المداخيل اللازمة لإيفاء ديونها فاضطرت إلى إعادة التفاوض حول ديونها،أو الحصول على قروض جديدة من مؤسسات التمويل الدولية ففرضت عليها هذه الأخيرة برامج إعادة الهيكلة .

هذا بالنسبة للأدوات البارزة الفعالة التي تعتمد عليها قوى العولمة لتحقيق أهدافها، الأمر الذي يستدعي وجود تنظيمات ومؤسسات تستطيع أن تسيّر هذه الأدوات لتتمكن من إدارة العولمة في الإتجاه الذي رسمته لها، وهي ما سنتكلم عنه في المبحث الموالي.

2.1. مؤسّسات العولمة

إن المؤسسات الدولية التي ساهمت بشكل كبير في إرساء قواعد هيكل العولمة وأشرفت على تكوين البنية التحتية لها والتي تتمثل في: صندوق النقد الدولى **FMI** ، البنك العالمي **BM** ، المنظمة العالمية للتجارة **OMC** تكتسب يوماً بعد يوم أهمية بارزة في إدارة وتوجيه الأنشطة الإقتصادية العالمية؛ ولما كان لهذه المؤسسات من دور كبير في ظل التحولات الإقتصادية المعاصرة فإن الدراسة الجادة تقتضي منا الوقوف عندها للتعرف عليها وعلى ظروف نشأتها وطريقة عملها، فضلاً عن الآليات التي مكنتها من إحكام الهيمنة على العالم. ولهذا الغرض فإن هذا المبحث سيتناول مايلي:

1.2.1. صندوق النقد الدولي FMI

ويعتبر أحد المؤسسات الإقتصادية المكونة للنظام الإقتصادي العالمي الجديد المسؤول على إدارة النظام النقدي الدولي وتطبيق السياسات النقدية الكفيلة بتحقيق الإستقرار وعلاج العجز المؤقت في موازين المدفوعات للدول الأعضاء فيه.

1.1.2.1. تعريف ونشأة الصندوق

أنشئ **FMI** في 25 ديسمبر 1945 من قبل **28** دولة واختيرت *واشنطن* كمقر له، وقد بدأ الصندوق في تطبيق أحكام الإتفاقية سنة 1946 [48] ص84، ولقد ورد في القانون الأساسي للصندوق تعريفا شاملاً عنه كما يلي:"هو عبارة عن مؤسسة نقدية دولية متخصصة تعمل على تقديم المساعدة في حل المشاكل المالية للدول الأعضاء المشتركة فيه، وبذلك فإن الصندوق يمثل البنك المركزي للبنوك المركزية لهذه الدول" [18] ص33 ، فقد تميزت مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية باتجاه دول العالم إلى التعاون فيما بينها من أجل إعادة بناء الإقتصاد العالمي رغم التنافس الذي كان قائم آنذاك بين

الولايات المتحدة الأمريكية و *انجلترا* حول العملة التي يتم إرسائها كعملة نقدية دولية حيث كان تفوق الثانية شديد بحكم الميزات التي اكتسبها الجنيه الإسترليني في قابلية التحويل واتساع منطقته مقارنة بالدولار الأمريكي [104] ص246، وعلى إثر ذلك تقدمت *الولايات المتحدة الأمريكية* بمشروع وضعه *هاري ويت* ***HARRY D.WAIT*** لإنشاء احتياطي دولي لتثبيت النقد، كما قدمت *انجلترا* مشروعا اقترحه *اللورد كينز* ***ALWARD KEYNS*** لإنشاء اتحاد المقاصة الدولية، ولتجسيد هذان المشروعان عقد مؤتمر اقتصادي عالمي في المجال النقدي والمالي في جويلية 1944 أشرفت عليه الأمم المتحدة في *بروتن وودز* بولاية *نيوهامشير* ***NEWHAMPSHIR*** *بالولايات المتحدة الأمريكية* ، لمناقشة وتحليل الأفكار المطروحة، وقد تم ترجيح مشروع ويت الأمريكي، ورفض مشروع كينز رغم أفضليته(حيث يعتقد الكثير من الإقتصاديين أنه لو تم اعتماد مشروع كينز لتم تفادي الكثير من الأزمات). وقد حظر المؤتمر **44** دولـة، وانتهت أعماله بميلاد مؤسستين **FMI** و**BM** ، كما ارتفعت عضويته لتصل إلى **184** بلد مع نهاية سنة 2004. [138] ص9

2.1.2.1. الهيكل التنظيمي للصندوق

يتكون **FMI** من ثلاث أجهزة رئيسية وهي:

- مجلس المحافظين: وهو السلطة العليا في الصندوق، وتضم عضويته محافظ ونائب محافظ، يجتمع المجلس مرة في السنة على الأقل، وهو يلعب دورا أساسيا في الصندوق إذ يمكن اعتباره الجهاز التشريعي له حيث يضطلع بجميع الوظائف والإختصاصات التي تدخل في إطار نشاط الصندوق. [85] ص12
- المديرون التنفيذيون : يتكون الصندوق من **24** مدير يتم تعيين **8** منهم بواسطة مجلس المحافظين، ويراعى في ذلك وجود تمثيل للدول صاحبة الحصص الكبرى في رأس مال الصندوق وهي: *الولايات المتحدة الأمريكية* ،*ألمانيا* ، *فرنسا* ، *بريطانيا* ، *اليابان*، وانضمت *السعودية* كعضو سادس منذ سنة 1978، أما بقية الأعضاء فيتم اختيارهم من باقي الدول الأعضاء، و يعتبر مجلس الإدارة المكون من هؤلاء المديرين الهيئة التنفيذية للصندوق، وهو المسؤول عن تسييره ويجتمع عادة **3** مرات في الأسبوع. [202] ص44
- المدير العام الإداري : وهو على رأس المديرين التنفيذيين، ويتم اختياره بواسطتهم لمدة **5** سنوات، ويعتبر بمثابة الرئيس الإداري الأعلى لجميع الموظفين الدوليين العاملين في الصندوق .

وعلى إثر التعديلات التي قام بها الصندوق قام بإنشاء هيئتان جديدتان وهما: [202]ص47

- اللجنة المؤقتة: أنشأت في 2 أكتوبر 1974 وهي التي تتولى تقديم الحلول لمعالجة الإضطرابات المالية الدولية والنظر في المقترحات المتعلقة بتعديل مواد اتفاقية 'بروتن وودز'.

- لجنة التنمية: وأنشأت كذلك سنة 1974 مهمتها الأساسية هي نقل الموارد الحقيقية اللازمة لتقديم المعونات المالية للبلدان النامية لتمويل برامج التنمية فيها.

3.1.2.1. موارد الصندوق

يحصل **FMI** على موارده المالية أساسا من اكتتاب الأعضاء فيه حيث أن لكل دولة عضو حصة في رأسماله مقومة بوحدة حقوق السحب الخاصة *، وقد كان مجموع الحصص في سنة 1945 ما يقارب **7,5** مليار دولار، وقد وصل إلى **273** مليار دولار في أوت 2001، ويدفع كل عضو نسبة **25 %** **DTS** (وهي تعادل 0,888671 غ من الذهب، وهي أصل احتياطي أنشئ سنة 1969 تستعمل كقيود دفترية لتسوية المدفوعات الدولية وتسمى أيضا: الذهب الورقي) -أو بالعملات الأجنبية القابلة للتحويل أو بالعملة الوطنية- من حصته، وتجدر الإشارة إلى أن حصة كل دولة عضو تحدد مجموع الأصوات التي بحوزتها أو قوتها التصويتية، وهي ترتكز حاليا في الدول الخمس الكبار التي تملك حوالي **41,7%** من القوة التصويتية في الصندوق حيث تصل حصة *الولايات المتحدة الأمريكية* إلى ما يقارب **20%** تليها *بريطانيا* بـ**6,6%**، ثم *ألمانيا* و*فرنسا* و*اليابان*.

كما يمكن للصندوق أن يلجأ إلى الإقتراض [159] ص44 ، وذلك لتدعيم موارده حتى يكفل توافر سيولة نقدية جاهزة بقدر يكفي لتلبية احتياجات الإقراض في حالة تعرض أحد الدول الصناعية الكبيرة لأزمة في ميزان المدفوعات وقد استحدث الصندوق نظام 'الترتيبات العامة للإقراض'، والتي تمكن الصندوق من الإقتراض من حكومات أكبر **10** بلدان صناعية، وفي سنة 2000 وضع الصندوق اتفاقيتين جديدتين أتاحت له مصدرين للتمويل عن طريق الإقتراض وهي: [199]

- الإتفاقيات العامة للإقتراض Accords Généraux D'emprunt(**AGE**) وهي موجهة للحالات الإستعجالية وللأزمات الخطيرة (*فرنسا* 1969، و*أمريكا* 1978) من أجل تمويل العجز في ميزان مدفوعاتهم.
- الإتفاقيات الجديدة للاقتراض Les Nouveaux Accords D'emprunt(**NAE**) وقد دخلت حيز التنفيذ سنة 1998 عندما احتاج الصندوق إلى مصادر تمويل إضافية بعد الأزمة المكسيكية والروسية.

4.1.2.1. أهداف الصندوق ووظائفه وسياسته الإقراضية

طبقا لنصوص الإتفاقية الخاصة بانشاء الصندوق فإنه يسعى لتحقيق ثلاث أهداف رئيسية هي : [75] ص102.

- توسيع نطاق التجارة الدولية والعمل على زيادتها وتنشيطها وتسهيل مجرى النمو للتجارة العالمية.
- تعزيز التعاون النقدي الدولي مما يكفل تحقيق الإستقرار النقدي و سعر الصرف.

- تقليل درجة الإختلال في ميزان المدفوعات .

ولتحقيق هذه الأهداف فإن الصندوق يقوم بالوظائف والمهام التالية :

- مراقبة السياسات الإقتصادية والمالية في البلدان الأعضاء وتطوراتها على المستوى العالمي، وتقديم المشورة فيما يتعلق بالأمور النقدية والإقتصادية للدولة العضو، بالإضافة إلى تقديم المساعدة الفنية والتدريب في مجالات خبرة الصندوق.
- توفير السيولة الدولية اللازمة لتسوية المدفوعات الدولية وتمويل العجز المؤقت للدول الأعضاء التي تمر بمشاكل في موازين مدفوعاتها من خلال إتاحة الموارد اللازمة لمنح القروض قصيرة ومتوسطة الأجل .
- تدعيم استقرار الصرف ومنع لجوء الدول إلى التنافس على تخفيض قيم عملاتها، وكذلك إقامة نظام للمدفوعات متعدد الأطراف والتخلص من قيود الصرف التي تعوق نمو وتنشيط التجارة الدولية و العمل على إزالة العقبات التي تحول دون تشجيع الأداء الحسن للتجارة الدولية.
- التعاون مع البنك العالمي فيما يتعلق بعلاج الإختلالات الهيكلية عن طريق وضع تسهيلات التصحيح الهيكلي التي خصصت للدول المنخفضة الدخل مما شكل تداخلا كبيرا مع اختصاصات البنك العالمي ووظائفه.

تقوم سياسة الإقراض للصندوق على إعطاء مجموعة من التسهيلات للبلد العضو فيه، وذلك من خلال مبادلة عملته بمقدار معادل من عملات الأعضاء الآخرين أو حقوق السحب الخاصة، ثم يقوم بإعادة شراء عملته من الصندوق في آجال محددة مستخدما رسوما على عمليات الشراء، ويمكن إلقاء الضوء أكثر على أهم التسهيلات على النحو التالي: [48] ص89

- ترتيبات المساندة: وقد استخدمت منذ عام 1952 لمواجهة العجز المؤقت في ميزان المدفوعات، وتتراوح مدتها بين **12** إلى**24** شهر، ويتم سداد هذه التسهيلات في فترة تتراوح بين39 إلى 60 شهر.
- تسهيلات الصندوق الممتدة : وهي تعقد بموجب الإتفاقات الممددة متوسطة الأجل واستحدثت هذه التسهيلات في أوائل السبعينات لإتاحة موارد الصندوق على مدى **3** سنوات متتالية قد تصل إلى **4** سنوات، وهي خاصة بخدمة البلدان التي تعاني من مشاكل هيكلية في ميزان المدفوعات، ويتم سدادها خلال **4,5** إلى **10** سنوات، وقد استفادت من هذه التسهيلات كل من *تونس* و*غانا* و*تشيلي*.
- تسهيل التكيف الهيكلي والمعزز : وقد استحدث هذا التسهيل في مارس 1986 لمساعدة الدول النامية منخفضة الدخل التي تعاني من مشاكل واختلالات هيكلية مستمرة في موازين مدفوعاتها، ولهذا الغرض فهو يقدم موارد بشروط ميسرة إلى هذه الدول، ويتعاون الصندوق مع البنك العالمي في صياغة إطار معين لسياسات الإصلاح الإقتصادي متوسطة المدى لفترة **3** سنوات, ويكون السداد على فترة **5** إلى

10 سنوات، تهدف هذه البرامج إلى زيادة النمو الإقتصادي بالتركيز على الإستثمار في المشروعات الإنتاجية وزيادة المدخرات المحلية وتعبئة الموارد الخارجية لجذب الإستثمارات الأجنبية، وفي ديسمبر 1987 تم إنشاء تسهيل جديد[1] مكمل لتسهيل التكيف الهيكلي وهو "تسهيل التكيف الهيكلي المعزز".

- تسهيل التمويل التعويضي والطوارئ : وقد أنشئ هذا التسهيل في أوت 1988 وله وجهان؛ الوجه التعويضي لمواجهة نقص الصادرات وزيادة تكاليف استيراد الحبوب، ووجه آخر يتعلق بالطوارئ حيث يقدم تأكيدات للدول التي تطبق برامج الصندوق بمساندة الجهود المبذولة للتكيف ولمواجهة الصدمات الخارجية، وفي كل الحالات لا يجوز أن يتجاوز المبلغ الذي تسحبه الدولة الفرق بين حصيلة الصادرات المتوقعة في الظروف العادية وبين الحصيلة التي حدثت نتيجة هذه التقلبات، ويجوز للدولة العضو أن تقترض ما يصل إلى **95%**من حصتها بموجب هذا التسهيل، ويتم السداد خلال الفترة ما بين **3,2** إلى **5** سنوات، وتجدر الإشارة إلى أن هذا التسهيل أنشئ بالتعاون مع الـ **GAAT** باعتبارها المسؤول الأول عن تحرير التجارة الدولية. [103] ص70

2.2.1. البنك العالمي BM

يعتبر البنك العالمي المؤسسة الإقتصادية العالمية المسؤولة على إدارة النظام المالي الدولي حيث ينصب اهتمامه على تطبيق السياسات الإقتصادية الكفيلة بتحقيق التنمية الإقتصادية للدول الأعضاء، وينظر إليه دائما على أنه المؤسسة الإقتصادية العالمية التوأم لـ**FMI** وهو يكمل مهامه.

1.2.2.1. نشأة البنك العالمي ووظائفه

أنشئ **BM** في 27 ديسمبر 1945، وبدأ ممارسة نشاطه في جوان 1946، يعتبر هذا البنك أحد مؤسسات إتفاقية 'بروتون وودز'، وقد جاء ليقوم بتلبية الحاجة إلى رأس المال لتمويل أعمال إعادة البناء والتعمير لما دمرته الحرب العالمية الثانية وتنمية إقتصاد الدول المتخلفة، وقد ركز نشاطه في المراحل الأولى على الدول المتقدمة وخاصة الأوروبية، ثم في الوقت الحاضر على تمويل التنمية في الدول النامية، وتكون قروضه طويلة الأجل، وقد بلغ عدد أعضائه حوالي **184** دولة سنة 2006 [227] ، ولكي تكون الدولة عضو في هذا البنك فلا بد أن تكون عضواً في **FMI**، بل إن إكتتاب الدول الأعضاء في رأسماله يتحدد وفقا لحصة كل دولة في **FMI** (إذا فقدت أي دولة عضويتها فيFMI تفقدها ايضا في BMبعد مرور 3 أشهر، ما لم يسمح له البنك بالعضوية بموافقة 3\4 من أصوات البنك.أنظر تفصيل ذلك في: [22] ص ص 63،88)، يوجد مقر البنك في واشنطن أين يعمل فيه ما يزيد على **8000** موظف وحوالي **2000** آخرين في الميدان.

وتتلخص وظائف البنك ومهامه في الجوانب التالية:

- ✓ تقديم المعونة الفنية للدول الأعضاء المتخلفة إقتصاديا، وهي تقوم بتحديد الأسبقية للمشروعات، وإبداء النصح والتدابير الإدارية والتنظيمية لتنفيذ هذه المشروعات ووسائل تمويل نفقاتها المحلية. [74] ص77
- ✓ تشجيع الإستثمار الخاص بما يضمن نمو وتوسيع القطاع الخاص، وإيجاد قدرة على تشغيل المدخرات بطريقة إنتاجية، واجتذاب رؤوس أموال إضافية ورجال أعمال إلى محيط النشاط الإقتصادي لدعم التنمية.
- ✓ فض المنازعات المالية بين الدول الأعضاء في حالة عدم كفاية الإستثمارات الخاصة، أو عدم توفر القروض اللازمة من مصادر أخرى بشروط مقبولة. [103] ص49
- ✓ تنمية وتشجيع التجارة والإستثمارات الدولية والعمل على استقرار موازين مدفوعات الدول الأعضاء.
- ✓ تشجيع الإستثمارات الإنتاجية اللازمة لتنمية و تعمير أقاليم الدول الأعضاء وتنمية مواردها الإنتاجية إلى جانب المعونة لرفع الإنتاجية ومستوى المعيشة وظروف العمل في الدول الأعضاء.

2.2.2.1. مجموعة البنك وجانبه التنظيمي

لقد تطور البنك الدولي وتوسعت أنشطته وأصبح يضم خمسة مؤسسات رئيسية وثيقة الإرتباط ببعضها يطلق عليها مجموعة البنك الدولي وهي : [48] ص ص95،96.

- البنك الدولي للإنشاء والتعمير IBRD : أنشئ سنة 1946 يقوم بمنح قروض طويلة الأجل لكن بشروط صعبة وبأسعار مرتفعة تقترب من أسعار الفائدة في أسواق رأس المال العالمية
- مؤسسة التمويل الدولية IFC : وأنشأت سنة 1956 لإقراض القطاع الخاص مباشرة دون الحاجة إلى ضمان الحكومات.
- هيئة التنمية الدولية IDA : وقد أنشأت سنة 1960 لإعطاء دفعة للتنمية الإقتصادية في الدول النامية لتقديم قروضها بشروط سهلة وميسرة، وبفائدة بسيطة ولمدة أطول.
- المركز الدولي لتسوية منازعات الإستثمار : تم إنشاء المركز في 18 مارس 1961، وهو منظمة دولية تسعى إلى تسهيل الإستثمار الأجنبي وحل مختلف العراقيل والمشاكل التي تتعرض المستثمرين الأجانب، نشاطه يشبه إلى حد كبير نشاط المحاكم العادية لأنه يفصل بين المتخاصمين، بدأ عمله في سنة 1966 ككيان دولي يهدف لتقديم تسهيلات التحكيم، مستقل لكنه مرتبط بالبنك إداريا أكثر منه قانونيا ويمارس نشاطه في المقر الرئيسي للبنك. [228]

• الوكالة المتعددة الأطراف لضمان الإستثمار miga: وقد بدأ عملها سنة 1988، هدفها تشجيع الإستثمار الخاص في المجالات الإستثمارية المختلفة، وهي تقدم للمستثمرين ضمانات ضد المخاطر غير التجارية(السياسة والتأميمات)، فهي تعمل على تشجيع الإستثمارات الأجنبية بصفة عامة.

يعد البنك العالمي مؤسسة مالية دولية ذات شخصية معنوية لها قانون أساسي مصادق عليه أثناء التأسيس، الهدف الأساسي لهذا القانون ينصب حول تنظيم كافة عمليات البنك الداخلية والخارجية التي يقوم بها، ويشرف على البنك جهاز يتكون من مجموعة من الموظفين السامين الذين يعملون من أجل أن يكون عمل البنك أكثر تنظيما، ويتكون هذا الجهاز من:

▪ مجلس المحافظين: وهو الهيئة العليا المشرفة على إدارة البنك و المؤسسات التابعة له، وهو مكلف برسم السياسة العامة لنشاط البنك واتخاذ القرارات في المجالات الإقتصادية المختلفة [30] ص12، ويتكون من ممثلي الدول الأعضاء حيث تعين كل دولة ممثل لها (محافظ) في البنك لمدة **5** سنوات، ويكون شخصية سامية في الدولة كوزير المالية أو محافظ البنك المركزي، ويجتمع مجلس المحافظين عادة مرة في السنة .

▪ مجلس الإدارة: يتكون من **24** عضو،منهم **5** يمثلون الدول المالكة لأكبر الحصص، والبقية ينتخبون بواسطة المحافظين، مدة العضوية متساوية لكافة الأعضاء وتقدر بسنتين لكل عضو، يجتمع مجلس الإدارة مرة واحدة على الأقل في الأسبوع بالمقر الرئيسي، وهو المسؤول على تدوين التقرير السنوي .

▪ اللجنة الإستشارية : تضم هذه اللجنة **7** أعضاء على الأقل، وينتخبون من قبل المحافظين من بين ممثلي المصالح المالية والتجارية والزراعية، وتلعب هذه اللجنة دورًا هامًا بحيث تعمل على التخفيف من حدة النزاعات التي تثيرها المصالح الوطنية بين أعضاء الهيئات الأخرى.

▪ رئاسة البنك : يعين رئيس البنك من طرف مجلس المحافظين، وهو لا يكون عضوًا في مجلس المحافظين ولا في مجلس الإدارة، ولا يحق له التصويت إلاّ في حالة تساوي الأصوات، وقد جرت التقاليد أن تكون جنسية الرئيس أمريكية ويقوم بالإشراف على كافة المصالح التابعة للبنك، ويرأس اجتماعات مجلس الإدارة ويشرف على إدارة المؤسسات التابعة للبنك.

4.2.2.1. موارد البنك العالمي وقوته التصويتية

يحصل **BM** على موارده المالية من رأس المال المكتتب المدفوع بالفعل من طرف الدول الأعضاء حيث أن كل دولة عضو تلتزم بدفع حصتها المحددة لكسب العضوية، تدفع **20%**من إجمالي الحصة، **2 %** منها تكون بالذهب أو بالدولار الأمريكي و **18%** الباقية تكون بالعملة الوطنية للبلد المعني، أما **80 %** من الحصة نبقى مودعة في البنوك المركزية على شكل شهادات الخزينة مع احتفاظ البنك بحق تحويلها إلى رأسمال سائل في أي وقت إذا دعت الضرورة. [89] ص73

أما المصدر الثاني لموارد البنك يتمثل في الإقتراض من أسواق المال العالمية عن طريق السندات وتعتبر الأسواق المالية الأمريكية من أهم الأسواق التي يقترض منها البنك نظرا لانخفاض أسعار فوائدها، حيث بلغ سنة 2000 مجموع القروض **97056** مليون دولار منها **5374** على المدى القصير، و**91682** على المدى الطويل. [126] ص85

مصدر آخر لموارد البنك يتمثل في الأرباح الصافية غير الموزعة؛ حيث يحتفظ باحتياطي كبير ويكون لديه في نهاية كل سنة مالية سيولة لا تقل عن **45%** من احتياطات الإقراض للسنوات الثلاث التالية، بالإضافة إلى الأرباح المحتجزة وهي الأرباح الصافية للسنة الحالية والتي بلغت سنة 2000 ما يقارب **1645** مليون دولار، بالإضافة إلى الفائض الذي يعتبر جزء من رأس المال الإجتماعي يحصل عليه البنك عن طريق الفوائد والعمولات المحددة في القروض التي بلغت **370** مليون دولار سنة 2000. [125] ص42.

يلاحظ أن الحصص في رأس مال البنك موزعة تقريبا بنفس الأوزان الموزعة بها في **FMI** حيث نجد أن الدول الخمس المتقدمة (وهي: أمريكا، بريطانيا، ألمانيا، فرنسا، اليابان) تملك حوالي **43%** من الحصص(إجمالي الإكتتاب) وبالتالي تتحدد قوتها التصويتية بحوالي 41 % من عدد الأصوات، ومن ثم يكون لها دور كبير في توجيه لسياسة البنك، ويبرز دور *الولايات المتحدة الأمريكية* في هذا المجال والتي تملك وحدها ما يقرب عن **20 %** من القوة التصويتية للبنك.

5.2.2.1. السياسة الإقراضية للبنك العالمي

تقوم السياسة الإقراضية للبنك على منح القروض متوسطة وطويلة الأجل، وهي موجهة إلى الدول النامية في الوقت الحاضر بعد الإنتهاء من إعادة بناء وتنمية الدول المتقدمة، وتحضى هذه القروض عموما بفترة سماح قدرها 5 سنوات، كما يتم استردادها على **15** إلى**20** سنة، وفيما يلي أهم أنواع هذه القروض وطرق الإقراض ومراحله وشروطه.

1.5.2.2.1.أنواع القروض : إن أهم القروض التي يقدمها البنك تشمل مجال الزراعة والتنمية الريفية، والتعليم والطاقة والمؤسسات الصغيرة والصناعية، كما شملت مجال الصحة والسكان والتغذية والتنمية الحضرية والمساعدات التقنية، وعموما هي توزع على الشكل التالي : [48] ص98

- قروض المشروعات : ويمثل هذا النوع النسبة الغالبة من النشاط الإقراضي للبنك وأمثلة عنها مشروعات في مجال الري أوالطرق، أو توليد الكهرباء، أو ما شابه ذلك.
- قروض البرامج : والتي تمنح لتمويل برنامج إنمائي أو إقطاعي يتناول عدة مشروعات، وهي لا تعطى إلاّ في ظروف إستثنائية، وقد حصر هذا النوع في أضيق نطاق ممكن بحيث لا يزيد في أي سنة من السنوات عن **10%**من مجموع القروض التي يقدمها البنك.

- قروض التصحيحات الهيكلية : لقد صدرت مذكرة عن BM في ماي 1980 تحدد شرطين لازمين لتقديم هذه القروض وهما:

-ضرورة وجود خلل خطير في ميزان المدفوعات للدولة.

-وجود رغبة في جانب الحكومة واستعدادها لتنفذ برامج التكيف الهيكلي خلال فترة زمنية معينة.

- القروض القطاعية: يشبه هذا النوع قروض التصحيحات الهيكلية حيث أنها لا تعطى لتمويل مشروع معين بل تستهدف تصحيح السياسات الإقتصادية في البلد المقترض، وتختلف عنها في أنها تقتصر على السياسات المتعلقة بقطاع معين مثل: الزراعة أو الصناعة أو الطاقة، ويطلق عليها إسم 'قروض السياسات'.

2.6.2.2.1. طرق الإقراض : يتم الإقراض في BM بثلاث طرق وهي :

- منح قروض مباشرة من رأسمال البنك واحتياطاته وأرباحه.
- منح قروض مباشرة للدول الأعضاء.
- ضمان البنك للقروض المقدمة كليا أو جزئيا.

3.5.2.2.1. مراحل الإقراض: يمر الإقراض بثلاث مراحل وهي:

- طلب القرض من البنك الذي يتأكد أن القرض سيوظف في تنمية إقتصاد الدولة المقترضة، حيث أنه يتعامل مع البنك المركزي لهذه الدولة أو الوزارة المالية.
- عقد القرض مع ما يتضمنه من قيود وشروط ونسبة الفائدة تبعا للوقت المنعقد فيه والضمانات المقدمة.
- الإشراف على استخدام القرض وعلى تطبيق استعماله وفقا للشروط الواردة في الإنفاق.

4.5.2.2.1. شروط الإقراض: بالنسبة لشروط الإقراض في البنك فمنها ما هي عامة وأهمها أنه لا يمنح قروض ولا مساعدة إلاّ للبلدان الأعضاء، وأن يكون البلد المقترض في حالة تسمح له بتسديد الديون، وأن يكون المشروع الممول واضح المعالم وذو فائدة اقتصادية؛ ومنها ما هي خاصة والتي تتمثل في أسعار الفائدة ومدة اهتلاك القروض، حيث قرر مجلس إدارة البنك في سنة 1982 أن تكون أسعار فائدة القروض متغيرة كل **6** أشهر ولا تطبق إلاّ على المبلغ المستهلك من طرف المقترض لأن عملية استهلاك القرض تستمر عدة سنوات وعلى المقترض دفع **0,75%** من قيمة القرض فور إبرام العقد، أما بالنسبة لمدة استهلاك القرض فهي متغيرة حسب الحالة الإقتصادية للدول وقد قام BM بتصنيف الدول إلى 3 مجموعات(وضع التقسيم سنة 1985):

-البلدان ذات الدخل الصافي الفردي أقل من **791** دولار: مدة اهتلاك القرض تصل إلى **20** سنة، مع مدة إعفاء الدفع تصل إلى **5** سنوات.

- البلدان ذات الدخل الصافي الفردي يتراوح ما بين **791** دولار و **1635** دولار: تصل مدة اهتلاك القرض إلى **17** سنة ،مع مدة إعفاء الدفع تصل إلى **5** سنوات.

-البلدان ذات الدخل الصافي الفردي الأكثر من **1635** دولار: مدة الإهتلاك تصل إلى**15** سنة، مع مدة إعفاء الدفع تصل إلى **3** سنوات.

5.5.2.2.1. مراحل تمويل المشروعات : تمر عملية تمويل المشروعات بواسطة BM بعدة مراحل حيث يسعى خبراء البنك للتعرف على مدى توافق المشروع مع السياسة الإقراضية للبنك ومدى نفعه للإقتصاد الوطني، ويمكن تلخيص هذه المراحل على النحو التالي:

أ- مرحلة اختيار المشروع : وفي هذه المرحلة تتقدم حكومة الدولة المقترضة بطلب إلى رئيس البنك تطلب فيه معاونته و تمويله للمشروع، ويرسل البنك بعد ذلك بعثة تمهيدية لتبيين معالم المشروع، وتحصل على بياناته ودراسة الجدوى المبدئية.

ب- مرحلة إعداد المشروع : يتم في هذه المرحلة إعداد دراسة الجدوى التفصيلية للمشروع الذي تم اختياره من خلال بيوت خبرة متخصصة وتدوم هذه المرحلة من عام إلى عامين. [48] ص101

ج- مرحلة تقييم المشروع وتحليله : يقوم البنك بتحليل كامل للمشروع ليتأكد من فائدته في الإقتصاد الوطني، وكلما كان العائد مرتفعا كان المشروع جديرا بالتمويل و المساندة، والبنك الدولي عادة لا يمول أي مشروع يقل عائده الإقتصادي عن **12%** إلى **15%** تقريباً.

د- مرحلة المفاوضات : تبدأ هذه المرحلة بعد اقتناع البنك بجدوى المشروع وتجري المفاوضات ما بين إدارة البنك و البلد المقترض لعدة أيام، حيث تتضمن شروط إبرام العقد الواجبة التنفيذ من طرف المقترض وهي تختلف من مشروع لآخر؛ وبعد الإتفاق يقدم ملف المعاهدة إلى مجلس الإدارة مرفوقا بالتقرير المقدم من طرف لجنة التحقيق، وفي الأخير توقع كل الأطراف على نص المعاهدة ويرسل بعد ذلك إلى مصلحة الأرشيف التابع للأمم المتحدة للإحتفاظ بها.

ه- تنفيذ المشروع : يرسل البنك بعد بداية تنفيذ المشروع بعثات متعددة تشرف على تنفيذ المشروع في مراحله المختلفة وقد يستغرق ذلك **5** سنوات أو أكثر، وبعد إتمام بناء المشروع يعيد البنك تقييمه بدراسة يطلق عليها 'تقرير الإكمال' الذي يهدف إلى التعرف على نواحي الضعف في التنفيذ، ومقارنة ما تم بنائه مع ما كان متوقعا، وهنا يحسب العائد الإقتصادي للمشروع من جديد ليقارن بالعائد المتوقع. [48] ص103

3.2.1. المنظمة العالمية للتجارة OMC

وهي منظمة دولية ذات صفة قانونية مستقلة وهي تمثل الإطار التنظيمي المؤسسي الذي يحتوي كافة الإتفاقيات التي أسفرت عنها مفاوضات جولة *الأوروغواي* وهي تعنى بتنظيم التجارة بين الدول

الأعضاء، وإقامة دعائم النظام التجاري الدولي وتقويته في مجال تحرير التجارة الدولية، وزيادة التبادل الدولي والنشاط الإقتصادي العالمي، وأنشأت هذه المنظمة في 1 جانفي 1995 مقرها *جنيف بسويسرا* ، وضمت **110** دولة منهم **85** دولة نامية، وقد وصل عدد الأعضاء إلى **148** دولة مع نهاية أكتوبر2004، كما وصل رأسمالها إلى **162** مليون فرنك سويسري في نفس السنة. [249]

1.3.2.1. نشأة المنظمة و تطورها

مرّ إنشاء المنظمة بمراحل تعود إلى شهر فيفري سنة 1946 عندما اتخذ المجلس الإقتصادي والإجتماعي التابع لمنظمة الأمم المتحدة قرار بعقد مؤتمر دولي لبحث مشكلات التجارة الدولية وتخفيف القيود الجمركية، وقد عقدت دورتان إحداها في أكتوبر 1946، والثانية في نوفمبر 1947 بـ*هافانا* بكوبا شاركت فيها **56** دولة، وقد نص ميثاق 'هافانا' على إنشاء منظمة التجارة الدولية **ITO** والتي لم يكتب لها النجاح ولم تطبق بسبب عدم إتمام إجراءات التصديق من قبل الدول التي أعدته.، ومن جانب آخر قررت الدول الغنية في اجتماع لها في جنيف 1947 لإجراء مفاوضات جانبية بعيدا عن ميثاق 'هافانا' أسفر عن مولد اتفاقية الـ **GAAT** والتي حلت محل **ITO** باعتبارها تعاقد متعدد الأطراف، وقد دخلت حيز التنفيذ ابتداءا من 1 جانفي 1948، وكانت تهدف أساسا لتسهيل عملية التجارة الخارجية وتحريرها وتنظيم العلاقات التجارية الدولية ، وحسم المنازعات والخلافات التجارية عن طريق التفاوض تحت رعايتها بضمان عدم التمييز بين الأطراف المتعاقدة، والتعهد بتجنب سياسة الإغراق (وهي أحد وسائل الرقابة غير المباشرة على التجارة الخارجية وتتمثل في مجموعة الإجراءات التي يتم بموجبها بيع السلعة في الخارج بأثمان تقل عادة عن أسعار السوق الداخلية للدولة المصدرة) .

وفي سبيل تحقيق قدر متزايد من حرية و سهولة تدفق التجارة الدولية كان من الضروري إجراء سلسلة من المفاوضات في صورة جولات متعاقبة تصنف على شكل مجموعات كالتالي: [60] ص48

- المجموعة الأولى:-جولة جنيف سنة 1948 *بسويسرا*.

-جولة آنسي سنة 1949 *بفرنسا*.

-جولة توركاي سنة 1951 *بانجلترا*.

-جولة جنيف سنة 1956 *بسويسرا*.

-جولة ديلون في الفترة ما بين 1960-1961 *بسويسرا*.

ودارت كل الجولات في إطار نصوص الإتفاقيات الأصلية وتركزت جميعها في تحقيق المزيد من التخفيضات في التعريفات الجمركية.

- المجموعة الثانية ضمت جولتان هما:

- جولة كنيدي 1964-1967 عقدت *بسويسرا*.

- جولة طوكيو 1973-1979 *باليابان*، تم التطرق خلالها لمسائل أدرجت لأول مرة في أجندة جولات المفاوضات أهمها الإطار القانوني للتجارة العالمية وأنظمة الإعانات المالية والتعويضات للتجارة في منتجات الألبان ومشتقاتها، وكذلك إزالة القيود غير الجمركية كالقيود الكمية، وقد تم التوصل إلى المزيد من التخفيضات لمستويات الرسوم الجمركية بنسبة **34%** مقارنة بـ**40%** سنة1947.

- وأخيرًا جولة أوروغواي (1986-1993) وتعتبر آخر جولة لمفاوضات الـ GAAT وقد بدأت من إعلان 'بونتادليست' في *الأوروغواي* في سبتمبر 1986 إلى التوقيع النهائي على الوثيقة الختامية من قبل المجلس الوزاري منتصف أفريل 1994 *بمراكش بالمغرب* باجتماع **117** دولة وكانت أهم نتائج هذه الجولة: [24] ص241

-إنشاء منظمة للتجارة العالمية.

-إيجاد نظام متكامل لتسوية المنازعات التجارية وإقامة آلية لمراجعة السياسات التجارية للدول الأعضاء بصفة دورية .

-المزيد من التفصيل و الوضوح و الإحكام في القواعد والإجراءات المرتبطة بتحرير التجارة وتعزيز خطواتها من خلال المزيد من التخفيضات

-التأكيد على التزام الدول المتقدمة بالمعاملة التفضيلية للدول النامية والمرتبطة بتنمية التبادل التجاري فيما بينها و تقديم العون المالي والفني لها لتمكينها من الإستجابة للمتطلبات الإدارية والفنية.

-إعطاء الفرصة للدول النامية للمزيد من المشاركة في النظام التجاري العالمي الجديد.

2.3.2.1.أهم الإختلافات بين L'OMC والـGAAT

تختلف الـ**GAAT** عن **L'OMC** في عدة جوانب أهمها : [129] ص110

-من الجانب القانوني: تعتبر اتفاقيات الـ **GAAT** كمجموعة من القواعد مخصصة لغرض محدد ومؤقتة بينما **L'OMC** فاتفاقياتها دائمة، وباعتبارها منظمة دولية فإنها تتمتع بالأساس القانوني. من جهة أخرى**L' OMC** تضم أعضاء أما الـ **GAAT** تضم أطراف متعاقدة.

- من جانب الشمول : كانت قواعد الـ **GAAT** تشمل التجارة في السلع فقط بينما **L'OMC** فإنها تشمل التجارة في الخدمات إلى جانب التجارة في السلع، كذلك الأبعاد التجارية كالملكية الفكرية والمنسوجات والملابس.

- من جانب المنهج: كانت الموافقة على اتفاقيات الـ **GAAT** على أساس إختياري بينما في **L'OMC** فإن جميع الإتفاقيات متعددة الأطراف تشمل إلتزامات العضوية في المنظمة، ولا يمكن قبول إتفاقية معينة ورفض أخرى من طرف بلد عضو بل يجب عليه قبولها جميعها.

- من جانب الشخصية القانونية: إتفاقيات الـ **GAAT** ليس لها شخصية قانونية عكس **L'OMC** فهي منظمة دولية لها شخصية قانونية تسمح لها إبرام المعاهدات الدولية مع الدول الأعضاء والحصانة أمام

القضاء الداخلي في الدول الأعضاء، فهي توفر الحماية للدول الأعضاء عكس الـ **GAAT** التي طالما عانت من الإختراقات المتكررة لمبادئ الإتفاقية من قبل الدول المتقدمة، كذلك إتفاقية الـ **GAAT** تحتاج إلى مصادقة المجالس التشريعية للدول الأعضاء في حين **L'OMC** تنص على وجوب ذلك. [15] ص37

- في مجال تسوية المنازعات: فيما يخص اتفاقيات الـ **GAAT** فإن أحكامها الخاصة بتسوية المنازعات التجارية تميزت بالقصور وعدم الفعالية نظرًا لغياب هيئة خاصة تشرف على تنفيذ هذه الأحكام وبالتالي سادت الفوضى في العلاقات التجارية الدولية، أما **L'OMC** فإن جهاز تسوية المنازعات تسهر عليه هيئة دائمة للإستئناف تقوم بحماية حقوق الأعضاء والحفاظ على إلتزاماتهم وكذلك مراجعة أي نتائج تتوصل إليها لجان تسوية المنازعات .

3.3.2.1.تطور عمل المنظمة

لقد نجحت **L'OMC** في عاميها الأول والثاني في استكمال إنشاء هيكلها المؤسسي وبدأت بالفعل ممارسة مهامها، والتزمت الدول الأعضاء بتنفيذ أحكام اتفاقيات مكافحة الدعم والإغراق وإجراءات الوقاية، وقامت بإزالة كافة العوائق غير الجمركية وخفض الرسوم الجمركية.

ومنذ قيامها عقدت المنظمة **4** مؤتمرات وزارية حتى نهاية 2001 وهي تعقد مرة كل سنتين؛ حيث كان المؤتمر الوزاري الأول *بسنغافورة* سنة 1996 أين تم مناقشة تنفيذ اتفاقيات المنظمة والنشاطات المستقبلية، وتلاه المؤتمر الثاني *بجنيف* سنة 1998 وقد تمت تسوية المنازعات واستعراض مشكل تهميش الدول النامية و من ثم التأكيد على الالتزام بمعالجة مشاكلها. [137] ص7

ثم جاء المؤتمر الثالث *بسياتل بالولايات المتحدة الأمريكية* سنة 1999 أين شاركت **135** دولة، ومن أهم مواضيعه إعلان بداية المفاوضات التجارية الخاصة بالخدمات والزراعة، ومناقشة الدعم المقدم للإنتاج الزراعي وتطوير التجارة الإلكترونية، لكن المؤتمر انتهى دون صدور إعلان ختامي وهو يؤكد فشله لعدة أسباب؛ منها تلك الضغوط الشديدة المعادية للمنظمة التي شهدتها مدينة *سياتل* والاحتجاجات المناهضة للعولمة، بالإضافة إلى الإختلافات الحادة بين *الإتحاد الأوروبي* و*الولايات المتحدة الأمريكية* بشأن موضوع الزراعة حيث أصرت هذه الأخيرة على إزالة الدعم الذي يقدمه الإتحاد للإنتاج الزراعي، وكذلك الخلافات التي ظهرت بين الدول المتقدمة والدول النامية حول إدراج موضوع التجارة ومعايير العمالة في جدول الأعمال وهو الموضوع الذي رفضته الدول النامية التي استاءت من مواقف الدول المتقدمة حول طريقة صنع القرار داخل المنظمة وشعرت بالعزلة وتجميد سعيها للإفصاح عن مواقفها.[83]ص ص223، 235

وقد عقد المؤتمر الوزاري الرابع للمنظمة في *الدوحة بقطر* في الفترة من 9 إلى 14 نوفمبر 2001 وانتهى إلى وضع برنامج جديد يشمل كافة القضايا المطروحة، وقد انحاز لجانب الموضوعات التي تهم

الدول المتقدمة مثل: البيئة، العمالة، تجارة الإلكترونيات، أما الموضوعات التي تهم الدول النامية والتي سمتها 'الموضوعات المتعلقة التنفيذ' فلم يتم عمل أي شيء لها مثل تجارة المنسوجات، وأوضاع ميزان المدفوعات، وتم اتفاق الدول الأعضاء على إطلاق جولة جديدة من المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف مع التأكيد أنها ستأخذ في الحسبان احتياجات التنمية الخاصة بالدول النامية.

ويتحدد مجال عمل المنظمة في المجالات التالية :

- ✓ الإتفاقية العامة للتعريفة وتجارة السلع: ولقد احتوت الوثيقة الختامية لجولة أوروغواي على الاتفاقية الخاصة بالتجارة السلعية، وتضم **11** اتفاق وهي: اتفاقيات الزراعة، المنسوجات والملابس، العوائق الفنية في التجارة، اجراءات الإستثمار المتصلة بالتجارة، تقدير الرسوم الجمركية، مكافحة الإغراق، اجراءات الفحص قبل الشحن، قواعد المنشأ، إجراءات ترخيص الإستيراد، الدعم والوقاية.
- ✓ الإتفاقية العامة للتجارة في مجال الخدمات: وقد تم في فيفري ومارس 1997 إقرار اتفاقيتين لتحرير قطاعي الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، ثم في ديسمبر 1997 تم التوصل لاتفاق تحرير تجارة الخدمات المالية خاصة قطاعات البنوك، شركات التأمين، وشركات الأوراق المالية.
- ✓ القضايا التجارية المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية.

وقد توصلت الدول المتفاوضة خلال جولة أوروغواي إلى مجموعة من الإتفاقيات بشأن عدد من الإجراءات المتعلقة بتنظيم التجارة الدولية وتتمثل أهمها في القواعد التالية:

-مكافحة الإغراق: حيث اتفق على أنه من حق الطرف الآخر المتضرر أن يقوم بفرض رسوم جمركية إضافية على السلعة المغرقة وفقا لحجم الانخفاض في سعرها على السعر السائد في السوق. [93] ص32

-الإجراءات الوقائية والدعم: وقد تم الإتفاق على أن تتخذ هذه الإجراءات في حالة واحدة فقط وهي حالة تسبب هذا المنتوج في إحداث ضرر كبير بالسلعة الوطنية للدولة المعنية.

- العوائق الفنية للتجارة : لقد توصلت الدول الأعضاء على اتفاق عدم استخدام المواصفات والمعايير الفنية (كمعايير حماية البيئة أو مقاييس أمنية) بشكل متعسف كذريعة لعرقلة التجارة.

بالإضافة إلى هذه الإتفاقيات هناك اتفاقيات جديدة تم تحقيقها من خلال نشاط L'OMC أهمها :

-التفاوض بشأن التجارة في الخدمات الخاصة بالنقل الجوي سنة 2000 كما تم تشكيل مجموعة عمل للتفاوض بشأن تحرير خدمات النقل البحري لكنها لم تنجح في الحصول على إتفاق بسبب الموقف المتشدد *للولايات المتحدة الأمريكية*. [131] ص7

-الإهتمام بقطاع النفط خلال المفاوضات الخاصة بالخدمات سنة 2000 حيث اقترحت *كندا* إجراء مفاوضات مبدئية في هذا القطاع ، واقترحت *فنزويلا* تصنيفه إلى مصادر الطاقة و المتمثلة في النفط

و الغاز و مراحل تجهيز الطاقة أي النقل، التوزيع، البيع، الأمر الذي يسمح بتقديم التزامات محددة.[157] ص11

4.3.2.1. تسيير المنظمة

1.4.3.2.1.الهيكل التنظيمي للمنظمة

يشتمل هيكل المنظمة على رئاسة مكونة من المجلس الوزاري و المجلس العام وتتفرع عنهما مجالس متخصصة أخرى:

-المجلس الوزاري: ويعد أعلى سلطة في المنظمة وهو يضم ممثلين عن جميع الدول الأعضاء ويقوم باتخاذ الإجراءات و القرارات اللازمة وكذلك قرار منح العضوية، وهو يجتمع مرة كل سنتين على الأقل، وقد انعقد أول مجلس وزاري في ديسمبر 1996 في *سنغافورة*.

-المجلس العام : يتولى الإشراف على التنفيذ اليومي لمهام المنظمة، ويتألف من ممثلين عن كل الدول الأعضاء، ويتولى مهام هيئة فض المنازعات ومهام مراجعة السياسات التجارية للدول الأعضاء.

- المجالس الرئيسية: تتفرع عن المجلس العام وتختص هذه المجالس بالجوانب التجارية وتضم: [206] ص ص 17،19

- مجلس التجارة في السلع.
- مجلس التجارة في الخدمات.
- مجلس حماية حقوق الملكية الفكرية.

- اللجان الفرعية: هناك أربعة لجان فرعية وهي :

- لجنة التجارة والتنمية :
- لجنة القيود الخاصة بميزان المدفوعات .
- لجنة الميزانية والمالية: تشرف على المسائل الداخلية للمنظمة الخاصة بالميزانية حيث أن حصة كل عضو تكون مساهمته متناسبة مع أهمية تجارته الخارجية، قد بلغت حصة *الولايات المتحدة الأمريكية* **15,7%** في ميزانية المنظمة، وقد بلغت مساهمات أعضاء المنظمة حوالي **74** مليون دولار سنة 2000.

- جهاز تسوية المنازعات: ويعتبر من أهم أجهزة المنظمة، حيث يصدر أحكاما ملزمة للأطراف المتنازعة، وهو يشمل كافة مجالس التجارة في السلع والخدمات بشكل متكامل.

تجدر الإشارة أنه يمكن تقسيم الأجهزة المكونة للمنظمة إلى أجهزة ذات اختصاص عام وأخرى ذات اختصاص محدد؛ أما الأجهزة العامة وهي تلك المنصوص عليها في اتفاقية *مراكش* وتشمل : [93] ص48

- المؤتمر الوزاري (المجلس الوزاري).

- المجلس العام وهو الجهاز المحوري للمنظمة.
- الأمانة العامة جهاز تسوية المنازعات .
- جهاز مراجعة السياسات التجارية.

أما الأجهزة المختصة وتشمل المجالس الرئيسية المختلفة والتي تمارس اختصاصها حسب المجال المحدد لها، وتشمل كذلك اللجان الفرعية المختلفة .

2.4.3.2.1.آلية اتخاذ القرارات في المنظمة

لقد نصت المادة **9** من اتفاقية إنشاء المنظمة أن تستمر في اتخاذ القرارات بتوافق الآراء أو بالتراضي حسب الممارسة المتبعة بمقتضى اتفاقية الـ GAAT، أما في حالة عدم الحصول على الإجماع فيتم اللجوء إلى التصويت وتمثل كل دولة بصوت واحد، وتتخذ القرارات بأغلبية الأصوات. [59] ص94

كما نصت المادة **10** من نفس الإتفاقية [60] ص 67، أن لكل عضو في المنظمة الحق في تقديم اقتراح تعديل أي فقرة من فقرات الإتفاقات المرفوعة إلى المؤتمر الوزاري، وبموجب المادة **11** من الاتفاقية فإن كافة الأطراف المتعاقدة في اتفاقية الجات 1947 أعضاء أصليين في المنظمة، كما أن لأي دولة أو إقليم جمركي منفصل يملك استقلالا ذاتيا متكاملا في إدارة علاقته التجارية الخارجية أن ينضم إلى هذا الإتفاق بالشروط التي يتفق عليها بينه وبين المنظمة حسب المادة **12**، ومن ضوابط الإنسحاب من المنظمة بموجب المادة **15** أنه يحق لأي عضو الانسحاب إلا بعد مضي **6** أشهر من تاريخ إيداع العضو المنسحب لإخطار محرر بهذا المضمون. [60] ص68

5.3.2.1. أهداف المنظمة ووظائفها

إن الهدف الرئيسي لإنشاء L'OMC هو تحرير التجارة الدولية في ضوء مبادئ اتفاقيات الـGAAT، وفي هذا الإطار فإن المنظمة تسعى لتحقيق أهداف أخرى وهي:

- تعظيم الدخل القومي العالمي ورفع مستويات المعيشة من خلال زيادة معدلات النمو الدخل الحقيقي.
- تحقيق التوظيف الكامل لموارد العالم، وتوسيع الإنتاج وخلق أنماط جديدة لتقسيم العمل الدولي .
- خلق وضع تنافسي دولي في التجارة يعتمد على الكفاءة الإقتصادية في تخصيص الموارد.
- أن يكون نطاقها عالمي وشامل، مع محاولة إشراك الدول النامية في التجارة الدولية بصورة أفضل.

لقد حددت المادة الثالثة من إتفاقية أوروغواي الموقعة في *مراكش* أهم الوظائف والمهام التي على المنظمة القيام بها ، يمكن تلخيص هذه الوظائف على النحو التالي: [24] ص481-482

- تسيير ومتابعة تنفيذ وإدارة أعمال إتفاقية أوروغواي والعمل على تحقيق أهدافها، كما توفر الإطار القانوني اللازم لتنفيذها .

- تهيئة الأعضاء للتفاوض بينهم بشأن تنظيم العلاقات التجارية بما يتضمنه ذلك في إدارة القواعد والقوانين والإجراءات التي تحكم تسوية المنازعات.
- إدارة آلية مراجعة السياسات التجارية.
- وضع أسس ومحاور للتعاون مع **FMI** و**BM** للتوصل على أعلى درجة من التناسق والترابط في مجال رسم السياسات الإقتصادية العالمية. [160] ص59

6.3.2.1. شروط الانضمام إلى المنظمة و قواعد عملها

يشترط الإنضمام إلى L'OMC الموافقة على جميع نتائج جولة *أوروغواي* بدون استثناء، حيث يتوجب على الدولة الراغبة في الانضمام الالتزام بثلاث أمور:

- تقديم تنازلات للتعريفات الجمركية.
- تقديم جدول الإلتزامات التي ستتبعها في قطاع الخدمات وهو يشمل قائمة الحواجز والشروط التي تعترض القطاعات والنشاطات المهنية الخدماتية.
- تقديم تعهد من الدولة الراغبة في الإنضمام إلى المنظمة بالتوقيع على بروتوكول انضمام يشمل الموافقة على الالتزام بتطبيق جميع اتفاقيات المنظمة(ماعدا اتفاقية المناقصات الحكومية واتفاقية الطائرات المدنية لأنها اختيارية)حيث أنه لا سبيل أمام الدولة للاختيار بين الإتفاقيات.

ويتطلب الإنضمام للمنظمة إجراء الخطوات التالية: [15] ص103

- تقديم طلب الإنضمام ؛ حيث تقبل العضوية بموافقة ثلثي الأعضاء، ولكن العرف جعل هذه الموافقة بالإجماع، ويدخل حيز التنفيذ بعد **30** يوم من توقيعه أو إشعار إبرامه من قبل برلمان الدولة المعنية.
- تحضير المذكرة الخاصة بنظام التجارة الخارجية حيث تذكر فيها الدولة أهداف نظام تجارتها وعلاقتها بأهداف المنظمة، مع شرح لوضعية الإقتصاد القومي والسياسة الإقتصادية.
- اجتماعات فريق العمل وجولات الأسئلة والأجوبة، حيث تشكل المنظمة فريق عمل يقوم بمراجعة المذكرة و يتأكد من مطابقة قوانينها مع متطلبات المنظمة، ومن ثم يقدم أسئلة مكتوبة للدولة المعنية ويتلقى إجابات مكتوبة تتعلق بالمذكرة المقدمة.
- بعد المرحلة السابقة تبدأ المفاوضات الثنائية المتعددة الأطراف بشأن الدخول إلى أسواق السلع والخدمات، وتحديد مستوى الدعم للقطاع الزراعي.
- تقديم جداول التنازلات في السلع : يحتوي هذا الجدول على معلومات عن البند الجمركي وفقا لتصنيف المنظمة ووصف السلعة، والتعريفة الجمركية عند الإنضمام وخلال المرحلة الإنتقالية وعند الانتهاء، وتاريخها، وأيضا تحديد الدول أصحاب الحق التفاوضي الأول .
- تقديم جدول الإلتزامات في الخدمات .

- اختتام المفاوضات وتوقيع بروتوكول الإنضمام : يقوم فريق عمل المنظمة بتقديم توصياته للمجلس العام أو المؤتمر الوزاري مرفقا بجداول السلع و الخدمات وغيرها من الإلتزامات.

4.2.1. دور المؤسسات الدولية في تكريس العولمة

من خلال أهدافها المسطرة يتضح لنا جليا أن المؤسسات الدولية الثلاث (**FMI, BM, OMC**) تسعى لتكريس نظام ٱقتصادي دولي جديد، ويتجسد ذلك في توسيع العلاقات التجارية الدولية، وتشابك الأمور الإقتصادية في العالم نتيجة إزالة الحواجز الجمركية أمام حركة السلع والخدمات بين الدول، وزيادة تدفق رؤوس الأموال، وتبني غالبية الدول النامية لبرامج الإصلاح الإقتصادي والتكييف الهيكلي والإعتماد على قوى السوق، وتراجع دور الدولة في النشاط الإقتصادي، وبالتالي فإن هذه المؤسسات قد دفعت بالإقتصاد العالمي نحو العولمة على الشكل التالي:

1.4.2.1. صندوق النقد الدولي

لقد شهد **FMI** تحولا وظيفيا حيث أنه كان يهدف منذ نشأته إلى إدارة وضمان استقرار النظام النقدي العالمي، وأصبح اليوم أكبر مؤسسة مانحة للقروض في العالم، وهذا دليل على تزايد دوره في إدارة أزمة المديونية ومعالجة اختلال ميزان المدفوعات ساعيًا بذلك تطبيق سياسات التحرير عن طريق برامج التثبيت الإقتصادي والتكييف الهيكلي التي تضمن للدولة الإندماج في الإقتصاد الدولي، ويشترط الصندوق على الدولة التي تتعامل معها أن تلتزم ببعض الإجراءات أهمها: [18] ص137

- ضرورة تحرير التجارة و تحرير أسعار الصرف
- الإلتزام بتخفيض سعر العملة .
- الحد من عجز الميزانية عن طريق تحفيض النفقات العامة وزيادة الضرائب.
- إلغاء دعم أسعار السلع والخدمات .
- توفير مناخ ملائم للإستثمار الأجنبي .
- تحرير نسب الفائدة على رؤوس الأموال الأمر الذي يسمح للأموال المضاربة الإنتقال من بلد لآخرلإقتناص الفرص المواتية. [86] ص90

وبالتالي فإن خلفية هذه المؤسسة تقوم أساسا على إزالة الحواجز أمام حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال وهي من أهم أهداف العولمة.

2.4.2.1. البنك العالمي

بالنسبة للبنك العالمي فإن دوره يتكامل مع دور **FMI** في تشكيل المحيط الإقتصادي للعولمة، ولقد كيف سياسته وبرامجه لمواجهة الأزمات الإقتصادية، والاضطرابات في العلاقات النقدية والتجارية بين مختلف الدول حيث يتكفل البنك بما يلي :

- ترسيخ قواعد السوق واستبدال القطاع العام بالخاص، ويعد البنك من أقوى وكالات التنمية الدولية حيث يقوم بقرض أمواله لتمويل مشاريع البنى التحتية وذلك بعد دراسة تقنية ومالية واقتصادية محكمة وبعد الإتفاق يشرف البنك على التنفيذ .

- تشجيع تغلغل الشركات متعددة الجنسيات حيث يسخر قوته المالية لتشجيع رأس المال الخاص الدولي فيعمل كوسيط لتدفق الأموال إلى الخارج، وتقديم مساعدات مباشرة إلى الشركات متعددة الجنسيات والضغط من أجل زيادة الإعفاءات الضريبية للإستثمارات الأجنبية، وبهذا أصبحت الإستثمارات الأجنبية المباشرة تمثل المصدر الرئيسي لرؤوس الأموال للغالبية العظمى من الدول النامية حيث مثلت حوالي **75%** من إجمالي التدفقات الرأسمالية (تشمل الإستثمارات الإجنبية والقروض المضمونة)، وذلك بالنسبة لحوالي **93** دولة نامية خلال الفترة 1986-1990، بينما لم تتجاوز تلك النسبة **30%** خلال الفترة 1980-1985. [49]ص68

-كما أن البنك يعمل جاهدا على تنمية آليات وأساليب الخوصصة، وقد شهدت السنوات الأخيرة اندفاعا شديدا نحو تعظيم الدور الذي يمكن أن يلعبه القطاع الخاص في عملية التنمية، حيث سعى البنك إلى حثّ الدول على تصفية القطاع العام كشرط من شروط تقديم القروض والمساعدات، كما يؤكد رئيس مؤسسة التمويل الدولية **SFI** *يانيك لبند بيكك* "أنه ليست الخوصصة غاية في حد ذاتها ولكنها وسيلة لتحقيق هدف، وهو التحول من الإقتصاديات الموجهة إلى الإقتصاديات القائمة على آليات السوق.

3.4.2.1 المنظمة العالمية للتجارة

لقد قامت هذه المنظمة بإحداث تحولات وتغيرات في النظام التجاري الدولي والتي تشمل:

- التخفيض التدريجي للرسوم الجمركية وتخفيض الحواجز والقيود التعريفية، حيث وصل متوسط التعريفات الجمركية في الدول الصناعية المتقدمة للسلع الصناعية إلى أقل من **10 %** مع بداية جولة أوروغواي بعد أن كان حوالي**40%** سنة 1947 باعتبار أن الرسوم الجمركية أداة فعالة لتشجيع التبادل التجاري الدولي. [49] ص71

- إزالة القيود الكمية المباشرة أو ما يسمى بحرية التجارة الدولية التي تسعى إلى إلغاء نظم الحصص وحظر الاستيراد وإنهاء الإجراءات الرمادية (وهي قيود على التجارة الدولية تتعارض مع أحكام الجات ابتدعتها أمريكا في اتفاق مع اليابان على أن تلتزم هذه الأخيرة بألاّ تزيد صادراتها في السوق الأمريكية همن حجم محدودو من الوحدات) أو الحمائية الجديدة.

وقد كان للمنظمة دور الأساسي في تكريس العولمة، ويظهر ذلك جليا في النقاط التالية:

✓ عدد أعضائها يزداد عام بعد عام وقد بلغ عددها **184** سنة 2004، بالإضافة إلى **28** دولة تنتظر الالتحاق بها بعدما قدمت طلباتها بالإنضمام (ومن بينها الجزائر)، كما أن الدول الأعضاء بالمنظمة

تغطي أكثر من **90 %** من حجم التجارة العالمية، وكل دولة عضو تساهم في تجسيد العولمة من خلال ما تلتزم به فيما يخص العمل على تحرير التجارة الدولية من كافة العراقيل و القيود .

- ✓ شمولية المنظمة : حيث لم تقتصر على تجارة السلع فقط بل تشمل كذلك التجارة في الخدمات، حيث زادت الصادرات العالمية خلال التسعينات من الخدمات سنويا بمعدل **9,5%** بالمتوسط في حين بلغ معدل الزيادة في الصادرات للسلع بـ **7,1%** فقط، كما بلغت نسبتها في التجارة العالمية حوالي **20%**، منها: الخدمات المالية، الإتصالات، السياسة والسفر والنقل وحقوق الملكية الفكرية وإجراءات لإستثمار بالإضافة إلى السياسات التجارية للدول ونظم الجمارك التي تهدف كلها إلى تحقيق تحرير كامل للتجارة الدولية وعدم التمييز بين المنتوج الوطني والمنتوج الأجنبي. [83] ص115
- ✓ نظام عمل المنظمة كفل لها الحق بمراجعة السياسات التجارية للدول الأعضاء، ومتابعة التزاماتها بأحكام ومبادئ الإتفاقيات وذلك من خلال تقييم مدى توافق سياساتها مع تلك الأحكام والمبادئ، وبهذا فإن جميع الأعضاء سيلتزمون بها.

إن العضوية في كل مؤسسة من هذه المؤسسات الدولية تشهد إقبالاً متزايداً من طرف معظم الدول خاصة النامية منها، وبذلك تكون هذه الأخيرة قد دخلت باب العولمة بشكله الواسع، الأمر الذي انعكس على هيكل اقتصادياتها، وهذا ما سنراه في المبحث الموالي.

3.1. آلية إندماج الدول النامية في العولمة

تشهد الدول النامية (يصطلح عليها دول العالم الثالث أو الدول المتخلفة أو الدول الأقل نموا ؛ وهي مجموعة من الدول التي ينخفض فيها مستوى المعيشة بالقياس بالدول المتقدمة، لتفاصيل أكثر عن الدول النامية راجع [97] ص ص 18،32) اختلالات هيكلية ترتبط إلى حد بعيد بخصائصها الإقتصادية التي تتسم بها، وهي تحاول جاهدة معالجتها منذ سنوات, وبما أن العولمة الإقتصاية تقدم فرصًا وتفتح العديد من الآفاق أمام هذه الدول كالنفاذ إلى الأسواق العالمية وتدفق أكبر للإستثمارات الأجنبية المباشرة، وتحسين فرص الحصول على التقنية وما ينتج عنه من رفع مستوى الأداء الإقتصادي، وزيادة الكفاءة في تخصيص الموارد المتاحة, فإن معظم الدول النامية لجأت إلى المؤسسات الدولية بغرض تحسين أوضاعها وتكييفها مع متطلبات التحرير التي تفرضها العولمة، ولقد تباينت آثار هذا الإندماج من دولة لأخرى لدرجة أن بعضها أصبح أكثر عرضة للصدمات والأزمات كدول أمريكا اللاتينية، أما بالنسبة للدول العربية فقد فقدت مكانة كبيرة في الإقتصاد العالمي منذ سنة 1990 فمثلت **2,5%** فقط من

التجارة العالمية، ووصل معدل البطالة إلى **14%**، مع تفاقم الفجوة الغذائية التي بلغت **13** مليار دولار. [130] ص44

وسنحاول في هذا المبحث دراسة أوضاع الدول النامية وتفاصيل اندماجها في العولمة مع عرض أهم نتائج ذلك على إقتصادياتها من خلال أربعة مطالب حيث يتضمن الأول خصائص إقتصاديات الدول النامية وأهم اختلالاتها، ثم نتكلم عن كيفية تطبيق عمليات التحرير التجاري والمالي في الدول النامية ، لنعرض أهم مزايا وعيوب الإندماج الناتج عن تحرير التجارة في المطلب الثالث، ونتطرق في الأخيرإلى أزمات العولـمة المالية.

1.3.1.خصائص اقتصاديات الدول النامية وأهم إختلالاتها

تتسم اقتصاديات الدول النامية بمجموعة من الخصائص أدت بصورة مباشرة إلى خلق اختلالات اقتصادية رغم وجود تباين بينها من حيث هيكلها ودرجة تشابكها ومدى ارتباطها بالعالم الخارجي، واختلاف الفلسفات الإقتصادية والعقائد الدينية والثقافية.

1.1.3.1. خصائص اقتصاديات الدول النامية

ويمكن إيجاز بعض الخصائص التي تتميزبها الدول النامية فيما يلي:

- التخصص في إنتاج وتصدير المنتجات الأولية : إن معظم الدول النامية تعتمد على الإنتاج الزراعي والمنجمي حيث أن جانبا هاما من الدخل الوطني يتولد عن تصدير المنتجات الأولية بصفة أساسية وهي تمثل حوالي **90%**من صادراتها، ويذهب نحو ثلاثة أرباعها إلى الدول الصناعية [105] ص112، كما يتصف هيكل صادراتها(بدرجات متفاوتة) بعدم التنوع والتخصص في إنتاج سلعة واحدة أو عدد محدود من السلع، مثلاً: *الشيلي* تصدرالجلد، *البرازيل* تصدرالقهوة، *الجزائر* تصدرالبترول، و مصر تصدر القطن، وقد أدى ذلك -في ظل تدهور أسعار هذه السلع وتعرضها لتقلبات عنيفة بالمدى القصير فضلاً عن ارتفاع أسعار الواردات في الأسواق العالمية-إلى انخفاض معدلات تغطية الصادرات إلى الواردات، ومن ثم تزايد حدة عجز الميزان الجاري، مما أثر سلبيا على معدلات النمو في الدول النامية، علما أنها تسيطر حاليا على**26%** من التجارة السلعية و**24 %** من تجارة الخدمات في العالم. [59] ص162

- تدهور مستوى الطاقة الإنتاجية : من أهم ملامح تدهور الطاقة الإنتاجية في الدول النامية الإنخفاض النسبي في مستوى إنتاجية عناصر الإنتاج خاصة العمل، بالإضافة إلى تخلف الفن التقني المستخدم في الإنتاج وغياب المنظمين القادرين على الولوج مجالات النشاط الإقتصادي الجديدة لتطوير الفن الإنتاجي وتحديثه، فضلاً عن انخفاض المخصصات المالية الموجهة لعمليات الصيانة والتجديد. [39] ص24

- اختلال علاقات النمو بين القطاعات : تتسم الهياكل الإقتصادية في أغلب الدول النامية بتراجع الوزن النسبي لقطاعي الزراعة والصناعة لحساب تزايد الأهمية النسبية لقطاع الخدمات ، وتجدر الإشارة إلى أن انحراف الهيكل الإقتصادي في غالبية الدول النامية قد ارتبط بانحراف هيكل تخصيص الإستثمارات بين القطاعات السلعية والخدمية حيث أن القطاعات السلعية(الزراعية والصناعية) لم تحظ بالاستثمارات الكافية لتجديد الطاقات الإنتاجية، وقد تمخض عن ذلك نقص المعروض من المنتجات الأساسية، ومن ثم تزايد الاعتماد على الواردات الصناعية والزراعية من السلع الاستهلاكية والغذائية، الأمر الذي أدى إلى حدوث عجز في الميزان التجاري والذي ترتب عنه تزايد رصيد المديونية الخارجية وتسارع وتيرة التضخم.

- عدم مرونة الجهاز المالي المصرفي : يتصف الجهاز المالي في الدول النامية بعدم كفاءته ومرونته- باعتبارها عاجزة على زيادة حصيلة الضرائب كلما دعت الحاجة إلى ذلك-مما دفع بالحكومات اللجوء إلى البنك المركزي للإقتراض قصد التخلص من الضائقة المالية التي تعاني منها، فتسبب ذلك بحدوث موجات تضخمية في الإقتصاد الوطني.

- انخفاض الدخول و تدهور المستوى المعيشي للسكان : يشكل انخفاض نصيب الفرد من الناتج الوطني سمة بارزة في معظم الدول النامية مما ساهم بشكل أساسي في تدهور مستوى معيشة السكان كما ونوعا، وتدهور المستوى الصحي والتعليمي مقارنة بالدول المتقدمة، بالإضافة إلى تدني مستوى الخدمات التعليمية و الصحية الملاحظة من خلال ارتفاع معدل الوفيات بين الأطفال وانخفاض العمر المتوقع للفرد في الدول النامية مقابل ارتفاعه في الدول المتقدمة، وللإشارة فإن معظم الخدمات والتسهيلات الطبية في الدول النامية غالبا ما ترتكز في المناطق الحضرية التي يعيش فيها حوالي **25%** فقط من إجمالي السكان [39] ص29؛ ويقف على رأس الاختلاف الجوهري في الظروف السكانية في الدول النامية بالقياس إلى الدول المتقدمة تلك الزيادة السريعة في عدد السكان في الدول النامية حيث أشارت التوقعات في هذا المجال إلى أن عدد سكان العالم سيصل سنة 2010 إلى حوالي **6883000** (مليار نسمة)، موزعة على الدول المتقدمة بحوالي **1216000** نسمة، والدول النامية بحوالي **5667000** نسمة. [100] ص139

- ارتفاع معدلات البطالة : من المظاهر التي تتميز بها الدول النامية انتشار البطالة وعدم الإستفادة من القوة العاملة، وتتميز البطالة في هذه الدول بأنها هيكلية لأنها نشأت نتيجة عدم التناسب بين عنصر العمل وباقي عناصر الإنتاج الأخرى, وقد وصل معدل البطالة في العالم العربي إلى **12%** سنة 2004، وهو أعلى معدل في العالم حسب ما ورد عن المديرالإقليمي لمنظمة العمل الدولية في بيروت. [146]

- بالإضافة إلى ما سبق فإن السياسات الإقتصادية لمعظم الدول النامية تعاني من عدم الإستقرار وسيطرة الأسلوب الفردي في اتخاذ القرار مما يعرض هذه السياسات لتغيرات الأفراد، أو لتقلبات أمزجتهم أو لخضوعهم لضغوط خارجية.

2.1.3.1. الإختلالات الإقتصادية و المالية في الدول النامية

لقد أدى التفاعل بين الخصائص الإقتصادية للدول النامية ومختلف المؤثرات الخارجية والسياسات الإقتصادية الداخلية التي انتهجتها معظم الدول إلى تفاقم الإختلالات التي تعاني منها هذه الأخيرة، والتي يمكن تصنيفها إلى إختلالات داخلية و أخرى خارجية، نستعرضها فيما يلي:

1.2.1.3.1. الإختلالات الداخلية

- عجز الموازنة العامة للدولة : ويتبلور جوهر هذا العجز في وجود تباين شديد بين معدلات نمو النفقات العامة من ناحية ومعدلات نمو الإيرادات العامة من ناحية أخرى، ويستدل على هذا التباين من خلال تقدير العلاقة بين التغير النسبي في الإيرادات والتغير النسبي في النفقات حيث تعاني الدول النامية من زيادة الإنفاق العام الذي ارتبط باتساع نشاط القطاع العام، وبالمقابل كان معدل نمو الحصيلة الضريبية متباطئ بشكل كبير و يرجع ذلك غالبا إلى :

- ضآلة الجهد الضريبي

- زيادة الوزن النسبي للضرائب غير المباشرة. التي تساهم في رفع الأسعار مما يؤدي إلى زيادة النفقات في نفس الوقت الذي تساهم فيه بزيادة الحصيلة الضريبية.

- تعاظم أهمية الضرائب في قطاع التجارة الخارجية وذلك في عدد كبير من الدول النامية، ونظرًا لتقلب أسعار الصادرات ومعدلات الطلب عليها في الإسواق العالمية فإن ذلك يؤدي إلى عدم استقرار حصيلة الضرائب المفروضة عليها.

- مشكلة التضخم: لقد واجهت معظم الدول النامية ارتفاعا ملموسا في معدلات التضخم السنوية والتي بلغت **39%** سنة1983 ووصلت إلى **44%** سنة 1993 في الدول عالية المديونية، كما تراوحت بين **6,2%**.و**6,4%** في الدول منخفضة المديونية خلال نفس الفترة, وو صلت في الدول النامية عامة سنة 2003 إلى **6.1%** مقابل **6%** سنة 2004 وفي الدول الأفريقية بصفة خاصة إلى **10.3%** في عام 2003 وإنخفض إلى **8.4%** سنة 2005. [229]

- مشكلة تخلف الأسواق المالية و النقدية وجمودها وضيق نطاقها في الدول النامية: و يرجع ذلك إلى انخفاض الوعي المصرفي وعدم تطور المؤسسات المالية، إلى جانب وجود العديد من القيود التي يعمل في ظلها الجهاز المصرفي كالسقوف الائتمانية وجمود أسعار الفائدة، علاوة على ذلك اقتصار السوق النقدي المنظم على مجموعة من البنوك التجارية، بالإضافة إلى استئثار البنك المركزي وشركات

التأمين الكبرى بأكثر من **80%** من السندات المصدرة في سوق السندات الذي يعد من أهم الأسواق النقدية وأكثرها تنظيما في الدول النامية.

2.2.1.3.1. الإختلالات الخارجية

- مشكلة تزايد العجز الهيكلي في ميزان المدفوعات: فقد سجلت موازين المدفوعات للدول النامية خاصة الدول المستوردة للنفط، والدول عالية المديونية عجزًا هيكليا حادًا في الفترة الممتدة بين 1970 و1990، كما تحول الفائض المحقق في ميزان المدفوعات في بعضها سنة 1970 إلى عجز سنة 1990، ويعبر هذا العجز عن الاختلال القائم بين حجم وبنيان الطلب الكلي من ناحية، وحجم الجهاز الإنتاجي ومرونته من ناحية أخرى، وهو يعكس التغيرات في الطلب العالمي على صادرات الدول النامية. [39] ص55

- مشكلة المديونية الخارجية: وتعد من القضايا المعقدة التي تواجه الدول النامية كونها مثقلة بديون تتراوح ما بين **60%** و **100%** من ناتجها المحلي الإجمالي و يرتبط ذلك بثلاث أبعاد رئيسية وهي:[152]ص57

- التزايد الضخم لرصيد المديونية الخارجية وتدهور مؤشراها؛ حيث يتصاعد حجم الديون المستحقة على الدول النامية بصورة سريعة قدرت قيمتها بحوالي **68** مليار دولار وبلغ عبء خدمتها حوالي **6** مليار دولار سنة 1970، وفي سنة 1981 قفز حجم الديون إلى **673,2** مليار دولار قدرت أعباؤها حوالي **83,1** مليار دولار، وبذلك تضاعف حجم الدين المستحق على الدول النامية حوالي **10** مرات في حين زادت أعباؤه بما يزيد عن **14** مرة (حسب إحصاءات تقرير البنك الدولي لسنة 1998 فإن متوسط أسعار الفائدة المستحقة على ديون الدول النامية ارتفع من 4,7%سنة 1970 إلى 7,3% سنة 1986 ، كما انخفض متوسط فترات السداد من 21 سنة إلى16 سنة)، وقد بلغ حجم هذه الديون **1450** مليار دولارسنة 1990، واقترنت هذه الزيادة بزيادة القروض قصيرة الأجل (تسهيلات مصرفية، وتسهيلات الموردين) ومن ثم تضخم الأعباء الناتجة عنها.

- ضعف طاقة الإقتصاد الوطني للدول النامية على خدمة أعباء هذه الديون حيث أن تراكم المديونية وتراكم الأعباء الناتجة عنها دفع بعضها إلى التوقف عن السداد كما حدث في *المكسيك* و*الأرجنتين* سنة 1982 ومطالبة البعض الآخر بإعادة جدولة ديونها.

- طبيعة الخصائص والإختلالات الهيكلية والإقتصادية التي أسهمت في تعقد أزمة المديونية، حيث يرجح البعض أن تفاقم هذه الأزمة مرتبط بقضية العجز المالي في الدول النامية الذي دفعها إلى المزيد من الإقتراض الأجنبي وبالتالي تضخم أعباء الفوائد المستحقة، ومن جهة أخرى فإن سياسة سعر الصرف التي أقرتها بعض الدول النامية عن طريق تقويمه بأكثر من قيمته الحقيقية أدت إلى تدهور معدلات الفائدة الحقيقية المحلية فتمخض عنه تزايد حجم ومعدلات تدفق رؤوس الأموال الوطنية إلى

الخارج ومنه زيادة الاقتراض الأجنبي لتعويض النقص في الموارد المالية المتاحة، وفي هذا السياق تشير الإحصاءات أن أكثر من **50%** من الديون المستحقة على بعض دول أمريكا اللاتينية *كفنزويلا* يرجع إلى هروب رؤوس الأموال الوطنية إلى الخارج. ويؤكد البنك العالمي في تقرير لسنة 2000 أنه في سنة 1999 دفعت الدول النامية ديونها مع الفائدة ماقيمته **350** مليار دولار ما يعادل **7** مرات أكثر من مجموع المساعدة العامة للتنمية التي ارتفعت خلال نفس العام إلى **50** مليار دولار، وحسب آخر الإحصاءات فقد ارتفعت مديونية الدول النامية سنة 2003 من **2.7** مليار دينار إلى **2.8** مليار دينار سنة2004 أي مايعادل **111%** و**93%** على التوالي من حجم صادراتها السلعية والخدمية. [229]

- <u>التبعية الإقتصادية</u>: لقد أصبحت اقتصاديات الدول النامية تقتصر فقط على المنتجات المستوردة من الدول المتقدمة، وبما أن صادراتها تتكون من منتجات زراعية أو منجمية فإن ذلك يؤدي إلى عدم تكامل الإنتاج وعدم تداخله ضمن بنية صناعية تعتمد على السوق المحلي؛ فبافتراض زيادة حجم الطلب على صادرات دولة متخلفة فإن ذلك سيؤدي إلى زيادة إنتاج هذه السلعة (في ظل التخصص الكامل) ويترتب على ذلك زيادة الدخل الذي يؤدي بدوره إلى زيادة الطلب الداخلي وبالتالي زيادة الواردات، وإذا انخفض الطلب على الصادرات من هذه السلعة فإن ذلك سيؤدي إلى اضطرابات اقتصادية تزداد عمقا و تأثيرًا كلما صعب خفض حجم الطلب الداخلي، وبالتالي فإن هذا الفارق في تكوين البنية الإقتصادية واختلاف نوعية الطلب والتفوق في الإنتاجية للدول المتقدمة يحمل في ثناياه توازن غير متكافئ أدى إلى تدهور حجم ومعدلات التبادل وعمق التبعية الإقتصادية لهذه الدول.

<u>2.3.1. تطبيق عمليات التحرير التجاري والمالي في الدول النامية</u>

- أوضحت دراسة شملت **85** بلدا منها **21** بلد صناعي و**64** بلد نامي بين سنتي 1985 و2000، أن نسبة الدول التي حررت أنظمتها التجارية زادت من **30%** إلى نحو **85%**، وارتفع عدد البلدان التي لديها حسابات مفتوحة من **20%** إلى حوالي **55%** في نفس الفترة، وهذا ما يبينه الشكل التالي: [132] ص45، حيث تمثل(%) نسبة الاقتصادات المفتوحة من خلال عينة الدراسة.

<u>شكل رقم (2)</u>: التوسع في العولمة(2004). [132] ص44

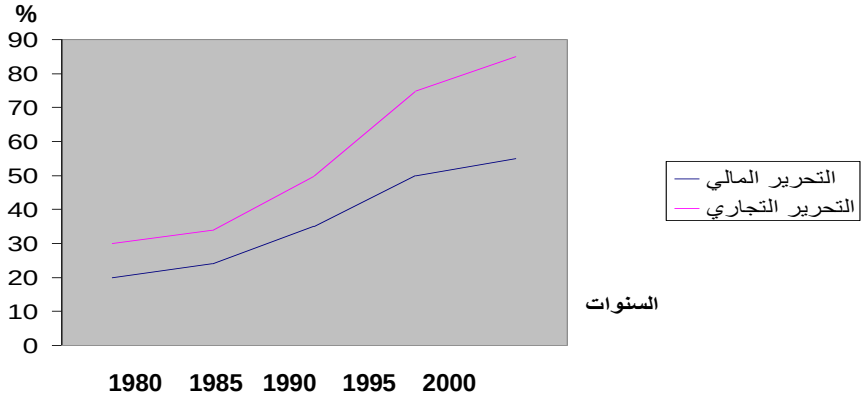

فرغم تزايد نطاق الإختلالات التي تعاني منها, تجد الدول النامية نفسها مضطرة أن تواكب التطور السريع الذي يشهده الإقتصاد العالمي ممّا يفسر تسارعها لتطبيق الإصلاحات التي تفرضها مؤسسات العولمة وتسجيل إندماجها من خلال عمليات التحرير التجاري والمالي التي نستعرض أهمها فيما يلي:

1.2.3.1. تحرير التجارة السلعية وتجارة الخدمات

تلعب التجارة دورا فعالا في اقتصاديات الدول النامية باعتبارها تعتمد أساسا على إنتاج المواد الأولية والزراعية أو التعدينية بهدف تصديرها إلى الخارج مقابل حصولها على المواد الغذائية والسلع الوسيطة التي تحتاجها، وخلال سنوات المفاوضات التجارية متعددة الأطراف لجولة أوروغواي زاد نصيب الدول النامية من التجارة العالمية من **23%** سنة 1985 إلى **29%** سنة1995، كما ارتفعت التجارة البينية من **31%** من إجمالي تجارة الدول النامية سنة 1985 إلى **37%** سنة1995، بل إن كثيرا من البلدان النامية قد التزمت بإجراء المزيد من خفض الحواجز الجمركية في سياق جولة أوروغواي المتعددة الأطراف.

وبعد إنشاء **L'OMC** توسعت بصورة كبيرة وسريعة القدرات التجارية حتى في مجال الخدمات و يعود الفضل في ذلك بصورة أساسية إلى التطور الهائل في حقل الإتصالات السلكية واللاسلكية وتكنولوجيا المعلومات التي فتحت فرصا جديدة للإنتاج والتصدير أمام البلدان النامية خاصة في مجال الخدمات كثيفة العمالة والتي يمكنها لوحدها مضاعفة صادرات الخدمات التجارية لهذه الدول التي تقدر حاليا حوالي **180** مليار دولار. [140] ص44

2.2.3.1. السعي لجذب الإستثمارات الأجنبية

إدراكا لأهمية الإستثمارات الأجنبية بالنسبة للإقتصادات المضيفة، تبذل الدول النامية جهودا كبيرة لتهيئة مناخها الإستثماري من خلال تكييف أوضاعها الإقتصادية والإجتماعية والسياسية، ومنح المزيد من المزايا والحوافز على النحو الذي يستقطب الشركات الأجنبية، ومن زاوية ميدانية فإن المغرب تعد من أقدر الدول المغاربية على استقطاب رأس المال الأجنبي حيث بلغ إجمالي الإستثمارات الأجنبية خلال الفترة 1996-2001 نحو **5496** مليون دولار أي ما نسبته **27%** من إجمالي الإستثمارات الأجنبية خلال نفس الفترة والموجهة لدول شمال إفريقيا ويرجع ذلك إلى جاذبية المناخ الإستثماري في المغرب إضافة إلى توجه المغرب نحو خوصصة العديد من القطاعات الإقتصادية. [120] ص29

وقد قامت الدول النامية بتوفير الضمانات الملموسة لتعزيز القدرات التنافسية بغرض جذب الإستثمارات الأجنبية، فقفزت حصة الدول النامية من تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر في العالم من **23%** في منتصف الثمانينات إلى أكثر من **40%** في الفترة (1994-1998)، وترجع هذه الزيادة إلى التحسينات التي طرأت على سياسات هذه الدول وما تبعه من تحرير الأسواق وإلغاء اللوائح وتدويل العمليات المتعددة الجنسية، وقد بلغ عدد الشركات متعددة الجنسيات التابعة للدول النامية **7900** شركة

لها حوالي **129000** فرع أجنبي، وتبلغ قيمة أصول أكبر مائة شركة حوالي **1,7** تريليون دولار. [120] ص245

وتجدر الإشارة إلى أن الإستثمار الأجنبي المباشر يتركز في عدد قليل من الدول النامية حيث استحوذت *الصين* على **31%** من هذه الإستثمارات سنة 1997، و*البرازيل* على **13%**، و*المكسيك* **7%**، وهو ما يمثل **51%** من مجموع الإستثمارات. [209] ص33

3.2.3.1. خوصصة القطاع العام

وجهت معظم الدول النامية سياستها نحو خوصصة مؤسساتها العمومية، ومن أبرز تجارب الدول العربية في هذا المجال؛ تونس التي قررت خوصصة نصف القطاع العام ووضعت قانون يحد من الرقابة الحكومية سنة 1989 لـ **164** مؤسسة، وقد أدرجت قوانين جديدة لتعجيل والإسراع في عملية الخوصصة منها تعديلات لجذب رؤوس الأموال الوطنية والأجنبية، كما شرعت المغرب في الإستغناء عن القطاعات غير الإستراتيجية، وقررت بيع كل المؤسسات العامة إلاّ تلك التي تقدم الخدمات العامة الضرورية، وكذلك بيع الأسهم التي تمتلكها الدولة على مستوى بعض المؤسسات العامة؛ نفس الأمر حدث في قطر والسعودية حيث أن في هذه الأخيرة أخضعت بعض المؤسسات في قطاع البتروكيمياء للخوصصة؛ وكذلك في الأردن جزء من أسهم الدولة في شركات الطيران وكذلك قطاع الإتصالات والنقل العمومي.حولت إلى القطاع الخاص، وقد أدت برامج الخوصصة إلى بيع **110** مليار دولار من الأصول الإنتاجية تحصلت على نصفها الشركات المتعددة الجنسيات على شكل إستثمار مباشر.

4.2.3.1. الإندماج في أسواق رأس المال الدولية

إن الإندماج المتزايد للدول النامية في التجارة العالمية يواكب اندماجها في التمويل العالمي، فقد انتهجت الكثير من هذه الدول سياسات أدت إلى تنمية أسواقها المالية وجذب الإستثمارات إليها، أهمها:

- برامج الخوصصة التي أدت إلى بيع كثير من الشركات عن طريق طرح أسهمها في الأسواق المالية
- خفض معدلات الضرائب على المعاملات والأرباح الرأسمالية فضلاً عن تنظيم قواعد الإفصاح المالي والتسوية الفورية للمعاملات ورفع القيود على حيازة الأجانب للأصول المالية. [140] ص55
- تحرير أسعار الصرف والفائدة في كثير من الدول مما أدى إلى استقرارها، وخفض معدلات التضخم، واتباع الدول النامية لعمليات المقايضة **SWAP** (وهي تعني مقايضة الدين بالأسهم أي تحويل ديونها إلى أسهم و بيعها في الأسواق المالية) فقد تم تحويل المليارات من الدولارات من الديون في الدول النامية إلى أسهم خلال الفترة (1985-1996) مما أدى إلى زيادة كبيرة في حجم المعروض لسوق الأسهم لهذه الدول، الأمر الذي سمح بالمزيد من تدفقات الإستثمارات المالية لأسواقها.

وحسب إحصائيات FMI فقد بلغ صافي تدفق رأس المال الخاص حوالي **150** مليار دولار سنويا في الفترة(1993-1996) بل واقترب من **200** مليار دولار سنة 1996، وهو ما يمثل زيادة تقرب من **6** أضعاف المتوسط السنوي للتدفقات الوافدة في الفترة(1983-1989)، ويلاحظ أن هذه التدفقات المالية قد تضاعفت بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي للدول النامية من **0,5%** في الفترة(1983-1989) إلى حوالي **2%**، **4%** خلال الفترة(1994-1996)، حيث مثل **IDE** الجزء الأكبر في هذه الزيادة. [67] ص141

مما سبق يمكننا القول أن العالم شهد خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين حركة اندماج واسعة للدول النامية في العولمة، غير أن النتائج والإحصاءات تشير إلى وجود تباينات ملموسة بين هذه الدول سواء من حيث السرعة أو مستوى الإندماج، فإذا ركزنا على العولمة التجارية تبدو الفوارق أكثر وضوحا؛ حيث نجد أن دول شرق آسيا حققت اندماجا سريعا في التجارة الدولية اكتسبتفيه صفة الثبات والإستمرار، وكذلك بلدان أمريكا اللاتينية، في الوقت الذي عرفت فيه البلدان الإفريقية (جنوب الصحراء) تراجعا ملحوظا على هذا الصعيد. [60] ص38

وإذا قارنا عمليات الإندماج فسنجد تفاوتا شديدا على الصعيد المالي يتجاوز كثيرا الوضع بالنسبة للجانب التجاري فقد تركزت تدفقات رأس المال الخاص إلى الدول النامية خلال الفترة (1991-1994) في عشر بلدان نامية(وهي : الصين، المكسيك، الأرجنتين، كوريا الجنوبية، ماليزيا، البرازيل، تايلند، الهند، تركيا، أندونيسيا) تتوزع بين شرق آسيا وأمريكا اللاتينية، وهي جميعها بلدان متوسطة الدخل باستثناء *الهند* و*الصين*، أما باقي الدول النامية ومعظمها بلدان منخفضة الدخل فقد حضت بقدر ضئيل جدا من تدفقات رؤوس الأموال الخاصة وهي بالتالي تعتمد في تمويل عجزها على الموارد المالية الأجنبية.

3.3.1. مزايا وعيوب الإندماج الناتج عن تحرير التجارة

أدى تحرير التجارة الدولية الناتجة عن اتفاقيات جولة أوروغواي إلى تغييرات هامة على الهيكل الإقتصادي للدول النامية، والتي يعد البعض منها تعميقا لأوضاع كانت موجودة بهذه الإقتصاديات والبعض الآخر تعتبر تغييرات جديدة، وحتى نتمكن من الإلمام بصورة أفضل على انعكاسات تحريرالتجارة فإنه من الأنسب تقسيم المطلب إلى فرعين حيث نتناول مستوى القطاعات بصورة منفردة، وذلك على الشكل التالي:

1.3.3.1. تحرير التجارة في السلع

قطعت الدول الأعضاء في **L'OMC** على نفسها التزامات تقضي بفتح أسواقها أمام التجارة في السلع المصنعة والسلع الزراعية، وفيما يلي آثار تلك الإلتزامات :

- الجوانب الإيجابية لإتفاقيات تحرير التجارة : استفادت الدول النامية التي اندمجت في الإقتصاد العالمي من خلال اكتساب عضوية **L'OMC** من عدة جوانب تتمثل أساسا في العناصر التالية :

- الإنخراط المتزايد للدول النامية في سوق الرأسمالية العالمي: نظرا لتزايد الطلب على السلع الإستهلاكية إشباعا لرغبة محاكاة نمط الحياة الغربية، إضافة إلى الطلب على السلع الإستثمارية والتكنولوجية الحديثة فإن الدول النامية أصبحت أكثر إنخراطا في السوق العالمي وأكثر اعتمادا على التجارة الخارجية عن الدول المتقدمة؛ فهذه الأخيرة تتبادل فيما بينها **80%** من تجارتها و **20%** منها مع الدول النامية التي ينعكس الوضع بالنسبة لها حيث تصل نسبة تجارتها مع الدول المتقدمة إلى **80%**، كما بلغت حصة التجارة الدولية من الناتج المحلي الإجمالي للدول النامية سنة 1996 حوالي **52%**، إن زيادة الإستثمارات الإجنبية وتدفق رؤوس الإموال قد يساهم بشكل فعال في تحقيق النمو الإقتصادي للدول االنامية من خلال نقل التكنولوجيا وزيادة الإنتاج وتحسين نوعيته ورفع المستوى المعيشي للأفراد، لكن بشرط أن يتم توجيه هذه الإستثمارات بالشكل المناسب لظروفها. [20] ص22

- تتيح الفرص الجديدة للدول النامية إمكانية تصدير منتجات تملك فيها مزايا نسبية مهمة كالمنتجات الزراعية والمنسوجات والملابس، حيث أن الإلغاء التدريجي لحصص الواردات من المنسوجات والملابس الجاهزة ستؤدي إلى زيادة نفاذ صادرات الدول النامية من هذه السلع إلى الدول المتقدمة .

- تنويع صادرات الدول النامية : لقد تغير تركيب صادرات الدول النامية تغييرا جوهريا وزاد حجمها من المصنوعات عشرين ضعفا في الفترة مابين سنتي 1960 و 1990، وارتفع نصيب السلع المصنوعة من إجمالي الصادرات غير الوقودية للدول النامية من **15%** إلى **68%**، كما ارتفع نصيب جميع صادرات الدول النامية الناشئة من الدول الآسيوية **29%** سنة 1960 إلى **56%** سنة 1990،ويرجع ذلك إلى نمو الإنتاج في الدول النامية الآسيوية وبلوغه أعلى المعدلات، ويلاحظ أن الإتجاه الغالب في تحديد نوعية الصادرات التي يمكن للدول النامية أن تنافس بها في السوق العالمية يميل إلى أن تكون هذه الصادرات تعتمد على الصناعات الكثيفة بالموارد المحلية، ومثال عن ذلك تجربة *ماليزيا* و *أندونيسيا* اللتان دخلتا سوق التصدير بمنتجات تعتمد على الاستخدام الكثيف للموارد الطبيعية أو الأيدي العاملة الرخيصة، كما تتمتع *الهند* و *بنغلادش* بقدرات تنافسية عالية في مجال الملابس القطنية والمنسوجات، ولا يمكن أن نتغاضى في هذا المجال عن تجربة *الصين* الرائدة التي استطاعت منذ أوائل الثمانينات أن تنشأ قاعدة صناعية مخصصة للتصدير حيث تمكنت من اجتذاب الموارد والتكنولوجيا الحديثة . [83] ص96

- من إيجابيات الخوصصة أنها تسمح للجهاز الحكومي أن يتخلص من أعباء مالية وإدارية ضخمة وكذلك إصلاح الهياكل التمويلية للشركات المدينة وإصلاح مسيرة الشركات الخاسرة، مما يؤدي إلى توفير فرص عمل جديدة نظرا للأثر المتوسع لتنشيط البورصات على النشاط الإستثماري بتوفيرالتمويل

طويل الأجل، كما تقوم بنشر الوعي الإستثماري لدى الأفراد بدلا من الإدخار وتتيح صناديق الإستثمار لمن ليس لهم الخبرة بالأسهم أو أسواق المال للإستثمار فيها بطريقة غير مباشرة ، في *ماليزيا* تم جمع حوالي **13** مليار دولار من القطاع الخاص لعدد كبير من مشاريع البنية التحتية وتوفير عائدات البيع والأرباح والضرائب للبدء في مشاريع لزيادة قدرة التشغيل في القطاع الخاص وتخفيض العمالة في القطاع العام.

- الجوانب السلبية لاتفاقيات تحرير التجارة : تتعرض الدول النامية لانعكاسات سلبية تهدد إقتصادياتها جراء اتفاقيات تحرير التجارة، ومن أهمها:

- إن اتفاقيات السلع الزراعية تضمنت الإتفاق على خفض الدعم التدريجي على المنتوجات الزراعية وتحرير التجارة فيها، وباعتبار أن الكثير من الدول النامية تستورد المنتجات الزراعية والغذائية فإن تكلفة واردات الدول النامية سوف ترتفع مما يؤدي لحدوث تأثير سلبي على الميزان التجاري، وقد أشارت بعض التقديرات أن تحرير تجارة السلع الزراعية سيؤدي إلى ارتفاع أسعار هذه السلع بما يتراوح بين **10%-25%** سنويا، فالدول الأكثر فقرا في العالم تخسر ما بين **163** مليار دولار إلى **265** ملياردولار من عائدات التصدير، في حين أنها تدفع بين **145** مليار دولار و **292** مليار دولار نتيجة الزيادة في تكلفة فاتورة الغذاء بحكم تصنيفها في نطاق الدول الأكثر استيرادا للغذاء سواء كانت سلع زراعية مصنعة أو غير مصنعة. [149] ص69

- تضائل قدرة العمالة الأقل تكلفة : تقدر بعض الدراسات أن حوالي **2%** من حجم القوة العاملة ستحتاج إلى تغيير أعمالها نتيجة تحرير التجارة حيث أن بعض المنتجات لن تستطيع المنافسة للسلع المستوردة مما يتطلب تصفيتها، أي أن حوالي **7** مليون عامل سوف يتأثرون ويمكن أن يرتفع العدد إلى **30** مليون، وحسب أحدث تقارير منظمة العمل الدولية أصدرته في جانفي 2003 أن عدد العاطلين عن العمل في العالم قد ارتفع إلى **180** مليون.

- لقد أدى تحرير السلع إلى تعريض الصناعات الناشئة للدول النامية إلى منافسة شرسة قد لا تستطيع مواجهتها نظرا لتمتع السلع المستوردة بالجودة والتقنيات الفنية والتكنولوجية وبإنخفاض أسعارها نسبيا.

- قد يؤدي الإنخفاض التدريجي في الرسوم الجمركية إلى زيادة عجز الميزانية العامة في الدول النامية أو عدم تنامي الإيرادات اللازمة لتمويل النفقات العامة المتزايدة مما يؤدي إلى فرض ضرائب أو رسوم جديدة على الأفراد والمشروعات مما يؤثر سلبا على تكلفة الإنتاج .

- نلاحظ في واقع الدول النامية أن الدولة تتدخل بقوة لفرض السوق الحرة في مجتمعات لا تملك قطاعات خاصة أو بنى تحتية ملائمة وهذا ما أدى إلى اختلالات وتشوهات نتجت عن تلك العقود الطويلة من الإعتماد على سياسات التخطيط المركزي للإقتصاد، بالإضافة إلى ذلك فإن مكونات

المجتمع المدني تبنت مواقف عدائية اتجاه السوق الحرة نظرا للانعكاسات المباشرة على الشرائح الإجتماعية المتوسطة الدخل والفقيرة، وأبرز النماذج في هذا السياق: *أندونيسيا* ، *بولندا* ، وعدد من دول أوروبا الشرقية.

➢ تعميق التبعية الإقتصادية: ويتجلى ذلك في بنية التمويل الذي يقتصر بصورة أساسية على رأس المال الأجنبي، الأمر الذي أدى إلى تدفق الأرباح للخارج على نحو يؤدي إلى تقليل التراكم الداخلي، فنظرا لعدم مقدرة رأس المال المحلي على القيام بصناعات حديثة يتم اللجوء إلى الشركات متعددة الجنسيات لتزويدها بتكنولوجيا حديثة لمجابهة المنافسة في الأسواق الأجنبية، وقد كان تأثير هذه الشركات تأثيرا سلبيا على اقتصاديات الدول النامية حيث اصطدمت استراتيجياتها بتجارب التنمية في هذه الدول التي لم تستطع أن تمضي شوطا كبيرا في تجربة التصنيع، بل اضطرت إلى التعاون مع هذه الشركات في استيراد وسائل الإنتاج الوسيطة أو الفن الإنتاجي المتقدم مما جعلها تستغل تهافت هذه الدول على التكنولوجيا للحصول على ثمن باهظ مما يزيد في إرهاق ميزان المدفوعات لهذه الدول. [83] ص75

➢ لقد أخذت العلاقات بين الدول النامية والدول المتقدمة تأخذ شكلا آخر منذ نهاية القرن الماضي فمع زيادة الروابط التجارية ارتفعت فرص التخصص والكفاءة في استغلال المزايا النسبية في الدول المتقدمة، فزادت حركة انسياب سلعها إلى الدول النامية حيث أن فروقات الأسعار للمنتجات المتماثلة أكبر، مما جعل التخصص في إنتاجها يدير مكاسب أكبر، وفي دراسة لبيت الخبرة الأمريكي لسنة 1997 نبّه فيها الأمريكيين إلى ضرورة النظر إلى الدول النامية باعتبارها فرصة اقتصادية هائلة للمنتجات الأمريكية، حيث أن هذه الدول تنمو اقتصادياتها بنسب أسرع مما يؤدي إلى زيادة الطلب الإستهلاكي.

➢ التكوين غير المتكافئ لأطراف المعاملات : رغم أن الدول النامية تمثل غالبية سكان العالم (حوالي **128** دولة) إلا أن حجم الناتج المحلي لها قدر بحوالي **36,8%** سنة2000، بينما الدول الصناعية السبع يصل إنتاجها المحلي إلى **45,8%**، ويترتب على هذا التفاوت في الإنتاج تفاوت في حجم التجارة الدولية حيث بلغ نصيب الدول النامية **18%**من حجم التجارة الدولية، كما بلغ نصيبها في الدخل العالمي حوالي **29935,7** مليار دولار، وهو ما يمثل حوالي **10%** من الناتج الوطني الإجمالي للعالم.

يرى معارضو التحرير أن التجارة الدولية تعمق التفاوت في الدخول وتكرسه، وحجتهم في ذلك أن الصادرات تتزايد بسرعة أكبر من الناتج المحلي الإجمالي على المستوى العالمي، مما ينعكس على توزيع الدخل؛ مثلا كل دولار يتم توليده من خلال نشاط التصدير يذهب **0,75** منه إلى أغنى دول العالم بينما الدول النامية تحصل على **0,3** فقط، وهذا ما يفسر تزايد الفجوة في توزيع الدخول وتعميق الإختلال في توزيع الثروات والدخول [33] ص94، وفي تقريره حول العمل سنة 2000 أكد **BIT** (هو المكتب الدولي للعمل BUREAU INTERNATIONAL DU TRAVAIL) أن عدد

الأشخاص الذين يعيشون في مستوى الفقر إرتفع بـ **200**مليون شخص خلال السنوات الخمس الأخيرة، خاصة في إفريقيا الصحراوية، وفي آسيا الوسطى، وفي أوروبا الشرقية وجنوب شرق آسيا، حيث أن مواطن إفريقي عادي يستهلك اليوم **20%** أقل من **25**سنة مضت، وتجدر الإشارة أن الهوة بين الفقراء والأغنياء في إرتفاع مستمر ومذهل في بعض دول العالم الثالث وكذلك بين هذه الدول و الدول الغنية، فحسب تقرير لـ**FMI** سنة 2000 يعترف أن الكرة الأرضية تدخل القرن **21** بفروقات كبيرة لم نسجل من قبل بين الأغنياء والفقراء حيث أن في سنة 1960 كان **20%** من أغنياء العالم يتحصلون على دخولا **30** مرة أكثر من **20%**من الأشد فقرا، وارتفعت اليوم إلى أكثر من **80** مرة. [188] ص23

➢ تهدف الشركات الأجنبية المستخدمة للإستثمار الأجنبي المباشر تحقيق أكبر قدر من معدلات الربح دون الأخذ بعين الإعتبار متطلبات التنمية وإحتياجات السكان في الدول النامية المضيفة، كما أنها تعمل على جلب التقنية التي تحتاجها في تنفيذ مشاريعها وليس من أولويتها تطوير التقنية في هذه الدول [4] ولا توفير فرص عمل كافية بها، كما تتصف الإستثمارات الأجنبية المباشرة بالتقلب بدرجة كبيرة وتتميز بسرعة تحركاتها ركضاً وراء الربح والفائدة، فالإستثمارات التي تدفقت على *أندونيسيا* و*ماليزيا* بسبب رخص اليد العاملة غادرتها إلى أماكن أخرى فور وقوع الأزمة المالية الآسيوية باحثة عن أسواق أخرى جديدة، كذلك فإن الإستثمار الأجنبي يرسخ التبعية ويؤدي إلى عدم الإستفادة من الإنتقال التكنولوجي والمعارف، وفي هذا السياق فإن الثورة التكنولوجية التي يشهدها هذا العصر تصاحبها تغيرات تكنولوجية التي تستخدم الآلة بأشكالها المختلفة المستخدمة في الإنتاج أدت إلى إنخفاض الطلب على العمل بصفة عامة خاصة الأقل مهارة . [121] ص5

➢ من سلبيات الخوصصة أنها تؤدي في الغالب إلى تسريح عدد كبير من العمال في المؤسسات التي تمت خوصصتها مما يفاقم من حدة البطالة بما لها من انعكاسات إجتماعية غير مرغوبة كما حدث في معظم الدول النامية، كذلك تؤدي الخوصصة إلى صعوبة التقييم الإقتصادي للمؤسسات في ظل غياب أسواق مالية كفؤة مما يفتح المجال للتلاعب بالمال العمومي، وقد أدت إلى قطع الطريق على تنفيذ إستثمارات خاصة جديدة يحتاجها الإقتصاد كما حدث في مصر مما أدى إلى حدوث ما يسمى بأزمة السيولة التي هي في الحقيقة أزمة تراجع وركود، إلى جانب ذلك أسهمت الخوصصة في تكريس سمة الرأسمالية المصرية كطبقة تفتقد لروح المبادرة، واستمرار بعض الممارسات الإحتكارية.

➢ بالإضافة إلى كل ذلك فإن سلبيات عديدة ظهرت في تطبيق الإتفاقيات نذكر منها:

-إجراءات مكافحة الإغراق: والتي كان معضمها في قطاع المعادن ومنتجاتها، الكيماويات والبلاستيك ومنتجاته، الملابس والمنسوجات، والمشروبات والسلع الغذائية، وقد وصل عدد حالات الإغراق سنة 1997 إلى **239** حالة كانت **143** منها ضد الدول النامية. [15] ص53

-عدم تنفيذ بعض الأحكام التفضيلية في التفاهم الخاص بتسوية المنازعات والإتفاقية الخاصة بمكافحة الإغراق-وهي تقضي بأخذ مصالح الدول النامية في الإعتبار قبل فرض رسوم تعويضية مؤقتة-وهو ما حدث للعديد من الدول النامية مما جعلها تتعرض لخسائر كبيرة.

-عدم تنفيذ الإتفاقيات الخاصة بتقديم المساعدات للدول النامية أهمها اتفاقية الإجراءات الصحية لحماية صحة الإنسان والحيوان والنبات التي تمكّن هذه الدول من موائمة إنتاجها للمعايير التي تفرضها الدول المتقدمة، وهذا ما جعلها تعاني من نقص في توفير الحماية الصحية لسكانها.

-ضآلة ميزانية المساعدات الفنية المقرر تقديمها لدول النامية حيث أنه هذه الميزانية لم تزد عن **300** الف دولار وحوالي **5** ملايين مساهمات طوعية مقدمة إلى حوالي **100** دولة في المنظمة. [83] ص128

2.3.3.1.تحرير تجارة الخدمات

لم يكن نظام تطبيق القواعد الدولية للتجارة متعددة الأطراف قبل جولة أوروغواي يشمل التجارة في الخدمات، فقد كان التوصل إلى إتفاقية الجاتس (GATS وهي الإتفاقية العامة للتجارة في الخدمات) خلال هذه الجولة يعد عملا مميزا وإنجازا جوهريا حيث وفرت الإتفاقية مرونة كبيرة للأعضاء بما في ذلك الدول النامية، وفيما يلي أهم الآثار الإيجابية والسلبية لتحرير تجارة الخدمات.

- الآثار الإيجابية: يمكن للدول النامية أن تستفيد من تحرير تجارة الخدمات من خلال:

- إمكانية الحصول على المزيد من الكفاءات الإنتاجية للمنتجين المحليين نتيجة حصولهم على خدمات أكثر فعالية مما يزيد قدرتهم للإلتزام بالعوامل المساعدة على التصدير كتحسين خدمة العملاء وسرعة توصيل السلعة و بالتالي سهولة النفاذ للأسواق الخارجية.

- إن اتفاقية تحرير الخدمات تعتبر عاملا محفزا من شأنه رفع كفاءة إنتاج الخدمات في الدول النامية التي ستحقق مكاسب كبيرة نتيجة رفع الحواجز على صادراتها خاصة في مجال الخدمات عن بعد؛ ومن أبرز أمثلة نجاح تصدير الخدمات صناعة البرمجيات الهندية التي أصبحت موردا هاما لأسواق الدول المتقدمة حيث ارتفعت قيمة صادرات البرمجيات الهندية من **225** مليون دولار خلال 1992\1993 إلى **1,75** مليار دولار خلال 1997\1998 بمعدل نمو سنوي بلغ **50%** تقريبا، وقد استطاعت الهند أن تستحوذ على **12%** من السوق الدولية للبرامج المنتجة . [83] ص130

- الآثار السلبية : يتعرض مقدمي الخدمات من الدول النامية للعديد من الحواجز أهمها:

- الحظر الأجنبي لدخول الأجانب إلى الدول المتقدمة ممّا يؤثر على مقدمي الخدمات ويحد من انتقالهم .

- ارتفاع تكلفة الإجراءات التي تضعها الدول المتقدمة كضرائب الدخول ومصاريف التأشيرات والطيران والتراخيص بالإضافة إلى التعريفات الجمركية لمدخلات الإنتاج الأساسية كالبرامج التلفزيونية وبرامج الكمبيوتر ومعدات الخدمات.

- وضع معايير فنية وشروط بيئية وإمتيازات تحد من دخول بعض الخدمات النامية للأسواق الخارجية .
- إن سياسات الشركات المتعددة الجنسيات نحو الإندماج وما ينتج عنه من مزايا في مجال الخدمات يجعل الدول النامية غير قادرة على المنافسة، وتقديم الحماية للمشروعات المماثلة التي لا تملك إمكانيات أو خبرات هذه الشركات القادرة على تحمل الخسائر، مما ينعكس سلبيا على الإنتاج والتوظيف وما يتبعه من انخفاض للقدرة الشرائية للفئات التي تعتمد على دخلها المتولد من العمل في هذه القطاعات. [83]ص131
- نظرا لإرتفاع مستوى المتطلبات الفنية والقانونية والمعلوماتية للنظام الجديد لـ **L'OMC** فإن الدول النامية ستواجه بعض الخسارة بسبب اضطرارها لقبول التزامات تفوق قدراتها الإدارية والمؤسسية .
- إن الدول الصناعية عارضت تخفيف القيود على انتقال العمالة، كما أن اتفاقية التحرير تسمح بالإنتقال المؤقت للخبراء، فمثلا كانت نسبة **60%** من صادرات البرمجيات الهندية تقدم عبر التنقلات المؤقتة للمبرمجين، فبالنسبة للدول المصدرة للعمالة سوف تجني مكاسب مالية ومصرفية عندما يعود مقدمو الخدمات إليها بعد فترة معينة خاصة الذين استفادو من دورات تعليمية في الخارج، أما الدول المستوردة للعمالة فإن الإنتقال المؤقت إليها سيخلق مشاكل اجتماعية وسياسية أقل من تلك التي تتسبب فيها الهجرة .

4.3.1. أزمات العولمة المالية

أثبتت الوقائع في عقد التسعينات أن العولمة المالية أدت إلى حدوث هزات في القطاع المالي انتقلت من مكان إلى آخر على نحو سريع، وترتبت عنها نتائج غير متوقعة، فمن المشاكل التي يمكن أن تسببها العولمة المالية تلك المتعلقة بسعر الصرف عندما تربط الدولة عملتها بعملة أجنبية أو تضع حدودا للتقلبات في أسعار الصرف، وتنشأ المشكلة عندما يزداد الطلب على هذه العملة فتكون أزمة في توفير التمويل الخارجي، ويتعرض سعر الصرف لضغوط هائلة تجعل الحكومة مضطرة إلى تعديله (كما حدث في الأرجنتين)، كما قد ترفع الحكومة أسعار الفائدة المحلية لمقاومة التدفقات الرأسمالية إلى الخارج مما يجعل التمويل الأجنبي مكلفاً فتتعرض المؤسسات التي إقترضت من الخارج إلى مشاكل عند سداد ديونها. [140] ص23

وقبل عرض أهم الأزمات التي اجتاحت الإقتصاد العالمي وهي: أزمة *النمور الآسيوية* وأزمة *الأرجنتين وتركيا*، نحاول أن نوجز مخاطر العولمة المالية في النقاط التالية: [83] ص165

- المخاطر الناجمة عن التقلبات الفجائية للإستثمارات الأجنبية، ومخاطر تعرض البنوك لأزمات.
- مخاطر هروب الأموال الوطنية.
- مخاطر التعرض لعمليات غسيل الأموال.
- إضعاف السيادة الوطنية في مجال السياسة المالية والنقدية.

1.4.3.1. أزمة النمور الآسيوية

لقد فوجئ العالم خلال الشهور الأخيرة من سنة 1997 بالأزمات المالية المتتابعة لدول جنوب شرق آسيا الملقبة بالنمور الآسيوية التي أثارت إعجاب العالم وانبهاره، وقد احتوت في البداية سلسلة من العملات الإقليمية المرتبطة بشكل وثيق بالدولار الأمريكي بدءًا من 'الباهت' التايلاندي في منتصف 1997 حيث أقامت السلطات المالية بتأميم البنوك وفرضت الإغلاق على **56** شركة مالية، وبلغت الخسائر المجمعة للبنوك التايلاندية الخمسة عشر خلال النصف الأول من سنة 1997 ما مجموعه **116** مليار باهت (**2,25** مليار دولار) بينما سجلت معظمها في الغالب أرباحا صافية خلال نفس الفترة العام الذي سبقه، ولقد أدى انخفاض أسعار العقارات والأوراق المالية إلى اهتزاز المراكز المالية للبنوك التي اقترضت بضمان هذه الأصول، وعندما يشعر المستثمرون الأجانب بتدهور الأوضاع المالية للبنوك والمشروعات فإنهم سيهربون فيؤدي ذلك إلى إنخفاض سعر الصرف، فتفاقمت الأزمة وتوالت الإنهيارات، وعم فقدان الثقة أسواق المال وأسواق الأصول الأخرى في كافة أرجاء الإقليم [98] ص9، وانهارت أسعار الصرف بشكل حاد في *تايلاندا*، *وأندونيسيا* بنسبة **15%** إلى **42%**، *وماليزيا* *والفلبين* بنسبة **20%**، وارتفعت أسعار الفائدة في *الفلبين* من **16%** إلى **42%**، وفي *تايلاندا* إلى أكثر من **30%**، في وقت عانت فيه أسواق الأوراق المالية الإقليمية وأسواق العقارات خسائر فادحة، ولعل سعي **FMI** لتوفير مليارات الدولارات لكل من *تايلاندا* *وكوريا الجنوبية* *وأندونيسيا* يؤكد أن القضية لم تعد مجرد أزمة إقتصادية في بقعة معينة ومحدودة من بقاع العالم، إذ أن خطورتها على الإقتصاد العالمي تجلت لكل الأطراف المعنية، حيث كشف عن أوجه الضعف في المؤسسات والممارسات المالية المحلية، وفي قطاع الشركات، وفي أكثر الإقتصادات تأثراً (في إقليم غلأداري الخاص بهونج كونج، أندونيسيا، كوريا، ماليزيا، الفلبين، سنغافورة، مقاطعة تايوان الصينية، وتايلاندا) انخفض الإنتاج بأكثر من **6%** سنة 1998، في الوقت الذي أدى فيه الإنخفاض الشديد في الطلب المحلي إلى إنقاص الواردات . [144] ص5

2.4.3.1. أزمة اليابان

بدأت الأزمة في *اليابان* سنة 1998 حيث قدرت هجرة الأموال والرساميل اليابانية إلى الأسواق الغربية خلال الأيام العشرة الأولى من أفريل 1998 ما يوازي **61** مليار دولار، وكانت في ارتفاع مستمر خصوصا في ظل تراجع قيمة الين، وقد كان لإلغاء القوانين المالية أو تخفيفها تحت شعار تحريرالتجارة وحرية رؤوس الأموال أثر سلبي حيث فقدت الحكومات الآسيوية السيطرة على تحديد الجهات المقترضة والمبالغ التي يتم إقراضها في القطاع الخاص مما جعل ديون هذا القطاع تتضخم إلى حد كبير مما يسمح للأموال الآسيوية بالهجرة إلى *وول ستريت* و البورصات الغربية الأخرى. [51] ص346

3.4.3.1. أزمة الأرجنتين

كان يروج *للأرجنتين* خلال فترة التسعينات باعتبارها قصة نجاح **FMI**، باعتبارها اعتمدت قانون قابلية التمويل سنة 1991 حيث كان البيزو يحوّل بسعر صرف يعادل سعر الدولار للولايات المتحدة الأمريكية، قبل الأزمة قللت متابعة الصندوق من أهمية تراكم الديون العامة المقومة بالدولار وتداعيات الضرائب المتأخرة وإصلاحات سوق العمل، وفي سنة 2001 ارتبط بتقديم موارد مالية تصل إلى **22** مليار دولار[134] ص3، مقرونة بتصحيحات في السياسة، غير أن هذه السياسات لم تكن ملائمة أساسا لـحل الأزمة مع أنها ساهمت في امتصاص التضخم وتخفيضه، لكن حالة العجز المالي لم تتحسن فانخفضت عائدات الضرائب انخفاضا حادا وارتفع معدل البطالة متجاوزا نسبة **14%** وتفجر الإقتصاد *الأرجنتيني* من الداخل بعدما توقفت الحكومة عن سداد بعض ديونها البالغة **114** مليارردولار، وقد حاولت الحكومة وضع خطة اقتصادية في جانفي 2002 بعد شهر من أزمات متكررة في السيولة النقدية وأعمال شغب دموية وسلب ونهب، وتشمل الخطة إجراءات للتخفيف من حدة خفض قيمة العملة على المواطنين، كما أقدمت على فك الإرتباط بين عملتها المحلية والدولار مما أدى إلى هبوط البيزو بنسبة **41%** في نفس الفترة وفي أول أيام تداوله كعملة حرة بعد **10** سنوات من تثبيته عند دولار لكل بيزو، وراحت المصارف تبيع الدولار بسعر **1,65** بيزو، مما تسبب في غلق بعض الشركات الأجنبية لمصانعها في البلاد منها شركة *فاليو* الفرنسية لصناعة أجزاء السيارات؛ ووفقا لمركز إكويس **IQIS** للدراسات فإنه في الفترة من أكتوبر 2001 وحتى أفريل 2002 هبط الناتج المحلي الإجمالي بنسبة **20%** وانضم نحو **3,2** مليون شخص (**17500** شخص يوميا) إلى عالم الفقراء- هذا العدد يفوق ثلثي عدد السكان- نتيجة إرتفاع معدل البطالة والتضخم في البلاد، يذكر أن *الأرجنتين* كانت تعتبر سلة الغذاء لدول أمريكا اللاتينية، هذا ما يفسر انخفاض النمو الإقتصادي لهذه الأخيرة والذي وصل إلى **0,5%** حسب منظمة العمل الدولية سنة 2001، وقد بلغ معدل البطالة في *البرازيل* التي تعتبر من أكبر اقتصاديات أمريكا اللاتينية إلى **7,3%**، وانتقلت العدوى كذلك إلى *الأوروغواي* التي انهارت عملتها المحلية وتدهور احتياطي عملاتها الأجنبية بنسبة 79%، وكانت بعض الهيئات المالية الدولية قد اقترحت عزل الدول المجاورة *للأرجنتين* لحمايتها من الأزمة ولكن لم تتمكن المؤسسات المالية الدولية من منع انتشارها إلى دول أخرى في المنطقة، مما أدى البعض للقول بأن نموذج اقتصاد السوق إنهار بسبب الأزمة الخانقة في أمريكا اللاتينية . [83] ص274.

4.4.3.1. الأزمة التركية

شرعت الحكومة التركية في ديسمبر 1999 في تنفيذ هذه البرامج-المدعمة بقرض مقدم من **FMI** بغرض تخفيض معدل التضخم إلى **25%** بحلول نهاية سنة 2000– نتيجة التضخم المزمن منذ منتصف الثمانينات والذي بلغ في متوسطه **70%** سنويا، ولكن بسبب حدوث زلازل مدمرة بالإضافة إلى عواقب الأزمات الأخرى وزيادة مدفوعات الفائدة على الديون الحكومية وخسائر المؤسسات القطاع

العام وضعف القطاع المصرفي، وتردي العلاقات مع *الإتحاد الأوروبي*، كل ذلك أدى إلى هبوط الناتج المحلي الأجمالي إلى نسبة **6%** سنة2001، ومن ثم كانت الأسواق المالية ضعيفة للغاية أمام مكافحة التضخم، وظهر عدم اتساق السياسة العامة، وارتفعت أسعار الفائدة نتيجة لإستنزاف الإحتياطات الدولية، وتكبدت المصارف خسائر لا يستهان بها، كما فقدت أكثر من **30** مليار دولار من دخل السياحة وحصيلة التجارة مع العراق في أعقاب حرب الخليج 1991، وهبطت أسعار الأسهم هبوطا عموديا، وقد طلب البنك الدولي الحكومة التركية بالتحرك سريعا لمعالجة مشكلة القروض التي توقف أصحابها عن سدادها وهي تشكل تهديدا خطيرا، كما طالب بالإسراع في تنفيذ برامج الخوصصة بما في ذلك بيع بعض البنوك للقطاع العام. [83] ص289

5.4.3.1. الأزمة المالية الأمريكية

الأزمة المالية الأمريكية الراهنة هي ما نتج عن الرهون العقارية سنة 2008 بسبب عدم تمكن العديد من أصحاب القروض في الولايات المتحدة من تسديد ديونهم للبنوك، مما أدى إلى عجز الشركات الكبرى عن السداد بالتزماتها منها من أقدمت على طلب المساعده وأخرى أعلنت أفلاسها، فتزايدت المضاربة في البورصة، حيث أقدم الوسطاء الماليون ببيع سندات بأعداد كبيرة لضمان الحصول على السيولة، وهو ما ساهم في انخفاض قيمة السندات، مما أدى إلى إفلاس لأكثر من **50** بنك وشركة تأمين أمريكية وأوروبية وتسجيل تباطؤ في الاقتصاد، مع تسريح آلاف العمال في الولايات المتحدة وأوروبا وارتفاع نسب التضخم، أي ارتفاع قيمة السلع وتراجع عدد مناصب الشغل والقدرة الشرائية لشريحة كبيرة من الأفراد. ممّا أدى إلى حدوث هزة في اقتصاد الولايات المتحدة، ثم أمتدت هذه الازمه إلى دول العالم المرتبط أقصادها بشكل كبير بالاقتصاد الامريكى وظهرت أزمه سيوله نقديه حاده في هذه الدول وهى على سبيل المثال (أنجلترا، ألمانيا، اليابان) ، انهارت على أثارها العديد من البنوك والمراكز المالية العالمية. وتم ضخ مليارات الدولارات في أسواق المال العالمية للحد من هذه الأزمة ولكن دون جدوى ، من أهم نتائجها إنخفاض أسعار العقارات خاصة الامريكية، وتعرض عدد معتبر من كبرى الشركات العالمية للأفلاس، وقد بلغت الخسائر في أهم عشرين بنك عالمي **130** مليار دولار. وقد قامت الحكومة الامريكية بعرض خطة الإنقاذ على مجلس النواب بقيمة **700** مليار دولار(مخطط بولسن)، كما ضخ عدد من البنوك المركزيه في عدد من دول العالم عشرات المليارات لتخفيف حده أزمة السيولة مثل البنك الفيدرالى الامريكى والبنك المركزى اليابانى والبنك المركزى الالمانى. ومع ذلك تبقى الأزمة مستمرة. [250]

خلاصـــة الفصل

من خلال ما تم التطرق إليه في ثنايا هذا الفصل نخلص إلى وضع النقاط التالية:

- تتضمن العولمة إقامة نظام اقتصادي عالمي يسعى إلى الحد من حرية الدول في إتباع سياسات وطنية مستقلة في مختلف المجالات: التجارة الدولية الخارجية، السياسة النقدية والمالية .
- إن النظام الاقتصادي العالمي الجديد يعتمد أساساً على مؤسسات العولمة لبسط نفوذه ونشر مبادئه وتسهيل تطبيق سياساته التي يرتكز عليها، حيث أصبحت تلعب دوراً مهماً في رسم خريطة الإقتصاد العالمي عن طريق تأثيرها على حكومات مختلف الدول، أبرزها تلك التي تسعى للحصول على قروض ومساعدات لمعالجة الاختلالات التي تعاني منها معظمها دول نامية .
- عرفت الدول النامية اختلالات عميقة، ومستوى مرتفع للمديونية الخارجية كان لها تأثير على موازين مدفوعاتها والميزانية العمومية، وهذا ما قادها إلى اللجوء المؤسسات الدولية .
- إن الدول النامية هي الأكثر تأثرا بالتحديات التي تفرضها العولمة لعدة أسباب منها ضعف أجهزة الدولة وهشاشة مؤسساتها في بعض الحالات، وعدم توافر القدرات المناسبة للتصدي للمشاكل، مع تدني الإمكانات التقنية للكثير من الدول النامية، وضعف فرص التعاون الإقليمي فيما بينها، فضلا عن تفاقم المشكلات الإقتصادية والإجتماعية والإختلالات التي أعاقت تقدمها يقع على عاتق الدولة مسؤوليات كبيرة في ظل العولمة ويجب عليها أن تعد نفسها للتعامل مع عصر جديد يجمع محاور متعددة إقتصادية وسياسية وثقافية ترتكز على التقدم العلمي والتقني والإتجاه المستمر للإبتكار والتنافس الحر في الأسواق العالمية.
- بسبب العولمة تواجه الدول النامية لعدة صدمات عند محاولة ملائمة أوضاعها لمتطلبات التحرير تجعل بعض قطاعاتها تتعرّض للعديد من المخاطر، فمع ظهور الأزمات الإقتصادية نتيجة الإندماج في الإقتصاد العالمي من قبل الدول النامية بدأ الحديث عن نقائص العولمة وآثارها السلبية.
- إذا أرادت الدول النامية مواجهة تحديات العولمة فمن الضروري أن تحقق استقراراً في السياسات الاقتصادية الكلية، وبما أن سياسة الإنفاق العام تعد جزء من السياسة المالية وهي أحد أعمدة السياسة الاقتصادية الكلية فإنها أيضا عرفت تحولات عميقة إثر إندماج الدول النامية في العولمة وقبل أن

نستعرض أهم التحولات التي عرفتها علينا تقديم ماهية سياسة الانفاق وإبراز دورها في تحقيق التوازن الاقتصادي في الفصل الموالي.

الفصل 2
أهمية سياسة الإنفاق العام لتحقيق التوازن الاقتصادي

لقد صاحب التطور الذي شهده العالم وكثرة الأزمات الاقتصادية المتعددة والمستمرة التي عرفها النظام الرأسمالي، في مطلع القرن العشرين تطور الفكر الاقتصادي حيث أكد الاقتصاديون المحدثون استحالة تحقيق التوازن والإستقرار دون تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، ولقد ساير تطور مفهوم الدولة مفهوم النفقة العامة، مما أدى إلى اتساع نطاق النفقات العامة ليشمل معظم مجالات التدخل الحكومي. فاكتست دراسة النفقات العامة جانبا مهماً وحيوياً في الدراسات المالية، وتطور البحث فيها مع تطور الفكر المالي باعتبارها تعكس جوانب الأنشطة العامة التي تجسد البرامج الحكومية في شتّى الميادين في صورة أرقام واعتمادات مرصودة في الميزانيات الحكومية سعياً لتحقيق أقصى نفع جماعي ممكن.

ويعتبر الإنفاق العام أحد أوجه السياسة الاقتصادية المعتمدة من قبل الدولة التي تعتمد التأثير المباشر على الواقع الاقتصادي والاجتماعي، ويعبر الإنفاق العمومي عن أحد المعايير المستخدمة لقياس حجم ودور الحكومة في النشاط الإقتصادي.

ولقد تجلت الإعتبارات السابقة في تطور الفكرين الاقتصادي والمالي وموقفهما من النفقات العامة، وكذلك في زيادة اهتمام مؤسسات العولمة بهذا الجانب من السياسة الإقتصادية والتركيز عليه للتأثير على الدول النامية، ولمعالجة أمر هذه النفقات والقواعد الفنية الحاكمة لها وآليات ترشيدها في مجموعة من المباحث الدراسية ارتأينا أن نتكلم في المبحث الأول عن ماهـية الإنفاق العام والجوانب الفنية المتعلّقة به، ثم تناولنا في المبحث الثاني الإنـفاق العام كأداة للســياسة الإقتصادية ، لنتعرض في ا لمبحث الثالث إلى الآثار الإقتصادية المباشرة وغير المباشرة للنفقات العامة.

2.1. ماهـية الإنفاق العام والجوانب الفنية المتعلّقة به

تزداد أهمية الإنفاق العام ويتأصل ارتباطه بالحياة الإقتصادية في عصرنا مع توسع الدولة في النشاط الإقتصادي التي وجدت في الإنفاق العام أحد أدواتها الأكثر فعالية لتمكينها من التأثير على مسار

الإقتصاد الوطني، وقد واكب تحول دور الدولة تطور مفهوم الموازنة العامة والإنفاق العام بالتحديد، وظهر مفهوم جديد للنفقة متمثلاً في النفقة الإيجابية التي تؤدي إلى إحداث آثار اقتصادية واجتماعية كما شهدت مجالات الإنفاق توسعا ملحوظا.

فالتعريف بالنفقة العامة وتوضيح أركانها يعتبر أمراً ضرورياً، كما أن بيان تقسيماتها سهّل من عملية التعرف على آثارها في مختلف مجالات الحياة الإقتصادية والإجتماعية.

وعليه فإن هذا المبحث بعد تطرقه لمفهوم الإنفاق العام في المطلب الأول يتولّى الإشارة إلى أهم مجالاته وقواعد ضبطه ثم العوامل المحددة لحجمه في المطلبين الثاني والثالث على التوالي لنخلص إلى ظاهرة تزايده وأسبابها في المطلب الأخير.

1.1.2. مفهـــوم الإنفاق العام

من الضروري قبل التعرض بالتحليل لأهم تقسيمات الإنفاق العام أن نعطي تعريفا دقيقاً له والتطرق لأهم مراحل تطور مفهومه والذي يعتبر أحد عناصر المؤثرة في تكوين الدخل الوطني فتقلبات الإنفاق نحو الزيادة أو النقصان تحدث التغير في مستوى الدخل الوطني من هنا تتضح أهميته بالنسبة للدولة في توجيه الإقتصاد الوطني والإشراف على إدارة القطاع العام ، لهذا الغرض كان لابد لنا من خلال دراستنا هذه أن نبدأ كخطوة أولى بمحاولة تحديد مفهوم الإنفاق العام ثم أهم الجوانب الفنية المتعلقة به.

1.1.1.2. تعريف الإنفاق العام

النفقة في اللغة هي من أنفق الرجل إذا افتقر وذهب ماله حسب قوله تعالى : " **قُـلْ لَوْ أَنْتُم تَمْلِـكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةَ رَبّي إِذًا لأَمْسَكْتُم خَشْيَة الإِنْفَاق وَكَـانَ الإِنْسَان قَتُورَا** " [الآية 100] سورة الإسراء من القرآن الكريم ، أي خشية الفقر.

أما اصطلاحاً ففيما يلي سنعرض أهم التعاريف التي تناولت الإنفاق العام بالقدر الذي يمكننا من إعطاء صورة واضحة للإنفاق العام والتي تخدم الجوانب النظرية والتطبيقية لهذا المبحث :

1- يعرف القاموس الإقتصادي الحديث الإنفاق العام على أنه مجموعة النفقات العامة التي تقوم بها الدولة في مقابل ما يقوم به الأفراد من نشاطات وذلك لتوفير الرفاهية لهم. [187] ص 359

2- أما موسوعة المصطلحات الإقتصادية والإحصائية [3] فإنها تعرف الإنفاق العام على أنه ما تنفقه الحكومة المركزية والسلطات المحلية والمشروعات العامة على السلع والخدمات متضمنة الإنفاق الرأسمالي التقاعد، الإعانات والمنح والمدفوعات المحولة مثل فوائد الدين العام ومعاشات. [54] ص685

3- ويقول الدكتور علي كنعان في كتابه 'إقتصاديات المال' أن النفقة هي مبلغ من النقود يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد إشباع الحاجات العامة أو تحقيق منفعة عامة ، ومن خلال هذا التعريف يتضح أن:[64]ص152

- النفقة العامة هي صرف مبلغ من النقود.
- القائم بالإنفاق هو شخص عام.
- تهدف النفقة العامة إلى إشباع المنفعة العامة.

4- بينما يؤكد الدكتور حامد عبد المجيد دراز هذه العناصر فيقول أن النفقة العامة هي كم قابل للتقويم النقدي يأمر بإنفاقه شخص من أشخاص القانون العام إشباعاً لحاجة عامة.

5- ويعرف الإمام *أبو الحسن الماوردي* النفقة في اللغة أنها تعني ذهاب المال ، والنفقة إسم من الإنفاق وتعني صرف المال فالإنفاق العام في الإسلام يعتبر حق وواجب على بيت المال تهدف إلى تحقيق المصالح العامة للمجتمع الإسلامي.

وقد ولّى الإسلام عناية بموضوع النفقة حيث تكرر ذكره عدة مرات إما بالتصريح أو التلميح، وفي دراسة قام بها أحد الباحثين من خلال عرض وإحصاء مختلف الآيات التي وردت في القرآن الكريم أعطى حوصلة مجمل آيات المتعلقة بما يسمى بالنفقات العامة فوجد أن عدد السور التي تناولت الموضوع **57** سورة وذلك من خلال **234** آية من مجموع آيات القرآن الكريم، وقد ورد الإنفاق بلفظه في بعض الآيات، وهناك آيات جاء فيها ذكر النفقات بلفظ الصدقات، أو بلفظ إطعام المساكين، وغير ذلك من الألفاظ الدالة للإنفاق، والنفقات في الدولة الإسلامية تسعى في مضمونها إلى إحداث الرفاهية المتوازنة بقدر ملائم دون إفراط ولا تفريط.[106] ص82

وعلى أساس ما تقدم من تعاريف نستنتج أن الإنفاق العام ثلاثة أركان يرتكز عليها تشمل طبيعته والهيئة القائمة عليه، وهدفه :

❖ <u>من حيث طبيعته :</u> فإن الإنفاق العام يتميز بالصفة النقدية، فالدولة تقوم عادة بدفع مستحقات الموردين والمقاولين ودفع مرتبات وأجور العاملين وهي بصدد أداء الخدمات العامة بإنفاق مبالغ نقدية للحصول على مستلزماتها من مواد إنتاجية من سلع وخدمات، ومما لاشك فيه أن استخدام الدولة للنقود هو أمر طبيعي يتماشى مع وضع الدولة في ظل اقتصاد نقدي تتم فيه المبادلات والمعاملات بواسطة النقود، وقد ظل الإنفاق لفترة طويلة من الزمن يتم في صورة عينية كقيام الدولة بمصادرة جزء من ممتلكات الأفراد أو الاستيلاء جبراً على ما تحتاجه من أموال ومنتجات دون تعويض أو إرغام الأفراد على العمل بدون أجر غير أن هذا الشكل من الإنفاق يثير العديد من المشاكل الإدارية و التنظيمية ويفضي إلى عدم الدقة،

كما يتضمن الإنفاق العيني إخلالا بمبدأ المساواة بين الأفراد في الاستفادة من نفقات الدولة، وفي تحمل الأعباء والتكاليف العامة. [44] ص64

❖ من حيث الهيئة القائمة به: فإن النفقة يقوم بها الشخص العام ويقصد به الدولة بما في ذلك الهيئات الوطنية والمحلية العامة ذات الشخصية المعنوية كالولايات والبلديات أوالمرافق الإدارية كالجامعة والمستشفيات، وذلك وفقا لما يحدده التنظيم الإداري من إختصاصات ومسؤوليات، وعلى هذا فإن النفقات التي ينفقها أشخاص خاصة لا تعتبر نفقة عامة حتى لو كانت تهدف إلى تحقيق نفع عام.

وقد استند الفكر المالي في سبيل التفريق بين النفقة العامة والخاصة إلى معياريين؛ أحدهما قانوني والآخر وظيفي:

- المعيار القانوني: يرتكز على الطبيعة القانونية للشخص القائم بالإنفاق، فإن كل نشاط يخص أشخاص القانون العام -الدولة بمختلف هيئاتها- تهدف إلى تحقيق المصلحة الجماعية معتمدين على القوانين والقرارات الإدارية. وإذا كان هذا المعيار يتماشى مع الفكر المالي التقليدي الذي يحصر نشاط الدولة في القيام بالوظائف التقليدية أو يعتبرها دولة حارسة فقط ، فإنه لم يعد يتلاءم مع دور الدولة الجديد، ولم يعد يكف وحده في تحديد طبيعة النفقة العامة، ولذلك خلص بعض علماء الاقتصاد إلى اقتراح معيار آخر يتناسب مع دور الدولة باعتبارها دولة منتجة وهو المعيار الوظيفي. [87] ص578
- المعيار الوظيفي: وهو المعيار الذي يستند على الطبيعة الوظيفية والاقتصادية للشخص القائم بالإنفاق، وليس على الطبيعة القانونية له، وبناءا عليه فإن النفقات العامة هي النفقات التي تقوم بها الدولة بصفتها السيادية أو إذا قام بها بعض الأشخاص الخواص بتفويض من الدولة في استخدام سلطتها (تعتبر فرنسا من الدول التي أخذت بهذا المعيار)، وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى أن بعض كتاب المالية العامة اتفقوا على التوسع في تعريف النفقة العامة وتميزها عن النفقة الخاصة. [41] ص33

❖ من حيث الهدف: ينبغي أن يكون استخدام النفقة العامة هو إشباع الحاجات العامة ومن ثم تحقيق النفع العام لجميع أفراد المجتمع، إذ لا يمكن اعتبار النفقات الموجهة لتحقيق نفع خاص كنفقات عامة حتى وإن صدرت من هيئة عامة غير أن تقدير وتحديد الحاجة العامة بصورة موضوعية وأمام هذه الصعوبة فإن الأمر للسلطات العامة في تقريرها، وهي تخضع لرقابة تشريعية وتنفيذية وأحيانا قضائية لضمان عدم إساءة استعمال هذا الحقن، هناك علاقة وطيدة بين النفقة العامة والحاجات العامة والتي تتحدد وفقاً للإعتبارات التالية: [88] ص66

- النظام الإقتصادي للدولة: أي طبقاً للفلسفة السياسية والإجتماعية والإقتصادية للدولة والتي تحدد النظام الإقتصادي السائد ومن ثم شكل الملكية.

- كفاءة النظام الإقتصادي : أي مدى إمكانية الجهاز الإنتاجي من زيادة معدل الإنتاج ومدى قدرته على إستغلال الموارد المتاحة أقصى استغلال ممكن.
- مدى تقبل المواطنين للنظام.

كما تتميز الحاجات العامة عن الخاصة أنها: [3] ص13

- يقوم بتمويلها القطاع العام.
- ليس للسوق دوراً في إشباعها.
- ليس من الضروري أن يفصح الفرد عنها.
- يحصل عليها الفرد دون أن يدفع ثمنها مباشرة.
- صعوبة تطبيق مبدأ الإستثناء لأن استهلاكها لا يتوقف على دفع ثمنها.
- ينتفع بها الأفراد بمقدار واحد.

وتجدر الإشارة إلى أن مفهوم النفقة العامة في الفكر الإسلامي لا يختلف عن مفهومها في الفكر الوضعي إلاّ في تحديد مفهوم الحاجات العامة إذ اعتبرت الشريعة الإسلامية أن مساعدة المحتاجين من حاجات الفقراء والمساكين يعتبر واجبا وعلى الدولة أن تقوم بتلبية مختلف الضروريات فالإسلام يأمر بإشباع حاجات الفرد الخاصة والعامة، غير أن هذه الحاجات ليست على نفس الدرجة من الأهمية فمنها حاجات الكفاية وأخرى حاجات كمالية، كما لا يعترف الإسلام بمجموعة من الحاجات أهمها تلك الخاصة بالمحرمات كالخمر، والحاجات التي تعكس ترفاً، وتلك التي تنطوي على إسراف. [55] ص150

2.1.1.2. التطور الفكري لمفهوم النفقة

ارتبط تطور دور النفقة العامة بتطور الفكر المالي ، ولم يعد ينظر إليها كنفقة محايدة حسب ما جاءت به النظرية التقليدية بل لها دور إيجابي لأنها تساهم في تحقيق أهداف السياسة الإقتصادية، كما اختلف مفهومها من مدرسة لأخرى تبعاً للمتغيرات المحددة لنشأتها زماناً ومكاناً ، وفيما يلي نعرض أهم المراحل التي مرّ بها مفهوم النفقة العامة.

- الفكر التقليدي: وقد ميّزه سيطرة المذهب الفردي الحر، وبنيت نظريته للإنفاق على المفهوم التقليدي للدولة حيث اقتصر دور الدولة الحارسة على القيام بمهام توفير الأمن الداخلي والدفاع عن البلاد وإقرار العدالة، والقيام بالمشاريع التي يعجز القطاع الخاص القيام بها، وقد ترتب على ذلك اقتصار الإنفاق في حدود ضيقة وهي :

- الإقتصاد في النفقة إلى أبعد الحدود: حيث لم يول التقليديين في دراستهم اهتماما كبيراً للنفقة العامة، خاصة فيما يتعلّق بطبيعتها والآثار المترتبة عنها، وقد ركّزوا في المقابل على الجانب القانوني لها في محاولة منهم تحديد الحجم الكلي لها، وإحكام الرقابة عليها، والتقليص قدر الإمكان منها لاعتبارها استهلاكا وهدماً للثروة القومية، وقدر عبّر عن ذلك *ساي* بقوله "أفضل نفقة أقلّها حجماً. [26] ص395

- حيادية النفقة العامة من الناحية المالية وانعدام أي أثر اجتماعي أو اقتصادي لها.
- أولوية النفقات بمعنى تحديد حجمها أولاً، ثم البحث بعد ذلك في مصادر تمويلها. [21] ص32
- مبدأ التوازن المالي السنوي أي ضرورة أن تغطي النفقات العامة العادية بالإيرادات العامة العادية.
- الفكر الحديث: لقد كان من أهم أسباب قيامه نقد الفكر الكلاسيكي واقتراح بدائل سياسية واقتصادية تخالف أهم القواعد والمبادئ التي يرتبط بها النظام الرّأسمالي فحاول *كينز* على إثر الأزمات الإقتصادية وحالة الكساد التي شهدها العالم خلال الفترة 1929-1933القيام بما يلي:
- إبراز أهمية الدور الذي تلعبه الدولة ومن ثم السياسة المالية في تحقيق الإستقرار الإقتصادي، واعتبر سياسة الإنفاق أداة رئيسية للسياسة الإقتصادية .
- القضاء على الإعتقاد السائد بوجوب احترام قاعدة التوازن المالي للميزانية العامة وأصبح من الممكن زيادة الإنفاق العام، ومن الممكن حدوث عجز في الميزانية إذا تطلب الأمر لتأمين الإستقرار الإقتصادي، حيث انصب الإهتمام أكثر على تنظيم الطلب الكلي وزيادة مستوى الدخل والناتج والتوظيف الكامل.

كل ذلك أدّى إلى اتساع حجم الإنفاق العام ليشمل النشاط الإستثماري إضافة إلى النشاط التقليدي للدولة ولهذا نميز بين نوعين من النفقات؛ نفقات حقيقية، ونفقات تحويلية. كما أنه أصبح ينظر للنفقة العامة كنفقة إيجابية، أي أنها تهدف لإحداث آثاراقتصادية واجتماعية إلى جانب آثارها المالية، وهي بذلك تعد أكثر وسائل تدخل الدولة فعالية سواء بمنح الإعانات أو سيطرة كاملة على الإقتصاد القومي لتنفيذ خطة شاملة. [55]ص256

- الفكر الإشتراكي: من المتعارف عليه أن هذا الفكر يقوم على الملكية العامة لوسائل الإنتاج والتوزيع، وقد ترتب على ذلك اتساع نطاق الإنفاق العام في الدول الإشتراكية بشكل هائل مقارنة بالدول الرأسمالية أين أصبحت الدولة مسؤولة على الإنفاق في توفير السلع والخدمات العامة والإنفاق لإنتاج السلع والخدمات الخاصة على مستوى الإقتصاد ككل عن طريق القطاع العام الذي يعمل على تحقيق مدخرات عامة تتحوّل إلى إنفاق استثماري يقود إلى نمو الناتج الوطني وهكذا فإن الإنفاق العام في الدول الإشتراكية يسعى إلى تحقيق الأهداف الإقتصادية والإجتماعية من تخصيص وتوزيع واستقرار ونمو لرفع مستوى رفاهية الإفراد في المجتمع. [65] ص93

- الفكر النقدي: قام هذا الفكر على الدعوة للتخلّي عن أدوات التحليل الكينزي الذي لم يعد قادراً على تحليل وفهم الواقع الرّاهن للرأسمالية المعاصرة حيث جاء *فريدمان* وزملائه في جامعة *شيكاغو* لينادي إلى سياسة جديدة تحقق الإمتداد للمدرسة النيوكلاسيكية ورفع شعار الحرية الإقتصادية وتقليص دور الدولة في النشاط الإقتصادي وإلغاء دورها كمحرّك للطلب الفعلي، والتركيز على العرض لتشغيل آليات النظام الإقتصادي والإهتمام بالنقود لضبط ومعالجة مشاكل النظام الإقتصادي، وعلى هذا الأساس فإن النقديين يرفضون سياسة عجز الميزانية أي أن التخفيض في الضرائب يستلزم تخفيض النفقات العامة-

وهذا يعني بشكل ضمني عدم الإهتمام بالفئات الإجتماعية الأقل دخلاً- وهم يقترحون: [109] ص ص 23، 24

- تقليص برامج الإنفاق الحكومي الموجّه للفقراء ومحدودي الدخل.
- الضغط على الإنفاق العام الموجّه للإستثمارات العامة.
- خوصصة القطاع العام.

والخلاف الذي يقع بين هذا الفكر وغيره يعود للأهمية النسبية المعطاة للسياسة الميزانية بشكل عام سواء الإنفاقية أو الضريبية، والتركيز على السياسة النقدية في معالجة الأزمات الظرفية، وفي هذا السياق لا يمكن تجاهل الدور الذي تلعبه النفقة العامة في التأثير على النشاط الإقتصادي، فمنذ سنة 1986 ظهر تصور جديد للسياسة الميزانية يلح على ضرورة الإهتمام بدور الدولة في الإقتصاد، حيث يجري البحث الإقتصادي حالياً لإثبات أن بعض النفقات العمومية تستطيع أن تدفع بعجلة النمو، حيث انتقلت من نفقات حيادية إلى نفقات إيجابية، وقد أكد هذا التوجه أغلب الاقتصاديين بعد الأزمة العالمية الحالية، فمنهم من دعى إلى ضرورة العودة إلى النموذج الكينزي، وهناك من اهتدى إلى الاقتصاد الإسلامي وعكف لدراسته وتحليل نظرته وكيفية معالجته للشؤون الاقتصادية. [190] ص31.

3.1.1.2. التقسيمات العلمية والعملية والإسلامية للنفقات العامة

1.3.1.1.2.التقسيمات العلمية للنفقات العامة:

يتم الإستناد إلى هذا التقسيم عند تحليل الآثار الإقتصادية للنفقات العامة ومعرفة نتائجها المالية، ويعتمد عليه في إعداد الميزانيات العامة الحديثة كميزانية التخطيط والبرمجة والميزانية الصفرية (سوف نأتي على شرحهما في الفصل الموالي، ص 131)؛ وتستند هذه التقسيمات إلى معايير واضحة ودقيقة وهي :

- معيار دورية النفقة: تقسم النفقات وفقاً لتكرارها الدوري إلى نفقات عادية ونفقات غير عادية؛ فالنفقة العادية(الجارية) تتكرر بصورة دورية منتظمة في ميزانية الدولة كمرتبات العاملين ومصروفات الصيانة وفواتير المياه والكهرباء، وقيمة المستلزمات لتسيير الأعمال الحكومية في مختلف الوزارات والوحدات الحكومية، كما تتضمّن النفقة العادية إضافة لما سبق بعض الإعانات ونفقات الدين العام، وللإشارة هنا ليس تكرار كميتها أو حجمها، إنما تكرار نوعها في كل ميزانية حتى لو اختلف مقدارها من وقت لآخر.

أما النفقات غير العادية(رأسمالية) فهي لا تتكرر بصورة دورية منتظمة في ميزانية الدولة ولكن تدعو الحاجة إليها، وهي تحدث على فترات متباعدة وبصورة غير منتظمة، ومثال عن ذلك نفقات مكافحة وباء أو إصلاح ما خلّفته كوارث طبيعية أو نفقات حرب، وقد نظر إليها الفكر التقليدي على أنّها نفقات

ترتبط فقط بفترة زمنية معيّنة ومن ثمّ يمكن تمويلها من خلال مصادر غير عادية كالقروض والإصدار النقدي.

وقد وجّهت لهذا التقسيم انتقادات عديدة نظراً لقصوره في بعض الأحيان وافتقاره إلى الضوابط التي تتسم بالموضوعية في أحيان أخرى ،ولهذا اتجه الفكر المالي الحديث للتمييز بين النفقات الجارية(التسييرية) التي تشمل المصروفات اللازمة لتسيير المرافق العامة بصورة معتادة وهي تشبه في طبيعتها النفقات العادية ولذلك يغلب تغطيتها من الضرائب والرّسوم؛ والنفقات الإستثمارية(الرّأسمالية) وهي النفقات اللازمة لزيادة الإنتاج وهي متعلّقة بالثروة الوطنية كإنشاء السدود ومحطات الطاقة ومشاريع الإستصلاح الزراعي. [45] ص153

- معيار طبيعة النفقة: ويعتبر هذا التقسيم تقسيم تقليدي أول من نادى به الإقتصادي الإنجليزي بيجو يقسم النفقات إلى نفقات حقيقية ونفقات تحويلية؛ فالنفقات الحقيقية هي تلك النفقات التي تقوم بها الدولة مقابل الحصول على سلع أو خدمات أو رؤوس أموال إنتاجية كالمرتبات وأثمان المواد والنفقات الإستثمارية أي استخدام الدولة للقدرة الشرائية مقابل الحصول على مقابل، وهي تؤدّي إلى زيادة الدخل الوطني وخلق إنتاج جديد. [44] ص66

أما النفقات التحويلية فهي تلك التي لا يترتب عليها حصول الدولة على مقابل, بل بموجبها تقوم الدولة بتحويل جزء من الدخل الوطني من الطبقات الإجتماعية مرتفعة الدخل إلى الطبقات الإجتماعية محدودة الدخل، وأهمها الإعانات (هناك نوعان من الإعانات: إجتماعية تمنحها الدولة للأفراد استجابة لحاجة فردية أو اجتماعية وأخرى اقتصادية والتي تمنح لبعض المشروعات الخاصة والعامة وهي تهدف لتحقيق أهداف اقتصادية بحتة ومنها: إعانات الإستغلال, إعانات تحقيق التوازن, إعانات التجهيز, إعانات التجارة الخارجية).

- معيار الهدف : تقسم النفقات العامة من حيث غرضها ويسمى هذا التقسيم بالتقسيم الوظيفي أي تبعاً لاختلاف وظائف الدولة حيث يمكن تقسيمها إلى :

- نفقات إدارية: وهي تلك النفقات التي تشمل كافة النفقات الحكومية اللازمة لإدارة وتشغيل كافة المرافق الحكومية من دفاع وأمن وعدالة وتمثيل دبلوماسي، ويمكن تصنيفها على أنها نفقات جارية.

- نفقات اقتصادية: وهي التي تقوم الحكومة بإنفاقها تحقيقاً لأغراض إقتصادية بصورة أساسية وتسمى بالنفقات الإستثمارية كتشجيع وحدات القطاع الخاص على زيادة الإنتاج، من خلال زيادة المتاح من إستثمارات البنية الأساسية وزيادة كفاءتها أو زيادة الإستثمارات في القطاع العام، والزيادة في الطاقة الإنتاجية للإقتصاد القومي، ويكتسب هذا النوع من النفقات أهمية كبيرة في الدول النامية نظراً لإحتياجها إلى نفقات كبيرة فإنها تقوم بعمليات التكوين الرأسمالي مثال : الطرق, وسائل النقل, والطاقة والرّي.

- نفقات اجتماعية: يغلب عليها الطابع الاجتماعي وهدفها الرّئيسي يتمثل في زيادة مستوى الرّفاهية لأفراد المجتمع بصفة عامة والفقراء منهم بصفة خاصة، وذلك عن طريق تحقيق قدر من الثقافة والتعليم والصحة، وتحقيق قدر من التضامن الاجتماعي عن طريق مساعدة بعض الأفراد أو الفئات التي تحتاج لمساعدة كمنح إعانة العاطلين، لكن تبقى النفقات على قطاع التعليم من أهم بنود النفقات الاجتماعية نظراً لما يرتبط بها من قياس درجة تقدم المجتمع وهي عموماً تزيد عن **10 %** من إجمالي النفقات في الميزانية العامة للدول. [42] ص38

- معيار نطاق سريان النفقة العامة: وفقاً لهذا المعيار يمكن تقسيم النفقات العامة إلى: [45] ص154

- نفقات مركزية وهي التي ترد في ميزانية الدولة وتتولى الحكومة المركزية القيام بها مثل نفقة الدفاع والقضاء والأمن، فهي نفقات ذات طابع قومي.

- نفقات محلية أو إقليمية : وهي تلك التي تقوم بها الولايات أو مجالس الحكم المحلي كمجالس المحافظات والمدن والقرى، وترد في ميزانية هذه الهيئات إلاّ أن اتجاهات الدول تختلف اختلافاً بيناً فيما يتعلّق بتوزيع المرافق المختلفة بين الدول والهيئات المحلية، كما تختلف من ذات الدولة من زمن لآخر.

خلاصة القول إن هذه التقسيمات هي تقسيمات نظرية يتعين التفرقة بينها وبين التقسيمات الوضعية أو العملية والتي سنتناولها فيما يلي.

2.3.1.1.2.التقسيـمات العمليـة للنفقات العامـة:

وهي التقسيمات التي ترد في ميزانيات مختلف الدول, وتختلف التقسيمات العملية (الوضعية) عن التقسيمات العلمية (النظرية)؛ في أنها ترجع إلى ظروف تاريخية واعتبارات إدارية ترتبط بالأنظمة السياسية أكثر من أي شيء آخر فكل دولة تستخدم التقسيم الوضعي الذي يتلاءم مع ظروفها السياسية والاقتصادية، ويندرج تحت هذا التقسيم:

- التقسيم الوظيفي: يتم الإعتماد حسب هذا التقسيم على الوظائف والمهام الموكلة للدولة التي يتم الإتفاق عليها، ويستند على وجهة النفقات التي تصرفها والوظائف التي تؤديها ومقارنة مصاريف هذه الإدارات العامة مع المؤسسات الخاصة، وبهذا يوضع كل قطاع على حدا وبالتالي تحدد نوعية النفقة حسب القطاع مثلاً: قطاع القضاء، الدفاع، الأمن، النشاطات العلمية والثقافية ؛ ميزة هذا التقسيم الأساسية هو التعرف على الوظائف وتقدير النفقة المحددة لكل وظيفة إلى جانب المساعدة على اتخاذ القرار الصائب وإمكانية الرقابة السريعة، أمّا عيبه فيكمن في أن الوظيفة تؤثر على باقي الوظائف وتتأثر بها، وبالتالي تؤثر على جميع إدارات الدولة، وقد تم اقتراح هذا التقسيم سنة 1947 في تقرير للجنة *هوفر* في *الولايات المتحدة الأمريكية*. [28] ص352

- التقسيم الإقتصادي: وهو تقسيم يبنى على أسس اقتصادية إذ تتحدد نوعية النفقة والقسم الذي تندرج فيه حسب الأثر أو الهدف الإقتصادي الذي تؤديه هذه النفقة، وقد تم تقسيمها إلى:

-نفقات التسيير: وهي موجّهة لتسيير الأجهزة الإدارية ومختلف المصالح العامة.

-نفقات التجهيز:وهي نفقة منتجة تزيد في معدل الدخل الوطني.

-نفقات التوزيع: أو النفقات المحوّلة وهي التي تؤدي إلى تحويل جزء من الدخل الوطني من فئة لأخرى على شكل إعانات اجتماعية ومساعدات اقتصادية.

- التقسيم الإداري: يستند هذا التقسيم على تقسيمات الإدارات العمومية التي تقوم بعملية الإنفاق مثل الوزارات والهيئات والمؤسسات العامة، والتي تقسم بدورها إلى وحدات أخرى حسب القطاعات الوزارية وحسب الهيئات الإدارية ، إذ يضاف إلى اعتماد كل وزارة مخصصات رئاسة الدولة ومخصصات المجلس الدستوري وغيرها من الهيئات المستقلة، ويمكن أن يضاف إلى هذا التقسيم في الميزانية العامة ميزانيات استثنائية وملحق الميزانيات، من أهم مزايا هذا الأسلوب سهولة المراقبة على حسن استخدام المال العام، وسهولة اتخاذ القرار في تحديد حجم الإنفاق العام والإعداد له في الميزانيات المقبلة أما عيوبه فتتمثل في صعوبة حصر كلفة كل وظيفة حكومية وبالتالي صعوبة التنبؤ بالعمليات الإقتصادية والمالية للدولة.

يمكن أخذ بعض النماذج لتصنيف النفقات في مختلف الدول الصناعية:

في المملكة المتحدة (بريطانيا) تقسم النفقات العامة من حيث الإعتماد إلى: [25] ص297

-نفقات ذات اعتماد دائم : وهي نفقات لا يتجدد بها الإذن سنوياً من البرلمان (مجلس العموم) ويشتمل على مخصصات الملكية وخدمة الدين العام وبعض المرتبات كمرتب رئيس مجلس العموم.

-نفقات ذات اعتماد متجدد: وهي التي تعرض على البرلمان كل سنة تستوجب الموافقة عليها منها نفقات الجيش، البحرية، الطيران الحربي, التعليم.

أما من حيث طبيعة النفقة فإنها تقسم إلى نفقات عادية تموّل بواسطة الضرائب(أهمها الفوائد، الدفاع، التعليم، رعاية الطفولة)، ونفقات غير عادية(استثمارية) تموّل بواسطة فائض الإيرادات العامة. منها قروض الصناعات المؤممّة، قروض تنمية المدن، دفع تعويضات الحرب.

في فرنسا: إن قانون الميزانية الفرنسي يقسم النفقات العامة إلى قسمين رئيسيين:

-نفقات نهائية: وهي التي تخرج من الذمة المالية ولا تنتظر دخول مبالغ مقابل عملية الإنفاق، وتنقسم بدورها إلى قسمين: نفقات عادية ونفقات رأسمالية.

-نفقات ذات طبيعة مؤقتة وهي التي ينتظر من خروجها دخول عوائد مرتبطة بها، ويتم تغطيتها عن طريق القروض والتسهيلات الائتمانية كمخصصات الإقراض والتأمينات وصافي العملات النقدية، ويعتمد التقسيم الرأسي على المستوى الإداري(وزارات، هيئات، مصالح حكومية)، كما تقسم النفقات العامة لغرض التحليل أفقياً [2] إلى تسع وظائف هي: النفقات الإدارية، التعليم والثقافة، النفقات الإجتماعية والصحة والتوظيف، الزراعة والخدمات الريفية، السكان والخدمات الحضرية، النقل والإتصالات،

الصناعة والخدمات، القطاع الخارجي، الدفاع)، يضاف إليها بند عاشر يجمع كافة النفقات ذات الطبيعة غير الوظيفية(فوائد الدين العام مثلاً) ونفقات الأخرى التي لم تشملها الأنواع التسعة لأنشطة الدولة. [182] ص17

- أمّا الولايات المتحدة فإنه تم اعتماد التقسيم الوظيفي للنفقات العامة -منذ سنة 1946- والذي قسّمها إلى 9 أقسام وهي: الدفاع الوطني، الشؤون الدولية، المساعدات والخدمات الخاصة بالمحاربين القدامى، الرفاهية والصحة والتعليم، الزراعة، الثروات الطبيعية، التجارة والقوى العاملة، السلطات الحكومية، فوائد الدين العام، ثم يتواصل التقسيم داخل كل إطار ووظيفي تبعاً للسلطات الإدارية العامة التي تقوم بالإنفاق أي تبعاً للوزارات والمصالح المختلفة. وبهدف معرفة كلفة كل من الإدارات العامة ومدى إنتاجيتها بالمقارنة مع المؤسسات الخاصة تم اعتماد التقسيم الإداري كذلك. [96] ص35

3.2.1.1.2.تقسيم النفقات العامة في الإقتصاد الإسلامي

يمكن تقسيم النفقات العامة في الفكر الإسلامي وفقاً لتخصيص بعض الإيرادات العامة كالزكاة وخمس الغنائم، وحسب اجتهاد الفقهاء كالضوائع والتركات التي لا وارث لها، وذلك على النحو التالي: [25] ص295

- نفقات المصالح العامة، وتموّل من إيرادات الخراج والجزية والعشور.
- نفقات أموال الزكاة، وهي للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلّفة قلوبهم في الرّقاب والغارمين وفي سبيل الله، وابن السبيل.
- نفقات خمس الغنائم وهي لله وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل.
- نفقات ما يؤول من الضرائب والتركات التي لا وارث لها وهي تكون للفقراء.

2.1.2.مجالات الإنفاق العام وضوابطه

إن الإختلاف في النفقات وكيفية تصنيفها وتقسيمها يقودنا للتكلم عن أهم مجالات الإنفاق المتعددة والمختلفة باختلاف الأنظمة الإقتصادية، وعن الضوابط التي تحكمها، وذلك فيما يلي:

1.2.1.2. مجالات الإنفاق العام

نعلم أن النفقة العامة هدفها الأساسي تلبية الحاجات العامة، وهذه الأخيرة تتميّز بالتجدد والتداخل ، لذا فعلى الدولة أن تسعى دوماً لتلبية تلك الحاجات ، هذا ما يجعل الإنفاق العام في تزايد مستمر ممّا أدّى إلى تعدد مجالات الإنفاق وتنوّعها، ولا يشترط أن تنفق جميع الدول في كل مجالات الإنفاق، لأن ذلك يعتمد على طبيعة النظام القائم وعلى الوضع الإقتصادي والمالي والإجتماعي للدولة.

1.1.2.1.2. مجالات الإنفاق العام في الإقتصاد الوضعي : وتشمل على مايلي:

- الإدارة العامة(مؤسسات الدولة وأجهزتها).
- الدفاع الخارجي.
- الأمن الداخلي.
- العلاقات الخارجية الدولية (السفارات والملحقات الثقافية والعسكرية).
- الشؤون الإجتماعية والصحية.
- التعليم والبيئة والقضاء.
- التنمية الإقتصادية.
- الأبحاث العلمية.
- المواصلات والإتصالات.
- البنية التحتية، الزراعة والري والصناعة والسياحة.

وسنتناول في ما يلي بالشرح لبعض مجالات الإنفاق العام:

-النفقات الإجتماعية: وهي مجموعة النفقات التي تسعى الدولة من خلالها مساعدة العجزة والمصابين والعاطلين عن العمل يتم تمويلها من الإقتطاعات الضريبية واقتطاعات التأمين وفي بعض الأحيان تنفق الدولة مباشرة من خزينتها .

- الإنفاق على الصحة والتعليم : لقد أصبح التعليم جزءًا من فلسفة الدولة الحديثة فهو يزيد من الكفاءة الإنتاجية، ولذلك فهو يحضى باهتمام بالغ شأنه شأن الصحة حيث أن الإنفاق عليهما يدير فائدة عظيمة على الأفراد والدولة، ويجنّبها الآفات ويضمن لها سلامة الأفراد الذين يساهمون في العملية الإنتاجية .

- الإنفاق على التنمية: الإنفاق على التنمية شامل وواسع فقد يكون منصبّاً على تنمية الموارد الطبيعية، وأهمها الموارد الزراعية، فالإنفاق على القطاع الزراعي يهدف للمحافظة على الثروة، وفي كثير من الدول تقدم الدولة الدعم للمزارعين كي يحصلون على سعر مناسب لمنتوجاتهم وتحافظ على مستوى معقول من الأسعار للمستهلكين، وتمدّهم بالعون لمكافحة الآفات الزراعية ولتسويق منتجاتهم.

-الإنفاق على الصناعة: يكتسب القطاع الصناعي أهمية لرفع مستوى المعيشة وخلق فرص العمل وزيادة الدخول خاصة في الدول النامية، أما الدول الصناعية المتقدمة فهي عادة تمارس دور المراقب .

- الإنفاق على الرّفاه: يحتل هذا الإنفاق مرتبة هامة في السياسات المالية للدول الصناعية عكس الدول النامية، وهو يهدف إلى رفع مستوى المعيشة وتوفير الحاجات الكمالية للجماعة والفرد.

2.1.2.1.2.مجالات الإنفاق العام في الاقتصاد الإسلامي

إن الباحث في الاقتصاد المالي الإسلامي يجد أن الشريعة الإسلامية خصصت بعض الإيرادات لأوجه إنفاق معينة محددة وجعلت باقي الإيرادات مصرفاً عاما على باقي المصالح العامة، ولذلك فإن

مجالات الإنفاق في الإسلام تختلف حسب نوعية الموارد ، وبشكل عام يمكن تقسيمها إلى نوعين رئيسيين:

1.2.1.2.1.2 .النفقات التي حدد لها إيرادات معينة: وتنقسم بدورها إلى ثلاثة أقسام: [68] ص127

• مصارف الزكاة: حدد الله عز وجلّ الأبواب التي تنفق فيها إيرادات الصدقات في قوله تعالى:" **إِنَّمَا الصَدَقَات لِلْفُقَرَاءِ وَالمَسَاكِين وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالمُؤَلَفَةِ قُلُوبهم وَفِي الرّقَابِ وَالغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللهِ وَابْنَ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِنَ اللهِ وَاللهُ عَلِيمُ حَكِيم** ". ومن ثم فإن مصارف الزكاة تنحصر فيما يلي: [الآية 60] سورة التوبة من القرآن الكريم

- الفقراء: والفقير هو المحتاج المتعفف الذي لا يسأل الناس ويصفه *الماوردي* بمن لا شيء عنده. [4] ص74

- المساكين: والمسكين هو الذي له مال لا يكفيه، ويجتمع الفقراء والمساكين في معنى الحاجة إلى الكفاية فلا يجدون كفايتهم، غير أن الفقير أسوأ حالا من المسكين.

- العاملون عليها : وهم العمال والموظفين الذين يتولون جمع وتحصيل الزكاة وتوزيعها على مستحقيها أي الجهاز الإداري لمؤسسة الزكاة، ,وقال فيها رسول الله صلى اله عليه وسلم :" العامل على الصدقة بالحق كالغازي في سبيل الله حتى يرجع لبيته" *من سنن أبي داوود* [27] ص220، ويشترط في عامل الزكاة أن يكون حرّاً، مسلماً، عادلاً، وعالماً بأحكام الزكاة. [4] ص75

- المؤلفة قلوبهم: وهم الذين يراد تأليف قلوبهم أو قلوب ذويهم بالاستمالة إلى الإسلام أو التثبيت عليه,أو بكف شرّهم عن المسلمين، أو رجاء نفعهم في الدفاع عنهم، أو نصرهم على عدو لهم أو نحو ذلك ويصنفهم الفقهاء أربعة أصناف ما بين كفار ومسلمين:

- صنف يتألفهم لمعونة المسلمين.
- صنف يتألفهم لكف آذاهم عن المسلمين.
- صنف يتألفهم لرغبتهم في الإسلام.
- صنف لترغيب قومهم وعشائرهم في الإسلام.

- في الرقاب : لقد كان الإسلام سباقاً لتصفية نظام الرقيق فخصص جزء من الزكاة لتحقيق هذا الغرض، ويتضمّن هذا المصرف ثلاثة أنواع: [91]ص 276

- شراء عبد أو أمة لغرض العتق.
- إعطاء المكاتبين وإعانتهم (والمكاتب هو العبد الذي اتفق مع مالكه على أن يقدم له مالاً يسعى في تحصيله نظير عتقه وحرّيته).
- افتداء الأسرى من المسلمين الذين يتعرّضون للاسترقاق أثناء المعارك وفك أسرهم.

- الغارمون: وهم الذين تحملوا الدين وتعذر عليهم أداؤه وهم صنفان :

- من استدانوا في مصالح أنفسهم وقضاء حاجاتهم (يستثنى من هؤلاء من يستدين في سفاهة وإسراف وينفق في الحرام) فيصرف لهم من مال الزكاة إذا كانوا فقراء بالقدر الذي يكفي لتسديد ديونهم.

- من استعانوا في مصالح المسلمين فيدفع إليهم مع الفقر والغنى قدر ديونهم من غير فضل.

- في سبيل الله: إن كلمة سبيل الله تشمل ما يحفظ للأمة الإسلامية مكانتها المادية والروحية، ويحقق شعائرها على الوجه الذي تتميّز به من غيرها، ومنها النفقات التي تدفع ديّة صلح بين قبيلتين وإعلاء كلمة الله في الأرض، وكذلك المصالح التي تعود بالنفع على الجماعة مثل نفقات تكوين وتمويل الجيوش بما يلائمها من رجال وعتاد ومؤن ، وأحدث المعدات الحربية، وكذلك نفقات إنشاء المستشفيات وتهيئة الطرقات والسكك الحديدية وغير ذلك مما يحتاجه الحرب والميدان، كما يشمل هذا النوع من الإنفاق الحج إلى بيت الله الحرام فهو في سبيل الله كما قال النبي صلى الله عليه وسلم.

- ابن السبيل: وهو المسافر الغريب الذي انقطع عن بلده وبعد عن ماله، سواء كان مبتدءا لسفره أو مجتازاً، ولا يجد نفقة لإتمام مهمّته والرجوع إلى وطنه فيصرف له ما يكفيه في سفره إن لم يكن سفره في معصية، أو بقصد النزهة والترف.

● مصارف الفيء: وقد حدد القرآن الكريم مصارف الفيء بقوله تعالى : **"مَا أَفَاءَ اللهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّه وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ كَيْ لا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الأَغْنِيَاءِ مِنْكُم وَمَا أَتَاكُم الرَّسُولَ فَخُذُوه وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا وَاتَّقُوا اللهَ إِنَّ اللهَ شَدِيدُ العِقَاب"**[الآية7] سورة الحشر من القرآن الكريم، والمعنى الدقيق للفيء هو كل مال وصل إلى المسلمين من غير المسلمين من غير قتال ولا إيجاف خيل ولا ركاب سواء كان ذلك بالصلح مع الكفار أو بالترهيب والتخويف دون قتال والفيء كالخراج والجزية وأعشار المشركين، ويتضح أن أهل الخمس في الفيء هم خمسة أسهم متساوية وهي: [91] ص279

- سهم رسول الله صلى الله عليه وسلم : وكان ينفق منه على نفسه وأزواجه وفي مصالحه ومصالح المسلمين، وقال الإمام *أبو حنيفة* أن هذا السهم سقط بموت الرسول صلى الله عليه وسلّم.

- سهم ذوي القربى : وهم بنو هاشم وبنو عبد المطلب.

- سهم اليتامى وذوي الحاجات.

- سهم المساكين : وهم الذين لا يجدون ما يكفيهم من أهل الفيء (هم المهاجرين الذين يقومون بمحاربة الأعداء).

- سهم ابن السبيل: وهم المسافرين من أهل الفيء لا يجدون ما ينفقون.

أما الأربعة أخماس الباقية فقد اختلف آراء الفقهاء في مصرفها وفي ذلك قولان؛ إما للجيش خاصة, أو أنها مصروف في المصالح العامّة للمسلمين التي منها أرزاق الجيش. والقول المعتمد غالباً هو القول

الثاني حيث يعتبر الفيء من أحد موارد الدولة العامة الإسلامية وهو يرد إلى بيت مال المسلمين. [4] ص91

- مصارف الغنيمة: يقول الله تعالى في كتابه :" **وَاعْلَمُو أَنَّمَا غَنِمْتُم مِنْ شَيْءٍ فَأَنّ لله خُمْسُهُ وَلِلرّسُول وَلِذِي القُرْبَى وَاليَتَامَى وَالمَسَاكِينَ وَابْنَ السَبِيلِ إِنْ كُنْتُم آمَنْتُمْ بِالله وَمَا أَنْزَلْنَا عَلَى عَبْدِنَا يَوْمَ الفُرْقَان يَوْمَ الْتَقَى الجَمْعَان وَالله عَلَى كُلِ شَيْءٍ قدِير** " الآية 41، سورة الأنفال من القرآن الكريم، فتولّى الله قسمة الغنائم وهي الأموال التي يكسبها المسلمون بالحرب، كما تولّى قسمة الزكاة فجعلت الآية الكريمة الخمس لمن ذكرتهم والأربعة أخماس الباقية بين الجند أو الغانمين, وأهل الخمس في الغنيمة هم نفسهم في الفيء.
- مصارف الضوائع: أموال الضوائع هي أموال لا يعرف لهم مالك، ومنها تركة من لا وارث له، ومرجعها إلى بيت المال على أساس أن المصالح العامة هي مصرف كل ما ليس له مستحق، وهي تخصص كلّها لتغطية بعض متطلبات الفئات الأشد احتياجا وفقرا دون سواهم. [68] ص137

2.2.1.2.1.2. النفقات التي لم يخصص لها إيرادات محددة : بالإضافة إلى الموارد التي حددها الشرع هناك موارد مالية أخرى لم يصدر نص في القرآن الكريم ولا في السنة النبوية على تخصيص مصارفها وقد خضعت للإجتهاد على صرفها في المصلحة العام للدولة، وقد حرص المسلمين على وضع الأموال العامة في مواضعها الصحيحة من حيث إعدادها وإنفاقها،ومن أهم نفقات الدولة في الإسلام من الإيرادات التي ليس لها مصرف معين: [23] ص41

-مخصصات الرسول والخلفاء.

-أرزاق الجند: لم تكن مخصصات الجند محددة في عهد رسول الله بل كانوا يأخذون من أربعة أخماس الغنيمة، وما يرد من خراج الأرض التي بقيت في أيدي أهلها.

-مخصصات العمال: حيث لم يكن لهم مخصصات ثابتة تحدد أرزاقهم, وكانت في الغالب تتم عينيا.

-دفع مرتبات القضاة والولاّة وغيرهم من موظفي الدولة فيما عدا ولاّة الصدقات.

-حفر الأنهار وإصلاح مجاريها وحفر الترع وذلك لتوصيل المياه إلى الأراضي الزراعية البعيدة.

-فتح الطرق وعمارة المسجد وإقامة الجسور والقناطر, وسد الثغور وما شابهها.

-الأعطيات التي تمنح للأفراد الذين خدموا الدولة وذلك بتوفير حياة كريمة لهم.

-النفقة على المسجونين وأسرى المشركين من مأكل وملبس .

-الإنفاق الحربي للحصول على المعدات الحربية.

-خدمات المرافق العامة من تعليم وصحة.

-الإهتمام بالنفقات الإستثمارية وعدم اكتناز الأموال والربط بين الإنفاق والتنمية.

-الإنفاق على الرعايا المحتاجين سواء كانوا مسلمين أو ذميين.

-الإنفاق على المرافق والمشروعات والخدمات العامة الضرورية للأمة ويشترط فيها أن يكون هدفها إسلاميا أو يبيحه الإسلام على الأقل، وأن يكون المشروع يحقق دفعاً مادياً أو معنوياً للأمة.

مما سبق يتضح أن الإسلام يسعى لتوجيه الموارد المالية في مصالح الدولة العامة مع مراعاة البدء بالأهم وعدم التفريط في نوع ما، وهو يحث على التعاون والتآزر والإيثار والتراحم، ويبني في المسلمين الضمير الواعي للمصلحة الإجتماعية والإستعداد الدائم للتضحية في سبيل الخير العام عندما تدعو الحاجة [90] ص86

2.2.1.2. ضـــوابط الإنــفاق العام

تقتضي سلامة مالية الدولة أن تلتزم مختلف الوحدات المكونة لها عند قيامها بالإنفاق العام باحترام ضابطين هامين حتى يتمكن الإنفاق العام من تحقيق أهدافه في إشباع الحاجات العامة، وهما : [41] ص51

- ضابط المنفعة: ويعتبر هذا الضابط قديم في الفكر الإقتصادي، ويقصد به أن يكون الغرض من الإنفاق العام دائماً تحقيق أكبر منفعة ممكنة، وضابط المنفعة أمر منطقي إذ لا يمكن تبرير النفقة العامة إلاّ بمقدار المنافع التي تترتب عليها، ويجب أن لا توجّه للمصالح الخاصة لبعض الأفراد دون غيرهم، كما يجب أن ينظر إلى المرافق العامة نظرة إجمالية شاملة لتقدير احتياجات كل مرفق، وكل وجه من أوجه الإنفاق، كما يجب أن تكون المنفعة الحدية الإجتماعية في أي مجالات الإنفاق العام متساوية، وبوجه عام فإن تحقيق أقصى منفعة للأفراد يتوقف على عاملين: [45]ص158

- مقدار الدخل النسبي أي نصيب كل فرد من الدخل الوطني.
- طريقة توزيع الدخل الوطني على الأفراد.

- ضابط الإقتصاد في النفقة: يرتبط هذا الضابط بعامل المنفعة وهو يعني استخدام أقل نفقة ممكنة لأداء نفس الخدمة أو الخدمات ، ولا يقصد بذلك التقتير والشح في الإنفاق لكن يقصد به إنفاق ما يلزم إنفاقه مهما بلغ مقداره على المسائل الجوهرية ، وضرورية الابتعاد عن الإنفاق على ما هو خلاف ذلك وعدم اتباع الطرق التجارية في شراء وبيع ما تحتاج الحكومة وغير ذلك من مظاهر الإسراف ، وعلى العموم فإن الإقتصاد في النفقات العامة يتعذّر فصله عن إصلاح الهيكل الإداري والإدارة الإقتصادية على نطاق الدولة والمؤسسات وهذا يستلزم إصلاح هيكلي وإداري شامل وإيقاف الهدر المالي. [80] ص85

وفي نفس السياق فإنه لا بد من وجود ضمانات للتأكد من تحقيق المنفعة والاقتصاد في النفقة العامة وذلك من خلال الرقابة على الإنفاق المالي وتقنين النشاط المالي للدولة، وإتباع الإجراءات القانونية التي تتطلبها النصوص التشريعية عند تنفيذ النفقة، وتأخذ الرقابة على الإنفاق العام أشكالاً ثلاثة:

- الرقابة الإدارية : ويلقى عبء تنفيذها عادة على وزارة المالية من خلال موظفيها العاملين في مختلف الهيئات العامة، وتنحصر مهمتهم في عدم السماح بصرف أي مبالغ إلاّ إذا كان وارداً في الميزانية وفي حدود الاعتماد المقرر له، وهذه رقابة سابقة على الإنفاق.

- رقابة محاسبية مستقلة: وتتولّى التأكد من أن كافة عمليات الإنفاق قد تمّت على الوجه القانوني وفي حدود قانون الميزانية والقواعد المالية، وقد تكون هذه الرّقابة سابقة للصرف أو لاحقة.

- رقابة برلمانية: تقوم بها السلطة التشريعية بما لها من حق الاستجواب والتحقيق البرلماني وسحب الثقة من الوزراء، وهي تبدو بصورة واضحة عند اعتماد الميزانية والحساب الختامي والموافقة عليهما.

أمّا فيما يتعلّق بالإجراءات القانونية اللازمة عند إجراء الإنفاق العام فإن القوانين المالية في الدولة تنظم كل ما يتعلق بصرف النفقات العامة، فتحدد السلطة التي تأذن بالإنفاق وتبين كل خطوات الصرف والإجراءات اللازمة بالنسبة لكل منها حتى تحقق النفقة هدفها في النفع العام، فكل نفقة عامة يجب أن تستوفي إجراءات تحقيقها وصياغتها وتنفيذها على النحو المبيّن في الميزانية والقوانين واللّوائح والقرارات المالية الأخرى.

* ضوابط الإنفاق العام في الإقتصاد الإسلامي:

لايمكن للدولة في النظام الإسلامي أن تحقق أهدافها إلاّ بإتباع ضوابط وقواعد عامة نلخصها فيما يلي:

- ضابط المصلحة العامة [95]ص52: يتم تحديد حجم النفقة ومقدارها ووجهتها بهدف تحقيق المصالح العامة للدولة، ولا تتوجّه إلى مصالح أفراد معيّنين _حاكمين أو محكومين _ ولا فئات معينة ، كما يجب التأكد من مشروعيتها حيث يقول الله تعالى:" **يـــأَيُّهَا الذِينَ آمَـنُوا أَنْفِقُوا مِنْ طَيّبَاتِ مَا كَسَبْتُم وَمِـــمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الأَرْضِ وَلا تَيَمَّـــمُوا الخَبِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُون وَلَسْتُمْ بِآخِذِيه إلاّ أَنْ تُغْمِضُوا فِيه وَاعْلَمُوا أَنَّ الله غَنِيٌّ حَمِيد**". [الآية 267] سورة البقرة من القرآن الكريم.

- ضابط الكفاءة في الإنفاق العام: إن الإنفاق في الإسلام في غير طاعة إسراف والإمساك عنها إقتار، وفي هذا الإطار لابد من حسن اختيار القائمين بشؤون الإنفاق وهو ما يوازي الآمر بالصرف والمحاسبين العموميين لقوله تعالى : " **وَلاَ تُؤْتُوا الـــسُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمْ التِي جَعَلَ الله لَكُمْ قِيَامـــاً وَارْزُقُوهُمْ فِيهَا وَاكْسُوهُم وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلاً مَعْرُوفاً** ". [الآية5] سورة النساء من القرآن الكريم

- ضابط الإلتزام بالأحكام الشرعية: بحيث لا تقع النفقات العامة إلاّ في الواجبات والمباحات وتجتنب المحرّمات، كما يجب الإلتزام بالترتيب الشرعي للأولويات بدءاً بالواجبات ثم المندوبات فالمباحات وغيرها.

- ضابط الحصر والتحديد: والمقصود به أن تحصر وتحدد سلفاً مجالات الإنفاق العام ويتم ذلك بتخصيص جزء من الإيرادات العامة إلى نوع معيّن من النفقات كإيرادات الزكاة، والفيء والغنائم.

3.1.2. العوامل المحددة لحجم النفقات العامة

يمثل حجم النفقات العامة مقدار الحاجات التي تقوم الدولة بإشباعها، وتعتبر عملية تحديده ودراسته مسألة هامة، ويمكننا في هذا الصدد أن نميز بين الحجم المطلق والحجم النسبي للنفقات العامة؛ فالحجم المطلق للإنفاق هو مقدار الإنفاق، أما الحجم النسبي للإنفاق فهو نسبة هذا المقدار إلى إجمالي الناتج المحلي أو الوطني [65] ص111، فالدولة وهي بصدد تحديد النفقات العامة لا يسمح لها تجاوز نسبة معيّنة من الدخل الوطني، وقد حدد بعض الإقتصاديين والماليين التقليديين نسباً معينة من الدخل الوطني تتراوح بين **5 %** و**25 %** لا يجب تجاوزها، إلاّ أنه يؤخذ على هذا الرّأي جمود النسبة المحددة وتجاهله للظروف الإقتصادية والمالية التي تميّز الإقتصاد الوطني لدولة معينة، والواقع أن تحديد حجم النفقة وحدودها تتوقف على عدة عوامل وهي تختلف من فترة إلى أخرى ومن دولة إلى أخرى نلخص أهمها كالتالي:

1.3.1.2. طبيعة النظام الإقتصادي القائم

يرجع اختلاف النظم الإقتصادية [57] ص183 إلى خلفيتها المذهبية والإيديولوجية ونظرتها إلى الفرد والملكية، حيث تنطلق المذهبية الفردية من ضرورة ترك الحرية للأفراد في ممارسة النشاط الإقتصادي ويتوقف دور الدولة على أدائها لمهام الدولة الحارسة وفي هذا الإطار يكون حجم النفقات العامة بما يمكن للدولة من أداء وظائفها التقليدية فقط كالأمن والدفاع والعدالة، ولهذا تكون النفقات العامة في أقل مستوى لها، حيث أكد الكلاسيكيون على ضرورة الإقتصاد في النفقات. أما المذهبية التدخلية والتي تقوم على ضرورة تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي فإن دور النفقات العامة يزداد أهمية في ذلك لأن الدولة تقوم بوظائف أخرى بالإضافة إلى الوظائف التقليدية كالإنفاق الإستثماري واستغلال المشاريع بالإضافة إلى المدفوعات التحويلية الإقتصادية والاجتماعية، وتقديم الخدمات المجانية أو شبه المجانية للفئات ذات الدخل المحدود. فعلى سبيل المثال كانت نسبة النفقات العامة في المملكة المتحدة إلى الناتج المحلي الخام بين 1880 و1920 تتراوح مابين **10%** و **11%** في فترة هيمنة الفكر الفردي، وبعد الحرب العالمية الثانية تجاوزت هذه النسبة **40%** نتيجة ظهور الفكر التدخلي للمدرسة الكينزية، كما تعكس النظم الإقتصادية مستوى التقدم الإقتصادي ومدى حاجة الإقتصاد إلى تدخل الدولة الذي يزداد نطاقه كلما كان مستوى التقدم الإقتصادي ضعيف حيث أن الإنفاق العام للدول النامية على القطاع الإقتصادي مرتفع لأن الدولة تتحمل أعباء تعجيل عملية التنمية والتوسّع لإنشاء البنى التحتية الضرورية

وإحداث تغيرات هيكلية، وزيادة الإنفاق الإستثماري العام، بالإضافة إلى الإنفاق على توفير السلع والخدمات العامة وتقديم الإعانات. [45] ص52

2.3.1.2. الظروف الإقتصادية السّـــائدة

يتحدد الإنفاق العام حجمه بالقدر الذي يحقق الإستقرار الإقتصادي الذي يقوم على توازن الإنتاج مع الطلب الفعلي، وهو يتأثر بالتقلبات الظرفية الإقتصادية ، فتتدخل الدولة لزيادة حجم الإنفاق عند تراجع مستوى النشاط الإقتصادي من أجل زيادة الطلب الكلي، ففي حالة الركود والكساد الإقتصادي يكون هناك قصور في الطلب الكلي المتكون من الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري الخاص في ظروف الكساد ولا يمكن زيادة الإنفاق على توفير السلع والخدمات العامة والمدفوعات التحويلية والإنفاق على الإستثمار العام، أما في حالة التضخم فإن الأمر يتطلّب تقليص النفقات إلى الحد الذي يسمح بتحقيق التوازن، والوصول بالإقتصاد إلى مستوى التشغيل الكامل. [65] ص115

3.3.1.2. القدرة التمويلية الإقتصادية

تحدد حجم النفقات العامة للدولة بناء على مدى قدرتها المالية في الحصول على الإيرادات التي تكفل تغطية النفقات العامة وهي بذلك تراعي الإمكانيات المتاحة لها، وتنقسم المقدرة التمويلية إلى جزئين: [45]ص63

- القدرة التكليفية: وتتعلق بمدى قدرة الدول على تمويل الإيرادات العامة عن طريق الضرائب أي بلوغ أقصى حصيلة ضريبية يمكن اقتطاعها من الدخل الوطني دون إحداث أي عواقب اجتماعية وسياسية.
- القدرة الإقراضية: وتتعلّق بمدى قدرة الدولة على اللجوء إلى الإقراض العام ، ويرتبط ذلك بالقدرة التسديدية، وعلى العموم فإنها تزداد كلما استطاعت الدولة تعبئة الإدخار.

وبالتالي فإن ضعف القدرة التمويلية للاقتصاد تؤدي إلى محدودية الإيرادات العامة والضرائب والقروض، وهذا يشكل قيداً على التوسع في الإنفاق العام، وعليه يمكن القول بأن حجم النفقات العامة يعتمد إلى حد بعيد على المقدرة التمويلية للدولة.

4.1.2. أسبـــاب تطور النفـــقات العـامة

لقد بقي تزايد النفقات العامة بطيئا ونسبياً إلى غاية الحرب العالمية الثانية حيث أخذ هذا التزايد في الإضطراد والسرعة، وقد أصبحت زيادة حجم النفقات العامة وإطراء هذه الزيادة ظاهرة مألوفة في ماليات جميع الدول المتقدمة منها والنامية.

ولإعطاء صورة واضحة عن نمو الإنفاق العام في العالم نأخذ عينة مشكلة من بعض الدول المتقدمة والسائرة في طريق النمو بقارات مختلفة، خاصة إذا توافرت لدينا البيانات عبر قرن من الزمن كما يبين الجدول التالي:

جدول رقم (3) : تطور الإنفاق العام في بعض الدول

السنوات	**فرنسا** [204] مليون فرنك فرنسي	**مصر**[32] ص84 مليون جنيه	**الولايات المتحدة الأمريكية** مليون دولار[205] ص77	**روسيا** [213] مليون روبل
1880	31,41	7,7	-	-
1890	31,54	11,3	-	-
1920	381,92	62,2	-	-
1940	-	-	9456	17400
1950	246,39	190,2	-	-
1960	717,58	700,1	-	-
1965	1703,73	-	-	101600
1970	-	-	118430	154600
1975	-	1903	195652	214500
1980	10656,03	5267	324245	294600
1985	-	-	576675	-
1990	12144,39	8300	576675	-
1995	14704,17	15400	140300	-
2000	-	-	1304500	-

وقد أثبتت هذه المعطيات أن اتجاه النفقات العامة في هذه الدول دائما في تطور مهما اختلفت درجات النمو فيها، حيث عرف الإنفاق تضاعف يزيد عن **200** مرة في فرنسا خلال قرن من الزمن، وفي مصر تضاعف بـ **684** مرة خلال نفس المدة، أما الولايات المتحدة الأمريكية فقد عرفت مضاعفة أكثر من **60** مرة خلال قرابة نصف قرن، بينما كان الإنفاق في روسيا مضاعفا بحوالي **17** مرة خلال نفس الفترة .

وهو الأمر الذي يؤكد أن ظاهرة تطور النفقات ظاهرة عالمية، وقد اختلف المفكرين في تقديم تفسير لها فمنهم من فسّرها نظريا ومنهم من أعطى تفسير واقعي كما سنراه فيما يلي:

1.4.1.2. التفسير النظري

فيما يلي سنتطرق إلى نظرية *فاجنر* و*َبيكوك-وايزمان* في شرح أسباب نمو النفقات العامة :

- فرضية فاجنر

قدم الإقتصادي الألماني ***Adlof Wagner*** في سنة 1883 وهو في صدد معالجة ظاهرة ازدياد النفقات العامة من منظور تاريخي واقتصادي مالي القانون المعروف باسم 'قانون تزايد نشاط الدولة' حيث أكد على تطور المجتمعات الصناعية يؤدي إلى بروز ضغط سياسي متزايد من أجل إحداث تطورات اجتماعية مما يتطلب المزيد من الإنفاق العام، وينص القانون على أنّه كلما تزايد متوسط دخل الفرد في البلدان الصناعية كلّما أصبح من الضروري نمو القطاع العام(نسبته من النشاط الإقتصادي الكلي)وبالتالي فإن معدل نمو متوسط نصيب الفرد من السلع العامة سيكون أكبر من معدل نمو متوسط نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام، وفيما يلي توضيحاً بيانياً لفرضية *فاجنر* .

شكل رقم (3) : فرضية فاجنر **Wagner** [65] ص123

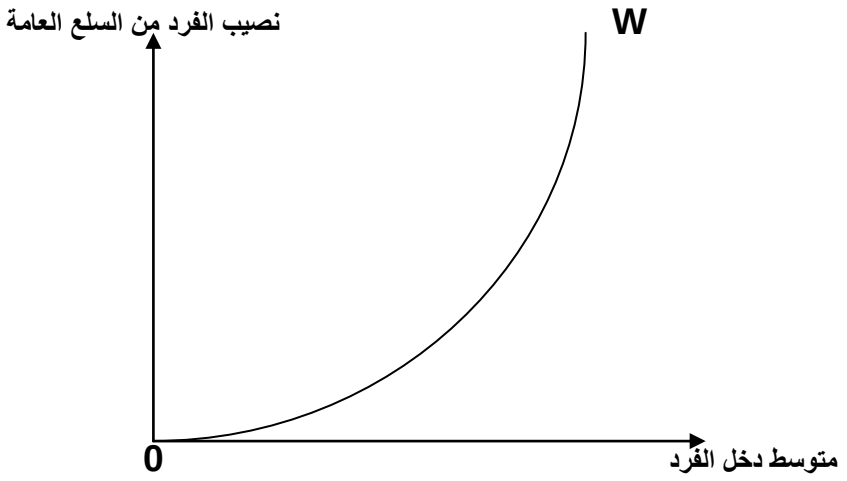

حيث يعبر المنحنى **ow** عن قانون *فاجنر* الذي بموجبه تتزايد الموارد المخصصة لإنتاج السلع والخدمات العامة بصورة مطردة وبمعدلات أكبر من معدلات النمو في الدخل التي تتحقق عبر الزمن يمكن أن نعبر على هذه النتيجة رياضياً كالآتي بفرض أن نسبة النفقات العامة **G** إلى الدخل **Y** دالة متزايدة للدخل**Y** أي: [191] ص12

$$\frac{dF}{dY} \geq 0$$ ، مع العلم أن داله الدخلY من الشكل : $$F(Y) = \frac{G}{Y}$$

وبفرض أن عدد السكان ثابت يكون لدينا مرونة النفقات العامة_الدخل على الشكل التالي:

$$E_{G/Y} = \frac{dG}{dY} \times \frac{Y}{G} \geq 1$$

ويعني ذلك أنه إذا تغير **Y** بـ **1 %**، فإن **G** يزداد بمقدار أكبر من **1 %** أو على الأقل يساويه.

وقد حدد *فاجنر* ثلاثة أسباب لزيادة الإنفاق العام تتمثل في :

-الزيادة النسبية في تكاليف الإدارة العامة مثل تكلفة إصدار القوانين التي تسمح بتنظيم النشاطات الإقتصادية والاجتماعية تبعاً لتطور المجتمع.

-التطور في نشاطات الرفاهية التي تقدمها الدولة حيث أن مرونة الطلب الداخلية أكبر من الواحد الصحيح، فعند ارتفاع الدخل يزداد معه الطلب على الخدمات مما يرفع هذه النسبة بصورة أكبر.

-التنمية الاقتصادية التي يصاحبها في الغالب ارتفاع في الاحتكارات الصناعية مما يتطلب تدخل الدولة ، وبذلك زيادة الإنفاق على مختلف الجوانب لتأمين الحاجات الأساسية لكل مواطن.

ومن الملاحظات التي لا بد من الإشارة إليها عند الحديث عن قانون *فاجنر* :

- عالج *فاجنر* الزيادة في النفقات العامة بشكل مطلق وليس نسبي إذ أن نسب الزيادة في النفقات العامة لا تتساوى في جميع مراحل المتغيرات الإقتصادية فقد تزداد وقت الإزدهار وقد تنخفض وقت الكساد.

- أغفل العامل الزمني في تحليله إذ أن النفقات العامة متقطعة في تطورها من حيث الزمن فقد تزيد في فترة ما بنسبة معينة وقد تقل هذه النسبة في فترة أخرى .

- ركّز على العامل الإقتصادي في تأثيره على زيادة النفقات العامة دون الإهتمام بالعوامل الأخرى كالعوامل الإجتماعية والمالية والسياسية.

<u>- فرضية *بيكوك و وايزمان* :</u>

قام المفكران بيكوك و وايزمان *Peacock –Wiseman* سنة 1961 بدراسة الإنفاق العام في المملكة المتحدة خلال الفترة 1890- 1955، وأكّدا على أن الاتجاه العام للزيادة في النفقات العامة ليس مستمر وإنّما على فترات متقطعة، وأن هذه الزيادة تكون أكبر أهمية في فترات الهزّات والاضطرابات الاجتماعية، ويرجع ذلك إلى ثلاث تأثيرات :

- أثر الإزاحة **DISPLACEMENNT EFFECT**: ويعني إزاحة الإنفاق العام المنخفض والإيرادات الضريبية المنخفضة من قبل الإنفاق العام المرتفع والإيرادات الضريبية المرتفعة، ويحدث هذا نتيجة الاضطرابات الاجتماعية التي تؤدي إلى دفع النفقات إلى مستوى أعلى، ولن تعود إلى مستواها السابق بعد انتهاء الإضطرابات حيث تكون لدى المجتمع رغبة في تمويل الإنفاق العام المرتفع مع تحمّل عبء

ضريبي أكبر من السابق وهكذا سيستقر الإنفاق العام عند مستوى أعلى ولن يكون هناك أي حافز للعودة إلى مستوى الإنفاق قبل حدوث الإضطرابات.

- أثر التفتيش **INSPECTION EFFECT**: ويعمل هذا الأثر على زيادة الإنفاق العام بحيث لا يبقى ثابتاً عند نفس المستوى المرتفع الذي وصله، وينتج عن تطور دور الدولة وزيادة النشاطات الجديدة لها، بالإضافة إلى الإضطرابات الاجتماعية الأخرى والحروب.

- أثر التركيز **CONCENTRATION EFFECT**: ويتمثل في ميل الدولة للمساهمة في النشاط الإقتصادي والتعجيل في عملية التنمية الإقتصادية.

ويوضح الشكل التالي فرضية *بيكوك ووايزمان*، حيث يمثل المحور الأفقي الزمن بينما يمثل المحور العمودي النفقات العامة **G** كنسبة من الناتج الوطني الإجمالي **PNB** ، ويعبّر المنحنى الزمني **PW** عن تطور نسبة النفقات العامة إلى الناتج الوطني الإجمالي عبر الزمن.

شكل رقم (4) : فرضية بيكوك-وايزمان [65] ص126

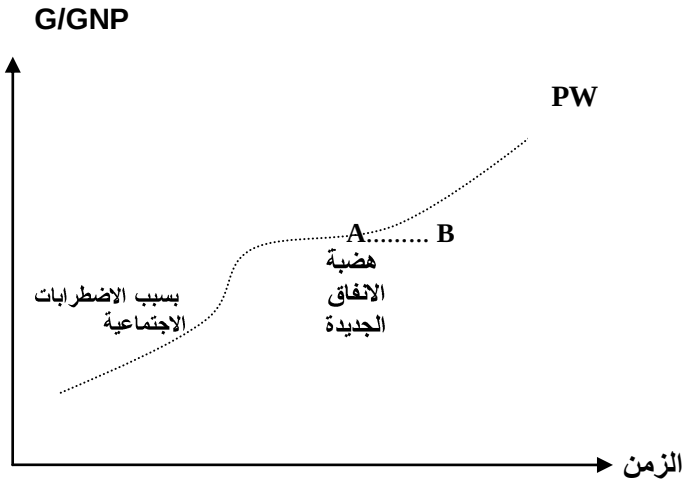

ويبين المنحنى بأن الإضطرابات الاجتماعية تؤدي إلى حصول زيادة مطردة في نسبة الإنفاق العام إلى الناتج الوطني الإجمالي حتى يصل إلى هضبة الإنفاق الجديد المرتفع، وهذا يعني إزاحة الإنفاق القديم المنخفض من قبل الإنفاق الجديد المرتفع حيث تستقر النسبة عند نقطة **A**، ولو افترضنا عدم وجود تأثيرات أخرى فإن النسبة ستستمر ثابتة (على طول الخط المتقطع **AB**) إلاّ أن وجود أثر التفتيش وأثر التركيز سيعملان على رفع النسبة باستمرار إلى الأعلى لأن حصول هزّات اجتماعية تعمل على دفع نسبة الإنفاق العام إلى الناتج الوطني الإجمالي إلى الزيادة مرّة أخرى.

- فرضية الرّكـود

يؤكد الفكر الكينزي أن للإنفاق العام دور فعّال وهام في زيادة الطلب الكلي الفعال، ومن ثم معالجة الكساد الإقتصادي، وحسب هذه الفرضية التي وضعت في الأربعينات فإن الميل المتوسط للاستهلاك **C/Y** أكبر من الميل الحدي للإستهلاك **dC/dY** وبالتالي فإن ارتفاع الدخل يؤدي إلى انخفاض الميل المتوسط للإستهلاك ، وهذا يقودنا إلى القول بأن معدل الطلب الإستهلاكي إلى الدخل ينخفض مع نمو الدخل.

ويرى أن شرط التوازن يتضمّن المساواة بين العرض **Y** والطلب الإستهلاكي **C** والإستثماري **I** والحكومي **G** (باعتبار أن الإقتصاد مغلق) وهو يسمح بكتابة صيغة التوازن التالية:

$$Y=C+I+G$$

وبالقسمة على **Y** تصبح الصيغة: $1=C/Y+I/Y+G/Y$

وبالتالي ففي حالة النمو المتوازن للناتج الحقيقي أو الدخل **Y** مع عدم وجود سبب لارتفاع الميل المتوسط للإستثمار **I/Y**، فإن الميل المتوسط للإنفاق الحكومي **G/Y**، يجب أن يزيد لكي يوازن انخفاض الميل المتوسط للإستهلاك **C/Y** ويحدد مستوى الطلب على العمالة الكاملة مع نمو الدخل، وبمعنى آخر فأنه ما لم تتم زيادة الإنفاق العام بمعدل أسرع من معدل النمو في الدخل فلن يتمكن الإقتصاد من النمو وربما يأخذ اتجاهه نحو الرّكود.

وإذا كان انخفاض الطلب الكلي الفعلي يعزى إلى العديد من الأسباب والتي على رأسها ارتفاع نسبة البطالة وارتفاع المستوى العام للأسعار فإن التحليل الكينزي يقضي أنه يتعيّن على الدولة زيادة الإنفاق العام بهدف رفع مستوى الطلب الفعلي أولاً ومنه امتصاص فائض العرض وفائض البطالة وبالتالي القضاء على ظاهرة الرّكود.

2.4.1.2. التفسير الواقعي

قدم علماء المالية العامة تفسيرات عديدة لزيادة النفقات العامة والتي أخذت شكلين؛ زيادة ظاهرية وهي ناجمة عن زيادة أرقام النفقات دون زيادة في حجم السلع والخدمات وتحسين نوعية الخدمات التي تقدمها الدولة أي مجرد زيادة رقمية؛ وزيادة حقيقية تعني زيادة الكميات من الحاجات والخدمات العامة مع زيادة المبالغ المنفقة على هذه السلع والخدمات ، وبمعنى آخر تؤدي إلى زيادة فعلية في القيمة الحقيقية للنفقات العامة في بلد معيّن وزيادة محتوى الدخل الوطني والثروة العامة عن طريق خدمات الدولة.

1.2.4.1.2. أسباب الزيادة الظاهرية للنفقات العامة

تتمثل هذه الأسباب في ما يلي:

- تدهور قيمة النقد(العملة): ويقصد بها تدهور القدرة الشرائية للوحدات النقدية الناتجة عن ارتفاع الأسعار مما أدى إلى زيادة حجم النفقات العامة الإسمية دون أن يقابل ذلك زيادة فعلية في الخدمات التي تقدم للأفراد [57] ص186، فعلى سبيل المثال إذا أرادت الدولة توفير كمية معينة من السلع والخدمات فإن ارتفاع الأسعار سيضطرها لرفع مقدار أكبر من النقود لتوفير نفس الكمية ، مما يدل على أن هناك علاقة طردية بين المستوى العام للأسعار والإنفاق الحكومي. [45] ص171

- تغير أساليب الموازنة: يمكن أن تعود الزيادة في النفقات العامة إلى التغير في الفن المالي وإلى اختلاف أساليب قيد الحسابات المالية، ففي السابق كانت تعد على أساس قاعدة تخصيص الإيرادات العامة بما يسمح للهيئات العمومية بإجراء مقاصة بين إيراداتها ونفقاتها، وبالتالي لا يظهر في الميزانية العامة للدولة إلاّ فائض الإيرادات على النفقات أما حديثاً فإن الميزانية تعد على أساس مبدأ الشمول حيث تظهر في الميزانية العمومية كافة النفقات العامة التي تقوم الدولة بصرفها، فمن المتوقع أن الأخذ بهذا المبدأ في سنة معينة يؤدي إلى وجود قدر من الزيادة في حجم النفقات العامة في هذه السنة إذ ما قيس بالسنة السابقة لها حيث كان يتبع المبدأ السابق. وقد تتغير الأساليب الحكومية إذا ما حدث تعديل في بدء السنة المالية حيث تضاف نفقات بقية السنة السابقة إلى حسابات السنة المالية الجديدة فيؤدي ذلك لزيادة حجم النفقات العامة، لذلك فإن تعدد الميزانيات العامة وما ينشأ عنه من تداخل يحدث غالباً ما يعرف بظاهرة التكرار في حساب الإنفاق العام بالميزانية من شأنه هو الآخر أن يؤدي إلى زيادة الإنفاق العام زيادة ظاهرية.

- مساحة إقليم الدولة وعدد سكانها: قد ترجع الزيادة الظاهرية في حجم النفقات العامة إلى زيادة مساحة الدولة وزيادة عدد سكانها، إن الزيادة في عدد السكان التي لا يترتب عنها زيادة النصيب المخصص للفرد الواحد تنجم عنها زيادة في النفقات العامة زيادة ظاهرية رقمية، وتؤدي زيادة السكان إلى زيادة أقسام معينة من النفقات العامة مثل الإسكان ومشروعات المياه والإنارة والنقل والمواصلات داخل المدن، كما تختلف الزيادة في النفقات العامة حسب التغيرات التي تحصل في الهيكل السكاني كازدياد عدد الأطفال الذين هم في سن التعليم تتطلب زيادة في النفقات العامة على توفير خدمات التعليم الإلزامي، وزيادة عدد المسنّين يتطلب زيادة الإنفاق العام على التقاعد والضمان الإجتماعي وإعانات أخرى . [65] ص116

لمعرفة الزيادة الحقيقية للنفقات العامة والحصول على نسب تقريبية نستبعد فيها آثار الزيادة الظاهرية للنفقات نستخدم الوسائل التالية: [55] ص261

- نستخدم الأرقام القياسية لاستبعاد ارتفاع الأسعار، وذلك باستعمال المعادلة التالية:

الأرقام القياسية للإنفاق العام = النفقات العامة بالأسعار الجارية / المستوى العام للأسعار × 100

- مقارنة نسب الإنفاق العام إلى مجموع الدخل الوطني في السنوات المختلفة.

- معرفة نصيب الفرد في الإنفاق لاستبعاد الزيادة الناجمة عن زيادة السكان.

2.2.4.1.2. أسباب الزيادة الحقيقية

يمكن حصرها فيما يلي:

- الأسباب الإقتصادية: وهي تتمثل في تطور حجم الدخل الوطني من جهة وتزايد تدخل الدولة في الحياة الإقتصادية من جهة أخرى، وحركة التصنيع من جهة ثالثة وذلك كالتالي:

- فزيادة النفقات الناجمة عن زيادة الدخل الوطني لا يترتب عليه بالضرورة زيادة الأعباء على الأفراد لأن الدولة في هذه الحالة تكون قادرة على مواجهة زيادة الإنفاق بما تحصل عليه من موارد نتيجة مزاولتها النشاط، فكلّما زادت دخول الأفراد قلّت مقاومة الأفراد لما تفرضه الدولة من ضرائب ورسوم مما يسمح باقتطاع مبالغ كبيرة من مداخيلهم وتخصيصها لتحسين الخدمات العامة. [57]ص188

- أما الزيادة الناتجة عن تدخل الدولة في الحياة الإقتصادية لمعالجة التقلبات الإقتصادية فيكون غالبا في حالات الكساد والبطالة فهي تدفع الكثير لتلافي حدوث مثل هذه الأزمات، فقد أدت التطورات الإقتصادية في القرن 19 والقرن 20 إلى خروج الدولة من حيادها وتجاوزها لوظائفها التقليدية.

- وترتبط زيادة النفقات العامة إلى حد كبير بحركة التصنيع حيث تستخدم التكنولوجيا الحديثة مما استوجب على الدولة إقامة التعليم الفنّي المتطور وترقية الجامعات ومراكز البحث العلمي التي تطلّبت المزيد من الدعم المالي، فقد بلغت ميزانية البحث العلمي حوالي **4%** من إجمالي النفقات العامة في *ألمانيا الاتحادية* و**5%** من إجمالي النفقات العامة في *اليابان*، بالإضافة إلى إقامة المشاريع الحكومية الصناعية خاصة تلك التي لا يستطيع القطاع الخاص تقديمها، كما أن الدولة تسعى جاهدة للمحافظة على ثرواتها الطبيعية أو للتحكم في مسار اقتصادياتها وزيادة معدلات التنمية الإقتصادية وهذا كله يستلزم زيادة في النفقات العامة. [64] ص159

- التنافس الإقتصادي الدولي : وقد أدى هذا التنافس إلى زيادة حقيقية في النفقات العامة بصورة مدفوعات تحويلية إمّا على شكل إعانة إنتاج للصناعة الوطنية حتى تتمكن من الصمود أما لمنافسة السلع الأجنبية في السوق المحلية، أو أن تكون على شكل إعانة تصدير للمنتجين لبعض السلع بهدف تمكينهم من المنافسة في السوق الأجنبية. [65]ص129

- الأسباب السياسية : ويمكننا في هذا المجال استعراض العوامل التي تؤثر بعض العوامل السياسية في حجم النفقات العامة التالية:

✓ انتشار مبادئ الديمقراطية وزيادة دمقرطة الحكم, وزيادة إشراك الأفراد في شؤون السلطة من خلال التوسع في اللامركزية.

✓ زيادة التزام الدولة اتجاه القضايا الدولية كالمنازعات والكوارث.

✓ زيادة الإهتمام بالانضمام للمنظمات الإقليمية والدولية، واتساع نطاق التمثيل الدبلوماسي وزيادة أعضاء البعثات الدبلوماسية في كل دولة.

- الأسباب العسكرية : وقد كرّس هذا الإتجاه الحروب التي شهدها القرن الماضي ومازلنا نشهدها إلى اليوم ولها أهمية كبيرة بالنظر إلى زيادة بؤر التوتر العسكري في العالم مما يستلزم إنفاقاً على القوات المسلّحة، وهي تتضمن نفقات إدامة القوة العسكرية المحاربة، ونفقات دعم الإعانات الحربية، بالإضافة إلى شعور الدولة بضرورة الاحتفاظ بجيوش كبيرة وأسلحة متطورة.

- الأسباب الاجتماعية : وهي تتعلق بعدة عوامل منها:

- زيادة تمركز السكان في العواصم والمدن الكبرى: نظراً للتطور الحاصل في هذه المدن في مجال الخدمات الإجتماعية، مما نتج عنه زيادة النفقات المرتبطة بتقديم الخدمات الأساسية كالصحة والتعليم ومختلف الهياكل الثقافية، وما يتعلّق بخدمات النقل والغاز والكهرباء والأمن ذلك لأن حاجات سكان المدن أكبر وأكثر تعقيداً من حاجات سكان الريف فهم عادة أكثر طلباً للرّفاهية.

- نمو الوعي الاجتماعي: أدّى انتشار التعليم إلى تعزيز فكرة الوعي الاجتماعي فظهرت وظائف جديدة كتأمين الأفراد ضد البطالة والفقر والمرضى والعجز والشيخوخة، وأصبح من واجب الدولة القيام بخدمات اجتماعية جديدة كالإعانات الاجتماعية والمرتبات التقاعدية، ونفقات العناية بالأطفال وتغذيتهم.

- الأسباب الإدارية : لقد نتج عن إعادة النظر في التقسيم الإداري واتساع وظائف الدولة وكبر المسؤوليات الملقاة على عاتقها زيادة في الهياكل الإدارية والموظفين ممّا يؤدي إلى زيادة حجم النفقات العامة لمواجهة تكاليف إقامة المؤسسات الإدارية الجديدة ودفع مرتبات وأجور الموظفين بها وما صاحبها من زيادة في حجم المستلزمات السلعية والخدمية التي يحتاجها الجهاز الإداري المتوسّع، كما أن اندماج بعض الدول كالألمانيتين ينجم عنه زيادة الإنفاق العام مقارنة بحجمه الذي كان سائداً في كل دولة. [57] ص190

- الأسباب المالية : إن سهولة الإقتراض في العصر الحاضر التي أدّت إلى كثرة التجاء الدولة على عقد القروض العامة للحصول على موارد للخزانة العامة تسمح بزيادة الإنفاق الحكومي ، كذلك يؤدي وجود فائض في الإيرادات أو مال احتياطي غير مخصص لغرض معيّن إلى إغراء الحكومة بإنفاقه في أوجه غير ضرورية وبذلك تزداد النفقات العامة ، ولقد ازدادت النفقات العامة في العديد من الدول تحت تأثير عدة عوامل ذات صبغة مالية صرفة منها: [45]ص169

– سهولة لجوء الدولة إلى القروض خاصة الداخلية بما لها من امتيازات السلطة العامة.

وجود فائض في الإيرادات .

– الخروج على بعض القواعد التقليدية المالية العامة، مثل: قاعدة وحدة الميزانية. [76]ص48

3.4.1.2. أسباب تزايد النفقات العامة في الدول النامية

يرتبط تزايد الإنفاق العام في الدول النامية بالإضافة إلى العوامل السابقة بعوامل أخرى يصعب تجنبها لها علاقة بخصائصها الاقتصادية والتي تتمثل في :

❖ تزايد نسبة الإستثمار العام إلى الاستثمار الكلي: عادة ما تتجه حكومات الدول النامية نحوالقيام بدور المستثمر تحقيقاً للتنمية الإقتصادية، ويرجع ذلك لما تعانيه هذه الدولة من نقص وتدهور شديدين في بنيتها الأساسية بالإضافة إلى افتقارها لعوامل جذب الإستثمار الخاص، مما انعكس على زيادة نسبة الإستثمار العام إلى الإستثمار الكلي لتصل إلى ما يقارب من **43%** في هذه الدول مقابل **30%** في الدول الصناعية.

❖ سياسات التوظيف والأجور في الحكومة والقطاع العام:إن العديد من الدراسات تشير إلى أن الطلب على عنصر العمل في الحكومة والقطاع العام بالدول النامية يبتعد بدرجة كبيرة عن الإقتصاد في التكاليف حيث أنه ينظر إلى زيادة التوظيف بوصفها هدفاً أساسياً اجتماعياً، وخاصة في الدول التي تعاني من كثافة سكانية عالية، مما أدى إلى وجود ظاهرة بطالة مقنعة مصحوبة بتزايد الإنفاق العام على الأجور والمرتبات والمعاشات.

❖ أثر تدهور قيمة العملة الوطنية: ويتحدد هذا الأثر في مجموعة من العوامل أهمها حجم الاستثمار العام، نسبة تخفيض العملة، نسبة رأس المال الأجنبي في الاستثمار العام، والتي يرتبط بها الإنفاق طردياً، فبالنسبة للإنفاق الاستثماري العام مثلا يؤدي تدهور قيمة العملة الوطنية إلى ارتفاع تكلفة الواردات من العدد والآلات والسلع الخام والوسيطة، وكذا الواردات الخدمية من الخبراء والفنيين، بالإضافة إلى ذلك هناك جانب آخر لزيادة الإنفاق العام يتعلق بزيادة مدفوعات خدمة الدين فقد أدى تدهور قيمة العملة إلى زيادة مدفوعات الفوائد– دون أقساط- بما يعادل **1%** من الناتج المحلي الإجمالي في الدول شديدة المديونية، بل إن هذه النسبة قد وصلت إلى **4%** في كل من *الأرجنتين وشيلي ونيجيريا وغانا والزائير*.

❖ الإنضمام لمنظمة التجارة العالمية: إن انضمام الدول النامية لـ **OMC** يعني قبولها تطبيق مبادئ الـ**GAAT** على كافة القطاعات الإقتصادية بما في ذلك قطاعي الزراعة والخدمات، ومن المتوقع أن يؤدي انضمام الدول النامية إلى المنظمة إلى زيادة الإنفاق العام بها في عدة جوانب :

-إن تحرير تجارة المنتجات الزراعية بما يتضمّنه من إلغاء دعم الإنتاج، ودعم الصادرات من جانب الدول المتقدمة سوف يؤدي إلى ارتفاع قيمة واردات الدول النامية من السلع الغذائية مما يدفع هذه الدول لزيادة الإنفاق العام الموجه لدعم السلع الغذائية خاصة المستوردة حماية للطبقات الفقيرة في المجتمع.

-إذا أرادت هذه الدول النهوض بقطاعاتها الزراعية أن تعتمد بدرجة أكبر على السياسة الإنفاقية ذلك لأن أحكام المنظمة قد أفسحت المجال لاستخدام السياسة الإنفاقية للنهوض بالقطاع الزراعي.

-إن تطبيق اتفاقية حماية حقوق الملكية الفكرية سوف يؤدي إلى تزايد قيمة واردات الدول النامية من الدواء والعدد والآلات مما يؤدي إلى ارتفاع الإنفاق العام في هذه المجالات.

❖ زيادة عدد السكان بنسبة أعلى في الطبقات الفقيرة: هذا الأمر يجبر الدولة على مواجهة عدد أكبر من المطالب بتوسيع خدماتها مما يؤدي إلى تزايد كبير في حجم الإنفاق. مع العلم أن هذه الطبقات تتطلب الكثير من النفقات بينما يتمتع أفرادها بإعفاء من الضرائب أو يدفعون ضرائب منخفضة نظراً لضآلة دخولهم. [91] ص284

❖ ازدحام المدن والمراكز الصناعية: إن تواجد عدد كبير من المواطنين في مكان واحد يتطلب العناية بالصحة العامة ووسائل النقل وتوزيع المياه والغاز والكهرباء وإنشاء الطرق، وهذا ناتج من آثار التخطيط المركزي السيئة وفرض مشروعات دون توزيعها على مراكز طلبها حيث لو أحسن توجيهها لقلّت المشاكل الإزدحامية وزادت المنافع على أوسع نطاق، أما في الاقتصاد الإسلامي أين تعتبر الزكاة أهم مورد للدولة تتمكن الهيئات المحلية لكل إقليم أن تقوم بتوزيعها حيث أن أهل أي إقليم أحق بإيراداتهم.

❖ سوء التنظيم الإداري: ويتمثل في المركزية الشديدة، وتنازع الإختصاص بين الوزارات والمؤسسات الحكومية المختلفة، وانعدام التعاون والتناسق بينها وكثرة الإجراءات المعقدة، بالإضافة إلى الكثرة الملحوظة في عدد الموظفين كل ذلك يساهم في زيادة النفقات العامة بشكل ملحوظ، بالإضافة إلى انخفاض أخلاقيات الجهاز الإداري بزيادة الغش والرشوة والإختلاس واستغلال النفوذ والتزوير، كما يزيد الإنفاق العام وارتفاع معدلاته من سوء التنظيم الإداري وانتشار البطالة المقنعة. [76]ص48

❖ الحروب والمنازعات الإقليمية والمحلية :إن استمرار الصراعات الدولية من ناحية والاضطرابات الداخلية من ناحية أخرى تزيد الإنفاق في مجالات الدفاع والأمن وهو يتزايد في ظل سباق التسلح العالمي، ويؤكد تقرير البنك الدولي أن نسبة الإنفاق العسكري إلى الناتج الوطني الإجمالي تبلغ أعلى معدلاتها في منطقة الشرق الأوسط حيث تراوحت بين **11%** و**14%** بين عامي 1974 و1985 مقابل **7%** في شرق آسياو **4%** في جنوب آسيا وإفريقيا كذلك بلغت واردات الدول النامية من الأسلحة خلال الفترة من 1978-1982 حوالي **66%** من الواردات العالمية، كما بلغت **64%** خلال الفترة 1982-1986، وقد استأثرت منطقة الشرق الأوسط وحدها بنصف هذه الواردات وهو ما يمثل **32%** من

الواردات العالمية، وفي ظل الصراعات الدولية ونتيجة التقدم التكنولوجي وارتفاع تكلفة التسليح فإنه من غير المتوقع إمكانية تخفيض الإنفاق العام على الإنفاق العسكري. [123]ص129

2.2. الإنــفاق العام كأداة للســياسة الإقتصادية

تعتمد السياسة الاقتصادية بدرجة كبيرة على أدوات السياسة المالية في سبيل تحقيق أهدافها، وإذا كان هدف السياسة الاقتصادية هو زيادة درجة نمو الاقتصاد الوطني، فإن الحكومة تهدف من خلال اتباع السياسة المالية إلى المحافظة على معدل نمو مستقر للناتج الوطني الإجمالي بحيث لا يتعرض إلى التقلبات الشديدة، فمن الملاحظ أنه عندما يكون معدل النمو سريعاً، أي زيادة عالية في الإنتاج ينتج عنه الزيادة في الطلب على عوامل إنتاج، وكذلك الزيادة في الإستهلاك وبسبب عدم قدرة الإقتصاد لمواءمة الطلب المتزايد فإن ذلك سيؤدي إلى ارتفاع الأسعار والتضخم، وهنا يأتي دور السياسة المالية التي تسعى إلى أن يكون النمو الاقتصادي بمعدلات يكون فيها معدلات البطالة والتضخم مقبولة وهذا ما يسمى بالإستقرار، فضلاً عن ذلك فإن الحكومة تهدف إلى العدالة في توزيع الدخل والثروة بين أفراد المجتمع. [117] ص26

وتعبر السياسة الإنفاقية عن السلوك المالي للدولة الذي يسعى لتوجيه الأموال نحو مختلف القطاعات والشرائح الاجتماعية والإشراف على إدارة الاقتصاد الوطني من الناحية المالية، وعليه فهذا المبحث يتولى الإشارة إلى أهمية السياسة الإنفاقية كأداة خاصة للسياسة المالية ويتناول وسائل ومراحل تنفيذ الإنفاق ومعايير توزيعه .

1.2.2. تحقيق أهداف السياسة المالية عن طريق سياسة الإنفاق

تلعب السياسة المالية دوراً إيجابياً لتعجيل التنمية الإقتصادية وإشاعة الإستقرار في ربوع الإقتصاد الوطني وتحقيق العدالة الاجتماعية بين الأفراد في توزيع الدخول والثروات، وأهم هدف تسعى لتحقيقه السياسة الاقتصادية يكمن في تحقيق العمالة الكاملة والاستقرار في الأسعار والعدالة في التوزيع الدخل الوطني، وكذا زيادة معدل النمو الاقتصادي ويبرز دور السياسة الإنفاقية في تحقيق ذلك فيما يلي:

- تحقيق العمالة(التشغيل): من بين الأهداف الرئيسية للسياسات الإقتصادية إيجاد الفرص الملائمة لكل من يرغب في العمل ، وتبعا لنظرية الطلب فإن الطلب الكلي هو الذي يتحكم في حجم العمالة ، وبالتالي فإنه يتعين على الدولة القيام بالإنفاق العام على المشاريع الاقتصادية المختلفة عن طريق الإستثمار في المشروعات من أجل خلق فرص عمل جديدة للمواطنين العاطلين عن العمل ، وبالرجوع إلى النظرية

الإقتصادية عند شروط تحقيق التوازن في سوق السلع والخدمات إلى جانب التوازن في سوق النقد على النحو الذي يوضح الشكل أدناه فإن زيادة الإنفاق العام الإستثماري ستقوم بنقل مستوى الإستثمار الإجمالي من I_0 إلى I_1 مما يؤدي إلى زيادة الدخل الوطني بمقدار :

$$\Delta Y = k \cdot \Delta I$$

(حيث أن : $\Delta I = I_1 - I_0$ ، و **k** مضاعف الاستثمار، وΔY التغير في الدخل)

وعند زيادة الدخل الوطني ينتقل الدخل تباعاً نحو اليمين إلى المستوى Y_1، مما يجعل المنحنى **IS** يتحرك كذلك بنفس المقدار وفي نفس الإتجاه.

شكل رقم (5) : تغير منحنى **IS** وفق أثر الإنفاق على العمالة [114]ص195

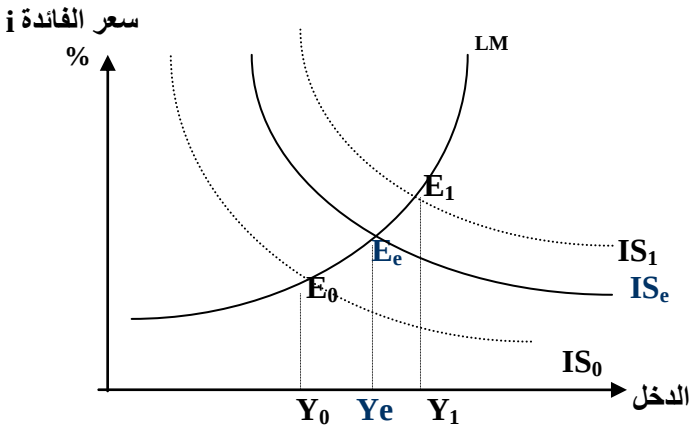

حيث :

IS : منحنى الإستثمار–الادخار
LM : منحنى عرض وطلب النقود
E : نقطة التوازن

على العموم فإن الزيادة في الإنفاق الاستثماري تولد زيادة في مستوى العمالة، غير أن مستوى زيادة هذا الأخير يكون حتما مرتبطا بمدى مرونة عرض العمل، ومدى استجابته للزيادة في الإستثمار، وبالتالي يؤدي إلى زيادة الدخل من جهة ويتحقق الهدف بتحقيق العمالة الكاملة من جهة أخرى.

- السياسة الانفاقية والمستوى العام للأسعار : تلعب الأسعار دوراً هاماً في الإقتصاد كونها تعتبرأداة لترشيد استخدام الموارد وإعادة توزيع الدخل ومقياساً لمعدل التبادل بين الداخل والخارج، وعلى هذا الأساس تؤثر الدولة في المستوى العام للأسعار فتقوم بالتدخل في عمل آلية جهاز الثمن عن طريق الإنفاق العام في شكل دعم سلعي بهدف تخفيض الأسعار أو تثبيتها في المدى الطويل، ويوضح الشكل الموالي أثر الدعم السلعي على توازن السوق.

شكل رقم (6): اثر الدعم السلعي على توازن السوق [114] ص197

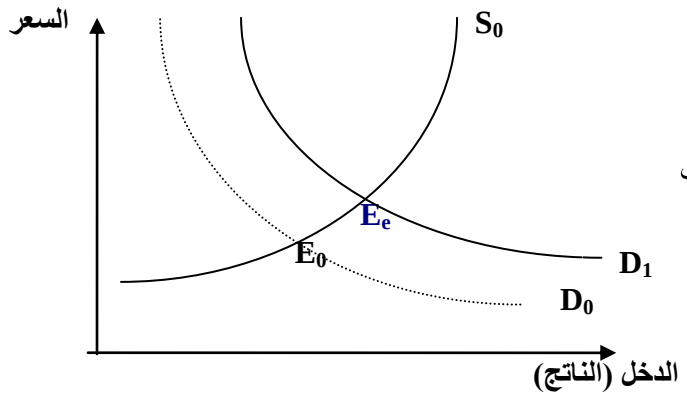

حيث: **S** تمثل عرض السلع والخدمات
D تمثل الطلب على السلع والخدمات
E نقطة التوازن

يتقاطع منحنى الطلب على السلع والخدمات D_0 ومنحنى العرض S_0 عند نقطة التوازنE_0، وعند قيام الدولة بتدعيم سلعي فإن ذلك سيؤدي إلى زيادة الدخل الحقيقي الذي يتولد عنه زيادة في الطلب الإجمالي عند نفس مستوى الأسعار مما يجعل منحنى الطلب D_0 يتحرك نحو اليمين إلى D_1 من أجل تحديد وضعية توازنية جديدة عند تقاطعه مع منحنى العرض، وبالتالي فإن أثر الإنفاق العام المقدم في شكل دعم سلعي يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع مما يؤدي إلى زيادة الدخل.

وتجدر الإشارة هنا إلى أنه إذا كان الجهاز الإنتاجي للاقتصاد غير مرن بالقدر الذي يستجيب فيه للطلب الإضافي فإن ذلك سيؤدي إلى زيادة الأسعار أما إذا كان العرض يستجيب لزيادة الطلب عن طريق الاستيراد فإن آثار مضاعف زيادة الإنفاق سوف تتسرب نحو الخارج بدلاً من أن تكون محفزاً على زيادة الإستثمار وتحريك الإنتاج والعرض بالداخل تتجه تلك الآثار نحو الإقتصاد المورد. [128] ص22

- تحقيق التنمية والإستقرار الإقتصادي: تتضمن التنمية الاقتصادية العمل على تحقيق النمو الاقتصادي واستمراره من خلال زيادة معدلات التراكم الرأسمالي بشقيه المادي والبشري وتحقيق التقدم التكنولوجي، ويمكن للدولة أن تعتمد على السياسة الانفاقية في ذلك، إذ يؤدي الإنفاق العام على رأس المال الاجتماعي إلى تخفيض تكاليف المستثمرين، ومن ثم زيادة قدرتهم على الاستثمار ويتحقق ذلك الأمر من خلال زيادة الإنفاق العام على مشروعات البنية الأساسية وبرامج التعليم والتدريب علاوة على ذلك تتدخل الدولة بتقديم الإعانات للمنتجين بما يدفعهم إلى زيادة التراكم الرأسمالي في المجالات التي يتعذر عليهم دخولها بمفردهم، وقد تكون هذه الإعانات في صورة نقدية أو عينية، كما تكون في صورة تغطية خسائر أو ضمان حد أدنى من الأرباح.
- تحقيق عدالة توزيع الدخول: يمكن تصور تدخل الدولة لتحقيق عدالة التوزيع الدخول اعتماداً على أدوات السياسة المالية وخاصة السياسة الإنفاقية من خلال زيادة قدرة أصحاب الدخول المنخفضة على

الكسب، بما يؤدي إلى توزيع متقارب للدخول، أو يمنع التوزيع غير العادل، ويتم من خلال الإعانات العينية التي من شأنها رفع المستوى الصحي والتعليمي والتدريبي للفئات محدودة الدخل ومن ثم زيادة قدرتها على العمل.

➢ استعمال سياسة الإنفاق العام في محاربة التضخم: إن الإنفاق العام الهادف إلى إغاثة الفقراء ورعايتهم يعتبر تضخمياً، على الرغم من الحاجة إليه من منطلقات العدالة وحقوق الإنسان في معظم الأحيان، الأمر الذي يجعل التراجع عنه صعباً جداً مما يستدعي التفكير في أسلوب فعال يقوم على الإبقاء على الرعاية الاجتماعية الضرورية دون التضحية بالسياسة الكابحة للتضخم ولعل النموذج الزكوي في ذلك وعلى بساطته يضع الأساس لهذا الأسلوب المطلوب، ألا وهو أن يتم تمويل الرعاية الاجتماعية والإقتصادية للفقراء من أموال الأغنياء مما يقلل الآثار التضخمية لنفقات الرعاية الاجتماعية جداً منها ، بسبب تمويلها الكامل من أموال الأغنياء.

والأثر المنسوب إلى علي بن أبي طالب - *كرم الله وجهه*- أنه ما جاع الفقراء إلاّ بتقصير من الأغنياء وإن تطبيق هذا المعيار في تمويل الكثير من نفقات الرعاية الاجتماعية وخاصة الإعانات السعرية للسلع والخدمات العامة بما فيها الكهرباء والماء والهاتف والنظافة والصحة والتعليم وغير ذلك كثير ما سيخفف من الآثار التضخمية لهذا النوع من النفقات إلى حدود بعيدة جداً وهو ما يجعله سياسة اقتصادية لها وسائلها ولها أهدافها. [95]ص ص 58،59

2.2.2. أدوات سياسة الإنفـــاق العام

تقوم الدولة باستخدام سياسة الإنفاق لمواجهة المشاكل التي يعرفها الإقتصاد الوطني تبعاً للقيود المالية التي تعرفها وهي بذلك تستخدم وسيلتين وهما:

1.2.2.2. تخفيض أو زيادة الإنفاق العام

يمكن للدولة أو تقوم بسياسة توسعية أو تقييدية حسب الحالة التي يعيشها الإقتصاد الوطني حيث أنها لا تستطيع زيادة الإنفاق العام بلا حدود لما يمكن أن يحدثه من آثار سلبية كالتضخم، ولعدم قدرة الدولة دائماً على تغطيته، وقد تكون الزيادة في الإنفاق العام لا إرادية حيث تفرضها الأوضاع القائمة كالحروب العسكرية والأزمات والنكبات أين يكون من الصعب التحكم في الإنفاق العسكري الذي تحدده متطلبات الحرب، أو عند حدوث كوارث طبيعية.

أمّا بالنسبة لتخفيض الإنفاق العام فالدولة تقيدها حدود اعتباراً لوجود بعض الحاجات الإجتماعية غير القابلة للضغط من جهة ولما يمكن أن يولده ضغطها من ردود فعل متباينة ، ويعتبر تقليص الإنفاق العام المدخل المنطقي الأول لمعالجة العجز، حيث يتوجب على الدولة طرق هذا المجال لإثبات مصداقيتها

وجديتها ومن أجل رفع الأداء وتحسين الكفاءة الاقتصادية بشكل عام، وهناك عدة أوجه لخفض الإنفاق العام وهي: [119] ص274

- تخفيض التكاليف الجارية والرأسمالية لتقديم الخدمات الأساسية التي يجب على الدولة أن تضطلع بها، ويتم ذلك عن طريق رفع كفاءة الأداء والإنتاجية .
- تقليص نفقات الدعم المالي والتحويلات وقصرها على الفئات الفقيرة والمستحقة، وعدم استخدامها للاسترضاء السياسي بين مجموعات القوى المختلفة.
- الحد من سياسة الهدر في بعض بنود الإنفاق العام أو استغلالها لأغراض التوقيع (إنشاء اللجان والمكاتب والمواقع الإدارية غير المنتجة وشراء السلع غير الضرورية، وصرف المكافآت غير المبررة).
- التخلص من بعض الأنشطة التجارية غير المربحة وغير المجدية اقتصاديا.
- تحويل بعض الأنشطة الاجتماعية إلى الجمعيات لتمول من قبل الأفراد و مؤسسات القطاع الخاص.
- بيع الأنشطة التجارية القابلة للتسويق إلى القطاع الخاص واستخدام عواد البيع في دعم الإيرادات.
- دعوة القطاع الخاص للمشاركة في تمويل وإدارة مشاريع البنية الأساسية الجديدة.

2.2.2.2. إعادة هيكلة بنية الإنفاق العام

عادة ما تتم هيكلة النفقات العامة على النحو التالي: [57] ص191

- نفقات الخدمات العامة.
- نفقات الأمن والدفاع.
- نفقات الخدمات الإجتماعية.
- نفقات الشؤون الإقتصادية.
- نفقات أخرى.

وتقوم الدولة بمراجعة الأولويات التي تقوم بها تبعاً للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، ورغبة السلطات في تغييرها، فزيادة النفقات العسكرية يمكن أن يؤدي إلى حدوث آثار تضخمية نتيجة انخفاض الإنتاج المدني، وهذا لا ينقص من دورها في تطوير فنون الإنتاج وتطوير الهياكل القاعدية.

3.2.2. مراحـل تنفيذ النفقات العامة

لتحقيق أهداف السياسة الإنفاقية تمر النفقة العامة بمرحلتين أساسيتين وهما:

1.3.2.2. تقدير النفقة العامة

تعتبر عملية تقدير النفقات والإيرادات من الأعمال التي يتوقف عليها تحقيق الميزانية العامة وأهم ما يجب اتباعه لتحقيق ذلك هو تجنب أي زيادة أهمية في الإيرادات بغرض سد النفقات وكما أنه لا يمكن تقدير النفقات العامة قبل تقدير الإيرادات العامة مسبّقاً سنتطرّق لتقدير هذه الأخيرة أولاً، ثم التقدير النهائي للنفقات ثانياً. [107] ص41

- تقدير الإيرادات العامة : يعد تقدير الإيرادات كمرحلة سابقة لتقدير النفقات من أصعب الأمور نظراً للتقلبات المالية التي يمكن أن يعرفها الوضع الاقتصادي للدولة، وفي هذا الصدد يمكن تقسيمها إلى:

-إيرادات ثابتة : و هي إيرادات دورية يغلب عليها طابع الاستقرار، ويتم الاعتماد في تقديرها عادة على القياس بالسنوات السابقة مع مراعاة ما ينقص منها أو يزيد فيها في كل سنة.

-إيرادات متقلّبة : وهي إيرادات متغيرة لا يمكن التنبؤ بها مستقبلاً إلاّ بصورة تقريبية وهي تشمل في الغالب حاصل الغرامات المقروضة، الأموال المخصصة للهبات والهدايا، مستحقات الدولة من الأرباح المحصّلة من مؤسسات القطاع العام، المبالغ المدفوعة مقابل الخدمات والأتاوى، ومداخيل المساهمات المالية للدولة، طالما كان تقدير هذه الإيرادات غير مضمون النتائج لأنّه يغلب عليه الطابع التخميني أي تحرّي أقرب الأرقام إلى الحقيقة باعتماد الأسس العلمية والأساليب الناجعة في عملية التقدير وأهمّها:

-أسلوب التقدير المباشر: الذي يتطلب دراسات مدققة من طرف خبراء اقتصاديين لمعرفة التطورات الإقتصادية التي قد تحصل مستقبلاً.

-أسلوب التقدير الوسطي: وينطلق من أخذ معدل وسطي من معدلات التحصيل الفعلي خلال سنوات معينة سابقة.

-أسلوب التقدير القياسي: ويقوم هذا الأسلوب على المقارنة والقياس على الإجراءات التي يتم تحصيلها في آخر السنة المالية لتضاف عليها بعض التعديلات انطلاقا من تخمينات الخبراء الإقتصاديين.

- التقدير النهائي للنفقات العامة: لتقدير النفقات العامة يتم الاعتماد على النفقات الواردة في ميزانية السنة المالية الماضية مما يضمن الحد الأدنى والضروري لسير المرافق العامة للدولة، وتدرج هذه الأعباء كحساب للأساس [164]ص88، ويبقى على الحكومة أن تضيف الأعباء المقترحة تجسيدا لبرامجها، وبالتالي فتقدير النفقات العامة متروك للوحدات الوزارية التي تقوم بضبطها، وتحديد قيمتها ونوعها. كذلك النفقات العامة بدورها تقسم إلى ثابتة وأخرى متقلبة؛ فالنفقات الثابتة التي يغلب عليها التكرار يكفي مراجعة سجلات ودفاتر الدين العام وجداول المستخدمين لضمان استمرارها؛ أما النفقات المتقلبة فهي في الغالب موجهة إلى عمليات الصيانة والترميم وكذا نفقات الطرق والمشاريع العامة، فهي نفقات بمدى استقرار الأوضاع المالية، وهو ما يجعل أمر تحديد قيمتها وحجمها قائماً على مجرد توقعات دون تصور واضح. [95] ص244

2.3.2.2. تنفيذ النفقات العامة

بعد مرحلة تقدير النفقات العامة تقديراً سليماً وحصولها على الموافقة تأتي مرحلة تنفيذها و التي تمر بأربعة خطوات أساسية وهي:

- عقد النفقة أو الإلتزام بالدفع : يعرّفه أحد الكتاب أنه القرار الذي بموجبه تكون الدولة (أو أي شخص آخر) مدينة، ولا يمكن أن يتخذ إلاّ من طرف الممثل القانوني للهيئة العمومية المعينة وعموما فإن الالتزام بالنفقة هو عقد بموجبه تلتزم هيئة عمومية بإنشاء واجب يترتب عليه تكلفة، ويشترط أن يصدر الالتزام عن السلطة صاحبة الاختصاص وأن يكون في حدود الاعتمادات المقررة في الميزانية.

- تحديد المبلغ أو تصفية النفقة : وهو المبلغ الواجب دفعه اتجاه الالتزام بالدفع والذي يعتبر ديناً على صاحبه نتيجة هذا الالتزام، ويشترط قبل القيام بأي إجراء التحقق من ثبوته والتأكد من استحقاق الدين على الدولة أو إحدى هيئاتها، فقد يكون هناك دين لكن تم الوفاء به أو سقط لسبب من الأسباب كما يشترط أن يكون الآمر بالصرف أن يكون على علم وبدقة بالمبلغ الذي يستوجب دفعه للدائن القائم بالخدمة. [28]ص218

وتجدر الإشارة إلى أن الطريقة المتبعة في إجراء عملية التصفية تتوقف على طبيعة النفقة في حد ذاتها وتتم كالتالي : - تحديد مبلغ النفقة بصفة انفرادية من قبل الإدارة. [110] ص20

- تحديد مبلغ النفقة باقتراح من الدائن المستحق.
- التقدير المشترك للنفقة بين الآمر بالصرف والدائن.

- الأمر بالصرف: أو تحرير الحوالات وهو عقد إداري يصدر بموجبه أمر بدفع النفقات، بتعبير أدق هو بمثابة طلب دفع المبلغ المحدد من الآمر بالصرف إلى المحاسب العمومي لدفع مبلغ الدين المحدد مقداره صراحة إلى صاحب الحق ويجب أن يتضمّن كل الإثباتات والبيانات اللازمة حتى يتسنّى للمحاسب العمومي التأكد من شرعية النفقة.

- الدفع أو صرف النفقة : وهو الجزء المحاسبي الموالي للمراحل الإدارية السالفة الذكر ، وتتمثل في تسوية النفقة ودفعها من طرف الشخص المكلّف ، وهو في الغالب المحاسب العمومي الذي لا تقتصر مهامه بدفع المبلغ فقط بل يتحقق من هوية الشخص المتحصل على المبلغ وأيضاً يقوم بمراقبة العمليات الإدارية التي تمّت في السابق.

4.2.2. معايـير توزيع النفقات العامة

نتناول فيما يلي أهم المعايير التي تحكم توزيع النفقات العامة بين القطاعات الحكومية المختلفة المتمثلة في قطاع الخدمات السيادية للدولة كخدمات الأمن والدفاع والعدالة والإدارة العامة، وقطاع

الخدمات الإقتصادية والأساسية للتنمية؛ كخدمات رأس المال الإجتماعي المادي وخدمات رأس المال الإجتماعي البشري؛ فضلا عن معايير توزيعها على مختلف المشاريع الإقتصادية.

1.4.2.2. معايير توزيع النفقات بين القطاعات السيادية للدولة

تتوزع النفقات العامة وفق المعايير التالية: [25] ص304

- الدفاع: تشكل النفقات العسكرية نسبة هامة من الإنفاق العام في غالبية دول العالم، ويخضع توزيعها إلى عوامل تحدد مدى أهمية جوانب الدفاع من الميزانية العامة للدولة وتتمثل هذه العوامل في :

- موقع الدولة الجغرافي ومدى وجود مشاكل مع جيرانها.
- تقدم العلوم العسكرية وتعقد معداتها وبالتالي ارتفاع تكلفتها.
- طابع السرعة والسرية التي يتّسم بها الإنفاق العسكري وما ينتجه من إهمال لاعتبارات الكفاءة والموضوعية في الإنفاق.
- ارتفاع المرتبات والمكافآت لرجال القوات المسلّحة، وتوفير الخدمات الإجتماعية والثقافية لهم.

- الأمن والعدالة: ترتفع هذه النفقات عادة في المدن الكبيرة خاصة تلك التي تنتشر فيها معدلات مرتفعة من الجرائم أو التي تكثر بها الصراعات الداخلية، وهي نفقات اجتماعية لها دور إيجابي على النمو الإقتصادي حيث تساعد على الاستقرار الإجتماعي والإقتصادي.

- الإدارة العامة : وتهدف خدماتها في مختلف الدول إلى تنظيم العلاقة بين الدولة والمواطنين وبين المواطنين أنفسهم حيث تخضع هذه العلاقة لأشكال رسمية من المستندات حتى يتحقق النظام في المجتمع، ويقع على عاتق هذه الإدارة علاوة على ذلك اكتشاف الموارد الإقتصادية والطبيعية واستغلالها الإستغلال الأمثل، وكذلك البحث عن مستثمرين للمشروعات الجديدة وتعريف صغار المنتجين بكيفية تحسين طرق إنتاجهم بالإضافة إلى اختيار وبناء المشروعات الأساسية والقيام بالإصلاحات الإدارية وغيرها.

2.4.2.2. معايير توزيع الإنفاق في قطاع الخدمات الإقتصادية

تهدف خدمات هذا القطاع إلى تكوين قاعدة اقتصادية واجتماعية للتنمية وتشمل مجموعتين من رأس المال الإجتماعي: المادي والبشري.

- رأس المال الإجتماعي المادي : وهو يتضمن مشروعات البنية الأساسية للتنمية كمشروعات المياه والطرق والإسكان والكهرباء والهاتف والصرف الصحي وغيرها ، ويتحدد الإنفاق العام على هذه المرافق على السمات الجغرافية والطبيعية للدول وحالتها الإقتصادية إضافة إلى أهداف التنمية والعرف الإجتماعي السّائد بها والكثافة السكانية.

- رأس المال الاجتماعي البشري: ويشمل هذا النوع خدمات الصحة والتعليم باعتبارهما ضرورة إنسانية وخدمات استهلاكية وكذلك ضرورة اقتصادية واستثمار مرتفع العائد، فنسبة الإنفاق الموجهة للتعليم في ارتفاع مستمر في معظم الدول، وقد مثلت المرتبة الثانية بعد الدفاع سنة 1992 بين أقل من **4 %** *بالبرازيل* و*الباكستان* إلى ما يزيد عن **20%** من الميزانية العامة في *تركيا* و*ماليزيا* و*كينيا*، أما بالنسبة للصحة فالإنفاق عليها يأخذ جانبين؛ الصحة العامة الوقائية والعلاجية، وكلا النوعين يكملان بعضهما البعض حيث أن زيادة الإنفاق على الأولى يقلل من الحاجة إلى الإنفاق على الثانية.

[15]ص122

3.4.2.2. معايير توزيع الإنفاق العام بين المشروعات العامة

وهي تشمل مختلف الطرق التي تساهم في اختيار المشروعات العامة داخل كل نشاط من الأنشطة الإقتصادية المختلفة المادية والخدمية ويكون ذلك عن طريق تقييم الجدوى الإقتصادية للمشروع ومحاولة تقدير كل من المنافع والتكاليف المترتبة على تنفيذ ذلك المشروع، على أن تكون عامة وغير خاصة، وعلى الرغم من أن فكرة تحليل المنافع والتكاليف ليست جديدة ويستخدمها المشروع الخاص منذ فترة طويلة حيث يعبر عنه فائض الربح التجاري للمشروع عن الرّغبة في اتخاذ القرارات المتصلة بالاستثمارات في المشروعات البديلة، إن دراسة الجدوى للمشروعات العامة تستدعي دراسة مستقلّة وذلك لصعوبة تطبيق منهج تحليل المنافع والتكاليف على المشروع العام للأسباب التالية:

- بعض المنتجات العامة لا يمكن معها استخدام نطاق السوق في تحديد أسعارها.
- بعض المنتجات العامة لها آثار جانبية غير مرغوبة، لا يدفع تعويض للأفراد الذين تقع عليهم هذه الآثار.
- تقدم بعض المنتجات العامة مجاناً أو عند أسعار منخفضة تقل عن التكلفة الحقيقية لها.
- توجد بعض المشروعات العامة لا يمكن استخدام نظام السوق في تقدير منافعها وتكاليفها كمشروعات إمداد أنابيب المياه إلى المناطق السكنية, حيث يترتب عليها آثار تتعلّق بالتنمية الصناعية.

هناك معايير اقتصادية تسترشد بها الحكومات في تقييمها للاستثمارات العامة والإختيار بين هذه المشروعات لتقرير أكثرها نفعاً حسب أهداف المجتمع وظروف تنميته، وهذه على النحو التالي:

- حجم المشروع: حيث أن الدولة تفاضل بين المشروعات الصغيرة والمشروعات الكبيرة، فالدول النامية مثلا تحبّذ المشروعات الصغيرة لسهولة إدارتها وقلة مخاطرها وسهولة تجميع رأسمالها.
- كثافة استخدام عنصر من عناصر الإنتاج: فالدولة تفضّل اختيار المشروع الذي يعتمد على عناصر متوفرة بشكل كبير .

- العائد الإجتماعي للمشروع: وهو بيان القيمة الحقيقية التي تعود على المجتمع نتيجة القيام بهذا المشروع معدل ما يضيفه المشروع إلى كل من الدخل الوطني والطاقة الإنتاجية والتشغيل، ومعدل ما يحققه المشروع من عائد أو فائض.
- مدى استخدام المشروع لعوامل الإنتاج المحلية، وما يتطلبه من العملات الأجنبية وما يوفره منها، والمدة اللازمة لتنفيذه وبدء الإنتاج فيه، فقد تشجّع الدولة المشاريع التي تساعد في توفير العملات الأجنبية للبلد. [3] ص ص 114،115

أما عن النفقات العامة غير الاستثمارية فإنها تحدد في ضوء الأهداف العامة التي تستهدفها السياسة الإقتصادية منها إقامة التوازن الإقتصادي والإجتماعي، وإحداث التوازن بين الإنتاج والإستهلاك وإعادة توزيع الدخول بالشكل الذي يحدث تفاوته، ومكافحة التضخم والبطالة. [45]ص84

3.2. الآثار الإقتصادية للنفقات العامة

إن السياسة الإنفاقية العامة ترسم وفقاً لما يترتب عليها من آثار مما يفسر جدوى الدراسة العلمية للآثار الاقتصادية للنفقات العامة التي تساعدنا على معرفة الأوجه الصحيحة للإنفاق، فمعرفة الأثر في ظل ظروف معينة لإنفاق معين تمكننا من اتخاذ القرار المناسب لاعتبار هذا النوع من الإنفاق إنفاقاً واعياً وهادفاً كما أن زيادة فعالية النفقة العامة مرهونة بالآثار التي ستحدثها.

وفي هذا الصدد لا بد أن نسجل بأن الآثار الإقتصادية التي تحدثها النفقات العامة تتوقف على عدة عوامل أهمها [12] ص144 : - كيفية تمويل الإنفاق العام.

- درجة الكفاءة التي يستخدم بها الإنفاق العام.
- هيكل ومستوى النشاط الاقتصادي.

ولكل نفقة عامة نوعان من النتائج:

- نتائج مباشرة تتمثل في الحصول على جزء من القوى العاملة ومن الموارد الإقتصادية لإشباع الحاجات العامة، وبهذا فهي تساهم في خلق الناتج الوطني.
- نتائج غير مباشرة تتمثل في سلوك المستفيدين من الإنفاق العام.

ولهذا الغرض قمنا بتقسيم هذا المبحث وفق نوع الآثار النفقات العامة، وعلاقتها بالتمويل والظروف الاقتصادية.

1.3.2.الآثار المباشرة للنفقات العامة

يؤثر الإنفاق على كافة الفروع والقطاعات الإقتصادية في الإقتصاد الوطني وفيما يلي سنتناول أثره على الناتج والإستهلاك وعلى توزيع الدخل، بالإضافة إلى أثره على المستوى العام للأسعار.

1.1.3.2. آثار النفقات العامة على الناتج الوطني

لإيضاح أثر الإنفاق العام على الناتج الوطني يتعين علينا أن نفرق بين أثر يتحقق في المدى القصير وأثر يتحقق في الفترة الطويلة:

- أثر الإنفاق العام في الفترة القصيرة [64] ص164: يهدف الإنفاق العام إلى تحقيق استقرار النشاط الإقتصادي أي إلى التخفيف من حدة التقلبات عبر مراحل الدورة الاقتصادية، فإذا فرضنا أن اقتصاداً ما يعاني من حالة الإنكماش فإن هذه الحالة سوف تؤدي إلى انخفاض مستوى الدخل والعمالة معاً وهذا ما يجعل الدولة تقوم بزيادة الإنفاق العام ومن خلاله التأثير على الطلب الكلي الفعال (الطلب على السلع الاستهلاكية والسلع الانتاجية)، أما في أوقات التوسع الاقتصادي فإنها تسعى للحد من التضخم، وبهذا يتوفر للنشاط الإقتصادي نوع من الاستقرار عبر مراحل الدورة الاقتصادية. [31] ص369
- أثر الإنفاق العام في الفترة الطويلة: حيث تستخدم الدولة الإنفاق العام كوسيلة مالية هامة لتغيير هيكل الاقتصاد الوطني بشكل كامل، ويترتب عنه إما توجيه مباشر أو غير مباشر للموارد الإنتاجية. فالتوجيه المباشر يتم عن طريق إنفاق الدولة على الاستثمار العام وهو على أنواع مختلفة :

-الإنفاق على استغلال بعض الموارد الطبيعية وانتفاء عامل الربح فيها، كاستصلاح الأراضي الزراعية واستغلال النفط والغاز الطبيعي.

-الإنفاق على إقامة رأس المال الأساسي اللازم لتزويد الإقتصاد الوطني بالخدمات الأساسية الضرورية للإنتاج كالطرق العامة والسكك الحديدية، الموانئ والجسور وشبكات الصرف والمياه والكهرباء.

-تقديم إعانات مباشرة للمنتجين العاملين في أي قطاع .

-إقامة بعض المساكن والخدمات الصحية والاجتماعية الأخرى للعاملين في منطقة معينة تساعد أصحاب المصانع والمؤسسات الصناعية بالتوجه إلى هذا الإقليم الذي تتوفر فيه مثل هذه الخدمات أما التوجيه غير المباشر للموارد الإنتاجية يتم حينما تؤدي هذه النفقات إلى زيادة قدرة الأفراد على العمل وعلى الإدخار مثل نفقات التعليم والصحة؛ كما تستطيع الدولة نقل بعض عناصر الإنتاج من فرع إلى آخر بتأثيرها على معدل الربحية، ويتم ذلك بأن تضمن الدولة المشروع عن طريق شراء أو سد عجز الميزانية المشروع. [29] ص31

وفي هذا السياق لا بد أن نشير إلى أن الناتج الوطني يتوقف على نوعين من العوامل:

-القوى المادية للإنتاج وهي التي تشكل القدرة الإنتاجية الوطنية، وهذه القوى المادية تتمثل في الموارد الطبيعية، اليد العاملة، ورأس المال العيني، وأيضاً تتمثل في الفن الإنتاجي أي القواعد العلمية والفنية التي تحكم العملية الإنتاجية.

-العوامل الاقتصادية التي تكون الطلب الفعلي؛ وهي الطلب على أموال الاستهلاك والطلب على أموال الاستثمار، وتؤثر النفقات العامة على الناتج والعمالة في المجتمع من خلال تأثيرها على حجم الطلب الكلي الفعلي إذ أنها تشكل جزءاً هاماً من هذا الطلب وعلاقة النفقات العامة بحجم الطلب الفعلي تتوقف على حجم النفقة ونوعها، ولهذا الغرض آثرنا أن نميز بين آثار النفقات العامة على الناتج حسب العوامل التي يتوقف عليها كالتالي: [64] ص166

1.1.1.3.2. أثر النفقات العامة على المقدرة الإنتاجية الوطنية

تؤدي النفقات العامة إلى رفع مقدرة الإقتصاد الوطني على الإنتاج بتنمية عوامل الإنتاج كماً وكيفاً، ويتم ذلك عن طريق نوعين من النفقات:

-النفقات العامة الإستثمارية: وهي إحدى القوى المادية للإنتاج التي تؤدي إلى تكوين رؤوس الأموال العينية وبالتالي تؤدي إلى زيادة المقدرة الإنتاجية الوطنية.

-النفقات العامة الإستهلاكية: نظراً لتنوعها نذكر أثر بعضها حيث تؤدي النفقات العامة الإجتماعية على الخدمات التعليمية والصحية والثقافية إلى رفع مستوى العمالة، كما أن الإعانات المقدمة للشركات العامة والخاصة سترفع من معدل أرباح هذه الأخيرة فترفع من مقدرتها الإنتاجية، كذلك فإن نفقات الدفاع والأمن والقضاء ستؤدي إلى تحقيق الإستقرار اللازم للعملية الإنتاجية وبالتالي تحسين مقدرتها الإنتاجية.

وتؤثر النفقات العامة على المقدرة الإنتاجية عن طريق تأثيرها على قدرة ورغبة الأفراد على العمل والإدخار والإستثمار، وعلى تحويل عوامل الإنتاج على النحو التالي:

- أثر النفقات العامة على قدرة الأفراد على العمل: تتوقف قدرة الأفراد على العمل على توفير كميات أكبر من السلع والخدمات تمكّنهم من تحسين المستوى ومن ثم زيادة كفاءتهم الإنتاجية [26]ص436، والإنفاق العام هو الذي يوفّرها خاصة النفقات الإجتماعية كالإعانات التي تمنح في حالة حدوث بطالة فنية، وهي تهيئ الفرصة لاكتساب معارف علمية ومهارات وفق التطور فتزداد بذلك القدرة على العمل وينجم عنها زيادة العرض (العمل). غير أنه يمكن أن يكون لها أثر سلبي على الناتج الوطني والدخل الوطني إذا تدنت الرّغبة لدى بعض الأفراد في العمل عندما يشعرون أنهم يحصلون عليها دون الحاجة إلى بذل أي مجهود، فيعتادون على هذا السلوك ويصبحون عالة على المجتمع. [62] ص351

- أثر النفقات العامة على قدرة الأفراد على الادخار: إن النفقات العامة إذا ساهمت في زيادة قدرة الأفراد على العمل فهي ستزيد حتماً من دخولهم وبالتالي يزداد الجزء المخصص للإدخار من هذه الدخول، وكذلك المنح المتوقعة الثابتة والدورية تزيد من الرّغبة على الإدخار ما لم يكن الطلب على الدخل غير مرن بصورة كبيرة وبصفة عامة سواء كانت النفقات العامة إنتاجية أو استهلاكية أو إعانات حكومية فإنها ستؤدي إلى زيادة الادخار الوطني.

- أثر النفقات العامة على قدرة الأفراد على الإستثمار: إن النفقات العامة التي تزيد من قدرة الأفراد على العمل والإدخار فيرتفع حجم الأموال المدخرة التي تجمع من طرف الجهاز المالي والمصرفي ليعاد استثمارها على شكل قروض، وبالتالي تزداد مقدرة البلاد على زيادة الإستثمارات، كما أن الإنفاق العام الإستثماري يؤدي إلى تكوين رأس المال العيني من خلال إنشاء مشاريع إنتاجية أو دعم مشاريع قائمة وبالتالي يزيد الطلب على عناصر الإنتاج، كما أن زيادة الطلب على السلع الإستهلاكية يحفّز على زيادة الإنتاج والذي هو حافز جديد لاستثمار جديد.

- أثر النفقات العامة على تحويل عناصر الإنتاج: تؤثر النفقات العامة على عناصر الإنتاج بجعلها تتحول من إنتاج إلى آخر ومن مكان لآخر، فعند قيام الدولة بوظائفها التقليدية فإنها توجه بعض عناصر الإنتاج إلى هذه الوظائف حيث تقوم بالإنفاق عليها رغم أنها لا تساهم مباشرة في الإنتاج، كما أن قيام الدولة ببعض المشروعات خصوصاً تلك التي لا يتجه إليها القطاع الخاص سيؤدي إلى انتقال عناصر الإنتاج إلى هذه المشروعات، كما أن النفقات العامة تهدف إلى تخفيض تكاليف الإنتاج لبعض السلع أو أسعار بعضها عن طريق الإنفاق العام كتقديم إعانات للمنتج الذي سيؤدي إلى زيادة عرض المنتج إذا كان الجهاز الإنتاجي مرن، كما أن النفقات العامة تساهم في تحويل عناصر الإنتاج بين المناطق المختلفة، مثلاً الإعانات التي تقدمها الدولة إلى بعض الهيئات المحلية لتشجيعها على حسن قيامها بوظائفها يجعل هذه الهيئات تزيد من نفقاتها مما يستدعي انتقال عناصر الإنتاج إلى هذه المناطق.

.2.1.1.3.2.آثار النفقات العامة على الطلب الكلي الفعّال

يكون الإنفاق العام جزءاً هاما من مكونات الطلب الفعلي لأنه يؤدي إلى زيادة طلب الدولة على سلع الاستهلاك وسلع الإستثمار، وكقاعدة عامة تؤدي زيادة الطلب الفعلي إلى زيادة حجم الإنتاج بشرط أن يكون مستوى النشاط الإقتصادي أقل من مستوى التشغيل الكامل لعوامل الإنتاج، ولهذا الغرض سنقوم بدراسة أثر الأنواع الرئيسية للنفقات التي تشكل معظم الكميات المالية المخصصة للإنفاق العام وهي النفقات الإجتماعية، والإعانات الاقتصادية، والنفقات العسكرية .

- أثر الإعانات الإنتاجية: وهي تعتبر من أهم الأدوات التي تستعين بها الحكومات لتنفيذ سياستها الإقتصادية خاصة في مجال تثبيت الأسعار ومكافحة التضخم، حيث يمكنها تحقيق الأهداف التالية: [64] ص169

- تحقيق الإستقرار العام في مستوى الأسعار بالنسبة لبعض السلع الأساسية.
- تشجيع الإنتاج في أحد الفروع الصناعية أو الخدمية الهامة للإقتصاد الوطني.
- زيادة الإستثمارات العامة في الاقتصاد الوطني وتوجيه الموارد إلى بعض الفروع الصناعية الأساسية.
- رفع قدرة الصناعة الوطنية على المنافسة، وهذا بالطبع يتم في حالات الاستيراد والتصدير.
- إعادة التوازن إلى بعض المشروعات أو إلى بعض القطاعات.

وتؤثر الإعانات بشكل مباشر على حجم الإنتاج فتؤدي إلى زيادة كميات الإنتاج وفي بعض الأحيان يتوقف أثر الإعانة على عوامل كثيرة منها:

- مدى مرونة كل من منحنيات العرض والطلب للسلعة المعانة.
- درجة المنافسة السائدة في السوق.
- شروط وأشكال منح الإعانة، كالإعانة المقدمة لأحد فروع الصناعة، والإعانات التي تمنح لأحد المحاصيل الزراعية الهامة للدولة.

وفيما يتعلق بالإعانات الإقتصادية التي تمنحها الدولة للمشروعات العامة قد تشمل نوعين من المشروعات؛ المشروعات التي تعمل على إشباع الحاجات الأساسية للأفراد، وفي هذه الحالة يكون هدف الدولة إعادة التوازن المالي نتيجة أن بعضها لا يسعى إلى تحقيق ربح، وإنما تطرح إنتاجها بسعر يقل عن ثمن التكلفة إشباعاً للحاجات العامة التي ترى الدولة أن من واجبها أن تتولّى أمر إشباعها، والهدف منها الحفاظ على استمرار النشاط الإقتصادي للمشروع لما له من نفع عام؛ والمشروعات العامة التي تقدم نشاط لا يختلف في قواعده عما يقوم به القطاع الخاص فيكون الهدف من الإعانات الممنوحة لها مساعدتها على الإستمرار ومنافسة الخواص. [80] ص108

أما الإعانات الممنوحة للمشروعات الخاصة فإنها تنصب في الغالب على المشروعات التي تمارس نشاطات متعلقة بمصالح المواطنين بشكل مطلق ومباشر أين ترى الدولة أنه من الصالح العام أن تضل في دائرة القطاع الخاص.

- آثار النفقات الإجتماعية: لا تقتصر النفقات الاجتماعية على النفقات التحويلية ولكنها تشمل أيضا النفقات الفعلية أي السلع والخدمات التي تهدف إلى تحقيق بعض الأهداف الاجتماعية، وتقدر آثارها على أساس أهدافها المباشرة أي تحسين مستوى المعيشة السكان، بالإضافة إلى بعض الآثار الاقتصادية الأخرى، ولكن ليس لكل النفقات الاجتماعية أثار إيجابية فبعضها يهدف إلى رفع مستويات الاستهلاك لبعض الفئات دون أن تكون له آثار مباشرة على الإنتاج كالإعانات التي تمنح للمسنّين وضحايا الحروب والأزمات، وبصفة عامة تختلف آثارها تبعاً للشكل الذي تتخذه عينية أو نقدية.

✦ التحويلات النقدية : وهي تهدف إلى تحويل جزء من القوة الشرائية لصالح فئات معينة كإعانات البطالة ومساعدات الضمان الإجتماعي، وهذه الإعانات تحافظ على مستوى استهلاك الفرد برفع مقدرته الشرائية وبالتالي بمستوى الطلب على السلع الاستهلاكية [25] ص252، وهي تؤثر في حجم الإنتاج من خلال ارتفاع مداخيل هذه الفئات التي تتميز بميل حدي للاستهلاك مرتفع مقارنة بفئات أخرى، مما يؤدي إلى ارتفاع الاستهلاك وبالتالي ازدياد الطلب على السلع وهو ما يتبعه زيادة في الإنتاج، وهذه النفقات تترك للمستفيد منها حرية استخدامها ولهذا تختلف آثارها تماماً عن النفقات العينية، ومن الصعب تحديد هذه الآثار خصوصاً أنها تنتج عن الفرق بين الإستخدام الذي كان يمكن أن تخصص له لو أنها لم تقطع

من البعض (دافعي الضرائب) والإستخدام الذي خصصها له المستفيد منها، كما تهدف الدولة بهذه التحويلات تلافي الهزات الاجتماعية الناشئة عن زيادة عدد العاطلين عن العمل. [21]ص72

✦ التحويلات العينية: وتكون في شكل سلع أو خدمات، وتتجلّى آثارها المباشرة في تشجيع استهلاك بعض الفئات الضعيفة اقتصادياً لسلع وخدمات معينة تعطيها الدولة الأولوية وترى فيها تحقيقاً لأهدافها الاقتصادية والاجتماعية، وفي الغالب تحدث النفقات التحويلية آثاراً عكسية منها التقليل من الادخار، وذلك بالنظر إلى أنها تقطع جزءاً من الدخول المرتفعة وتعيد توزيعها لذوي الدخول المنخفضة، وبالتالي يضعف الإدخار بالقدر الذي تحد فيه الدولة من الفئة الأولى من الدخول (لارتفاع الميل الحدي لديهم)، وهي تؤدي أيضاً إلى تشجيع الكسل (البطالة) حتى لو كانت النفقة التحويلية أقل من أجر العمل، وهكذا ننتقل من حالة بطالة غير إرادية إلى بطالة إرادية. [111] ص40

إن أبرز آثار النفقات الإجتماعية الإيجابية هي تشجيع الإستهلاك على السلع والخدمات التي تعطيها الدولة الأولوية وتراها تنسجم مع أهدافها الإقتصادية والإجتماعية وتمكنها من ممارسة دورها التحكمى في توجيه السوق بالإتجاه الذي يحقق النفع العام, مثلاً تدخلها في نطاق الإسكان وتشييدها لمساكن اقتصادية للفئات الاجتماعية محدودة الدخل فإنها تشجع الانتاج الصناعي المتعلق بمواد البناء. [80] ص109

- آثار النفقات العسكرية: لقد أصبحت النفقات العسكرية ذات أهمية بالغة في نهاية القرن **20** حيث باتت تمثل عبئاً اقتصادياً متزايداً على الميزانية العامة في دول كثيرة وهي تخرج في أحيان كثيرة عن النطاق الإقتصادي لتستقر في المجال السياسي والإستراتيجي، مما يعني أن التحكم فيها أمر صعب، وهو يختلف حسب طبيعة النظام السائد في الدولة؛ فالاقتصاديات الرأسمالية أخذت تعتمد على الإنتاج الحربي بترويج الإستخدام وزيادة الطلب، أما الدول النامية فالإدخار محدود، حيث إذا قررت الدولة التسلح فإنه حتما سيكون على حساب التنمية والرفاهية الاقتصادية.

ونميز بين نوعين من الآثار لهذا النوع من النفقات منها إنكماشية ومنها توسعية:

- فبالنسبة للآثار الانكماشية: تؤدي النفقات العسكرية إلى تحويل جزء من المنتجات وجزء من عوامل الإنتاج (اليد العاملة والموارد المالية) من إشباع الحاجات المدنية إلى إشباع الحاجات العسكرية ويكون لذلك تأثير سلبي على الناتج الوطني من جهتين؛ من جهة يؤدي إلى انخفاض الإستهلاك المدني فيتبعه انخفاض الناتج الوطني، ومن جهة أخرى ندرة عوامل الإنتاج تؤدي إلى رفع تكاليف الناتج ومنه ارتفاع الأسعار، وتزداد الآثار السلبية للإنفاق العسكري كلما زادت نسبة هذا الإنفاق إلى الدخل الوطني، كما يمكن أن تؤدي إلى عجز في ميزان المدفوعات نتيجة عملية الاستيراد.

- أما الآثار التوسعية: إذا استخدمت الدولة هذه النفقات في تأسيس صناعات معينة أو منشآت حيوية كالمطارات والموانئ والطرق والجسور والسدود التي يستفيد منها الإقتصاد الوطني فإنها ستساهم في

التقدم العلمي في فنون الإنتاج حيث تخصص نسبة كبيرة منه للبحوث العلمية لا سيما في الدول ذات الإقتصاد الوطني [80] ص111، إذا استعمل هذا النوع من الإنفاق في الأبحاث والتقدم العلمي والمخترعات الجديدة التي تعود بالنفع على المجتمع ككل [108]ص40، كما تساهم النفقات العسكرية في بناء المهارات الحديثة للأفراد وتطوير المرافق الأساسية ، وفي دراسة قامت بها **EMILE BENOIT** ركّزت فيها على العلاقة بين الإنفاق العسكري ومعدل النمو الإقتصادي تشمل عينة من **44** دولة نامية في الفترة 1950-1965 قدمت تفسير لمنافع الإنفاق العسكري لمعدل النمو واستخلصت إلى أن الأعباء العسكرية تحفّز النمو من خلال تغلب الآثار الإيجابية على الآثار السلبية وتتمثل تلك المنافع في الدول النامية فيما يلي: [9] ص18

- تغذية وكساء وإسكان أفراد كان سيتم تغذيتهم وكسائهم بواسطة القطاع المدني.
- تقديم تعليم ورعاية طبية وتدريب فني ومهني (كإصلاح السيارات والتدريب على أجهزة الإستقبال اللاسلكي وطرق البناء) وكلها نافع كبيرة في القطاع المدني.
- قيام القطاع الدفاع بالعديد من الأعمال والأشغال العامة التي تخدم القطاع المدني مثل الطرق والسدود وتحسينات الأنهار والتحكم في الفيضانات والإغاثة أثناء الكوارث وتشييد المطارات وشبكة الإتصالات.
- انخراط قطاع الدفاع في كثير من الدراسات الفنية في مجال اكتشاف مصادر المياه ورسم الخرائط والمسح الراداري ودراسة قاع البحار، والدقة في استخدام أدوات قياس الأوزان والمسافات وصيانة التربة ومشروعات الغابات، وأنشطة شبه مدنية مثل حراسة السواحل والحدود.
- تمثل المؤسسات الحربية قوة هامة للتحديث فهي تثقف الأفراد على وجهات نظر وتقاليد جديدة وعلى كيفية تلقي التعليمات والأوامر بطريقة دقيقة وعلى طرق معيشية منضبطة.

2.1.3.2. آثار النـفقات العامة على الإستهلاك

تستطيع الدولة التأثير على الاستهلاك الوطني بطرق مباشرة من خلال الزيادة الأولية في الطلب، ويمكن أن تأخذ النفقات العامة الموجهة مباشرة إلى استهلاك السلع والخدمات شكلين:

- نفقات الاستهلاك الحكومي: ويقصد به ما تقوم الدولة من شراء سلع أو خدمات لازمة لسير المرافق العامة، وتحصل هذه النفقات نتيجة قيام الدولة بإشباع الحاجات العامة وأداء الوظيفية العامة وتسيير المشاريع العامة، ويعتبر هذا النوع من النفقات نفقات تحويلية (تحويل الاستهلاك من الأفراد إلى الدولة)، أي أنها لا تؤثر بشكل مباشر في حجم الاستهلاك الكلي فبدلاً من أن تعطي الدولة هؤلاء الأفراد دخولاً كبيرة لاستهلاك بعض السلع والخدمات فإنها تقوم بتقديمها إليهم.
- النفقات الخاصة بالدخول الموزعة من طرف الدولة على الأفراد: وتتمثل في مجموع النفقات التي تخصصها الدولة لدفع رواتب وأجور ومعاشات موظفيها، والجزء الأكبر من دخول أولئك الأفراد يوجه

إلى استهلاك السلع والخدمات، أي يؤدي هذا النوع من الإنفاق إلى زيادة مستوى الاستهلاك الكلي، الذي يؤدي بدوره إلى رفع مستوى الإنتاج الوطني، وعليه يعتبر هذا النوع من النفقات نفقات إنتاجية. وقد يكون توزيع هذه الدخول بمقابل أو بدون مقابل وذلك على الشكل التالي: [82]ص109،110

-توزيع الدخول بمقابل: حيث أن الدولة مقابل حصولها على الخدمات الشخصية للعمال والموظفين تمنحهم أجور ورواتب تشكل الجزء المهم من مواردهم.

-توزيع الدخول بدون مقابل: قد تقوم الدولة بتوزيع دخول بدون مقابل وتعتبر هذه الدخول نوعاً من الإعانات الاجتماعية والاقتصادية كإعانات البطالة والعجز والشيخوخة وهي تخصص بطبيعتها لشراء السلع والخدمات الاستهلاكية.

وخلاصة القول أن أثر النفقات العامة على الإستهلاك الوطني يتوقف على ضوء الأهداف الاجتماعية والاقتصادية المتوخاة منها، وعلى طبيعة النظام الإقتصادي السائد.

3.1.3.2. أثر النفقات العامة على توزيع الدخل الوطني

عرف الاقتصادي الفرنسي *فرانسوا بيرو* الدخل الوطني على أنه التعبير النقدي لمجموع السلع والخدمات الصافية التي ينتجها الاقتصاد الوطني خلال مدة معينة غالباً هي سنة، ويمكن تعريف الدخل الوطني من وجهة نظر تكوينه فيكون مساوياً لقيمة الناتج الصافي المتحصل عليه من القطاعات الاقتصادية المختلفة، كما يمكن تعريفه من وجهة نظر استخدامه فيكون مساويا لما أنفق على الناتج الوطني في صورة طلب على السلع الاستهلاكية أو الاستثمارية من قبل الأفراد والهيآت والدولة أو العالم الخارجي، ويمكن للإنفاق العام التأثير في مستوى الدخل الوطني كما يمكنه التأثير على مكوناته، كما تختلف أثاره باختلاف نوعية النفقة، كيفية توزيع الدخل ووسائل تمويله.

1.3.1.3.2. اختلاف الآثار حسب نوعية النفقات

حتى يتبين آثار الإنفاق العام على توزيع الدخل الوطني بوضوح نقوم بدراسة آثار كل من النفقات العامة الاستهلاكية الإستثمارية على تقليل الفوارق بين الطبقات:

- فالنفقات العامة الاستهلاكية: يؤدي التوسع فيها بوجه عام لإعادة توزيع الدخول بين الطبقات لصالح الطبقات الفقيرة، ويتم ذلك غالباً عن طريق اقتطاع جزء متزايد من دخول الطبقات الأكثر ثراءاً بواسطة الضرائب التصاعدية، فكفالة الدولة للتعليم المجاني يؤدي إلى تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص بصورة أفضل على أفراد المجتمع، كما أن الاهتمام بالرعاية الصحية للمواطنين وتقديم العلاج لهم مجاناً أو بأثمان مخفضة يساهم في تقليل الفوارق بين الطبقات، وأيضا توسعها في إقامة نظم التأمينات الاجتماعية يؤدي بصورة مباشرة إعادة توزيع الدخول لمصلحة الطبقات الفقيرة، وذلك أن صناديق التأمين الاجتماعي المختلفة (تأمين صحي، تأمين ضد البطالة، تأمين العجز والشيخوخة) تحصل بالإضافة على الاشتراكات

التي تجمعها من المستفيدين بخدمتها على مبالغ إضافية من الدولة من جهة، وأصحاب المال من جهة أخرى. وبالتالي فإن آثار هذا النوع من النفقات تكون في فترة زمنية قصيرة .

- أما النفقات العامة الإستثمارية: فإنها أيضاً تساهم في إعادة توزيع الدخل بين الطبقات لصالح الفقراء، ذلك أن الاستثمارات الحكومية التي تموّل غالباً عن طريق الضرائب التصاعدية، وتقتطع من دخول الأغنياء تهدف بالدرجة الأولى لبناء الهياكل الأساسية للإقتصاد وإتاحة الفرصة لزيادة المشروعات الإنتاجية والتوسع فيها مما يؤدي لاستيعاب المزيد من الأيدي العاملة ورفع مستويات دخول العاملين بوجه عام, وبهذا تقل الفوارق بين الطبقات الغنية فقيرة، وخلاصة ذلك فان الإنفاق العام يساهم عادة في إعادة توزيع الدخول لصالح الطبقات الفقيرة إلاّ أن ذلك مشروط بطبيعة الحال بوجود نظام ضريبي عادل، وتجدر الملاحظة أن النفقات الإستثمارية تختلف عن الإستهلاكية أن أثارها تتحقق على المدى الطويل. [73] ص96

وفي هذا الصدد يقدم الاقتصادي ***Lorenz*** *لورنز*[200] ص85 منحنى توزيع الدخل الموضح في الشكل أدناه؛حيث يمثل المستقيم س $_1$: حالة التوزيع المتساوي للدخل، والمنحنى س $_2$: حالة عدم عدالة التوزيع في الدخل.

شكل رقم(7): منحنى *لورنز* لتوزيع الدخل[108]ص199

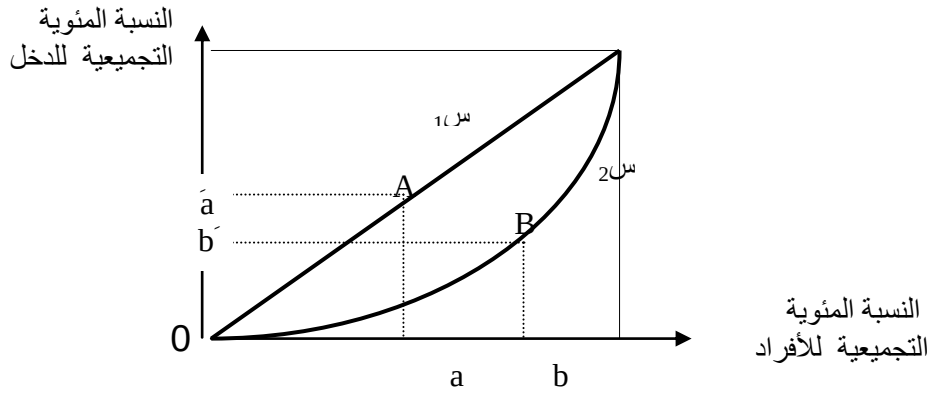

وفي حالة تكافؤ التوزيع تحصل كل نسبة مئوية للأفراد على نفس النسبة من الدخل (النقطة**A** على المستقيم س$_1$)، غير أن الواقع الاقتصادي يوضح أن نسبة معتبرة في المجتمع **b %** تأخذ نسبة منخفضة من الدخل (النقطة **B**على المحور س $_2$)، بينما تأخذ النسبة المنخفضة المتبقية من أفراد المجتمع **(b-1)**النصيب الأكبر من الدخل **(1 - b´)**، وهنا تكمن سياسة التوزيع في تقليص نتوء المنحنى س $_2$ وجعله يقترب من منحنى س $_1$، ويمكن للدولة في هذه الحالة استخدام الانفاق العام بصورة مباشرة أو غير مباشرة، أما الانفاق المباشر فيأخذ أشكالاً متعددة كتقديم الدعم السلعي أو الإنتاجي سواء كان عيني أو

نقدي بغرض رفع مستوى معيشة الأفراد، بالإضافة إلى تقديم الخدمات المجانية كالتعليم والرعاية الصحية؛ أما الإنفاق غير المباشر يمكن أن يكون عن طريق إعفاء الدخول المنخفضة من الضرائب أو فرض ضرائب مباشرة تصاعدية على الدخول المرتفعة وإعادة توزيع حصيلتها على المواطنين ذوي الدخل المحدود.

2.3.1.3.2. اختلاف الأثار وفق طريقة توزيع الدخل

-النفقات العامة والتوزيع الأولي: ونقصد به توزيع الدخول بين الأفراد باعتبارهم منتجين ويقدمون سلع وخدمات تؤدي إلى زيادة الناتج الوطني ويتحقق ذلك من خلال إقدام الدولة على دفع دخول جديدة للأفراد ممثلة في الأجور والفوائد والأرباح.

-النفقات العامة وإعادة توزيع الدخل بين الأفراد بصفتهم مستهلكين، وهي تلعب دوراً هاماً في إعادة توزيع الدخل الوطني، بل ربما يكون من الأهداف الأولية للسياسة الانفاقية بالمجتمع إعادة توزيع الدخل بين أفراده بما يؤدي إلى القضاء على مشكلة الفقر وتقليل الفجوة بين الأغنياء والفقراء، ويمكن تعريف إعادة توزيع (الثروة الناشئة عن سياسة الإنفاق الحكومي) بالنسبة لفرد أو لفئة بأنها الفرق الإيجابي أو السلبي بين ما يدفعه للدولة وبين ما يتلقاه منها، إن إعادة توزيع الدخل لها شكلان: [78] ص174

- توزيع أفقي: وهي التي تقيس إعادة التوزيع بين الفئات الاجتماعية المختلفة (مزارعون، عمال، حرفيون، صناعيون، تجار..) بزيادة الدخول الناجمة عن العمل والتقليل من الدخول الناجمة عن الملكية. [21]ص74

- توزيع رأسي: وهي التي تقيس أثر المالية العامة على إعادة توزيع الدخول طبقاً لمستوياتها أي من أصحاب الدخول المرتفعة نحو أصحاب الدخول المحدودة فهي التغيير في نسبة الدخل الوطني التي يحصل عليها الأشخاص من ذوي الدخول المتفاوتة.

وتتجلى آثار النفقات العامة في حالة إعادة التوزيع في ما يلي:

- النفقات التحويلية تهدف إلى إعادة توزيع الدخل بين الفئات الاجتماعية أو بين الفروع الإنتاجية.
- النفقات الاجتماعية التي يوجهها المستفيدين منها إلى شراء سلع وخدمات استهلاكية.
- الأجور والمرتبات إذا ما تعدت قيمة الخدمات المدفوعة مقابلها.
- تؤثر في المستوى العام للأسعار ويتوقف ذلك على مرونة الجهاز الإنتاجي.

وتنتج عن إعادة التوزيع تعديل التوزيع الأولي لتحقيق أكبر قدر من العدالة في توزيع الدخل الوطني ويترتب عن ذلك أن الميل الكلي للاستهلاك والطلب الكلي يمكن أن يزيد أو ينخفض وكذلك يتغير هيكل الاستهلاك تبعاً لمستويات دخول المستفيدين من نفقات إعادة التوزيع وميلهم الحدي للاستهلاك أو

الادخار، وغالباً ما تهدف الدولة من خلال نفقاتها العامة إما إلى الوصول إلى التوزيع المتساوي أو إلى زيادة درجة التفاوت في التوزيع وذلك على الشكل التالي: [82]ص114

- النفقات العامة التي تهدف إلى التوزيع المتساوي، وتتمثل فيما يلي:

-الإعانات الاجتماعية التي تستفيد منها الفئات الفقيرة في المجتمع كمخصصات الضمان الاجتماعي والرواتب التقاعدية .

-الإعانات الاقتصادية التي تهدف إلى مكافحة البطالة وتخفيض غلاء الأسعار.

-النفقات العامة على الخدمات العامة كالتعليم والصحة وإقامة الملاجئ للعجزة والأيتام.

-النفقات العامة التي تساهم في توسيع القطاع العام وتقليص من دور القطاع الخاص باعتبار القطاع الخاص يزيد من التفاوت الاجتماعي.

- النفقات العامة التي تهدف إلى زيادة درجة التفاوت في التوزيع: وعموماً يرتبط مفهوم النفقات العامة التي تهدف إلى زيادة درجة التفاوت في التوزيع بالأنظمة الإقتصادية المختلفة، ففي الدول الاشتراكية تتجه النفقات العامة إلى تقوية طبقة العمال، وفي الدول الرأسمالية تتجه النفقات العامة إلى تقوية الطبقة الغنية أولاً لتمكنها من الاستمرار في قيادة عملية التقدم الاقتصادية وتقف الدول النامية وسط ذلك، وتتمثل في: - الإعانات التي تمنح بقصد تشجيع المشاريع الاقتصادية الخاصة.

- فوائد الدين التي يحصل عليها الأغنياء غالباً.

3.3.1.3.2.اختلاف الآثار تبعاً لاختلاف وسائل تمويله

تختلف آثار النفقات العامة حسب الوسيلة التي موّلت بها وذلك على الشكل التالي:

- إذا استمدت الحكومة أموالها من الإيرادات غير العادية التي تتمثل في القروض العامة والإصدار النقدي فإن ذلك يؤدي إلى خلق قوة شرائية جديدة مما يترتب عليه زيادة الإنفاق الكلي.

- أما إذا استمدت الحكومة أموالها من الإيرادات العادية كالرسوم والضرائب، فإن إنفاقها لا يؤثر كثيراً على مستوى الدخل الوطني، ذلك أنه لا يؤدي لخلق وسائل دفع جديدة، وإنما يقتصر على تحويل جزء من القوة الشرائية الموجودة بين أيدي بعض الأفراد إلى أيدي أفراد آخرين، وقد تختلف الآثار حسب نوعية الإيرادات العادية التي تستخدمها الحكومة في تمويل إنفاقها:

- فلو لجأت إلى فرض ضريبة غي مباشرة على استهلاك السلع الضرورية فإن ذلك سيؤدي إلى تخفيض القوة الشرائية للطبقات محدودة الدخل التي يتميز بميلها الحدي للاستهلاك بالارتفاع ومن ثم إلى انخفاض الإنفاق الكلي ومستوى الدخل الوطني.

- أما إذا كان التمويل عن طريق فرض ضريبة جديدة تصاعدية على الدخل تجمع حصيلتها من الأموال المقتطعة من الطبقة الغنية التي تتميز بانخفاض ميلها الحدي للاستهلاك ورغبتها في الإكتناز جزء من دخولها، فإن الإنفاق العام سيؤدي إلى زيادة الإنفاق الكلي وارتفاع الدخل الوطني .

4.1.3.2. أثر النفقات العامة على المستوى العام للأسعار

تسعى الدولة دائماً للمحافظة على المستوى العام للأسعار ثابتاً قدر الإمكان لأن تضخم الأسعار يهدد في آن واحد الإستقرار الإقتصادي والسياسي، لذلك فإن الدولة تهتم بمحاصرته وتضييق نطاقه، وهي تستمر في التوسع في الإنفاق طالما كان ذلك سبيلا لتحقيق المزيد من التشغيل للقوى الإنتاجية ثم تتوقف بمجرد بلوغ حالة العمالة الكاملة، لأن كل زيادة في الإنفاق بعد ذلك لن ينتج عنها أكثر من ارتفاع مستوى الأسعار نظراً لأن زيادة الطلب الناجمة عنه لن تقابلها زيادة في الإنتاج. إن توجه الدولة نحو تأدية بعض الخدمات العامة للطبقات محدودة الدخل مثل الخدمات التعليمية والصحية يؤدي لانخفاض ثمن هذه الخدمات نظراً لتحمل الحكومة جزءاً من تكلفتها وربما كل هذه التكلفة. كما أن الدولة قد تعمد للتدخل في السوق لتثبيت أسعار بعض السلع التي تعتبر ضرورية لغالبية الأفراد، فتتحمل كل زيادة تطرأ عليها، ويهدف هذا الإنفاق لإعانة الطبقات ذات الدخل المحدود على مواجه أعباء المعيشة المتزايدة. [73] ص93

كما أن تركيز النفقات العامة على كل من الإستثمار والإستهلاك تؤثر على مستوى الأسعار، فمثلاً إذا تركزت النفقات العامة على تشجيع الإستثمار فإن ذلك يؤدي إلى زيادة أسعار المنتوجات بسبب زيادة الطلب عليها وتؤثر النفقات على الأسعار بشكل متفاوت تمشياً مع التفاوت في مستوى النشاط الإقتصادي العام فيكون قليلاً في حالة الركود، وكبيراً في حالة الازدهار الإقتصادي ويترتب على الإنفاق العام في المشروعات الإنتاجية زيادة السلع مما ينجم عنه انخفاض الأسعار، أما توجيه الإنفاق العام إلى المجالات الإستهلاكية فهو يؤدي إلى زيادة أسعارها نظرا لزيادة الطلب عليها، كما يمكن تخفيض الأسعار بشراء بعض السلع والمنتجات وتخزينها حينما تكون متوفرة ومنخفضة السعر حفاظا على استقرار بعض الصناعات والمؤسسات. [76] ص42

2.3.2.الآثار غير المباشرة للنفقات العامة

وفقاً للتحليل الكينزي فإن مستوى الدخل الوطني يتحدد بمستوى الطلب الفعلي، وهذا الأخير يتكون من الطلب الخاص والعام على الإستهلاك بالإضافة إلى الطلب الخاص والعام على الإستثمار، فإذا تعرض الإقتصاد لفترة الكساد والبطالة فإنه لا بد من تدخل الدولة للتأثير في مكونات الطلب الفعلي لرفعه إلى المستوى الذي يحقق التشغيل الكامل ويقضي على البطالة، وفي حالة ما إذا كان الدخل الوطني مستواه أقل من المستوى الذي يحقق التشغيل الكامل فعلى الدولة أن تتوسع في نفقاتها بصورة عامة بحيث يزيد الطلب الفعلي الإجمالي. وبالتالي فإن الآثار غير المباشرة تنتج عن سلوك المستفيدين الأوليين من الدخول الموزعة فتسبب طلباً جديداً غير مباشر من خلال ما يعرف بدورة الدخل التي يرتبط أثرها

على الإستهلاك بتأثير عمل المضاعف (الإستهلاك المولد)، كما تؤثر على الإنتاج من خلال أثر المعجل(الاستثمار المولد)، وفيما يلي نستعرض كلا الأثرين: [37] ص76

1.2.3.2. أثر المضاعف Multiplier effect

تهدف نظرية المضاعف إلى قياس العلاقة بين الإنفاق الأولي وزيادة الدخل النهائية التي تترتب عليه وهو يعرف في التحليل الإقتصادي على أنه الآثار المتكررة التي تنتج عن الزيادة أو النقص في الإنفاق بالنسبة للدخل الوطني فهو إذاً المعامل العددي الذي يشير إلى الزيادة في الدخل الوطني التي تتولد عن الزيادة الأصلية في الإنفاق العام ليس بمقدار هذه الزيادة فحسب بل بكميات مضاعفة، مما يؤدي إلى نفقات متتالية على الإستهلاك.

فالمبالغ التي تنفقها الدولة لإنشاء مدرسة مثلاً تتحول إلى أجور وأرباح وفوائد فتكون نتيجة هذا الإنفاق مجموعة من الدخول ويخصص جزء منها للاستهلاك وجزء أقل للادخار، هذا الدخل يوزع بدوره بين الإستهلاك والإدخار، وهكذا تتكرر عملية توزيع الدخول الجديدة بين استهلاك وادخار ففي كل مرحلة يضاف إلى الإنفاق الأصلي المترتب على الإنفاق العام دخل يتناقص من مرحلة إلى أخرى، أي أن هناك موجات متعاقبة ومتناقصة من الدخول تتولد عن الإنفاق العام. [21]ص76

كما تؤدي الزيادة في الإنفاق العام إلى توزيع دخول جديدة على عوامل الإنتاج، ووفقاً للميل الحدي للإستهلاك تقسّم الزيادة بين الإستهلاك والإدخار مما يؤدي إلى خلق طلب جديد على السلع الإستهلاكية أي زيادة الإنتاج من هذه السلع، مما يعني توزيع دخول جديدة، وهكذا تستمر حركة توزيع الدخول من خلال دورة الدخل التي تتمثل في:

الإنتاج ⇦ الدخل ⇦ الإستهلاك ⇦ الإنتاج

مع ملاحظة أن الزيادة في الإنتاج والدخل لا تتم بنفس مقدار الزيادة في الإنفاق ولكن بنسب أكبر وتعطى بالعلاقة التالية: [21] ص349

$$\frac{1}{(1-b)} = k$$

حيث: **k**: المضاعف

b: الميل الحدي للإستهلاك.

كما يمكن تحديد قيمة المضاعف كما يلي: [66] ص 23

$$\text{المضاعف} = \frac{1}{\text{الميل الحدي للإدخار}}$$

وبالتالي :

التغير في الدخل= التغير في الإستثمار (بالزيادة أو بالنقصان)× المضاعف

و حسب الشكل التالي أين يمثل المحور الأفقي **Y** : الدخل الوطني، والمحور العمودي **i** يمثل سعر الفائدة، وبفرض زيادة الإنفاق الحكومي **G** بمقدار **ΔG** فسينتقل منحنى **IS** إلى اليمين ويصبح عند المستوى 'IS بمقدار التغير في الإنفاق الحكومي، وهكذا يرتفع الدخل من النقطة Y_0 إلى النقطة Y_1 .

الشكل رقم (8): منحنى التوازن في سوق السلع والخدمات [111] ص43

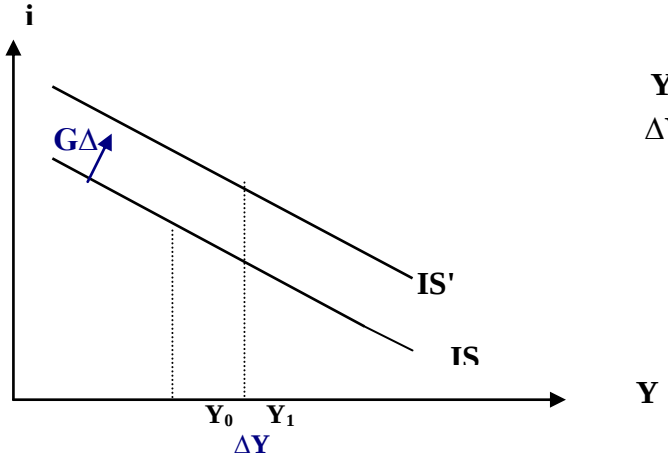

مع : $Y_1=Y_0+\Delta Y$

حيث : $\Delta Y = k . \Delta G$

وتجدر الإشارة إلى أن أثر المضاعف يختلف باختلاف درجة مرونة الجهاز الإنتاجي، فكلما كان الجهاز الإنتاجي مرناً كلما أمكنه التجاوب مع الزيادات المتتالية للإستهلاك، وهو ما ينطبق على البلاد المتقدمة حيث يكون أثره بشكل ملموس أما في الدول النامية وبالرغم من ارتفاع الميل الحدي للإستهلاك يكون الأثر ضعيفاً وانعدام قدرة الجهاز الإنتاجي على التجاوب مع الزيادة في الإستهلاك. وبما أن أثر المضاعف له علاقة بالميل الحدي للإستهلاك فهو يزيد بزيادته وينخفض بانخفاضه، وبطبيعة الحال فالميل الحدي للإستهلاك ليس ثابتاً بل يختلف من قطاع إلى آخر ومن فئة لأخرى، فبالنسبة لأصحاب المرتبات والأجور والإعانات فالميل الحدي للإستهلاك لديهم مرتفع ومنه أثر المضاعف يزداد مع زيادة النفقات العامة الموجهة لهؤلاء، أما الرأسماليون فإنهم يتجهون إلى شراء المعدات وأدوات الإنتاج

وبالتالي فإن أثر المضاعف يكون بسيطاً بالنسبة لهم حيث ميلهم الحدي للإستهلاك منخفض. بالإضافة إلى عدم مرونة العرض الكلي لسلع الإستهلاك نتيجة قلة إمكانية التوسع الإنتاجي فإن عدم استقرار المضاعف في الدول النامية ينتج أيضاً عن تقلبات العادات الإستهلاكية للفئات الإجتماعية، لأنها لا تتوقف فقط على مستوى الدخل بل تتأثر بعوامل أخرى كالأزمات، والحروب، وأخيراً يتوقف أثر المضاعف على سلوك المستفيدين من الدخول الموزعة، فإذا تم اكتناز هذه الدخول أو تم استخدامها في سداد ديون سابقة فإن آثار المضاعف لا تتحقق، وعليه فإن المضاعف لا يمكنه أن ينتج كل الآثار الموجودة في الإقتصاد الحقيقي فينصرف ليؤثر في المستوى العام للأسعار(التضخم). [21] ص 78

2.2.3.2. أثر المعجل أو المسارع Accelerator effect

يرجع اكتشاف مبدأ المسارع إلى الإقتصادي الفرنسي *أ.أفتاليون* سنة 1907، وإلى الإقتصادي الأمريكي *ت.م.كلارك* الذي نشر مجموعة مقالات ضمن مؤلفه 'الإقتصاد السياسي'، ويعبر عن المعجل بعكس المضاعف حيث يبين المضاعف أثر التغيرات في الإستثمار على الإستهلاك بينما المسارع يبين أثر التغير في الإستهلاك على الإستثمار.

إن الزيادة في الإنفاق على السلع وزيادة حجم الدخل والتشغيل من خلال عمليات الإستهلاك المتتابعة الناشئة عن أثر المضاعف تدفع المنتجين إلى توسيع الطاقة الإنتاجية لمشروعاتهم بزيادة الطلب على الإستثمار بمعدلات أكبر ويمكن التعبير عنه بالعلاقة التالية :

$$\text{المسارع} = \frac{\text{التغير في الإستثمار}}{\text{التغير في الإستهلاك}}$$

ويعبَّر عن المسارع بالإستثمار التابع أو المشتق. [64] ص172

كما يتوقف أثر المعجل على معامل رأس المال، أي العلاقة الفنية بين رأس المال والناتج، فمعامل رأس المال يحدد ما يلزم من رأس المال لإنتاج وحدة واحدة من سلعة ما أو بضاعة ما، ويتوقف معامل رأس المال على الأوضاع الفنية التي تحكم الإنتاج، وهي تختلف حسب درجة تقدم الفن الإنتاجي، وتبعاً لطبيعة كل صناعة، فالزيادات المتتالية في الطلب على السلع الإستهلاكية يتبعها على نحو حتمي زيادات في الإستثمار والعلاقة بين هاتين الزيادتين يعبر عنها بمبدأ المعجل. [10] ص ص 108،109

3.2.3.2. استخدام مبدأ المضاعف والمعجل لتحديد الآثار غير المباشرة للإنفاق العام

قبل أن نستعمل هذين المبدأين لتحديد الآثار غير المباشرة للإنفاق العام لا بد أن نحدد:

- كمية الإنفاق العام التي سوف تحدث التضاعف في الدخل الوطني.
- طريقة تمويل الميزانية.

حيث يمكن أن تقابل الزيادة في الإنفاق العام آثار انكماشية على كل من الدخل الوطني والناتج الوطني، لأن تمويل الزيادة في الإنفاق العام تتم عادة عن طريق الإقتطاع من دخول الإفراد، وهذا النقص في دخول الأفراد سوف يؤدي إلى سلسلة من الآثار الإنكماشية في الناتج الوطني والدخل الوطني، لذلك وجب أن نفرق عند استخدام مبدأ المضاعف لتحديد الآثار غير المباشرة للإنفاق العام بين الحالات التالية:[12] ص171

-الحالة الأولى: وتتمثل في زيادة حجم الإنفاق العام مع ثبات نسبة الإقتطاع من دخول الأفراد التي تؤدي إلى عجز الميزانية، حيث يفترض أن زيادة الإنفاق العام تواجه عن طريق التمويل التضخمي، أي عن طريق الإصدار النقدي، فالزيادة التي تحدث في الدخل الوطني تكون أكبر من الزيادة الأولية، وتحدد وفقاً لمبدأ المضاعف كما يلي:

الزيادة في الدخل= مقدار عجز الميزانية (الزيادة في الإنفاق العام) ×المضاعف

وبما أن الزيادة في الإنفاق العام تؤدي إلى الزيادة في الدخل، فإن زيادة الضرائب التي تؤدي إلى آثار انكماشية ستقلل من آثار المضاعف مما يؤدي إلى نقص في الزيادة الكلية للدخل المحدد في المعادلة السابقة، ولإدخال هذا العامل في الحساب فإن الزيادة الكلية في الدخل سوف تتحدد كالآتي:

$$\text{مقدار عجز الميزانية (الزيادة في الإنفاق)} \times \frac{1}{\text{(1- معدل الإقتطاع الحدي عن طريق الضرائب) × الميل الحدي للإستهلاك}}$$

-الحالة الثانية: ثبات حجم الإنفاق وخفض الضرائب التي تؤدي إلى عجز الميزانية، في هذه الحالة يؤدي انخفاض الضرائب إلى إحداث آثار توسعية على مستوى الدخل الوطني حيث أن الدخول سترتفع رغم ثبات حجم الإنفاق، ويمكن تحديد هذه الآثار كما يلي:

$$\text{مقدار عجز الميزانية (النقص في الضرائب)} \times \frac{\text{الميل الحدي للإستهلاك}}{\text{1- الميل الحدي للإستهلاك}}$$

-الحالة الثالثة: حالة فائض الميزانية عن طريق زيادة الضرائب بنفس مقدار الفائض، هذه الحالة تتمثل في اقتطاع جزء من دخول الأفراد عن طريق الضرائب دون إنفاقه، وينجم عن ذلك آثار انكماشية على مستوى كل من الناتج الوطني الدخل الوطني، وتحدد الآثار الإنكماشية كما يلي:

$$\text{فائض الميزانية(زيادة الضرائب)} \times \frac{\text{الميل الحدي للإستهلاك}}{\text{(1-الميل الحدي للاستهلاك)}}$$

-الحالة الرابعة: حالة توازن الميزانية : أي الزيادة في الإنفاق العام تتم عن طريق زيادة مماثلة في الضرائب يترتب على زيادة الإنفاق العام زيادة الناتج الوطني مساوية لمقداره، فالآثار التوسعية للدخول الجديدة التي تحصل عليها عوامل الإنتاج (على إثر الزيادة في الإنفاق) سوف تتلاشى عن طريق الآثار الإنكماشية التي يترتب على الإقتطاع الضريبي.

3.3.2. ميكانيكية الإنفاق العام والنمو والظروف الاقتصادية

تختلف وجهات النظر حول مدى قدرة الإنفاق العام على ضمان وتيرة مستمرة للنمو الاقتصادي وكذلك حول تأثيره على الظروف الاقتصادية السائدة لمعالجة بعض الأوضاع والمشاكل التي قد يعانيها الإقتصاد، وسنحاول تحليل ذلك فيما يلي:

1.3.3.2. أثر الإنفاق العام والنمو الإقتصادي

يعرف النمو الإقتصادي حسب الموسوعة الاقتصادية [46] ص507، على أنه ارتفاع دائم ونسبي للمتغيرات الإقتصادية وللتعبير عن مستوى النمو يستخدم مؤشر الدخل الوطني وذلك بعد معرفة معدل الزيادة السكانية مع استبعاد أثر تقلبات الأسعار، كما يعرف أيضاً بأنه زيادة في الناتج في فترة زمنية معينة تعرف بأنها دورة اقتصادية واحدة، حيث أنه إذا لم يكن هناك زيادة ما بين الفترتين فإن النمو يساوي صفراً، ويكتسب النمو الاقتصادي أهمية كبيرة في كل مجتمع وهو يتضمن استمرار الزيادة في إنتاج السلع والخدمات مما يجعله ليس هدفاً لذاته وإنما وسيلة لزيادة مستوى الرفاهية لدى الأفراد وتلك هي أحد مهام السياسة الإقتصادية. [71] ص299.

وقد اختلفت آراء الاقتصاديين حول تأثير الإنفاق العام على النمو الإقتصادي، إذ يعتقد البعض منهم أن جميع النفقات لها آثار سيئة على النمو إذ أن مركزية اتخاذ القرار وغياب محفزات المؤسسة على تعظيم الربح ونقص المنافسة تجعل إنتاج جهاز الدولة أقل مردودية مقارنة إلى ذلك الموجود لدى القطاع الخاص، وعليه فإن أي زيادة في الإنفاق ستؤدي حتماً إلى تخفيض وتيرة النمو الإقتصادي بينما يؤكد

آخرون أنه إذا كان الإهتمام بالمردودية الإجتماعية أكبر من المردودية الإقتصادية، فإن ذلك يؤدي إلى انهيار نظام السوق ويدفع القطاع الخاص إلى تقليص حجم الإستثمار في عدد من المجالات الهامة والأساسية بالنسبة للنمو، ويذهب آخرون بأنه في الدول المتخلفة لا يمكن تحقيق النمو الإقتصادي ما لم يتم تدخل الدولة من أجل إزالة العوائق أمام هذا الهدف، ورغم تناقض هذه الآراء فلا بد من تفحص الوقائع وتحليلها من أجل دراسة العلاقة القائمة بين الإنفاق والنمو الإقتصادي، وهذا أمر هام لمتخذي القرارات وعلى هذا الأساس يمكننا البحث أو تتبع آثار الإنفاق العام على النمو من وجهة نظر السياسيتين المالية والنقدية.

- فمن وجهة نظر السياسة المالية فإنه لتحقيق أهداف السياسة الإنمائية في حالة الركود يقتضي الأمر استخدام الإستثمار كوسيلة لزيادة الطلب الكلي مع افتراض مرونة عرض عناصر الإنتاج فإن ذلك سيؤدي إلى زيادة الإنتاج ومنه العمالة، أي أنه سيقوم بتحريك العناصر الإنتاجية نحو الأعلى عن طريق تضافر المضاعف والمعجل للوصول بالإقتصاد إلى وضعية توازنية تنمو من مرحلة لأخرى.

- أما من وجهة نظر السياسة النقدية فإن لها دور هام في توجيه الأحداث الآنية والتأثير على التوازن وزيادة الإنفاق الإقتصادي وكذلك القدرة على علاج الإختلالات الممكنة في الإقتصاد الوطني، فإذا كان من السهل زيادة الإنفاق في مرحلة ما من مراحل تطور الحياة الإقتصادية فإن هذا الإجراء في الفترة القصيرة يعني زيادة عرض النقود غير أن ذلك لا يضمن إطلاقاً أن المنظمون سيقبلون على طلب القروض الإستثمارية، وعليه فإن مجهودات ومساعي السلطات النقدية تبقى ضرورية لكنها غير كافية لإدارة الحياة الإقتصادية (من وجهة العرض)، وبما أن الإنفاق يستهدف التأثير على مستوى الطلب – وفقاً للنظرية الكينزية- خاصة في اقتصاد متطور يتميز بقلة التشغيل الكامل ومرونة نسبية في الإنتاج، فإنه يجب الإشارة إلى أنه يؤثر كذلك على مستوى النمو الإقتصادي بواسطة العرض حيث يمكنه التغيير في مستوى الطاقة الإنتاجية عن طريق تعديل حجم الإدخار على المدى الطويل ومستوى العمالة ونوعية التقنيات الإنتاجية.

وعلى غرار رأي أحد المفكرين الإقتصاديين يجب توجيه الإنفاق من أجل المساهمة في نمو الطاقة الإنتاجية نحو قطاعات التعليم والتدريب، رعاية الصحة العامة، تنمية البحوث وتطوير المعرفة، وتنمية الموارد المالية ومن الناحية العلمية يمكن الإشارة إلى نتائج دراسة [211] ص34، أجريت على عدد من الدول شملت عينة مكونة من **38** دولة في طريق النمو وخلال الفترة 1980-1985، وقد عنيت هذه الدراسة بالبحث في إمكانية وجود علاقة انحدار بين النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي من جهة ومستوى الإستثمار الخاص وزيادة العمالة، وجملة من النسب منها الإنفاق العام إلى الناتج الداخلي الإجمالي من جهة أخرى، وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن الإهتمام بالتركيبة الهيكلية للإنفاق توحي بأن التخصصات ذات الطابع الاستثماري في مجالات الصحة والإسكان والحماية الإجتماعية تكون أحياناً

محرضة للنمو الإقتصادي في الأجل القصير، كذلك فإن نفقات التسيير في قطاعات الإنتاج المباشر لها تأثيرات ملحوظة على النمو ومن المؤكد أن تعميم نتائج هذه الدراسة يجب أن تكون شيء من التحفظ خاصة عند ملاحظة أن معطيات كل دولة تتضمن اختلافات متعددة الجوانب و كذلك يجب مراعاة الظروف الخاصة بكل اقتصاد.

2.3.3.2. أثرالإنفاق العام والظروف الاقتصادية

يعتبر استخدام العمليات المالية المتعلقة بالإنفاق العام كأداة للتأثير على الظروف الاقتصادية من أحدث الأساليب المالية التي تتدخل بها الدولة في النشاط الاقتصادي، ويرجع ذلك إلى الإعتقاد الذي كان سائدا بأن التقلبات الاقتصادية العالمية سنة 1929 ساهمت في اضطرار حكومات كل من الولايات المتحدة والدول الأوروبية إلى التصدي لمواجهة سلبيات الحرية الاقتصادية. فقد لجأت الدول الإسكندنافية إلى استخدام ما يسمى بالميزانية الدورية لتحقيق الإستقرار الإقتصادي وذلك من خلال التحركات العكسية في الإنفاق (أي زيادة الإنفاق العام في وقت الكساد) بغرض تحريك الطلب الفعال، والعكس في حالة الإنتعاش وذلك للقضاء على احتمال ظهور مزيد من الضغوط التضخمية، كما قامت السلطات المالية في *فرنسا* بإنشاء صندوق لمواجهة الظروف الطارئة وهذا الصندوق يسمح بمنح تسهيلات ائتمانية لمواجهة الأزمات الإقتصادية وهذا في حد ذاته ما هو إلا اتباع للسياسة الإنفاقية التوسعية لعلاج بعض الأزمات الاقتصادية، وقد لجأت السلطات المالية سنة 1974 لاستخدام مليار فرنك من تسهيلات هذا الصندوق لمعالجة الآثار التضخمية التي سادت الإقتصاد الفرنسي آنذاك، أما *ألمانيا الغربية* فإن القانون المالي الذي يهدف إلى تحقيق نوعا من النمو والإستقرار الاقتصادي قد سمح بعمل ميزانيات مرحلية أي ميزانيات استثنائية تلحق بالميزانية العامة وذلك من أجل مواجهة النفقات العامة التي تتطلبها مرحلة معينة من مراحل الدورة الاقتصادية، وتوضح لنا هذه الإجراءات مدى أهمية الإنفاق العام في مواجهة الأزمات الاقتصادية، وقد يرجع ذلك إلى أن الزيادة التدريجية والمنظمة للإنفاق العام يمكن أن تكون أحد عناصر السياسة المرحلية للدولة. [88] ص346

4.3.2. علاقة تمويل النفقات العامة بآثارها الإقتصادية

يذهب الكثير من المحللين الماليين أن آثار النفقات العامة ترتبط ارتباطا وثيقا بطريقة تمويلها وهذا الأمر يتعلق بالأوضاع السائدة وبالأهداف الإقتصادية الدولة.

1.4.3.2. التمويل بالضرائب

إذا أرادت الدولة أن تحدث آثاراً توسعية ذات أهمية بالنسبة للإقتصاد الوطني عليها الابتعاد عن الضرائب كوسيلة لتمويل الإنفاق على الإستثمار العام، على أساس أن ما تحصل عليه الدولة كإيراد عن

طريق الضرائب يحد من الإنفاق الفردي الخاص ولو بشكل جزئي، حيث أن هذا الأثر الإنكماشي الذي تحدثه الضرائب يختلف باختلاف أنواعها: [45] ص95

- فإذا تم تمويل الانفاق العام عن طريق ضرائب تمس أساساً أصحاب الدخول المنخفضة كالضرائب غير المباشرة فإن ذلك يؤدي إلى إنقاص الاستهلاك الخاص مما يعني تخفيض الطلب الكلي الفعال، وعليه فإن هذه الطريقة غير ملائمة في أوقات الكساد نظراً لتأثيرها السلبي على مستوى العمالة بالإضافة إلى أنها تزيد من عمق التفاوت في توزيع الدخل.

- أما إذا تم تمويل الإنفاق العام عن طريق ضرائب تمس بصفة رئيسة ذوي الدخول المرتفعة كضرائب الشركات والضرائب التصاعدية فإن الإنفاق الخاص على الإستهلاك لا ينقص كثيراً إذ أن هؤلاء يحاولون دائماً أن يحافظوا على نفس الإستهلاك على أن لا يكون سعر الضريبة مرتفع جداً لدرجة يحد من استهلاكهم.

2.4.3.2. التمويل بالقروض

تتوقف الآثار الإقتصادية للتمويل بالقروض إلى عدة عوامل منها :

- مصدرها.
- طبيعة النفقات التي تمولها هذه القروض.
- نوعية التنظيم الفني المتبع في شأنها.

وسنقوم فيما يلي بدراسة آثار الإنفاق العام حسب مصدرها فهناك قروض داخلية مصدرها مدخرات الأفراد أو الإصدار النقدي الجديد الذي يمول عجز الميزانية، أو تلك الناجمة عن التوسع في الائتمان أو بإصدار سندات تطرحها في السوق المالية للإكتتاب العام، والقروض الخارجية مصدرها هيئات أجنبية.

- القروض الداخلية: ويترتب عن إنفاق القرض الداخلي في الداخل آثار توسعية خاصة إذا كان مصدرها أموال مكتنزة أو أموال خلقتها البنوك التجارية والبنك المركزي عن طريق التوسع في الائتمان، ففي هذه الحالة يزداد الطلب الكلي حيث إذا كان هناك جانب من القوى الإنتاجية عاطلة فإن زيادة الطلب ستؤدي إلى زيادة الإنتاج، ولا يكون تأثير القرض على مستوى الأسعار كبير, أما إذا كان الجهاز الإنتاجي غير مرن فإن زيادة الطلب تؤدي إلى ارتفاع الأسعار ارتفاعا تضخميا. أما عندما تقوم الدولة بإنفاق القرض الداخلي في الخارج فسيترتب عن ذلك آثاراً انكماشية لأن الدولة عندما تقوم بالاقتراض من المصادر الداخلية تمتص جزء من القوة الشرائية الداخلية لتستعملها في الخارج كما حدث في *الولايات المتحدة الأمريكية* أثناء الحرب العالمية الأولى من إنفاق لجزء كبير من حصيلة قروضها الداخلية في شراء السلع الفرنسية، فهذا النوع من الإنفاق يساهم في التخفيف من حدة التضخم.
- القروض الخارجية: نظراً لاختلاف أوجه استخدام مبالغ القروض الخارجية فإن الآثار الناجمة عن إنفاقها تختلف أيضاً؛ فإذا كانت هذه القروض موجهة لاقتناء سلع استهلاكية أي زيادة الطلب على هذه

السلع وكان الجهاز الإنتاجي قابل لمواجهة هذه الزيادة فإن هذه القروض سيكون لها أثر توسعي، أما في الحالة العكسية(عدم قابلية الجهاز الإنتاجي للتوسع) فإنها لا تلبث أن تحدث آثاراً تضخمية، أما في حالة توجيه هذه القروض لاقتناء سلع إنتاجية فإن ذلك سيؤدي إلى التوسع في الاستثمار ورفع مستوى الدخل.

3.4.3.2. التمويل عن طريق الإصدار النقدي

عادة ما تلجأ الدولة للإصدار النقدي عن طريق البنك المركزي الذي يقوم بخلق كمية إضافية من النقود الورقية يضعها تحت تصرف الخزينة العامة لاستخدامها في تغطية عجز الميزانية، وفي الواقع فإن مخاطر التوسع النقدي عن طريق الإصدار ترتبط بحجم العجز في الميزانية العامة، فإذا كان العجز ضعيفاً فإن تمويله عن طريق الإصدار النقدي لا يؤدي إلى ارتفاع كبير في الأسعار، كما أن المداخيل التي تتيحها النفقات العامة والتي تم تمويلها بفضل النقود الجديدة تضاف إلى المداخيل الناتجة عن نشاطات الإنتاج بشكل يدفع الأسعار إلى الإرتفاع فلا تتحقق أي فائدة حقيقية، وهذا راجع إلى ارتفاع حجم الطلب عن كمية السلع والخدمات المتاحة. [109] ص 49

وتتحدد آثار النفقات العامة هنا حسب نوعية الاستثمارات؛ فإذا كانت تتعلق باستثمارات آنية المردودية أو استثمارات بعيدة المردودية أو غير منتجة، فالعامل الزمني بين الإصدار وآجال مردودية الإستثمار يلعب دوراً هاما في تحديد حجم آثار هذا النوع من التمويل حتى لا تتحول إلى ضريبة تفرض على أصحاب المداخيل بفعل الأثر التآكلي على المداخيل والأرصدة المودعة في البنوك وحسابات التوفير والإدخار فضلاً عن قيمة ديون الأعوان الاقتصاديين.

خلاصـــة الفصل

على ضوء ما تم تفصيله في هذا الفصل، نخلص إلى وضع النقاط التالية:

- تمثل دراسة النفقات العامة جانبا حيويا في الدراسات المالية ويتطور البحث فيها مع تطور الفكر المالي والسياسة المالية وترجع أهمية النفقات العامة إلى كونها الأداة التي تستخدمها الدولة في تحقيق الدور الذي تقوم به في مختلف المجالات. وقد استتبع هذا التطور اهتماما متزايدا بدراسة طبيعتها وآثارها أكثر من الإهتمام بكمها وحجمها، لتتحوّل من نفقات حيادية يُسعى إلى التقليص من حجمها قدر المستطاع إلى وسيلة من وسائل السياسة المالية تستخدمها الدولة لتحقيق أهدافها.
- يولي الإسلام اهتمام بالغ للإنفاق العام نظراً لدوره في تحقيق التنمية والعدالة والمساواة في المجتمع، ومساهمته في بناء اقتصاد قوي ومتكامل، ويتجلّى ذلك من خلال النصوص التي تحث على تقديم المصلحة العامة على الخاصة، وتحريم الإحتكار، و ترتيب الاحتياجات حسب الأولوية والإهتمام بالضروريات ، وتلك التي تحدد ضوابط وتصنيفات ومجالات الإنفاق وأوجهه وفق مقاصد الشريعة .
- إن الظاهرة العامة التي تطبع مالية كل الدول هي تزايد النفقات العامة، وتختلف أسباب هذه الظاهرة بين ما هو حقيقي وما هو ظاهري، كما تختلف انعكاساتها على التنمية الاقتصادية والاجتماعية من بلد لآخر، ولذلك لابد من وضع معايير وضوابط محددة لتمكن من تحديد الحجم الأمثل لنفقات العامة، من خلال النظر إليها من حيث ضرورة تحقيق أهدافها وإلى طريقة صرفها بتجنب كل إسراف أو تبذير.
- إن مدى تأثير الإنفاق العام محكوم بالفلسفة السائدة في المجتمع وعلى الظروف الاقتصادية السائدة وعلى رأسها مرونة الجهاز الإنتاجي.
- مما لا شك فيه أن متخذ القرار يتطلع إلى تعظيم تحقيق الأهداف المتوخاة ، وإذا كانت سياسة الإنفاق العام تهدف إلى التأثير في اتجاه حركة الاقتصاد الوطني فإن مسألة تحديد حجم الإنفاق اللازم وتخصيص اعتمادات القطاعات المختلفة تدعوا إلى البحث والدراسة من أجل ضمان تحقيق أكبر قدر من الأهداف.
- تساهم معدلات الإنفاق العام المقررة وكذلك أسلوب تخصص النفقة العامة بين القطاعات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة في التأثير على جانب العرض الكلي للإقتصاد الوطني والذي يؤثر بدوره على مستوى رفاهية أفراد المجتمع إقتصادياً واجتماعياً، كما تؤثر إستراتيجية الإنفاق العام –من الناحية الكمية والنوعية- على علاج المشاكل والإختلالات الإقتصادية والمالية .

- أدت ظاهرة تزايد النفقات العامة وضعف إنتاجيتها إلى التفكير في ضرورة إعادة النظر في السياسة الإنفاقية خاصة في الدول النامية لأن العجز المالي في العديد من تلك الدول يرجع بدرجة كبيرة إلى عجز القطاع العام، وتستوجب الإستراتيجية المستقبلية التي ترسمها مؤسسات العولمة أن تقوم السياسة الجديدة على التصدي للعجز المالي وفق قواعد حسن الإدارة وأسس علمية قوامها تحديد الأولويات حسب الإمكانات المتوفرة، وعليه فستشهد هذه السياسة تحولات عميقة سنحاول التطرق إليها في الفصل الموالي.

الفصل 3
آليات تحول سياسة الإنفاق العام في الدول النامية في ظلالعولمة

إن اندماج الدول النامية في العولمة في ظل المشاكل والعقبات التي باتت تهدد استقرارها المالي والنقدي وفي ظل تحول الدور الإقتصادي للدولة الذي شهد تغييرات جذرية تتماشى مع الأوضاع الإقتصادية الراهنة، جعلها تركز جعلها تركز على السياسات الموجهة لإنجاز عملية الإصلاح الاقتصادي المفروضة عليها من طرف مؤسسات العولمة، حيث التزمت بمجموعة من الإجراءات التي تضمن تحسين معدلات الأداء الإقتصادي الكلي، وقد شملت هذه الإجراءات سياسة الإنفاق العام باعتبارها من أهم عناصر السياسة الاقتصادية الكلية التي يعوّل عليها لإعادة التوازن الاقتصادي وضمان الاستقرار من خلال تحقيق عدالة التوزيع. وباعتبار النفقات العامة بنوعيها تشكل نسبة معتبرة من الطلب الكلي.

وعلى ضوء ذلك سنقوم بدراسة التغيرات التي شهدتها سياسات السياسات الإقتصادية الكلية للدول النامية، ثم نتطرق إلى أهم التحولات التي عرفتها سياسة الإنفاق العام وآليات ترشيدها في ظل التحولات الإقتصادية، وذلك ضمن ثلاث مباحث نتكلم في الأول عن تحول السياسات الإقتصادية الكلية للدول النامية في ظل العولمة، و في الثاني إشكالية ترشيد النفقات العامة ضمن برامج التصحيح ، أما المبحث الثالث فسنتكلم فيه عن دور العولمة في تغيير حجم وهيكل النفقات العامة في الدول النامية.

1.3. تحول السياسات الإقتصادية الكلية للدول النامية في ظل العولمة

ساهم إندماج الدول النامية في العولمة في انتقال جزء من صلاحيات الدولة الإقتصادية إلى مؤسسات العولمة، وقادت هذه التدخلات إلى تحولات عميقة في السياسة العامة الإقتصادية التي أصبحت تتم وفق معايير تحددها هذه المؤسسات قصد مواجهة الإختلالات التي تعرفها أو لدعم إندماجها؛ وعليه سيدرس هذا المبحث محتوى هذه التحولات بعد تطرقه إلى تطور دور الدولة في النشاط الإقتصادي الذي ترتب عليه مسؤوليات جديدة لوضع السياسات الإقتصادية في ظل العولمة وذلك من خلال المطالب التالية:

1.1.3. المسؤوليات الإقتصادية للدولة في ظل العولمة

من أهم القضايا التي تشغل الفكر الإقتصادي قديما وحديثا قضية تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي ومدى إتساع دورها، وقبل أن نتحدث عن هذا الدور، لابأس أن نتناول أولاً باختصار تطور أشكالها عبر الزمن قبل وبعد ظهور العولمة فيما يلي:

1.1.1.3. تطور الدولة وأشكالها

تطور مفهوم الدولة القومية عبر مراحل تطور الفكر الإقتصادي وقد كان دورها تجسيدا فعليا لمختلف الأفكار والمذاهب الإقتصادية التي كانت سائدة.

- النظام الرأسمالي : تميل النظم الرأسمالية إلى إبقاء نفوذ الدولة خارج دائرة النشاط الإقتصادي بحجة الحفاظ على المصلحة الخاصة وعلى مقومات النظام الممثلة في الملكية الفردية والحرية الإقتصادية واعتماد قوى السوق، ولقد اختلف دور الدولة باختلاف المدارس الإقتصادية وتطور الفكر الرأسمالي؛ حيث اتسع في بداية التطور الرأسمالي [81] ص72، عند التجاريين أين حلت الدولة محل الإقطاعية وظهر تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي بصورة منتظمة وواضحة، وقد اعتقد التجاريون أن السبيل الطبيعي لزيادة الثروة القومية هي التجارة الدولية وتكوين فائض في الميزان التجاري [38] ص18. ثم انحسر دورالدولة عند الطبيعيين ليقتصر عند الحدود التي تسمح بحماية الإفراد وصيانة حقوق الملكية الخاصة، وهنا تبلور دور الدولة في القيام بوظيفة الأمن والدفاع والعدالة ليسمح بظهور المنافسة الحرة في الأسواق؛ وبعد إرساء أسس التحول الصناعي خلال النصف الأخير من القرن التاسع عشر تغير الوضع النسبي للمراكز الإقتصادية للطبقات في المجتمع وبدأت تظهر فكرة الدول القومية عند الرأسماليين، وتم التحول إلى نظام إقتصادي جديد يقضي بضرورة توافر الحرية الإقتصادية والسياسية بأوسع معانيها أمام القطاع الخاص الأمر الذي يستلزم عدم تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي إلاّ في أضيق نطاق ممكن.

ثم ازداد تدخل الدولة بقصد التخفيف من حدة الأزمات التي يعاني منها الإقتصاد الرأسمالي عقب أزمة 1929، حيث لم تنجح السياسات الإقتصادية الكلاسيكية في معالجتها، وقد خلص كينز من خلال نظريته-النظرية العامة للتوظيف والفائدة والنقد-إلى ضرورة تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي بكل ما يتاح من سياسات وأدوات في سبيل تحقيق أهداف المجتمع الإقتصادية والإجتماعية والسياسية.

وأخيرًا إنحسر نسبياً دور الدولة في الحياة الإقتصادية ليفسح المجال للإحتكارات الرأسمالية العالمية فمنذ السبعينات من القرن العشرين ظهرت آراء أقتصادية تنادي بتقليص دور الدولة وإعطاء أهمية أكثر للقطاع الخاص أهمها كتاب "القوة الرأسمالية" الذي صدر سنة 1978 لعالم الإجتماع الأمريكي الشهير

بيتر برجر الذي يؤكد فيه أن الرأسمالية ظاهرة كونية قابلة للتطبيق في جميع الدول بصرف النظر عن إختلافاتها .

-النظام الإشتراكي: جاء هذا النظام بعد ظهور عيوب في النظام الرأسمالي، أبرزها تدني مستوى أجور العمال وظروف المعيشة وسوء التوزيع والإحتكار في منتصف القرن التاسع عشر، وقد نادى هذا المذهب بإحلال الملكية العامة مكان الملكية الخاصة، تسعى الدولة في هذا النظام إلى التغلغل في الشؤون الإقتصادية بهدف السيطرة الكاملة على متغيراتها وذلك من منطلق الحفاظ على المصلحة العامة وعلى مستويات النظام المتمثلة في الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج والإعتماد على التخطيط، حيث تبنت هذا النظام العديد من الدول سميت بالدول الإشتراكي * والدولة في هذا النظام تعتبر الممثل القانوني للطبقة الكادحة التي تشمل العمال والفلاحين وغيرهم من مختلف أفراد الطبقة المحرومة [1] وتتبنّى الدولة من اجل تحقيق أهدافها العامة أسلوب التخطيط لكن سرعان ما تبين ثقل المهام على الجهاز المركزي للتخطيط ممّا دفع بالدول إلى تبني لا مركزية التخطيط بشكل تدريجي. [208] ص 291

ولعل هذا الإختلاف في المفهوم كان له دور كبير في التمييز بين عدة أشكال للدولة في الفكر الإقتصادي نستعرضها فيما يلي: [57] ص14،15

- الدولة الحارسة: وهي تستوفي وظائفها من الفكر الليبرالي الذي يدعو إلى حياد الدولة، وهي التي تقتصر وظائفها حسب كتابات *آدم سميث* تتلخص في قيامها بحماية المجتمع و تحقيق الإستقرار الداخلي وتوفير الأمن، القيام بالأشغال العامة أو المشروعات التي تمد الإقتصاد الوطني بالخدمات الأساسية للإنتاج كأعمال الري والطرق والمواصلات، وكذلك خدمات التعليم والصحة العامة، دون أن يكون لها دور في الإنفاق الإجتماعي، وممارسة النشاط الإنتاجي وفي التأثير في قوى العرض والطلب في السوق. [81] ص56
- الدولة المتدخلة: وهي دولة غير حيادية تتدخل في النشاط الإقتصادي وتمارسه ، وقد ظهرت فكرة هذا النوع عند المدرسة التجارية حيث تضمن ميزان تجاري موجب مع حماية الصناعات الناشئة المحلية ،وعند المدرسة الكينزية [45] ص21، وقد صاحبت تطور طريقة الإنتاج الرأسمالية واشتداد حدة الأزمات الإقتصادية حيث بدأت الدولة بمباشرة وظائف إقتصاية جديدة أهمها المحافظة على الإستقرار الإقتصادي نظرا لما يعانيه النظام من أزمات إقتصادية، والعمل على تحقيق قدر من العدالة في توزيع الدخل الوطني وضمان الإستخدام الكفء للموارد عن طريق ما تحدثه النفقات العامة والإيرادات العامة من آثار على الموارد الخاصة، والسعي لدعم النمو الإقتصادي عن طريق زيادة حجم الإستثمار العام. [37] ص27
- دولة الرفاهية: هناك من يسميها الدولة المنتجة أو دولة النمو والتنمية وقد ظهر هذا الشكل بعد نهاية الحرب العالمية الثانية حيث أخذت الدولة على عاتقها مسؤولية تشييد البنية الأساسية وتوفير التمويل،

وتغير دور الدولة لتصبح الدولة المنتجة أو المشاركة في الإنتاج وسعت لتوفير قدر من الحقوق الإقتصادية والإجتماعية للمواطنين، وضمان تحقيق درجة عالية من العدالة والمساواة بينهم إلا أن هذه الدولة عرفت أزمتها بنهاية السبعينات نظرا لتراجع معدلات النمو الإقتصادي مما جعل الحكومات عاجزة عن التكفل بمشاكل كل المجتمع.

- دولة التحويلات: وهي عبارة عن تطور سلبي لمسار دولة الرفاهية، و فقد تنوعت مظاهر سياسة الدولة بحسب طبيعة الهيكل والنظام الإقتصادي، ففي الإقتصاديات المتطورة انحصر دور الدولة في النشاط الإنفاقي الإجتماعي والإداري دون النشاط الإنتاجي، أما في الإقتصاديات النامية فإن دور الدولة يتأثر بالمؤسسات الدولية وهو معرض لضغوط خارجية نشأت عن مشكل المديونية الذي تعاني منه.
- الدولة في الإسلام: باستقراء النصوص الشرعية لا نجد تكييفاً إسلامياً للدولة من حيث علاقتها بالمجتمع عامة وعلاقتها بشؤونه الإقتصادية خاصة سوى أنها الدولة الراعية التي تمارس دورها وهي ملزمة بالقواعد الشرعية، ولا يصح إطلاق أي من المصطلحات السابقة عليها؛ فهي ليست بالدولة الحارسة لأن ذلك يحمل سلبية الدولة مما ينفي عنها مهام أساسية كتحقيق التكافل وعدالة التوزيع ومواجهة الأزمات، حيث يقول رسولنا صلى الله عليه وسلم : **"مَنْ وَلاّهُ اللهُ شَيْئًا مِنْ أمْرِ المُسْلِمِينَ فاحْتَجَبَ دُونَ حَاجَتِهِم وَخِلَتِهِم وَفُقْرِهِم احْتَجَبَ اللهُ دُونَ حَاجَتِهِ وَخِلَتِهِ وَفُقْرِهِ يَوْمَ القِيَامَة "** حديث رواه أبو داوود [17]ص266؛ كذلك ليست بالدولة المتدخلة لما يفترض ذلك من الشعور بأن الدولة تعمل في مجال غيرها وهذا مخالف لدورها في الإسلام فهي متابعة مراقبة مدعمة طوال الوقت؛ ونفس الموقف حيال الدولة المنتجة فهي في الإسلام لا تحل محل القطاع الخاص لأن دور الدولة في الإسلام يصنف إلى إثنين؛ دورا تقوم به كاملا لايحمّل القطاع الخاص أي مسؤولية فيه مثل الأمن والعدالة وحماية الحقوق والممتلكات وحماية البيئة وحماية المجتمع وتوفير عدالة التوزيع، ودور آخر يتمثل في متابعة القطاع الخاص ومراقبة آدائه وتدعيمه وتشجيعه [92] ص129، هذا ما يجعلهما متكاملين لا يستغني أحدهما عن الآخر لإصلاح المجتمع, ويتلخص دور الدولة في الإسلام فيمايلي: [91] ص208،214

-تحقيق تشغيل أمثل للموارد الإقتصادية.

-توجيه التفقات العامة لتحقيق المنافع العامة.

-محاربة الإحتكار وتشجيع المنافسة بين المنتجين.

-تحقيق توزيع عادل للدخل والثروة ومراعاة مبدأ تكافؤ الفرص.

-تحقيق الضمان الإجتماعي لأفراد المجتمع وتحقيق التكامل بين أفراده.

-التخطيط الإقتصادي وتنفيذ برامج التصنيع والتطوير الزراعي.

-العمل على تحقيق التكامل الإقتصادي بين الدول الإسلامية.

2.1.1.3. عوامل توسّع الدور الإقتصادي للدولة ومعايير قياسه

مهما اختلفت الآراء حول إشكالية مدى تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي، فإنه لا يختلف إثنان في دورها الذي تلعبه في تحريك عجلة الإقتصاد ، وقد ساهمت عدة عوامل في تعاظم هذا الدور أهمها: [99] ص381

- الحروب التي أدت إلى زيادة إنفاق الدول في مجال الدفاع الوطني وفي امتصاص جزء كبير من القوى العاملة والموارد الإقتصادية الأخرى مما يؤثر على بقية الأنشطة.
- التوسع في الإنفاق على البرامج التعليمية والصحية وخدمات المرافق بدرجة أكبر من تلك التي يمكن أن يقدمها القطاع الخاص نظرا لضخامتها وطول فترة استرجاعها لو كان لها عائد.
- التوسع في سياسة التأمينات الإجتماعية حيث تسعى الدولة على أن تشمل هذه التأمينات أكبر عدد ممكن من المواطنين.
- الحاجة المستمرة إلى قيام الدولة ببعض الأنشطة الإستثمارية فزاد حجم الإستثمارات الحكومية .
- إدراك أن أثر تغيير الإنفاقات والإيرادات لا يقتصر فقط على تغيير أنماط الإنتاج وتوزيعه على الأفراد المجتمع ولكن أيضا على مستويات العمالة والأسعار .

ولمعرفة حجم تدخل الدولة في الإقتصاد لا بد من إيجاد معايير لقياسه أهمها: [57] ص 18

- ✓ نسبة الإنفاق العام إلى الناتج الداخلي الخام: حيث تعبر هذه النسبة عن الحجم المخصص من الثروة للإنفاق العام.
- ✓ نسبة الإستهلاك العام إلى الناتج المحلي الخام: ويتعلق الإستهلاك العام بكل مجالات الإنفاق الجاري العمومي بما فيه الإنفاق العسكري، وتعكس هذه النسبة مدى الإهتمام بتوفير الخدمات الواقعة على عاتق الحكومة لعموم المواطنين.
- ✓ نسبة الإستثمار العام إلى الناتج المحلي الخام: حيث يغطي الإستثمار العام جميع الإستثمارات المالية وجميع أوجه الإنفاق الرأسمالي على الأصول الثابتة من غير الدفاع، وتعكس هذه النسبة سعي الحكومة إلى استيعاب اليد العاملة وتغطية الهياكل القاعدية.

3.1.1.3. أهداف الدولة في ظل العولمة

تسعى الدولة النامية لإحداث تغييرات هيكلية في كافة نواحي الإقتصاد الوطني حيث يتسع نطاق دورها في الحياة الإقتصادية، ليشمل القيام بالتغييرات التنظيمية اللازمة في مختلف القطاعات التي تلعب الدور الإستراتيجي في عملية التحول الإقتصادي الذي سببته العولمة فيقع على عاتقها تحقيق الأغراض التالية :

- محاربة الفقر والتخفيف من حدته: وذلك بضمان حد أدنى من المعيشة من خلال الإهتمام بتأسيس شبكات الحماية الإجتماعية والعمل على زيادة معدلات النمو الإقتصادي برفع المعدلات الإنتاجية وتحفيز الإستثمارات وتوجيها نحو المناطق الآهلة بالفقراء وتحسين الهياكل القاعدية، وكذلك العمل على تحسين ظروف سوق العمل وزيادة المرونة فيه ومعالجة مشكل البطالة وإعادة النظر في سياسة التوظيف وسياسة التكوين [192] ص 105، ولذلك عليها خلق الفرص المواتية والمجدية مع توفير الحوافز المناسبة لدفع مسيرة الإستثمار في أوجه النشاط المختلفة، بالإضافة إلى تحفيز القطاع الخاص للمشاركة في تمويل وإدارة المشروعات الإنتاجية الكبرى وتوفير المناخ المناسب لإستقلالية الإدارة وتقويم الإنجازات. [47]ص38

- محاربة الفساد الإقتصادي: بإعتبار هذا الفساد أحد أهم عوائق الإستثمار الأجنبي المباشر ، وتتم محاربته من خلال إقامة مؤسسات رقابية ذات مصداقية ترصد قضايا الرشوة والفساد وتعمل على زيادة الشفافية، وتجدر الإشارة إلى أن ظاهرة الإقتصاد الخفي ساعدت على إنتشار الفساد الإقتصادي الذي ساهم بدوره في تفشي ظاهرة الجنات الضريبية وغسيل الأموال الناجمة عن المخدرات الرقيق الأبيض وتزوير العملات[4]، ولهذا الغرض يجب على الدولة أن تقوم بضبط الأسواق الموازية ومكافحة الآفات الإجتماعية كالإجرام والمخدرات، ولا بد من تكاتف كل الدول لتفعيل أنظمة المعلومات وتبادلها بخصوص محاربة مثل هذه الظواهر. [198] ص ص 41،44

- حماية المستهلك: حيث يعد تطور وتعدد وسائل الإشهار والترويج للسلع الإستهلاكية من أهم ملامح لعولمة الأمر الذي يدعو الدولة للسعي لحماية المستهلكين وتمكينهم من الحصول على الخدمات والسلع ذات الجودة التي توافق قدراتهم الشرائية وذلك عن طريق وضع معايير للسلامة الصحية والأمنية، وضبط قواعد الصنع مع مراعاة المعايير الدولية المعمول بها.

- مواكبة التطور التكنولوجي والحصول على التقنيات الجديدة فيما يخص الإتصال والإعلام : وذلك بالإهتمام بتوفير الأموال اللازمة للتكفل بالبحث العلمي والعمل على إقامة المؤسسات الكفيلة بإنجاز ودعم البحوث التطبيقية باعتبارها وسيلة من وسائل البحث عن رفع تنافسية المنتجات المؤسسية؛ فالدولة مطالبة بتطوير القدرة التنافسية للنظام الإنتاجي الوطني وذلك بتطوير أدوات العمل الإستراتيجي والتدخل في جميع العناصر الفاعلة لتقوية تنافسية المشروعات خاصة في مجال التكوين العام, والتجهيزات وشبكات الإتصال[161]ص85، ويتطلب كل ذلك تشجيع الإبداع ودعم جسور التعاون بين مؤسسات التعليم العالي ومراكز البحث العلمي من جهة وبينها وبين المجتمع بمؤسساته المختلفة من جهة أخرى، وتقديم التسهيلات التمويلية لتأسيس شركات تمتلك التكنولوجيا المتقدمة مع تشجيع قطاعات الدولة المختلفة على استخدام التكنولوجيا الجديدة.

- المحافظة على البيئة ومحاربة التلوث البيئي: باعتبار البيئة من أهم متغيرات التنمية المستدامة ونظراً لما يحدثه التلوث من انعكاسات سلبية على المناخ من جهة، ولكون الكثير من الموارد الطبيعية معرضة للفناء من جهة أخرى مما يحتم استغلالها وفق قواعد تحافظ على البقاء ولا تؤدي لكبح النمو.

4.1.1.3. الوظائف الحديثة للدولة

لم تسلم الدولة من التحولات العميقة التي يشهدها هذا العصر, فقد كان للعولمة دور في تحول وظائفها وفتح المجال لوظائف جديدة أبرزها:

- إعادة تشكيل الهيكل الإقتصادي التي يعجز القطاع الخاص القيام بها لما تتطلبه من رؤوس أموال ضخمة ولا تحقق له أقصى الأرباح بالإعتماد على خدمات البنية التحتية لجميع النشاطات الإنتاجية ، والقيام ببناء الهياكل الأساسية والقطاعات الصناعية الضرورية.
- تكوين رأس مال محلي للقيام بالمشروعات الإنتاجية، رفع الطاقة الإنتاجية.
- تشجيع الإدخار وتقليل الإستهلاك, والقيام بالتعبئة الكاملة لكافة الموارد القومية من مادية وبشرية وذلك بمحاربة الإستهلاك الزائد وتشجيع المدخرات وتوجيه الإستثمارات في الأنشطة المنتجة .
- تشجيع الإستثمارات المحلية والقيام بتوجيه المشروعات الخاصة لإتخاذ سلوك معين فيما يتعلق بالإنتاج والأثمان تتفق مع الأهداف التي تتضمنها حطة التنمية الإقتصادية.
- القيام بالخدمات الإجتماعية الأساسية لعملية التنمية والتي تتعلق بالصحة والتعليم والثقافة.

هذا وقد ظهرت دعوات إلى تقليص دور الدولة في النشاط الإقتصادي وتخليها عن بعض وحدات القطاع العام إلى القطاع الخاص، وأهمية خضوع المشروعات المملوكة للدولة لقوى السوق، فقد أضعفت العولمة القدرة المالية للدولة النامية * وجعلت إقتصادياتها أكثر عرضة لخطر الهزات الدولية، ولتقلبات تدفقات رؤوس الأموال قصيرة الأجل الناشئة عن حرية انتقال رأس المال، وعلى إثر ذلك وبالإضافة إلى تفاقم مديونيتها الخارجية وضغط المؤسسات المالية الدولية عليها قامت معظم الدول النامية بتطبيق سياسات الإصلاح التي تتطلب ضرورة التخلص من بعض وحدات القطاع العام وتقييد الاستثمار الحكومي، بالإضافة إلى تحرير الأسعار وإزالة العوائق والقيود. [1] ص138

وبشكل عام فإن أهم التحولات التي عرفها دور الدولة كانت في مجملها تتعلق بالتحولات التي حصلت في السياسة الإقتصادية الكلية.

2.1.3.اعتماد وسائل السياسة الإقتصادية كمظهر لتدخل الدولة

إن المتأمل في معنى السياسة الإقتصادية الكلية يجد أنها لا تخرج عن كونها مجموعة من القواعد والوسائل والأساليب والإجراءات والتدابير التي تقوم بها الدولة وتحكم قراراتها نحو تحقيق أهداف الإقتصاد الوطني خلال فترة زمنية معينة، واعتبر ***XAVIER GRFFE*** السياسة الإقتصادية أنها مجموع

القرارات التي تتخذها السلطات العمومية بهدف توجيه النشاط في إتجاه مرغوب فيه، وبصفة عامة السياسة هي مجموعة من الآراء السياسية والأهداف والطرق التي تضعها الدولة لتبين الإتجاهات الرئيسية للتنمية الإقتصادية والشروط الحاسمة والوسائل والطرق التي ينبغي إتباعها للوصول إلى الأهداف العامة.

1.2.1.3. وسائل السياسة الإقتصادية

بغرض تحقيق التغيرات المطلوبة في السياسة الإقتصادية يتم إستخدام وسائل مختلفة تتضمن مجموعة من السياسات الثانوية والتي تتمثل في:

- السياسة المالية : والتي تعنى بكيفية إستخدام الإنفاق الحكومي أو جباية الضرائب من أجل التأثير في أهم المتغيرات المحددة لمسار التوسع الإقتصاد الوطني، وهي تسمح بإعادة توزيع السلع والخدمات بين الوحدات الإقتصادية وبين مختلف القطاعات الخاصة والحكومية، وإدارة الديون الوطنية، بالإضافة إلى تسيير العجز المخطط، وتقنين التغير في الضرائب، وإختيار مجالات وتوقيت الإنفاق.
- السياسة النقدية: وتضم تنشيط الادخار والاستثمار، وتطوير الأسواق المالية لتوطين رأس المال المحلي واستقطاب رأس المال الأجنبي والحفاظ على استقرار الأسعار والسيطرة على معدلات التضخم.
- السياسة التوزيعية: وتتعلق بسياسة إعادة التوزيع، التي تتأثر بالنظام الضريبي، ومعدلات الإقتطاع الضريبي، وسياسات الأسعار، وغيرها.
- السياسة الخارجية: وهي كل ما يتعلق بالعلاقات الإقتصادية الخارجية للدولة وأهم الإتفاقات والمعاهدات التي تعقدها مع دول أخرى خاصة فيما يخص التجارة الخارجية بهدف رفع الصادرات وتحسين وضعية ميزان المدفوعات.

2.2.1.3. أهداف السياسة الإقتصادية

قد تتعدد وتتنوع أهداف السياسة الإقتصادية باختلاف النظام الإقتصادي في الدولة، لكن يمكن حصرها فيما يلي : [50] ص213

- تحقيق النمو الإقتصادي لضمان زيادة متوسط نصيب الفرد في حجم الإنتاج على مر الزمن، ويرتبط هذا الهدف بمعدل النمو السكاني ويقترن بهدف حماية البيئة حيث يبحث صانعي السياسة الإقتصادية كيفية تحقيق أكبر معدل للنمو الإقتصادي بأقل درجة من التلوث البيئي.
- تحقيق التشغيل الكامل يعني زيادة العمالة وتحقيق أقصى ما يمكن من توظيف، والعمل عند أدنى مستوى ممكن من البطالة، وكذلك تشغيل الطاقات الإنتاجية على أن لا يبقى بعض الموارد معطلاً ، ولقد لقي هذا الهدف إهتماما متزايدا خاصة بعد أزمة الكساد العالمي في فترة الثلاثينات.
- الحفاظ على الإستقرار الإقتصادي واستقرار الأسعار والعمل على مقاومة التقلبات وتفادي الأزمات.

- التخصيص الكفء للموارد: وذلك بتحقيق أحسن إستخدام ممكن للموارد المتاحة وتحقيق أكبر قيمة مضافة ممكنة على المستوى الكلي أي ما يسمى بالكفاءة الإقتصادية.

- تحقيق التوازن الخارجي وتوازن ميزان المدفوعات وتحسين قيمة العملة وذلك بتعظيم الصادرات والعائد منها وتحقيق هيكل معين من الواردات وتخفيض تكلفتها.

- تحسين توزيع الدخل وتحقيق العدالة في توزيعه بين الفئات الإجتماعية أوالأفراد، بالتأثير بين أنماط الأسر المختلفة و بين المناطق والأقاليم، وبين القطاعات الإنتاجية، ويمكّن الإنفاق من تحقيق عدالة أكبر في توزيع الدخل مما يقتضي تقليل التفاوت بين مستويات الدخل المختلفة.

وقد لخص الإقتصادي كينيث بولدنج ***kenneth bulding*** كل هذه الأهداف في أربعة وهي : التقدم والإستقرار والعدالة والحرية. [50] ص213

3.2.1.3. مشكلة إختيار وسائل السياسة الإقتصادية

تقوم الدولة بانتهاج مجموعة متكاملة من أدوات السياسة الإقتصادية، على نحو يعظم من قدرتها على مواجهة الصدمات الخارجية والداخلية بمختلف أشكالها وأنواعها، والتي لابد من وضعها قيد التنفيذ لبناء هيكل الإقتصاد الوطني، وقد تجد الدولة نفسها أمام مشكل اختيار الأدوات التي تستخدم لتحقيق أهداف المجتمع الإقتصادية والإجتماعية وعادة ما ترتبط الوسيلة بالهدف المراد، فإن الأمر يتطلب التفرقة بين سياسات تحفيز الطلب من جهة وسياسات تحفيز العرض من جهة أخرى كمايلي: [39] ص14،12

1.3.2.1.3.سياسات تحفيز الطلب

تشمل كافة السياسات والإجراءات التي تكفل تحقيق التوافق بين مستوى الطلب الكلي وهيكل توزيعه ومختلف الأهداف الإقتصادية المحددة من قبل الدولة في مجالات الإستثمار والنمو الإقتصادي من خلال مجموعة من السياسات المالية والنقدية الموجهة لمكافحة التضخم والحد من عجز ميزان المدفوعات، ويتم التركيز على سياسات جانب الطلب الكلي لمواجهة المشاكل الإقتصادية قصيرة الأجل مثل التضخم وتزايد معدلات عجز الموازنة العامة .

2.3.2.1.3. سياسات تحفيز العرض

تنصرف إلى زيادة العرض الكلي في الأجلين المتوسط والطويل تستهدف زيادة حجم الناتج المحلي من السلع والخدمات بما يتوافق مع المستوى المحدد للطلب الإجمالي من خلال انتهاج مجموعة من السياسات والإجراءات التي تؤثر على هيكل تخصيص الموارد ورفع كفاءتها الإقتصادية، إلى جانب تعديل الهيكل الضريبي وتخفيف القيود التجارية، وكذلك السياسات التي تستهدف تحفيز الطاقة الإنتاجية بغرض رفع معدلات نمو الناتج المحلي في الأجل الطويل مما يساهم في زيادة معدلات الإدخار والتكوين الرأسمالي الثابت من خلال توسيع وتطوير نطاق برامج التعليم والتدريب والتطور التكنولوجي .

وقد أثبتت تجارب العديد من الدول النامية ضرورة تحقيق التكامل والتنسيق بين النوعين من السياسات وضرورة إعطاء أهمية متوازنة لكلا الجانبين.

3.1.3. موقع مؤسسات العولمة من سياسات الإصلاح الإقتصادي

بغرض معالجة اختلالاتها الاقتصادية التي كانت تعاني منها لجأت الدول النامية إلى مؤسسات العولمة التي ساعدتها في انتقاء أنجع الحلول التي تتلائم مع أوضاعها الإقتصادية والاجتماعية من خلال سياسات الإصلاح الإقتصادي.

1.3.1.3. مفهوم سياسات الإصلاح

تعتبر سياسات الإصلاح الإقتصادي الإجراءات المتخذة من قبل مختلف السلطات الإقتصادية بقصد تحسين أداء النشاط الإقتصادي وفق معايير مختارة، ويتراوح مدى تنفيذها بين الضيق والإتساع تبعا لعمق المشكلات والإختلالات القائمة، كما أنها تتأثر بطبيعة الظروف السياسية والتاريخية للدولة، كما أنه يعتمد نجاحها على مدى قدرة وكفاءة الجهاز السياسي القائم في الدولة والإطارات الفنية المتخصصة التي تتولى عملية تنفيذها، وعلى مدى استجابة مختلف شرائح المجتمع لها.

2.3.1.3. أنواع سياسات الإصلاح

يمكن تصنيف سياسات الإصلاح ضمن مجموعتين أساسيتين: [57]ص271

- السياسات الأصولية: **ORTHODOXES** هي تلك السياسات التي يتبناها كل من **FMI** و **BM** ، وتجد منطلقاتها الفكرية في الفكر النيوكلاسيكي الذي يعتقد أن التضخم ظاهرة نقدية، وهي تعرف بمجموعة من المصطلحات كالتالي : سياسات التثبيت، سياسات التكيف أو التعديل أو التصحيح .

- السياسات غير الأصولية: **HETERODOXES** : وهي تلك السياسات التي تم اعتمادها على وجه الخصوص في دول أمريكا اللاتينية (*البرازيل، الأرجنتين*) بعيدا عن تدخل المنظمات الدولية، أسسها النظرية مختلفة عن مقاربات هذه المنظمات .

وأساس الإختلاف بين النوعين أنّ غير الأصوليين ينظرون إلى التضخم على أنه ذو قصور ذاتي بحيث السياسات الأصولية لا تصلح في بلد كالأرجنتين أو البرازيل، إذ يعتبر التضخم مستقل نسبيا عن مستوى النشاط الإقتصادي، وهم يعتبرون أن الإختلال الداخلي المتمثل في التضخم والإختلال الخارجي المتمثل في اختلال ميزان المدفوعات لا ينجم ع ن فائض الطلب الداخلي أوخلق النقود، ومنه فإن سياسة التصحيح لابد أن تعتمد على تدخل الدولة بقصد إزالة أسباب الإختناق، ذلك أن إعتماد سياسة نقدية تقييدية بالتزامن مع تخفيض العملة يمكن أن يكون لها أثر إنكماشي يؤدي في نفس الوقت إلى التضخم وتراجع معدلات نمو الإقتصاد فلابد من ممارسة الرقابة المباشرة والتحكم الإداري في الأسعار، وقد تم الإعلان عن خطة *أوسترال* في *الأرجنتين* 1985 وخطة *كروزادو* في *البرازيل* سنة 1986 ومخطط *أنتي* في *البيرو* سنة 1985. [105] ص ص81،109

3.3.1.3. الأساس النظري لسياسات الإصلاح الأصولية

يمكن إرجاع الأساس النظري للتصحيح الاقتصادي الذي تتبناه مؤسسات العولمة إلى ثلاثة فروض أساسية هي:

- إن سبب الاختلال الخارجي في الاقتصاد هو وجود فائض في الطلب الكلي على العرض الكلي؛ حيث تكون كمية النقود في الاقتصاد أكبر من كمية السلع والخدمات الحقيقية.

- معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات يتطلب التخفيض في الطلب، وإعادة تخصيص الموارد الإنتاجية حتى يزيد العرض الكلي، ويؤدي ذلك إلى توازن عرض النقد الأجنبي والطلب عليه عن طريق إجراء تصحيح في سعر الصرف.

- الوصول إلى تحقيق التوازن الخارجي عند مستوى التشغيل الكامل يتم تغيير نظام الأسعار وإعادة تخصيص الموارد، وبالتالي زيادة معدلات النمو في الأجل الطويل.

إن الفروض النظرية ترجع الاختلال في الميزان الخارجي إلى ما يُسمى اصطلاحا بـ "المنهج النقدي" لميزان المدفوعات، الذي يعتبر أن ميزان المدفوعات هو ظاهرة نقدية، وهذا التحليل تعود أصوله للاقتصاديين النقديين وعلى رأسهم *ميلتون فريدمان* ، الذين ينادون بعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وترك قوانين السوق الحرة تعمل دون عوائق. كما تفسر المشكلات الاقتصادية المعاصرة مثل التضخم والبطالة والركود الاقتصادي، وزيادة عجز الموازنة بأنها مجرد أخطاء السياسة النقدية التي عمقها تدخل الدولة؛ ولذلك يجب التركيز على الهدف الأساسي، والذي في نظرهم – لأية سياسة اقتصادية ناجحة – هو مكافحة التضخم عن طريق ضبط معدلات نمو كمية النقود بما يتناسب مع نمو الناتج الوطني الحقيقي؛ لأن الإفراط في عرض النقود هو المسؤول عن هذه المشكلات.

وقد تدعّم هذا الاتجاه النقدي لتفسير المشكلات الاقتصادية بظهور اقتصاديات العرض التي تعني أن زيادة الإنتاج تؤدي تلقائيا إلى زيادة الطلب فيتوازن الاقتصاد الكلي دون أن تتدخل الدولة أو تفرض ضرائب عالية. ويتم ذلك عن طريق منح الحوافز، وضمان الإعانات لزيادة الاستثمارات الخاصة.

وظهرت أطروحات هذه الفلسفة الاقتصادية منذ فترة الرئيس الأمريكي *رونالد ريغان*، وهو ما انتهجته *بريطانيا* في عهد *مارغريت تاتشر* ، وحاولت *أمريكا* منذ ذلك الوقت، مستغلة قوتها العسكرية ونفوذها السياسي المتعاظم، فرض هذه السياسات على الدول الأخرى بهدف جعل الهياكل الاقتصادية لها تقوم على أساس اقتصاد السوق الحرة للإسهام في النمط القائم على التخصص وتقسيم العمل.

4.3.1.3. الفرق بين سياسات التصحيح وسياسات التثبيت

ويرجع **FMI** في تصميم سياسات الإصلاح إلى دراسة الإختلالات التي تواجه موازين المدفوعات والتي يقسمها إلى نوعين [232] ؛ الأول هو الإختلال قصير الأجل ويمكن تصحيحه في مدة لاتتعدى سنتين أما الثاني فهو الإختلال طويل الأجل الذي يعكس وجود عوائق هيكلية للنمو الإقتصادي وتراكم

كبــير للمديونية الخارجية بحيث لايمكن الرجوع للحالة التوازنية إلاّ في إطار انتهاج سياسة متوسطة أو طويلة الأجل؛ ويعالج النوع الأول من الإختلالات على المدى القصير عن طريق سياسة إدارة الطلب أو ما يسمى سياسات التثبيت **Stabilization** الإقتصادية أو سياسات الإستقرار الإقتصادي وتختص بها **FMI** من خلال إتباع سياسات مالية ونقدية إنكماشية تستهدف معالجة العجز في الميزانية العامة، وميزان المدفوعات في الدورة المعنية.

أمّا النوع الثاني من الإختلالات فيعالج على المدى الطويل عن طريق سياسات إدارة العرض أو ما يسمى سياسات التعديل الهيكلية **Structural adjustment** أو التكيف الهيكلي ويختص بها **BM** وترتكز على تصحيح هيكل الإنتاج من خلال إصلاح السياسات السعرية وتحرير التجارة الدولية وتحرير الإستثمار وتحرير أسواق العمل ورأس المال على نحو يضمن إستخدامه هذه العناصر بشكل أكثر كفاءة في العملية الإنتاجية ، فضلا عن إعادة توزيع الأدوار بين القطاع الخاص والعام من خلال ما يسمّى بالخوصصة. وتشمل سياسات إصلاح النظام المالي وأسواق العمل والسلع والمؤسسات العامة وجميعها تؤثر في جانب العرض. [50] ص412

وبالتالي يمكن إستنتاج أن سياسات التثبيت والتصحيح الهيكلي هي محصلة التعاون الوثيق بين كل من**FMI** و **BM** باعتبار أن **FMI** يقوم بدور البنك المركزي للإقتصاد الدولي، كما أدخل **BM** في عملياته محيط السياسة الإقتصادية على مستوى الإقتصاد الكلي، وقد أدخل الصندوق مؤخراً في ترتيباته أدوات علاج إختلال التوازن الهيكلي إلى جانب أدوات التثبيت.

4.1.3. مضمون سياسات الإصلاح الإقتصادي في الدول النامية

فيما يلي أهم الأهداف والخطوات التي ترتكز عليها سياسات الإصلاح المقترحة على مختلف الدول النامية، بالإضافة إلى أهم معايير أدائها.

1.4.1.3. أهداف برامج الإصلاح الإقتصادي

تتضمن برامج الإصلاح الاقتصادي العمل على تحقيق الأهداف التالية:

-تحقيق الاستقرار الاقتصادي الذي يتضمن إنجاز أقصى درجات تشغيل القوة العاملة، والمحافظة على قيمة النقود، ومنع التضخم في الأسعار لغرض الوصول إلى حالة معينة من إستقرار الأسعار.

-الوصول إلى معدلات عالية للنمو الاقتصادي، بحيث تكون زيادة معدلات النمو أكبر من تزايد معدل السكان، وبذلك يرتفع معدل الدخل السنوي الحقيقي للفرد.

-علاج التشوهات الموجودة في الاقتصاد الوطني، خاصة تشوهات الأسعار (أسعار الفائدة، أسعار الصرف)، وتقليل عجز الميزانية العامة وفجوة الموارد، بغرض إعادة التوازن الداخلي والخارجي . [233]

-الكفاءة في استخدام موارد الصندوق، وحسن الأداء الاقتصادي، وبالتالي زيادة قدرة البلد المستفيد على سداد مديونيته الخارجية، وتحسين وضعية ميزان مدفوعاته.

-تعزيز المنافسة الدولية للصناعة المحلية ويمكن الوصول إلى هذا بزيادة تحرير التجارة، وإحياء علاقة جيدة ومنظمة مع الشركاء التجاريين والدائنين.

-تشجيع الإدخار المحلي في القطاع الخاص والعام، وقد توسع الإهتمام بهذه بالبرامج في السنوات الأخيرة ليشمل قضايا العدالة والرفاه والعودة إلى النمو الإيجابي في معدل الناتج المحلي للفرد.

وقد صيغت برامج التصحيح على ضوء تلك الأهداف التي تخدم الاقتصاديات الرأسمالية، وتؤدي إلى فتح الدول النامية أمام صادرات الدول الرأسمالية، وتوسيع تدفقات رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية.

2.4.1.3. الإجراءات العملية لسياسة الإصلاح الإقتصادي

تستند سياسات الإصلاح إلى ثلاثة جوانب هي: إدارة الطلب الكلي، وزيادة العرض الكلي، وتحويل هيكل الإنتاج إلى التصدير.

1.2.4.1.3. إدارة الطلب الكلي:

تفسر نظرية صندوق النقد الدولي العجز في ميزان المدفوعات بالزيادة في الطلب الكلي مقابل العرض الكلي، وأن عدم الكفاءة في إدارة الطلب هي التي أدت إلى ارتفاع مستويات الأسعار، وازدياد عجز الميزانية العامة، واتجاه الموارد الاقتصادية لاستخدامات غير منتجة، وأثر كل ذلك على حوافز الإنتاج، وبالتالي أضعف من القدرة الإنتاجية، وزاد من حجم الاقتراض الخارجي.

ولتوافق سياسات الطلب الكلي مع الأهداف العامة في مجال معدلات الاستثمار والنمو الاقتصادي تُتخذ مجموعة من الإجراءات، تهدف إلى القضاء على التضخم، وتقليل عجز الميزانية العامة للدولة، ومعالجة عجز ميزان المدفوعات، وأهم هذه الإجراءات ما يلي:

– تخفيض العجز المالي : إن محاصرة العجز المالي يتطلب القضاء على فائض الطلب الذي يسود إقتصاديات الدول النامية [203] ص80،71، والذي يمثل نسبة كبيرة منه الإنفاق العام بشقيه الجاري والإستثماري وزيادة الإيرادات العامة والضريبية بصفة خاصة، وتتلخص الإجراءات الخاصة بتخفيض الإنفاق العام في إجراءات ملموسة في النفقات التحويلية ذات الطابع الإجتماعي، وتجنب الدعم الممنوح للوحدات التي تحقق خسائر ضخمة في القطاع العام، وإبتعاد الدولة عن الولوج في المجالات الإستثمارية التي تنافس القطاع الخاص المحلي والأجنبي أو المشترك، وتثبيت الأجور ووضع حد لنمو معدلها، أما الإجراءات التي تخص زيادة الإيرادات العامة فيمكن إيجازها فيما يلي: زيادة أسعار مواد الطاقة ورسوم الخدمات العامة كخدمات النقل والمواصلات، الإتصال والخدمات التعليمية والصحية، رفع معدلات

الضرائب غير المباشرة في مقدمتها الضريبة العامة على المبيعات، خوصصة مشروعات القطاع العام غير الرابحة بهدف التخلص من الأعباء المادية الناجمة عنها. [154]ص21

- رفع كفاءة تخصيص الموارد الإقتصادية : إن من أهم عوامل تدهور كفاءة تخصيص الموارد إنخفاض العائد للإستثمارات الحكومية والتي لا تتوافق مع التكلفة الحقيقية للحصول على رأس المال اللازم لتمويلها، لهذا الغرض لابد من وضع إستراتيجية عامة لزيادة معدلات العائد على تكوين رأس المال وذلك باتخاذ الإجراءات التالية :

– تقرير نظام للتكاليف والأسعار النسبية يعكس الندرة الحقيقية للموارد المحلية والأجنبية وذلك بالمحافظة على سعر صرف حقيقي وواقعي، فضلا عن تقرير معدلات فائدة محلية حقيقية تعكس التكلفة الفعلية للحصول على رأس المال المحلي.

- ترشيد برامج الإستثمار العام من خلال إجراء تقييم إقتصادي للمشروعات وتحسين معدلات الأداء المالي والإقتصادي لمنشآت القطاع العام وذلك بتطوير كفاءة الإدارة وتزويدها بالخبرات الفنية والتنظيمية.

- ترشيد حجم القطاع العام وذلك باستخدام معايير إقتصادية لحصر النشاط الإقتصادي للقطاع العام في مجالين يتمثل أولهما في توفير الهيكل الأساسي لدعم توسيع القطاعات المنتجة للسلع القابلة للتصدير ببرامج الإنفاق الإستثماري الموجه للخدمات الإرشاد الزراعي والمجال الثاني يتمثل في تطوير الإستثمارات الخاصة بتكوين رأس المال البشري أي في قطاعي الصحة والتعليم، وتجدر الإشارة إلى أن إعادة النظر في نطاق نشاط القطاع العام قد ارتبط بعمليات الخوصصة التي أصبحت تمثل أحد المحاور الأساسية لبرامج التي تتضمنها شروط **FMI**.

2.2.4.1.3. زيادة العرض الكلي :

تهدف سياسة العرض الكلي إلى زيادة الإنتاج المحلي، خاصة من السلع المتاحة للتصدير؛ وذلك عبر تحسين ظروف الإنتاج، وتوجيهه في الأجل الطويل نحو النمو الاقتصادي، ومحاولة رفع كفاءة الاقتصاد بالتوزيع والتخصيص الأمثل للاستخدامات المنتجة، وأهم الإجراءات المتضمنة في هذه السياسات ما يلي:

- التركيز على المشروعات سريعة العائد، وتقليل الاعتماد على المشروعات الصناعية التي تتطلب فترات إنشاء طويلة، وتحتاج إلى إنفاق استثماري كبير.

- تغيير سياسات التسعير وتعديل نظم الأسعار المحلية لتتحدد وفق قوانين العرض والطلب، ويرجى من ذلك زيادة الادخار المحلي، وترشيد استخدام القروض، والمحافظة على إيرادات النقد الأجنبي.

- تخفيض سعر صرف العملة الوطنية وإلغاء القيود على المعاملات الخارجية، وهذه الإجراءات تعني عدم التدخل في تحديد قيمة العملة الوطنية وتركها تُحدَد وفقا للعرض والطلب، ثم القيام بتخفيض قيمة

العملة الوطنية وإلغاء الرقابة المفروضة على التجارة الخارجية، وإزالة العوائق الاقتصادية والتنظيمية أمام الصادرات والواردات، وتخفيض التعريفات الجمركية، وفي الفترة ما بين 1980 و1984 بلغ عدد البرامج التي انطوت على توجهات لإصلاح نظام أسعار الصرف وتحريرها **52** برنامج بنسبة **50%** من إجمالي عدد البرامج التي يدعمها الصندوق. [247]

- استخدام سياسة السوق المفتوحة للتأثير في العرض النقدي وحجم الإئتمان عن طريق بيع سندات البنك المركزي وأذونات الخزينة في الأسواق النقدية بشروط السوق وأسعاره.

- تبني سياسة تحديد سقوف إئتمانية مرنة يعاد النظر في تحديدها من حين لآخر مع تجنب الإفراط في إستخدام هذه السياسة في القطاعات الإنتاجية والصناعية والبنوك المتخصصة وذلك لمواجهة حالات الركود والإنكماش الإستثماري.

3.2.4.1.3. تحويل هيكل الإنتاج إلى التصدير

تركز هذه السياسة على تنمية قطاع الصادرات، وزيادة الإنتاج الموجه للتصدير، وتشجيع الاستثمارات الخاصة والخارجية ضمن هذا الاتجاه دون النظر إلى احتياجات السوق المحلية؛ حيث تصاغ خطط التنمية لخدمة هذا الهدف، وفي إطار هذا البرنامج تعد سياسة تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية من أهم السياسات المستخدمة وذلك عن طريق زيادة السعر المحلي للواردات للحد من الإستيراد وزيادة الطلب على بدائل الواردات، أضف إلى ذلك تخفيض السعر الخارجي للصادرات لزيادة الطلب الأجنبي وتخفيض الطلب المحلي عليها، وهكذا ترتفع حصيلة الصادرات مقابل خفض مدفوعات الواردات على نحو يترتب عليه تقليل العجز الخارجي في موازين المدفوعات الدول النامية؛ والجدير بالذكر أن نتائج هذه السياسة تكون متفاوتة في الدول النامية نظراً لإختلاف طبيعة ظروف الإقتصاد الداخلية والخارجية السائدة في الدول المعنية. [124] ص40

3.4.1.3. المدى الزمني لسياسات الإصلاح الإقتصادي

هناك أسلوبان لتنفيذ سياسات التصحيح الاقتصادي المدعومة يمكن بيانهما على النحو التالي:

-الأسلوب الأول: هو طريق التدرج بحيث تمتد فترة التنفيذ إلى ثلاث سنوات، ويُفضل هذا المنهج عندما يكون الاقتصاد النامي يعاني تشوهات هيكلية وعوائق إدارية لبناء مؤسسات الجديدة. ويواجه المبرمجون شكوكا كبيرة في الوصول إلى نتائج محددة. ويرى بعض خبراء البنك الدولي أن بعض الإصلاحات التدريجية كُللت بالنجاح؛ لأنها تمت في ظل اقتصاديات قوية ومستقرة نسبيا مثل *تايلاند* و*كوريا* و*اليابان*.

-الأسلوب الثاني: هو طريق العلاج بالصدمة، أي الإنجاز دون تدرج فتكون مدته أقل من عامين مثلما حدث في *بولندا* و*غانا* و*المكسيك* و*شيلي*، ويُلجأ إلى هذا الأسلوب عندما يواجه الاقتصاد أزمة حادة وتكون الفرصة السياسية مواتية للإصلاح بخطوات سريعة وحاسمة، وعموما يرتبط اختيار أحد الأسلوبين بالاعتبارات الاقتصادية والسياسية على حد سواء.

4.4.1.3. معايير أداء سياسات الإصلاح

يُقصد بمعايير الأداء تلك المؤشرات التي تُستخدم لقياس التزام الدولة ببنود برنامج التصحيح المدعوم من الصندوق ولتقييم أداء الدولة الاقتصادي خلال فترة تنفيذ البرنامج، وبموجب هذه المعايير القياسية يمكن للدولة المستفيدة سحب الموارد التي خصصها لها الصندوق في شكل دفعات، وإذا تبين لإدارة الصندوق في أي وقت من الأوقات عدم التزام الدولة المستفيدة بتنفيذ الإجراءات والسياسات المتفق عليها، من خلال التفتيش الذي تجريه بعثات الصندوق الفنية، أو التقارير التي يكتبها الممثل المقيم للصندوق في البلد المعني، أو المشاورات التي تتم بين المسؤولين من الطرفين في مقر إدارة الصندوق *بواشنطن*، فإن الصندوق يوقف على الفور سحوبات الموارد المخصصة للبلد المعني. [57] ص 49

وممّا يجدر ذكره أن التزامات الدولة أمام الصندوق تضمن في وثيقة تُسمى "خطاب النوايا"، التي تعتبر تعهدًا ملزما للدولة يتعين عليها الوفاء به، وتحاط هذه الوثيقة دائمًا بالسرية وعدم النشر بحجة الحفاظ على سلامة القرارات الاقتصادية المتخذة بشأن الدولة، كما يزعم الصندوق.

2.3. إشكالية ترشيد النفقات العامة ضمن سياسات الإصلاح

برزت سياسة الترشيد منذ بداية سنة 1970 في دول أوروبا نتيجة ازدياد النفقات العامة لتغطية نفقات التسلح والدفاع، وعلى الدول النامية الأخذ بهذه السياسة قبل غيرها من الدول، نظرا لأن اقتصادياتها تعاني من قلة الموارد المالية، ولو أخذت هذه الدول منذ بداية تطورها سنة 1960 بسياسة إنفاق رشيدة وتحديد الموارد بشكل دقيق لما وصلت إلى ما وصلت إليه الآن، وقد وجدت هذا الدول نفسها مضطرة للقيام بترشيد سياستها الإنفاقية وفق برامج الإصلاح الإقتصادي التي اعتمدتها بالإتفاق مع مؤسسات العولمة. [64] ص185

ولإعطاء صورة أوضح عن عملية ترشيد سياسة الإنفاق العام قمنا بتقسيم هذا المبحث إلى أربعة مطالب تناولنا فيها ماهية ترشيد النفقات العامة ، و مراحل التخطيط المالي الرشيد للإنفاق العام في الإقتصاد الوضعي والإسلامي، ثم تكلمنا عن قواعد الترشيـــد وآلياته، لننتطرق في الأخير إلى عناصر ترشيد السياسة الإنفاقية ضمن برامج الإصلاح الإقتصادي.

1.2.3 ماهية ترشيد النفقات العامة

إن ترشيد الإنفاق العام يعني التزام الفعالية في تخصيص الموارد والكفاءة في استخدامها بما يعظم رفاهية المجتمع، فالفعالية تنصرف إلى مرحلة دراسة الأهداف التي يسعى المجتمع إلى تحقيقها، وترتيب

هذه الأهداف وفقاً لأهميتها النسبية بما يتفق و المرحلة التي يمر بها المجتمع، ويمكن القول إن الفعالية تتم في مرحلتي إعداد الميزانية واعتمادها، أما الكفاءة فيقصد بها تقنين العلاقة بين المدخلات والمخرجات.

وللإشارة فإن هناك مصطلحات كثيرة الاستخدام ترمي إلى ضرورة التحكم في الإنفاق العام مثل أولويات الإنفاق، وضبط الإنفاق، تحسين كفاءة الإنفاق، وربما يكون مصطلح الترشيد أدق وأشمل.

1.1.2.3. مدلول الترشيد لغة واصطلاحا

- مدلول الترشيد لغة: إن الترشيد في الاصطلاح اللغوي يشير إلى الهداية والاعتدال، حيث يقال أرشده أي هداه ودلّه، والراشد يعني المستقيم على الطريق الصواب، كما يقال أيضاً استرشد له أي اهتدى له، ويقال الراشد بمعنى الواعظ. [72] ص346

ومن خلال هذه التعاريف يمكن القول أن الترشيد من وجهة نظر لغوية يعني الإهتداء إلى الطريق الصواب والإعتدال فيه، وعليه فإنه بالنسبة للسياسة المالية فإن الترشيد يعني سلوك سبيل لا إسراف فيه ولا تبذير, وقد أشار القرآن الكريم إلى هذا المدلول في أكثر من موضع ومن ذلك قوله تعالى وهو يخاطب الأوصياء على اليتامى في قوله **:" فَإِنْ ءَانَسْتُمْ مِنْهُم رُشْداً فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُم"** [الآية 6] سورة النساء من القرآن الكريم، أي أنه إذا تناهى إلى قناعتكم أن هؤلاء اليتامى يمكنهم حفظ أموالهم والتصرف فيها في أوجه الصلاح فأعطوهم إياها، وعلى العموم يمكن القول بأن مفهوم الرشد يعني الإهتداء إلى وجوه الصلاح والسّداد وحسن التصرف وضبط السلوك.

- مدلول الترشيد في الإصطلاح الاقتصادي: الرشد أو العقلانية هو من أحد المصطلحات الأكثر استعمالاً في التحليل الإقتصادي، حيث أن عملية تحديد الإطار العام للمبادئ والمفاهيم التي تحكم على السلوك بالرشادة عملية تخضع لمتغيرات وعوامل متعددة ذات أبعاد أخلاقية وثقافية وحتى تاريخية ، وهي تختلف من كيان لآخر تبعاً للمذهب الإقتصادي؛ وعلى حد تعبير الدكتور محمد *دويدار* فإن الرشد الإقتصادي يعني حسن التعامل مع الأموال كسباً وإنفاقاً مما يوحي بأن المسألة ذات شقين لابد من مراعاتها في ذات الوقت: العناية بأوجه الإنفاق والعناية بتحصيل الإيرادات. [108] ص285

2.1.2.3. أهمية ترشيد سياسة الإنفاق العام في الدول النامية

وقد تبرز أهمية ترشيد السياسة الإنفاقية المتبعة في الدول النامية كأداة من أدوات السياسة المالية التي يمكنها دعم عملية النمو الإقتصادي والتخفيف من حدة الإختلالات الداخلية والخارجية، فبرامج الإنفاق المنتجة في القطاع العام تستطيع تحقيق مايلي:

- تسهيل عملية التعديل الهيكلي المطلوبة وذلك من خلال الإستثمارات المنتجة في قطاعات البنية الأساسية التي تتجاوز قدرات المستثمرين في القطاع الخاص.

- توفير قدر كبير من المنافع الاجتماعية عن طريق تطوير الإستثمار في رأس المال البشري بما يرفع من مستوى إنتاجيته من خلال زيادة معدلات الإستثمار في قطاعات التعليم والتدريب والصحة.

- قدرة القطاع العام المنتج على تزويد القطاع الخاص بطائفة كبيرة من السلع والخدمات الإنتاجية المباشرة.

- إن الإستقرار السياسي والاجتماعي الذي يترتب على إرتفاع مستوى إنتاجية الإنفاق العام يساهم في توفير المناخ المناسب للنمو الإقتصادي.

- غالبية الدول النامية تواجه هبوطاً حاداً في الإيرادات العامة ، وقيودا شديدة ترد على الفرص المتاحة لفرض المزيد من الضرائب، ومن هنا تنشأ الحاجة إلى تخفيض وترشيد النفقات العامة بغرض تصحيح عجز الميزانية العامة للدولة.

3.1.2.3. مقومات عملية ترشيد النفقات العامة

إن عملية ترشيد سياسة الإنفاق العام ليست بالسهلة لكنها خطوة ضرورية وهي في الوقت ذاته تحتاج إلى توفير ضمانات ومتطلبات تسمح بإنجازها على الوجه اللائق, وتتطلب عملية ترشيد سياسة الإنفاق العام توفر جملة من الدعائم أهمها مايلي:

-إدارة سياسية قوية: أي أن وجود حكومة قوية يعد أمراً ضرورياً لاستكمال عملية الترشيد فبالإضافة إلى القدرة على اتخاذ القرار يجب توفير الإمكانيات اللازمة للتأثير على تنفيذه.

- التطبيق الجاد للمعرفة العلمية المكتسبة ولما يتوصل إليه عن طريق الخبرة.

- كفاءة أجهزة الدولة وحسن إدارتها: إذ أن توفر الإرادة السياسية والمشاركة الفعالة لجهاز إداري كفء يتولى الإشراف على مختلف المرافق والهيآت العامة والقيام بالوظائف المحددة لها تعد ضرورية لتحقيق عملية الترشيد.

- توافر نظام محاسبة ورقابة فعال، بالإضافة إلى التزام الدولة بنشر نتائج نشاطاتها وإطلاع الرأي العام على ما تزعم به، حيث أنها كلما نجحت في ذلك ضمنت رضا الأفراد والهيئات فتتمكن من جمع قواهم على المساهمة في إنجاح عملية الترشيد وتضمن للسياسة المنتهجة فعالية حقيقية.

- التحديد الدقيق لحجم الإنفاق الأمثل وذلك بتضييق المجال بين السقف الأعلى والسقف الأدنى للإنفاق.

- أن تكون المنفعة العامة لإشباع الحاجة العامة، إذ أن إنفاق أي جهة حكومية يجب أن يستهدف تحقيق الإشباع لحاجة يتعارف المجتمع على أنها عامة، ولذا ما كان يستهدف حاجة خاصة كان تضييعاً للمال العام وخروجاً به عن أوجه الرشد. [63] ص81

- إتباع مبدأ الأولوية: إن احترام هذا المبدأ ضرورة لحفظ الأموال من الضياع وتعظيم منفعة استخدامها، ومن بين الأدوات التي تمكن من تطبيق هذا المبدأ ومن ذلك أسلوب تحليل التكلفة والعائد والذي يسمح باختيار تلك المشاريع التي تكون عوائدها أكبر من التكاليف اللازمة لإنجازها.

- التحديد الدقيق للتوقيت السليم للنفقة المطلوبة لها, فبالإضافة إلى أن مقدار النفقة يجب أن يكون في الوقت المناسب دون تقديم أو تأخير وذلك من أجل تحصيل الأثر المطلوب من الإنفاق في حينه.

-الدراسة الكافية بمصادر الإيرادات واتجاهها العام وحجم الإيرادات المتوقعة خلال السنوات القادمة، وكذلك الحال بالنسبة الإنفاق.

-اعتماد الدراسات المحددة للتنبؤ باتجاه المتغيرات الأساسية باستخدام التحاليل المالية والرياضية ولقياس التأكد من موضوعية التنبؤ.

وتجدر الإشارة إلى أن هناك بعض المشاكل التي تعترض هذه الدراسات وأهمها:

- مشكلة التصنيف والتبويب: حيث أن البحث في ترشيد الإنفاق العام يقتضي من جهة دراسة التكلفة اللازمة لكل مهمة تقوم بها الدولة أو إحدى مصالحها المختصة, فالتصنيف حسب الوزارات لا يسمح بإبراز تكلفة الوظيفة.

- مشكلة البيانات الإحصائية: إلى جانب مشكلة تحديد مجالات الإنفاق أو مصادر تمويله هناك مشكلات أخرى تتعلق بمسألة توافر البيانات الإحصائية بالإضافة إلى عدم استمراريتها أو عدم تجانسها إذا توفرت.

- أسلوب إعداد الميزانية باعتبار أن عملية إعداد الميزانية هي التي تعنى بتحديد مبالغ الإنفاق على المشاريع المختلفة التي تتضمنها الميزانية وكذا الأسس التي تخول للدولة تعبئة الموارد المالية والمبالغ المقدرة، وتبدأ هذه العملية بتحديد الإنفاق حيث تم تحديد النفقات العامة بناءا على تقديرات تكاليف برنامج عمل الحكومة للسنة القادمة وهي تعتمد أساساً على الإمكانيات الإقتصادية والطبيعية والبشرية مع الأخذ بعين الإعتبار المؤشرات الإقتصادية المحلية والدولية والمتوقعة خلال المرحلة القادمة.

4.1.2.3. عوامل ذاتية لعملية النفقات العامة

إن مسألة تقدير الحاجات العامة وبالتالي وضع سلم الأولويات يمكن أن تثير جملة من الإشكالات حيث أنه في الدول ذات التنظيم البيروقراطي يمكن للتمثيل النيابي وتقدير الأغلبية أن يعتمد كأسلوب للفصل في هذه المسألة، أما في الاقتصاديات الحرة فيمكن أن تكون مراكز القوة واضحة، وبالتالي يكون تعريف وتحديد الحاجات العامة كذلك، وطبيعي أن عدد الحاجات العامة يختلف من بلد لآخر ومن فترة إلى أخرى تبعاً لمستوى التقدم الإقتصادي المحقق، غير أن تحديد الحاجات العامة يخضع للأهداف العامة التي تقوم الدولة باختيارها ومنحها الأولوية، وعلى أية حال فإن مجالات وأولويات الإنفاق بصفة خاصة وميزانية الدولة بصفة عامة تعكس أهداف الحكومة في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية.

إن الإعتقاد السائد بضرورة الاحتفاظ بميزانية متوازنة أصبح غير سليم لأن ذلك يؤدي إلى تحصيل نتائج غير مرغوبة، فبالنسبة للتحويلات الحكومية على شكل مشاريع دعم الأسعار وعلاوات البطالة ستعمل الدولة على ضخ نقود إضافية في الإقتصاد بالشكل الذي يظهر عجز الميزانية، فإذا اعتقد المسؤولون أنه لا بد من الإحتفاظ بتوازن الميزانية، فإنهم سيعملون على زيادة الضرائب أو على تقليص الإنفاق العمومي أو الإثنين معاً، فتخفيض حجم الإنفاق العام سيؤدي إلى تقليص الإنفاق الإجمالي بصورة

مباشرة، أما زيادة الضرائب فتكون لها آثار على تقليص استهلاك العائلات واستثمار المؤسسات مما يؤدي إلى تخفيض الإنفاق الإجمالي، وهكذا يتضح أن الإجراءات الهادفة إلى معالجة الإنكماش لم تؤد إلى تنمية الظاهرة إذا انخفض الدخل الوطني. وكذلك الحال بالنسبة لحالة التضخم حيث أن كل زيادات في الأسعار وفي الدخل الوطني تكون لها آثار على زيادة الإيرادات الضريبية، لكن التحويلات الحكومية ستنخفض مما يعني أن الإنفاق العام سينخفض وهو ما يسمح بإبراز فائض في الميزانية، وتجدر الإشارة إلى أن تعادل الميزانية يكون محبذا إذا كان الإقتصاد يشهد استخداما غير تام مع الإستقرار، أي أن الإدخار يتساوى مع الإستثمار، اما إذا كان الإقتصاد يتميز بانعدام المرونة لأجهزته الإنتاجية خاصة اتجاه تغيرات مستويات الإنفاق أو جباية الإيرادات فإنه يمكن القول بأن توازن الميزانية ليس علاجا فعالا للتضخم أو الإنكماش، وإذا تم استخدام ذلك بشكل غير مدروس فإنه سيترتب عنه زيادة إغراق الإقتصاد في الأوضاع السيئة التي يعيشها.

إن حالات عجز الميزانية تمثل وجود مستويات من الإنفاق أعلى من الإيرادات وهنا تظهر مشكلة الدولة في البحث عن التمويل اللازم، ويمكن للحكمة اتخاذ إجراءات تدبيرية مختلفة في هذا الصدد:[194] ص85

- فغالبا ما تلجأ الدول إلى تمويل عجز ميزانيتها عن طريق الإصدار النقدي الجديد منها حيث تمكنها هذه الطريقة من زيادة الإنفاق خاصة إذا كان الإقتصاد في حالة انكماش مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار.
- وهناك طريقة ثانية تسمح للدولة بزيادة الإنفاق وتتمثل هذه الأخيرة في زيادة معدلات الضرائب مما يؤدي إلى انخفاض الإستهلاك الخاص والإستثمار أيضاً، فضلاً عن كون هذه الطريقة لا تجد مؤيدين كثيرين فإنها بطيئة التطبيق والمفعول إذا لم تكن غير ممكنة تماماً في الدول المتخلفة حيث هناك عوامل متعددة تحول دون استخدامها بسهولة مثل انخفاض مداخيل الأفراد وضعف القطاع الخاص ومحدودية المشاريع الإنتاجية.

– هناك طريقة ثالثة تكمن في بيع أذونات الخزينة وهي طريقة جديدة تمكن من استخدام الأموال المكتنزة أو المدخرة لدى البنوك إذا كانت هذه الأخيرة لا تقدم قروضاً، لكن من جهة أخرى لا يستبعد أن يؤدي شراء أذونات الخزينة إلى صرف الأموال عن حالات أخرى (كالإستهلاك أو الإستثمار الخاص)، ومهما كانت قناعة السياسيين أو الإقتصاديين بالسياسة التي يجب تبنيها، وبغض النظر عن قناعة الجماهير بآثارها فإن هناك عوامل أخرى يجب مراعاتها في سبيل تجميع عناصر الترشيد وضمان تحقيقه، وهي عوامل يمكن حصرها بين الإعداد والمصادقة.

موضوعياً يفرض إعداد الميزانية التحضير المالي لجملة القرارات التي تتوقع السلطة اتخاذها خلال السنة المالية اللاحقة تماشياً والإتجاه العام للبرنامج الحكومي والمشاريع التي يتعين عليها القيام بها آخذاً في الإعتبار الإمكانيات المالية والفنية والإدارية المتاحة. فعملية المصادقة على الموازنة تعد مرحلة

حاسمة لأن بها يتم نقل مشروع الموازنة إلى قانون تلتزم به ليس جميع الأطراف الحكومية فحسب ولكن أيضاً أفراد المجتمع وكافة مؤسساته، ومن المحتمل أن تكون هناك مغالطة في مدى موائمة الإجراءات الفنية المقترحة في مشروع الميزانية ومتطلبات السياسة العامة حيث أن الأصل في مهمة السلطة التشريعية مراجعتها لمشروع الميزانية بناءاً على اعتبارات موضوعية، وبهدف البحث عن مدى مواءمتها مع مقتضيات السياسة العامة وهو أمر لا يتطلب تأهيلات محددة لمختلف أعضاء السلطة التشريعية، الأمر الذي قد تستغله السلطة التنفيذية عن طريق الإسهاب في تقديم التبريرات من أجل الحصول على أعلى مبلغ من الإعتمادات، وقد يكون وراء هذه الظاهرة إما عدم تمكن السلطة التشريعية من المناقشة أوالإدلاء بوجهات نظرها، وذلك نتيجة نقص المعرفة الكافية بالقضايا المالية لدى فئة معتبرة من أعضاء البرلمان مما يجعل مساهمتهم شكلية لا حقيقية أو نتيجة لغرض تغليب المصالح الشخصية والحزبية عن المصالحة العامة للمجتمع.

2.2.3. مراحل التخطيط المالي الرشيد للإنفاق العام في الإقتصاد الوضعي والإسلامي

إن إعداد برنامج الإنفاق العام يتطلب الكثير من المشاورات ، وعقد لقاءات وندوات على مستوى المؤسسة والقطاع، ثم على مستوى الوزارة فالحكومة، وفي هذا الصدد ارتأينا أن نعرض أهم مراحل التخطيط المالي السليم والملائم في الاقتصاد الوضعي ثم في الإقتصاد الإسلامي.

1.2.2.3. مراحل التخطيط المالي الرشيد للإنفاق العام في الإقتصاد الوضعي

يمكن التمييز بين ثلاث مستويات لإعداد خطة الإنفاق:[64] ص196

- تحديد حجم القطاع العام الحكومي : تختلف أهمية حجم القطاع العام من دولة لأخرى، وحسب الإيديولوجية السياسية لكل دولة، إلاّ أنه اكتسب أهمية بالغة حتى في الدولة الرأسمالية التي تعتمد على اقتصاد السوق، حيث تتولى الدولة الإشراف على القطاع العام منتج وفي كافة الفروع الاقتصادية، إن أهمية لقطاع العام وحاجة الاقتصاد الوطني له وتحديد مجال عمله عملية سياسية اقتصادية، تتولى الدولة وحدها إصدار هذا القرار والعمل على تنفيذه.

- الإختيار الوظيفي بين النفقات العامة المختلفة : تعتمد معظم الدول بشكل خاص على المشاريع الإنتاجية أكثر من مشاريع الخدمة التي قد لا تكون أساسية في المرحلة الأولى، لكن ذلك قد يدفع لإقامة تنمية غير متوازنة، ولهذا الغرض يفضل إقامة مشاريع إنتاجية وخدمية متوازنة فيما بينها تهدف إلى تطوير كافة الفروع والقطاعات الإنتاجية وغير الإنتاجية بالمستوى نفسه.

وتجدر الإشارة إلى أن المحلل الإقتصادي عند تحديده لحجم الإنفاق في إحدى الخدمات العامة يجب احترامه لأهداف أخرى، فعلى سبيل المثال إذا قام المحلل الإقتصادي بدراسة قطاع التعليم وأهميته

وأهدافه العامة والخاصة ومساهمته في تطوير بقية الفروع الإقتصادية فإنه يتوجب عليه مراعاة الأمور التالية:

- أهمية التعليم لكافة الفروع الصناعية والتجارية والخدمية .
- أهداف التعليم العامة.
- سياسة الدولة وإستراتيجيتها المستقبلية.

- توزيع الموارد بين مختلف القطاعات: بعد معرفة العدد التقريبي لنفقات قطاع معيّن كالتعليم، ولنفترض أنها بلغت **6%** من إجمالي النفقات العامة، نأتي إلى دراسة متطلبات الفروع الأخرى كالصحة والرياضة وبقية القطاعات، آخذين بعين الإعتبار عدد العاملين وأهداف الدولة ونسبة الزيادة في السكان الظروف الاقتصادية والاجتماعية ثم يمكن تحديد النفقات في كل قطاع، فإذا كانت نفقات التعليم **6%** والصحة والرياضة **2%** فيمكن بعد ذلك تحديد حصة كل قطاع على حدا في خطة الإنفاق العام، ويتطلب تماسك هذه الخطة، وتعاون مختلف الهيئات وعلى جميع المستويات فهي تبدأ بتوجيهات سياسية لهذا الإنفاق وتحديد حجمه وتوزيعه بين الوزارات التي تتولى بدورها تقسيمه بين فروعها المختلفة ثم تصعد البيانات في النهاية للجهات العليا لإقرار الخطة السنوية للإنفاق العام.

2.2.2.3. مراحل التخطيط المالي للإنفاق العام في الاقتصاد الإسلامي

يقول الله تعالى :" **وَالذِينَ إذَا أنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قوَامَا** "[الآية 67] سورة الفرقان من القرآن الكريم، ويقول سبحانه في موضع آخر:" **وَآتِ ذَا القُرْبَى حَقَهُ وَالمِسْكِينَ وَابْنَ السَبِيلِ وَلَا تُبَذِرْ تَبْذِيراً**" [الآية 26] سورة الإسراء من القرآن الكريم، لقد نصت الآيتان الكريمتان على النهي عن الإسراف والتبذير في الإنفاق وكذلك عدم التقتير، فالإسراف منهى عنه بصريح العبارة وعلى السلطة التنفيذية الإلتزام بهذا المنهج سواء فيما يتعلق بالإنفاق على المشروعات أو المغالاة في الإنفاق على مظاهر السلطة، وكذلك نهى الله تعالى عن التقتير لأنه يؤدي إلى عدم القيام بالخدمات العامة على الوجه الأفضل، إن المراحل الأساسية لعملية ترشيد النفقات العامة في الإقتصاد الإسلامي تتم وفق أربعة عناصر توزع على النحو التالي: [127] ص 618

1.2.2.2.3. ترتيب النفقات العامة وفق سلم الأولويات: يمكن ترتيب النفقات العامة وفق ثلاث أسس تشكل ركائز ترشيد الإنفاق العام وهي على الشكل التالي: [53] ص161

- سلم أولويات النفقات العامة : تقتضي ضرورة ترشيد النفقات العامة أن يرتب الإنفاق وفقا لسلم الأولويات حسب مفهوم الحاجات العامة، ويعني ذلك أنه يجب أن تقوم الدولة بإشباع الضروريات مهما كانت الظروف، ثم تقوم بإشباع الكماليات عندما تتوفر الإيرادات الكافية للقيام بذلك.

- مبدأ هامش الربح (تعادل المنافع مع التكاليف) ويعني ذلك الحصول على أكبر منفعة ممكنة للمجتمع بأقل نفقة ممكنة، وفقا لهذا المبدأ يتحدد لنا توزيع النفقات العامة بين مختلف الإستخدامات إلى جانب حجم الإنفاق العام، مسترشدين بأحكام القرآن الكريم والسنة النبوية وبأفعال الخلفاء الراشدين.

- الرشادة الإقتصادية في الإنفاق العام : يوجب الفكر المالي الإسلامي أن يقدم الإنفاق العام على أساس الرشد الإقتصادي وعدم الإسراف ويعني هذا المبدأ الإبتعاد عن الإسراف والتبذير، وعدم الإنفاق فيما يخالف الشرع والدين، وأيضا البعد عن الشح والتقتير كما تشير الآية السابقة، فالفكر المالي الإسلامي يذهب إلى الضبط بين التكلفة والعائد حيث يجب اختيار المشروع الأكثر عائد والأقل تكلفة.

2.2.2.2.3.حسن اختيار القائمين على الإنفاق : يقول الله سبحانه وتعالى :" **وَلاَ تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُم الَّتِي جَعَلَ اللهُ لَكُم قِيَاماً وَارْزُقُوهُم فِيهَا وَاكْسُوهُم وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلاً مَعْرُوفاً** " [الآية 5] سورة النساء من القرآن الكريم، هذه الآية تخص ولاة الأمر ومن له سلطة اتخاذ القرارات على عدم تكليف أي شخص إلاّ إذا كان قادراً على حسن الإنفاق، وقد أورد *ابن تيمية* (رحمه الله) ركنين أساسيين في التعيين في الوظيفة هما ركنا القوة والأمانة، استدلالاً بقوله تعالى : " **قَالَتْ إِحْدَاهُمَا يَا أَبَتِ اسْتَأْجِرْهُ إِنَّ خَيْرَ مَنْ اسْتَأْجَرْتَ الْقَوِيُّ الأَمِين** "[الآية 26]سورة القصص من القرآن الكريم ، فحسن الاختيار مهم جداً لأنه يضمن صيانة الأموال وصرفها في الأوجه المشروعة ، فالنظم الرقابية سواء كانت داخلية أو خارجية لا يمكنها كشف الإنحرافات من اختلاس وسرقة ونحوها. [127] ص619

3.2.2.2.3.الأنظمة المالية المساعدة للدولة في ترشيد النفقات العامة : وضع الإسلام أنظمة تساعد ولاة الأمور أو الدولة في عملية الإنفاق حسب ما تقتضيه الحاجة دون الرجوع إلى الإجتهاد، يعني ذلك تخصيص موارد عامة لإنفاق معين بالذات حيث حدد القرآن الكريم أوجه صرف معينة لبعض الموارد مثل: مصارف الزكاة، مصارف خمس الغنائم، مصارف أخرى.

4.2.2.2.3.الرقابة على الإنفاق العام : يقصد بها مراجعة العمليات المالية التي تمت في الماضي والحاضر، كما تعني مراجعة النفقات والإيرادات خلال استثمارها واستردادها للتحقق من أن تدفق الأموال يتم طبقاً للخطة الممثلة في الميزانية التقديرية [5] ص231، ويمكن تقسيم الرقابة إلى رقابة ذاتية ورقابة جماعية وأيضا بحسب الوقت إلى رقابة مسبقة ورقابة لاحقة، ورقابة أداء، أما حسب الجهة التي تتولاها فيمكن أن تكون رقابة إدارية أو رقابة سياسية، وقد اعتمد الفكر المالي الإسلامي نظام الحسبة لمراقبة الإنفاق العام (يعرف فقهاء الإسلام الحسبة بأنها الأمر بالمعروف إن ظهر تركه والنهي عن المنكر إن ظهر فعله والإصلاح بين الناس)، وقد وضعت شروط يجب أن تتوفر في المحتسب وهي أن يكون مسلما حرا بالغا، قادرا، عاقلا، عالما بأحكام الشريعة، عادلا فيما يأمر به، عاملا فيما يتحكم. ومن أهم اختصاصات والي الحسبة أو المحتسب مراقبة المرافق العامة فيعمل على صيانتها والحفاظ عليها وتوفير الموارد اللازمة من بيت مال المسلمين. [6] ص73

3.2.3. أوجه قصور السياسات الإنفاقية للدول النامية وقواعد ترشيدها

إن ترشيد النفقات العامة يعد مطلباً أساسياً لنجاح عملية التنمية الإقتصادية التي تتزامن مع حركة الإندماج المتواصلة في العولمة، وتتعاظم أهميته في الدول النامية لأن العجز المالي في العديد منها يرجع بدرجة كبيرة إلى عجز القطاع العام، وزيادة النفقات العامة غير الرشيدة في هذا القطاع، ومن ثم يتطلب الأمر تصحيح وترشيد هيكل النفقات العامة وتخطيط معدلات نمو تدريجيا مع مراعاة التوافق بين تطور هذه المعدلات من ناحية وتطور معدلات نمو الناتج الوطني في الأجل الطويل من ناحية أخرى.

1.3.2.3. أوجه قصور سياسة الإنفاق في الدول النامية

على الرغم من اختلاف معدلات الزيادة أو التخفيض في الإنفاق العام إلاّ أن الإتجاه العام لتطور الزيادة في الإنفاق العام يشير إلى:

* زيادة معدلات الإنفاق العام على القطاعات الاجتماعية مما لا يعكس مدى تفضيل الاستهلاك الحالي على حساب الاستثمار والاستهلاك في المستقبل وذلك راجع إلى:

- صعوبة ضغط المخصصات المالية الموجهة لتمويل برامج الإنفاق العام في القطاعات الاجتماعية بعد البدء في تنفيذها، خاصة إذا كانت تلك البرامج تحقق منافع كبيرة ترتبط بعامة أفراد المجتمع.

- عدم رغبة الحكومات في الدول النامية في تخفيض معدلات الإنفاق على البرامج الاجتماعية المدعومة بمساعدات خارجية حتى لا تتعرض لتوقف تلك المساعدات.

- إن القطاعات الاجتماعية تعد أكثر القطاعات كثافة لعنصر العمل، خاصة مع الإرتفاع النسبي لتكاليف الحصول على عناصر الإنتاج الأخرى في الدول النامية، وبالتالي فإن تخفيض الإعتمادات المالية المخصصة لها في الميزانية العامة للدولة يؤدي إلى تحقيق معدلات بطالة مرتفعة نسبياً.

-ارتفاع التكاليف السياسية لتخفيض الإنفاق العام في القطاعات الاجتماعية يحمل في طياته تكاليف سياسية مرتفعة ويؤكد ذلك ما أدى إليه تخفيض دعم السلع الغذائية من اضطرابات سياسية في كل من المغرب و السودان ومصر وتركيا في أواخر السبعينات.

* التحيز الواضح للحفاظ على معدلات الإنفاق العام على القطاعات الاجتماعية وقطاع الدفاع –على حساب انكماش معدلات الإنفاق في القطاعات الإنتاجية وقطاعات البنية الأساسية- مما ينطوي على تشويه هيكل الإنفاق العام في الدول النامية. [39] ص154
* تركيز عبء تخفيض النفقات العامة على حساب قطاعات البنية الأساسية المادية والاجتماعية، وأنشطة الصيانة الرئيسية على نحو يؤدي إلى تعرض معدلات النمو والاستقرار الإقتصادي في المستقبل لمخاطر كبيرة.
* تدهور إنتاجية السياسة الإنفاقية المستخدمة في القطاع العام نتيجة لانخفاض كفاءة الأداء الإقتصادي داخل وحدات القطاع العام ، ويرجع ذلك إلى:

- ظهور العلاقات البيروقراطية المعقدة.
- الوضع الإحتكاري لبعض المشروعات القطاع العام والتي تتمتع بدرجة عالية من الحماية الحكومية.
- التحديد الإداري لأسعار منتجات القطاع العام مما لا يعكس التكلفة الفعلية لعناصر الإنتاج.

ويلاحظ اختلاف الدول النامية فيما بينها من حيث الوزن النسبي للإنفاق على كل قطاع، ففي بعض الدول النامية مثل: *البرازيل*، *أندونيسيا*، *الفليبين*، يلاحظ تزايد معدلات الإنفاق على القطاع الاجتماعي، بالرّغم من إجراء تخفيضات شاملة في جانب النفقات العامة بالميزانية العامة للدولة، وفي بلدان أخرى مثل: *تركيا*، *غانا*، *السودان*، كان التخفيض في معدلات الإنفاق العام على القطاعات الاجتماعية يتم برجة أعلى من المتوسط، وطائفة ثالثة مثل: *غينيا*، *الإكوادور*، *طوجو*، شهد هيكل الإنفاق العام تحيّزا واضحاً لتخفيض النفقات العامة على قطاعات الدفاع، الإدارة، في الوقت الذي ازدادت فيه نسبة الإنفاق العام على القطاعات الإنتاجية وقطاعات البنية الأساسية. [39] ص152

وما من شك أن تحديد مجالات القصور في السياسات الإنفاقية والإنحراف الواضح في هيكل النفقات العامة يساعد على تحديد العناصر الأساسية لإستراتيجية الإصلاح في مجال النفقة العامة والتي من شأنها ترشيد تلك النفقات على نحو يسهم في علاج الاختلالات الاقتصادية والمالية، خاصة مشكلة عجز الميزانية العامة في الدول النامية.

2.3.2.3. قواعد ترشيـــد سياسة الإنفاق العام

لضمان الاستخدام الأمثل يجب على الدولة أن تلتزم ببعض القواعد العامة أهمّها: [64] ص188

- القاعدة الأولى: توجيه النفقات العامة نحو زيادة وتحسين مستوى النفع العام والحصول على أقصى إشباع ممكن للحاجات العامة للدولة، وهذا يتطلب:

- عدم تخصيص النفقات لتحقيق بعض المصالح الخاصة ببعض الأفراد أو الفئات.
- تحديد أولويات واضحة للإنفاق بحسب الأهمية النسبية للخدمات التي يقدمها كل مرفق منها.

- القاعدة الثانية: وجوب تجنب كل تبذير أو إسراف من جانب القائمين بالإنفاق العام على نحو يكفل عدم ضياع الأموال العامة في وجوه إنفاق غير مجدية.

والجدير بالذكر أنه من الصعب تطبيق الترشيد بصورة عامة موحدة على كل أنواع النفقات العامة ولهذا وجب التفريق بين ثلاث مجالات للإنفاق العام وسوف ندرس قواعد الترشيد الخاصة بكل منها.

1.2.3.2.3.قواعد الترشيد الخاصة بالخدمات العامة : إن تحديد الخدمات العامة أمر سياسي بالدرجة الأولى لأنه منوط بالسلطة السياسية في تحديده لما ستقوم به من خدمات على ضوء فلسفتها الإيديولوجية والاقتصادية، والذي يعنينا في هذا الصدد هو ضرورة استعمال الطرق والأسباب التي تؤدي إلى التقليل من النفقات الزائدة بقصد تحقيق أكبر مستوى من المنافع، ولتحديد مواطن الضعف وتعيين وسائل العلاج

يجب على الدولة إتباع قواعد هامة في ترشيد الإنفاق العام في مجال الخدمات العامة كثيرة نذكر منها: [106] ص126

- الإقتصاد قدر الإمكان في النفقة العامة ، أي تخفيض تكاليف الأداء إلى أقل حد ممكن دون المساس بطبيعة الحال بمستوى أدائها.

- إجراء مقارنة لتحديد التكلفة الدنيا بين الخدمات العامة التي تؤديها الدولة والخدمات المماثلة التي يؤديها القطاع الخاص إما داخلياً أو خارجياً ، وخاصة بين الدول ذات الظروف الاقتصادية المتشابهة، وغالباً ما تكتشف أخطاء في أداء الخدمة العامة من خلال هذه المقارنة مما يساعد على معرفة مواطن الضعف فيترتب عنه إعادة النظر في توزيع الاختصاصات أو تحديد عدد الموظفين أو ضرورة إجراء الترابط مع مرافق أخرى أو دمج قطاعين في قطاع واحد.

- إجراء الدراسات العملية الدورية حول إنتاجية ومنافع النفقات العامة، وكثيراً ما نلاحظ إلغاء بعض الأعمال التي أصبحت قديمة مع تطور الزمن ومازالت تتطلب إنفاقاً كبيراً.

- إعادة تنظيم مرافق الخدمات وتوزيع الاختصاصات بينها.

- محاربة بعض التصرفات المنحرفة للمسيرين.

- الضغط على بعض النفقات المظهرية غير الأساسية والإبتعاد عنها.

2.2.3.2.3. قواعد الترشيد الخاصة بالأشغال العامة الإنشائية : إن الدولة وهي تزيد من حجم نفقاتها العامة بقصد القيام بالأشغال العامة الإنشائية كالطرق، السكك الحديدية، بناء السدود، وتوصيل وتصريف المياه، وإقامة محطات الكهرباء وبناء السكن، وإقامة مراكز البحث العلمي تواجه مشكلة تحديد أكثر هذه المشروعات تحقيقا للنفع العام أكثر من غيرها، فعلى الدولة أن تصنع سلما ترتيبيا حسب الأهمية القصوى لكل الفروع طبقاً للحاجة الاجتماعية إليه بغض النظر على التحليل الاقتصادي للمشروع أي البحث عن الإنفاق الأمثل، إلاّ أن قلة الموارد العامة المتاحة لها يضطرها للمفاضلة بينها واختيار البعض منها لتنفيذه فوراً وتأجيل ما تبقى إلى وقت لاحق، وتدخل هذه المفاضلة في نطاق الدراسة الاقتصادية طبقا لقواعد معينة أهمها:

- القاعدة الأولى: لترشيد الإنفاق في هذه الحالة هي تساوي المنفعة الحدية الاجتماعية في كل وجه من أوجه الإنفاق مع التكلفة الحدية الاجتماعية له، ويطلق على هذا الأسلوب تحليل المزايا والتكاليف، وبالتالي فلا بد من تقدير تكلفة ومنفعة كل مشروع من المشروعات على حدا، ثم مقارنة هذه المشروعات بعضها البعض، وبمقتضاه يمكن تحديد أكثر المشروعات ملائمة، وهو الذي تزيد منفعته الحدية عن تكلفته الحدية أكثر من غيره. ومهما قيل عن مساوئ تطبيق هذا المبدأ فإنه يبقى ذا أهمية كبيرة، حيث أنه يلفت نظر أصحاب القرار إلى تقدير آثار التوسع في الإنفاق والمقارنة بين مزاياه وتكاليفه.

- القاعدة الثانية: هي قياس المنفعة المترتبة على الإنفاق العام بالزيادة التي تحدث في الدخل الوطني، ويتحقق المستوى الأمثل حين توزيع النفقات بطريقة ينتج عنها أكبر زيادة ممكنة في الدخل الوطني، وقد وجه بعض العلماء في نظرية المضاعف أداء لقياس هذه الزيادة في الدخل وبيان آثار نفقة معينة تبعاً للميل الحدي للإستهلاك، وقد يرى البعض أن هذا المبدأ ينحصر استخدامه في عدد قليل من الحالات فهو لا يصلح للمفاضلة في توزيع نفقات عامة بين مشروعين محددين كإقامة مدرسة أو إقامة مستشفى إذ لكل مشروع منافعه وآثاره التي قد لا تنعكس كاملة في زيادة الدخل الوطني ، وبالمثل فإن النفقات التي تتدخل المبررات السياسية والاجتماعية في تقريرها تخرج من هذا المعيار.
- القاعدة الثالثة: تتمثل في مجموعة معايير اقتصادية يمكن استخدامها عند إقرار أي مشروع هي:

- كثافة استخدام عنصر من عناصر الإنتاج: حيث نجد كثير من الدول النامية تميل للقيام بالمشروعات التي تعتمد كثيراً على عنصر العمل، ولما في ذلك من مزايا أهمها زيادة العمالة فمعظم دول آسيا ومنها *جمهورية الصين الشعبية* تقوم بهذه المشاريع لأنها تتوفر على اليد العاملة الرخيصة.

- حجم المشروعات المعدة للتنفيذ: تتطلب عملية المقارنة بين المشروعات المختلفة تبعاً لحجمها معرفة مزايا ومساوئ كل منها، فالمشروعات الصغيرة تحقق مزايا عديدة للدول النامية نظراً لسهولة تجميع رأس المال وسرعة إنتاجها وقلة الكفاية الإدارية والفنية، إلاّ أن المشروعات الكبرى تحقق مزايا أفضل من الصغيرة نظراً لانخفاض معدل التكاليف وزيادة أحجام المنتجات وأنواعها، بالإضافة إلى التغيرات الجذرية التي يمكن أن تحدثها هذه المشاريع في هيكل المجتمع ومثال على ذلك : معمل الحديد والصلب في *الجزائر*، ومعمل الصلب في *أسوان بمصر*، والسدود الكبيرة على من نهر الفرات في *سوريا*، والسّد العالي في مصر، وتجدر الإشارة إلى أن الاختيار بين هذين النوعين غير صحيح لأنهما يكملان بعضهما حيث أن لكل مشروع تحليل موضوعي للتكلفة وإمكانيات متباينة للنجاح.

- أثر المشروع على ميزان المدفوعات: تحتل المشروعات التي توفر رأس المال الأجنبي في أكثرية الدول النامية أهمية بارزة في اقتصاديات هذه الدول وذلك لاستيراد مستلزمات التنمية والمواد الغذائية والدوائية، فالمفاضلة بين هذا المشروع ومشروع آخر حصص للإستهلاك الداخلي تكاد تكون غير مجدية، إذ أنّ عملية إصلاح عجز ميزان المدفوعات وتسديد الديون الخارجية تحتل أهمية أكبر من الإنتاج للاستهلاك الداخلي.

- معيار الربح: يمكن هذا المعيار من تقييم المشروعات وهو أكثر المعايير استخداماً في جميع الدول حيث ان هذا المعيار يعكس فعالية وكفاءة كل منشأة اقتصادية لأن الدّراسات الموضوعية للربح وللربحية في الصناعة تفرض علينا دراسة حاجة السوق أولاً والأسعار ثانيا، والتكاليف التي يتحملها هذا المشروع، وبناءاً على ذلك تقوم الدولة بإعداد قوائم التكلفة ورأس المال المستخدم وتكاليف الإنتاج

والإيرادات المتوقعة بالإعتماد على الدقة في التقدير للوصول إلى قرارات إيجابية والحكم على صلاحية المشروع.

في الواقع لا توجد لهذه المعايير قوة إلزامية على الدولة، أي أن نطاقها محدد ، فقد يوجد أحياناً تعارض في الأهداف الاقتصادية المختلفة كالتعارض بين الاقتصاد في الإنفاق ومقاومة وضع اقتصادي معين ففي فترة الكساد قد تكون النفقات الأكثر ملائمة للمعايير الاقتصادية قليلة التأثير بينما تكون النفقات الأكثر تكلفة سريعة المفعول مما يؤدي إلى تفضيلها، كما يمكن أن يكون هناك تعارض بين الهدف الاقتصادي والهدف الاجتماعي.

3.2.3.2.3. قواعد الترشيد في مجال المشروعات العامة الاقتصادية والتجارية: تختلف مجالات ترشيد الإنفاق العام في هذا الجانب عن المجالات السابقة وذلك لأنه من السهل قياس إنتاجية المنفعة العامة في هذه المشروعات وذلك باستخدام معايير اقتصادية واضحة كالعائد الاجتماعي والربح ، وكقاعدة عامة يمكن تنظيم الإنفاق العام في هذه المشروعات بالاعتماد على الأساليب المتبعة في القطاع الخاص كالاستعانة بجهاز السوق أو باستخدام نظام الحوافز المادية أو التحكم في التنظيم والتسيير.

4.2.3. آلية ترشيـد سياسات الإنفاق في ظل العولمة

لتحقيق أكبر قدر من الرشادة عند إعداد سياسة الإنفاق العام على الدولة وفي إطار الإصلاحات الإقتصادية الالتزام بالقواعد التي تساعدها على وضع القرارت المناسبة ومن ثم التوجيه الحكيم لمختلف النفقات، وهي في ذلك تعتمد على جملة من الآليات نذكر منها:

1.4.2.3. ميزانية البنود

تصنّف هذه الميزانية على أساس نوع النفقة أو الإدارات والمصالح الحكومية، ولما كان التركيز في هذه الميزانية على تفصيل أنواع النفقات دون أهداف البرامج فإنها لا تمكن بصورة مباشرة من اتخاذ القرارات السليمة فضلا عن صعوبة معرفة أعمال البرامج التي تقوم بها الحكومة ومدى تطورها ولا تساعد على التعرف على ما تقوم به الحكومة حالياً وما تحققه من نتائج، وبالتالي لا يمكن تقييم النتائج بدقة أو بالربط بين الأهداف والوسائل، وتعتمد ميزانية البنود على فحص الزيادة أو النقص في نوع النفقات (تحدد النفقات في ثلاثة أبواب: المرتبات والأجور ، النفقات العامة ، النفقات الاستثمارية ، ولكل باب عناصر ثانوية كثيرة أخرى)كما كان مقدراً في السنوات السابقة، ولهذا النظام مزايا [102] ص ص256،257من أهمها تحقيق فكرة الرقابة الإدارية، غير أنه لا يتلائم ومقتضيات تطور الدولة خاصة في البلاد النامية، فضلا على أنه لا يعكس مسعى الوزارة أو المصلحة بصورة واضحة وما تؤديه من نشاط، هذا ما جعل عدد كبير من الدول النامية تستخدمه لما تهيئه من فرص الرقابة المالية والمسائلة المالية التي تقتصر على مجرد التأكد من عدم تجاوز الإعتمادات المقررة. [102] ص ص257،258

2.4.2.3. ميزانية البرامج والأداء

ميزانية البرامج تتصل بالمستقبل بينما تتناول ميزانية الأداء الماضي؛ حيث تسعى الأولى لخدمة عملية اتخاذ القرارات والمراجعة على مستوى الوزارات والمصالح الحكومية والجهاز المركزي للميزانية، أما ميزانية الأداء فإنها تخدم أهداف الإدارة على مستوى الوحدات التي تتكون منها الوزارات والمصالح الضرورية لتنفيذ البرنامج وتترجم كافة الأعمال إلى خطط عمل محددة أهدافها، مع قياس عبء العمل وتكلفة وحدات الأداء وتقييم مدى تحقق النتائج، وقد بدأت فكرة ميزانية الأداء في *الولايات المتحدة الأمريكية* سنة 1922، ويمكن إيجاز الأسس التي يرتكز عليها أسلوب ميزانية البرامج والأداء فيما يلي: [102] ص264

- تحديد البرامج والنشاطات وتحديد أهداف لكل منها وتصنيفها وفقاً لذلك.
- ربط نظام الحسابات بتصنيف البرامج والنشاطات.
- تجزئة البرامج إلى وحدات أصغر كلما أمكن واستخدام وسائل القياس للبرامج والأعمال وتقييم الأداء.

كما يتطلب استخدام أسلوب ميزانية البرامج ربط نظام الحسابات والنظام المالي في الأجهزة الحكومية بتصنيف البرامج والأنشطة وذلك لإحداث التوافق بين هذا النظام وتصنيف البرامج ومختلف أنشطة هذه الأجهزة، ومن بين شروط تطبيق أسلوب ميزانية البرامج:

- توفر الرغبة الجادة لدى القيادات السياسية والإدارية.
- إعادة تنظيم الجهاز المسؤول عن الميزانية.
- تغيير التبويب حيث يكون على أساس البرامج.
- تحسين وتطوير الحسابات بحيث تكون متوافقة مع التبويب على أساس البرامج.
- إصدار دليل تفصيل يوضح كيفية إعداد تقدير الميزانية على أساس البرامج.
- تدريب الأفراد العاملين في شؤون الميزانية لاستيعاب المفهوم الجديد والإجراءات الجديدة.
- تطوير مقاييس الأداء والعمل.

ولكي تطبق مثل هذه الميزانية في الدول النامية عليها اتباع الخطوات التالية: [58] ص518

- الإهتمام بإعداد البرامج ، وتحديد المسؤوليات التنظيمية على أن يكون تصنيف الميزانية مرتبطاً بالمشروعات العامة التي تتضمنها الخطة الوطنية.
- ربط كل من نظام الحسابات والنظام المالي بتصنيف الميزانية وذلك بصورة تدريجية، إذ يجب تبسيط الحسابات في الميزانية بقدر الإمكان مع التركيز على التخطيط وعلى إمكانية تقديم معلومات مالية فورية.
- وضع نظام لقياس الأداء ، وهذا يعتمد على مدى توافر المعلومات الإحصائية، وقد يكون لكل برنامج وضع خاص فيما يتعلق بتحديد وحدة القياس الأنسب والمؤشرات الملائمة للأداء.

3.4.2.3. نظام التخطيط والبرمجة والموازنة

أدى استخدام كل من ميزانية الأداء وإصلاح ميزانية البرامج باعتبارهما مترادفتين إلى الكثير من الالتباس، الذي ازداد بظهور أسلوب حديث آخر للميزانية يقوم على وجود برامج محددة وهو نظام التخطيط والبرمجة والموازنة **PPBS**، حيث أن تحضيرها يقتضي تمتع محضريها بنظرة شمولية متكاملة مع احتياجات المجتمع ووسائل إشباعها، أي تحقيق الاستخدام الأمثل والرشيد للموارد العامة، ويقوم نظام التخطيط والبرمجة والموازنة على الأسس التالية: [42]ص131

- تحديد الأهداف الوطنية تحديداً دقيقاً وترتيب أولوياتها.
- تحليل تطوير البدائل المحققة للأهداف بأكبر قدر من الفعالية.
- الحصول على معلومات دقيقة عن التكاليف المحتملة للبرامج.
- رفع مستوى أداء الأجهزة الحكومية لضمان الحصول على خدمة توازي النفقات المخصصة لها.

ويمكننا التعرف على الملامح الرئيسية لهذا النظام من خلال دراسة عناصره كالتالي:

- التخطيط: ويقصد به توضيح الأهداف التي تسطرها الحكومة على المدى الطويل والتي يجب أن تكون على درجة كبيرة من الدقة حتى يتيسر لمحضري الميزانية رسم برنامج محدد للنّشاط الحكومي وتقدير تكلفته الإجمالية ويقترب هذا النظام في هذا الخصوص من أسلوب ميزانية الأداء.
- البرمجة: ويقصد بها بيان البدائل المختلفة الكفيلة بتحقيق الأهداف المحددة مع تقدير العبء المالي الذي يعنيه وضع أي بديل منها موضوع التطبيق، بالإضافة إلى اختيار أكثر الأساليب مناسبة لتحقيق هذه الأهداف مع مراعاة تحقيقها وأساليب تنفيذ كل منها وكيفية تمويل هذا التنفيذ.
- الموازنة: هي عبارة عن ترجمة البرامج على شكل اعتمادات مالية سنوية مع مراعاة حدود التمويل المالي في المدى القصير وتتمثل وظيفة هذه المرحلة في التوفيق بين اعتبارات الأجل القصير وخطط المدى الطويل فالمدى القصير محكوم أساساً بالموارد المالية المتاحة فوراً مما يحد من حرية العمل الحكومي، فالمشرفين على هذه المرحلة يتحملون مسؤولية التنسيق بين ما تقرر اعتماده من أهداف وبرامج في المدى الطويل. [42] ص141،143
- بالإضافة إلى هذه العناصر يعتمد هذا النظام على الرّقابة؛ والتي تهدف لرفع كفاءة التطبيق والكشف عن أي عيوب لحقت بتنفيذ مراحل النظام المختلفة وأدت إلى عدم انضباط، وهي تمر بأربع مراحل:

تتمثل المرحلة الأولى في تسجيل النتائج التي حققها العمل الحكومي خلال المرحلة التنفيذية.

أما المرحلة الثانية فتتمثل في تحديد الفجوات التي تظهر بين البرامج المعدة والعمل التنفيذي.

والمرحلة الثالثة تخص دراسة أسباب تلك الفجوات وأصل منشئها وتحديد علة ظهورها فإما أن ترجع لعدم سلامة وواقعية كل من التخطيط والبرمجة أو أن العمل التنفيذي الحكومي لا يتم بصفة مطابقة للبرامج الموضوعة له.

أما المرحلة الرابعة وهي من أهم مراحل الرقابة على الإطلاق يتم فيها قياس كفاءة وفعالية التنفيذ، ثم إعادة تقييم الأهداف والأساليب السابق تحديدها في مرحلة التخطيط والبرمجة، وتبدأ أهمية هذه المرحلة في أن نتائج إعادة تقييم النشاط الحكومي وتطبيق النظام تستخدم فيما بعد في صياغة المشاكل التي تريد الحكومة مواجهتها وفي تحديد الأهداف والأساليب المختارة بصورة أفضل.

ومن أهم المشاكل التي تعترض تطبيق هذا النظام يمكن إيجازها فيما يلي:

- صعوبة تحديد المشاكل التي تعني مواجهتها تحقيق أكبر قدر ممكن من النفع العام.
- صعوبة تقييم نتائج العمل الحكومي وقياسها على نحو دقيق وينشأ ذلك من عدم قابلية بعض المنافع.
- خوف ممثلي الأمة من عواقب الأخذ بالنظام الجديد لما يعنيه ذلك عادة من انتقاص سلطتهم في توجيه محضري الميزانية والمطالبة بتعديل بعض بنود الاتفاق لخدمة دوائرهم الانتخابية.
- يقتضي هذا النظام توفير عدد كبير من الفنيين وتوفير معلومات وإحصاءات دقيقة لهم عن أنشطة الحكومة.

ومقابل ذلك لا يمكن تجاهل مزايا النظام الذي يهدف إلى لتحسين قدرة الجهاز الحكومي على تنظيم نفقاته بأسلوب اقتصادي ومعاونة السلطات العامة بصورة مثلى بغرض إشباع أكثر الحاجات الجماعية، ويمكننا تحديد مزاياه فيما يلي:

- إن تخطيط الإنفاق لمدة طويلة يلزم المسؤولين بدراسة احتياجاتهم بدقة وتحديد كيفية تحقيق أهدافهم وبذلك فإنهم سيبتعدون تماماً عن التواكل.

- يدفع المسؤولين إلى دراسة أهداف مرافقهم وتحديدها بصورة دقيقة ودراسة مختلف أساليب تحقيقها وإجراء مقاربات كمية محددة بين مختلف الأهداف والأساليب.

- يسمح بالاستفادة من الكفاءات الفنية التي تحتويها أجهزة الدولة، كما يسمح للعاملين بالتصرف بمرونة أكبر.

- إن برمجة الإنفاق تتم لمدة غير قصيرة مما يتيح للقائمين على تنفيذ النظام تجنب أي تضارب أو عشوائية في تنفيذ المشروعات الهامة مما يكفل انتظام العمل الحكومي .

وفي نفس السياق لا بد من الإشارة إلى وجود طريقة جديدة تطبق في بعض الدول لإعداد الميزانية وهي الموازنة الصفرية حيث أنها أسلوب عمل يساعد متخذي القرارات للوصول إلى المزج المناسب الذي يحقق أكبر إشباع لاحتياجات المجتمع وتحقيق رغباته، وإعدادها بصورة تفصيلية إذ تلقي على عاتق كل مسؤول مهمة تبرير الموارد المطلوب تخصيصها لبرامجه بحيث يبين لماذا يعتزم أن ينفق أي مال، وهي تمثل أداة تخطيطية ورقابية تنتهج أسلوباً متميزاً في المراجعة والتقييم المستمر للبرامج والأنشطة الحكومية.

3.3. دور العولمة في تغيير حجم وهيكل النفقات العامة في الدول النامية

على ضوء ما سبق يتناول هذا المبحث أهم انعكاسات برامج الإصلاح التي ساهمت في الإندماج في العولمة على سياسات الإنفاق العام في مختلف الدول النامية، وباعتبار أن سياسة الإنفاق العام تعتمد على وسيلتين تتمثل في حجمها وفي هيكلها سنقوم بدراسة أثر العولمة عليهما وذلك ضمن ثلاث مطالب نتناول في الأول أثر العولمة على حجم النفقات العامة ، أما الثاني فسوف نتعرّض فيه إلى أثر العولمة على هيكل النفقات العامة ، ثم لنتكلم في الأخير عن معوقات الاستفادة من الآثار الإيجابية للعولمة على حجم وهيكل النفقات العامة .

1.3.3. أثر العولمة على حجم النفقات العامة

قبل أن نستعرض أهم التغيرات التي طرأت على حجم النفقات العامة الناتجة عن عملية الترشيد في الدول النامية، لا بأس أن نتطرّق إلى تأثيرها على محددات حجم الإنفاق العام.

1.1.3.3. تأثير العولمة على محددات حجم الإنفاق العام

فيما يلي سنعالج أثر الإصلاحات المطبقة في مختلف الدول النامية بمساعدة مؤسسات العولمة على حجم النفقات العامة من خلال تأثيرها على محدداته الرّئيسية فيما يلي:

1.1.1.3.3. طبيعة النظام الاقتصادي :

إن الدول النامية التي كانت أغلبها تعتمد على النظام الاشتراكي تجدها اليوم تتحوّل آليا إلى نظام السوق إثر اندماجها في العولمة، بما أنها تطبق برامج الإصلاح المفروضة من قبل مؤسسات العولمة، فهذه البرامج تحمل في معظم بنودها أهم السبل التي تسهل للدولة التخلي عن دورها الإقتصادي لصالح قوى السوق.

2.1.1.3.3. الظروف السائدة:

تتمثل بصفة عامة في الأوضاع التي يعيشها الاقتصاد الوطني في الدول النامية والتي عرفت تغيرات كثيرة متأثرة بملامح العولمة وهي في مجملها نتجت عن سياسات الإصلاح المقترحة من المؤسسات الدولية أمكن اختصارها فيما يلي:

- أصبح موقف الدول النامية أضعف بالنسبة للمنافسة السّعرية نظراً لنقص الخبرات التنظيمية المطلوبة لمواكبة التغيرات المنتظرة في نطاق السوق وتطورات الفنون الإنتاجية وإمكانيات التمويل وشروطه وتغلل الشركات متعددة الجنسيات، ممّا يعني أن أسعار السلع الأجنبية المستوردة أرخص نسبياً بالنسبة لأسعار السلع التي تنتجها الدول النامية محليا، وهذا يستوجب إعادة النظر في السياسة السّعرية ويلزم الدولة السعي لتحسين كفاءة وجودة منتجاتها، وإعادة تأهيل مؤسساتها.

- إن قوى العولمة من أسواق مفتوحة وثورة تقنية هائلة وعولمة الأسواق وتحرير التجارة تمثل تحديات كبيرة للدولة في هذا العصر، فهي مجبرة على مواكبة كل هذه التطورات بإعطاء أهمية قصوى للبحث العلمي وترقيته.
- إمكانية إستفادة كل الدول والمجتمعات من التدفق الحر للسلع والخدمات عبر الإقتصادات المفتوحة، وتسخيره للبيانات والمعلومات والأفكار والمفاهيم عزّز التنوع الثقافي العالمي وأدّى إلى زيادة فرص الرّفاهية، وبالتالي رفع مستوى أذواق المستهلكين التي أصبحت تتشابه عالمياً، الأمر الذي دفع الدول النامية بتوسيع مجالات مشروعاتها الإنتاجية وتنويع استثماراتها لتلبية هذه الأذواق.
- ارتفاع الأسعار بسبب إجراءات إلغاء الدعم وترك حرية تحديد أسعار السلع والخدمات أدّى إلى زيادة الفجوة بين العرض والطلب في ظل وجود فائض كبير في جانب الطلب الكلي للدول النامية نتيجة ضعف القدرة الإنتاجية المحلية، الأمر الذي يستدعي فتح المجال أمام الخواص لتتمكن المنتوجات المحلية من تقليص هذه الفجوة وتوفير مناصب شغل جديدة، خصوصاً أن هذا الإرتفاع في الأسعار يمس أساساً ذوي الدخل المحدود، فعلى الدولة أن تتكفل بضمان حد الكفاية لهم حتى تتجنب ارتفاع معدلات الفقر وتدني المستوى المعيشي.
- لقد أدت الثورة التكنولوجية إلى ثورة معلوماتية أحدثت تحولات جذرية في الأسواق المالية بحيث أصبح المستثمرون قادرين على تداول الأسهم والسندات شراءاً وبيعاً في أي مكان من العالم وكذلك إجراء عمليات التداول عن طريق أجهزة الكمبيوتر المتواجدة بمنازلهم والتي تتيح لهم في نفس الوقت المعلومات والأدوات التحليلية لهذه العمليات، كما أن البورصات أصبحت وسيلة لتحقيق قفزات من الأرباح لبعض الأفراد تقابلها قفزات من الخسائر لأفراد آخرين داخل نفس الدولة مما يعمق التوازنات الداخلية.
- تتسم البيئة الدولية الراهنة باحتدام التنافس على رؤوس الأموال الأجنبية بين مختلف الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء. و ذلك نتيجة للدور الهام الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي في توفير التمويل المطلوب لإقامة المشاريع الإنتاجية و نقل التكنولوجيا و المساهمة في رفع مستويات المداخيل والمعيشة وخلق المزيد من فرص العمل التعزيز في قواعد الإنتاج وتحسين المهارات و الخبرات الإدارية وتحقيق ميزات تنافسية في مجال التصدير والتسويق ، وفي هذا الإطار قامت كل الدول النامية بوجه عام بسن تشريعات تمنح حوافز مغرية للمستثمرين الأجانب وتزيل كل القيود والحوافز التي تقف في طريقهم .
- إن الفجوة التكنولوجية بين المشاريع المحلية في الدول النامية والمشاريع الأجنبية برزت بشكل كبير. ويشير ذلك من ناحية إلى آن الاقتصاديات لابدّ لها أن تعطي أهمية اكبر لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يمكن آن يجلب رأس المال والتكنولوجيا والمعرفة التي توجد حاجة كبيرة لها، ومن ناحية

أخرى فان القدرات المحلية الضعيفة تعرقل القدرة على جني المنافع الكاملة من الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد.

- إن التقنية العلمية المستخدمة من قبل الشركات المتعددة الجنسيات تركز علي أسلوب تكثيف رأس المال وهو من الأمور التي تكون غير ملائمة لظروف الدول النامية التي تعاني معظمها من بطالة كبيرة فهي تجد نفسها مضطرة لخلق فرص عمل جديدة لامتصاص هذه البطالة؛

- تركز هذه الشركات معظم إنتاجها في تلبية احتياجات الطبقات الغنية في المجتمع دون مراعاة الحاجات الأساسية والضرورية للطبقة الفقيرة التي تهتم الدولة بتلبية احتياجاتهم.

- معظم الدول النامية تجد نفسها في صدد مفاوضاتها مع منظمة التجارة العالمية مجبرة على تقديم تنازلات عديدة فيما يخص تخفيض التعريفات الجمركية، وإلغاء القيود، وتقليص الدعم للمنتجات المحلية، وغير ذلك من الشروط الخاصة بكل دولة. وقد تمخض عن هذه الإجراءات انخفاض حماية الصناعات الوطنية في القطاعين العام والخاص، وبالتالي مواجهتها لمنافسة غير متكافئة.

- إن التخفيض في التعريفة الجمركية خاصة بالنسبة للسلع تامة الصنع سوف ينطوي على انخفاض أسعار تلك السلع، مما يعني أن أسعار السلع المستوردة سوف تصبح اقل نسبيا بالنسبة لأسعار السلع المحلي، وبالتالي يزداد الطلب على هذه السلع.

3.1.1.3.3. المقدرة التمويلية للدولة

نعلم أن مصادر التمويل للدولة نوعين منها خارجية تتضمن القروض الخارجية وداخلية تجمع بين الإصدار النقدي و الإيرادات العامة التي تشكل الجباية النفطية والجباية العادية المتضمنة للضرائب المباشرة وغير المباشرة، فاتساع نطاق البيئة العالمية يؤدي بالتدرج إلى تقييد حرية اختيار الحكومات للهياكل الضريبية ومعدلاتها، وهو ما يشكل عنصر ضغط على موارد الدول النامية التي تعتمد بصفة أساسية على الضرائب، بوصفها مصدراً للدخل، إن من شأن هذا التعديل في النظم الضريبية أن يشجع عوامل الإنتاج للانتقال دولياً، فقد شهدت بلدان عديدة انكماش الوعاء الضريبي، مما دفع البعض منها إلى وضع نظم ضريبية ملائمة، تعمل على تعويض النقص في الضرائب الجمركية من خلال زيادة الضرائب على الدخل الفردي، ومن المفترض أن العولمة سوف تدفع النظم الضريبية نحو التقارب تدريجيا، إما من خلال التنسيق الضريبي وإما عن طريق المنافسة الضريبية ضمن اختصاصات محددة وبالتالي فالدولة مجبرة على تخفيض إنفاقها قدر الإمكان بما أن حجم الإيرادات في انخفاض مستمر وذلك لضمان توازن الميزانية أو تفادي عجزها.[140] ص46

لقد تمثلت سياسات تحرير التجارة الخارجية التي انطوت عليها برامج الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية إلى تخفيض التعريفات الجمركية على الصادرات والواردات بالإضافة إلى إلغاء القيود الكمية ونظام حصص الاستيراد وتخفيض معدلات الحماية الجمركية، وقد أدى الالتزام بتطبيق تلك السياسات

إلى التأثير المباشر على العجز المالي في تلك الدول؛ فبالنسبة للتغيرات التي طرأت على معدل الضريبة على الواردات فإن الدول التي حرصت على إلغاء أو إجراء تخفيض ملموس في القيود الكمية على الواردات فقد ازدادت فيها حصيلة الضرائب على الواردات نتيجة لتزايد حجم هذه الأخيرة على نحو استطاع تعويض جانباً من النقص في حصيلة الضرائب التي فرضت عليها، أمّا بالنسبة للتغيرات التي طرأت على معدل الضريبة على الصادرات فإن سياسات الإصلاح وما تبعها من تخفيض للتعريفة الجمركية على الصادرات فقد أدّى إلى تخفيض ملموس في متوسط معدل الضريبة على الصادرات في بعض الدول.

ويشير تقرير لـ**UNCTUD** عن تقييم الأوضاع المالية في بعض دول أمريكا اللاتينية سنة 1989، إلى أن انتهاج تلك الدول لسياسات إصلاح ترتب عليه انخفاض الموارد الضريبية الناتجة عن قطاع التجارة الخارجية، الأمر الذي أسهم في عجز الميزانية بنسبة قدرت بنحو **40%** في المتوسط من إجمالي العجز المالي المحقق في الفترة من 1981 إلى 1987 كما يوضح الجدول التالي:

جدول رقم (4): تأثير سياسات تحرير التجارة الخارجية على عجز الميزانية في بعض دول أمريكا اللاتينية خلال الفترة (1981-1986).[39] ص150

الدولة	معدل الزيادة في عجز الميزانية
الأرجنتين	%6,4
البرازيل	%4,2
المكسيك	%35,9
بيرو	%46,4
فنزويلا	%8,3

ويتبين من الجدول أن الأثر كان أكثر من ثلث قيمة الزيادة في عجز الميزانية باستثناء البرازيل التي لا تشكل حصيلة الضرائب على قطاع التجارة الخارجية مورداً أساسياً للدولة، وكذلك الأرجنتين فإن التأثير العكسي لخفض الواردات وتخفيض المتوسط الفعلي للضريبة أمكن تعويضه من خلال زيادة الضرائب على الصادرات.

إن زيادة العجز الميزاني للدول النامية دفعها للإستغناء عن بعض النفقات العمومية بغرض تخفيض حجمها وبالتالي تفادي العجز أو على الأقل تخفيفه، وضبط معدلات نمو النفقات العامة لتضييق الفجوة بين الإيرادات والنفقات وهو ما انعكس في تحسن نسبة تغطية تلك الإيرادات إلى النفقات العامة، وبالتالي تخفيض معدلات عجز الميزانية، لكن على حساب بعض النفقات الضرورية .

2.1.3.3. تغيرات حجم النفقات العامة في ظل العولمة

عانت معظم الدول في العالم من ظاهرة تزايد النفقات العامة، وقد نتج عن ذلك استمرار عجز الميزانية خاصة في تلك الدول التي تفتقر إلى الموارد أو أن مصادرها التمويلية في انخفاض وأغلبها دولا نامية، وقد أصبح مشكل ترشيد هذه النفقات محور سياسات الإصلاح التي تطبقها هذه الدول إثر إندماجها في العولمة، وهي تحاول جاهدة لإيجاد السبل الكفيلة لضبط معدلات الإنفاق العام، وقد سعت الدول العربية لتغييرحجم النفقات العامة نحو الإنخفاض وهذا ما يبيّنه الجدول التالي:

جدول رقم (5): تغيرات حجم النفقات العامة في بعض الدول العربية.[234]

الوحدة: مليون دولار أمريكي

الـــــدولـــــة	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
الأردن	2,195.	2,303.	2,749.	2,899.	2,831.	3,015.	3,153.	3,195.	3,649.	4,049.
اليمـــــــــن	1,243.	2,132.8	2,288.0	2,061.0	2,169.	2,999.	3,058.	3,104.	4,101.	4,027.
مصـــــــــر	17,163	18,838.	29,976.	31,195.	23,563	25,440	24,194	22,882	21,845	20,768
لبنـــــــان	3,611.	4,597.6	6,320.0	5,531.0	5,911.	7,250.	6,083.	6,855.	7,159.	7,147.
ليبيـــــــا	10,313	9,856.7	13,880.	11,444.	11,176	10,816	9,497.	6,061.	5,473.	5,724.
تونـــــــس	5,491.	5,774.17	5,510.00	6,082.00	6,316.	6,084.	6,511.	7,372.	8,808.	9,299.
الجزائـــــــر	13,196.	13,697.	13,644.	15,035.	14,516	15,651	17,272	19,986	22,183	23,737
المغـــــــرب	9,617.9	9,423.7	9,085.0	10,110.	10,558.	10,516.	10,474.	10,527.	12,350	15,400

ما يمكن استخلاصه من الجدول أنّ النفقات العامة في معظم الدول العربية لم تعرف ارتفاعاً كبيراً في السنوات الأخيرة عكس ما كانت تعانيه في السابق، حيث اتّسمت سياسات الإصلاح التي انتهجتها حكوماتها بطابعاً انكماشياً ملموساً إذ انخفض مجموع الإنفاق العام خلال فترة الملاحظة في بعض منها مثل *ليبيا*، ومنها من حافظت على نفس مستوى النفقات تقريباً نذكر منها : *الأردن ولبنان* .

وبالرّغم من اختلاف نتائج تطبيق سياسات التكييف إلاّ أن هناك سمات مشتركة فيما يخص حجم النفقات العامة في بعض دول أمريكا اللاتينية، يمكن توضيحها فيما يلي:

جدول رقم(6): آليات تكييف السياسة المالية في بعض دول أمريكا اللاتينية في الفترة(1982-1987). [39] ص143

الدولــة	عناصر سياسات تكييف السياسة المالية كنسبة من إجمالي الناتج المحلي %				
	إجمالي الإيرادات	إجمالي الإنفاق	مدفوعات الفوائد	الإنفاق الجاري	الإنفاق الإستثماري
الأرجنتين	3,1	6,7-	6,4-	0,9	1,2-
بوليفيا	4,5	5-	-	-	3-
البرازيل	2,7-	10,6	17,6	4,8-	2,2-
كوستاريكا	7,3	3-	-	-	2,7-
المكسيك	5	4,1	10,6	1,3-	25,2-
بيرو	10,5-	11,8-	1,6-	6,8-	3,4-
فنزويلا	4	3,2-	0,4	1,4	2,2-

من خلال الجدول نلاحظ أن معظم الدول التي انتهجت سياسات الإصلاح انصرفت إلى تخفيض معدلات الإنفاق العام بدرجة أكبر من معدلات زيادة الإيرادات والموارد الحكومية وبلغ أقصى نمو لها في كل من *البرازيل* و*المكسيك*، كما سجلّت خدمة الديون نمواً ملموساً في أغلب هذه الدول، كما اتجهت بنود الإنفاق الجاري إلى الانخفاض بدرجات متفاوتة، وانصب معظم الخفض في النفقات الجارية على تخفيض النفقات الخاصة بالإدارة الحكومية والضمان الاجتماعي، وكذلك المدفوعات التحويلية، وهذا ما سندرسه في المطلب التالي .

2.3.3. أثر العولمة على هيكل النفقات العامة وبنيتها

لاشك أن العولمة بأبعادها المختلفة لها تأثير هام على هيكل توزيع النفقات في الدول النامية ويتضح ذلك بشكل أوضح من خلال تقسيم النفقات العمومية حسب الأولوية إلى نوعين نفقات استثمارية وأخرى جارية، وسنأخذ مثال عن دولتين قامتا بإصلاح سياستهما الانفاقية بمعيّة مؤسسات العولمة هما: *مصر* و*الشيلي*. فقد انتهجت الدولة المصرية في إطار برامج الإصلاح سياسة تخفيض العجز الكلي في الميزانية بالعمل على ضغط النفقات العامة وجعلها أقل ارتباطاً بمستوى التضخم السائد، ومن ثم اتسمت السياسات المالية التصحيحية بطابع انكماشي في جانب النفقات تفاوتت درجاته، وقد كانت نسبة تخفيض النفقات الرأسمالية أكبر من النسبة المقابلة للنفقات الجارية في أغلب مراحل الفترة [39] ص294؛ وفي نفس السياق بدأت جهود الإصلاح في شيلي منذ أوائل السبعينات مع صندوق النقد الدولي في الفترة من

1985 إلى 1989، وتبلورت ملامح الإصلاح في مجال سياسة الإنفاق في إعادة تخصيص أولويات الإنفاق العام الاستثماري صوب مجالات أكثر إنتاجية من جهة وترشيد هيكل النفقات الجارية من جهة أخرى، ولأكثر تحليل سوف نتناول أهم التغيرات التي حصلت في بنية الإنفاق العام بنوعيه فيما يلي: [26] ص387

1.2.3.3. الإنفاق الإستثماري

ساهمت السياسات المقترحة لترشيد هذا النوع من الإنفاق في تغيير بنيته فيما يخص النقاط التالية: [39]ص322

- إعداد برامج إنفاق تشمل مجموعة من المشروعات الإستثمارية المنتجة مما يؤدي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية ويدعم عملية النمو الإقتصادي في الأجل المتوسط والأجل الطويل.
- التركيز على تطوير وإصلاح مشروعات القطاع العام، من خلال انتهاج إجراءات تتضمن:

- تحرير إدارة المشروعات العامة من التدخل السياسي والإداري فيما يختص بقرارات التسعير والعمالة والإستثمار.

- تقديم الدعم المالي للمشروعات العامة على أساس اختياري وليس على أساس مطلق كتقديم الدعم للمشروعات التي يكون لها أهداف اقتصادية واجتماعية واضحة أما المشروعات التي تمارس نفس النشاط فإن الحل هو تحويل ملكيتها للقطاع الخاص من خلال عملية منظمة للخوصصة أو تصفيتها إذا لم يكن تحويلها للقطاع الخاص ممكناً أو متاحاً.

وارتكزت مختلف الدول النامية على خفض معدلات الانفاق العام الاستثماري كعلاج ضروري لاصلاح عجز الميزانية، خاصة في ظل ضآلة الجهد الضريبي وانخفاض معدلات الاقتطاع الضريبي في كثير من الدول النامية، ومن شأن ذلك التأثير السلبي على معدلات نمو الناتج المحلي وتدهور معدلات نمو القطاعات الاقتصادية المختلفة.

وقد قامت دولة *الشيلي* بإعادة تخصيص أولويات الإنفاق الاستثماري في المجالات الإنتاجية مع الحفاظ على تدعيم معدلات الاستثمارات الحكومية خاصة تلك الموجهة إلى قطاعات البنية الأساسية بغرض تخفيف حدة الأثر انكماشي للسياسات المقترحة ووفقاً للملحق رقم (1) نلاحظ أن تركيز الإهتمام كان على زيادة معدلات التكوين الرأسمالي الثابت حيث ارتفع من **12,4%** قبل تطبيق البرنامج إلى **19,6%**، ممّا أثر على جذب وتشجيع زيادة الاستثمارات بتوفير البنية الأساسية؛ أما في مصر فإن تحليل الإتجاه العام لتطور معدلات نمو الاستثمارات التي تعكسها بيانات الملحق رقم (2) تشير إلى أن :

– اتجاه معدلات الاستثمارات الثابتة الاجمالية إلى التزايد في بداية الفترة، حيث بلغت نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي **11,5%**، قد تزايدت في السنة الأخيرة للبرنامج ، ونفس الملاحظة بالنسبة للاستثمارات الحكومية والخاصة.

– سجلت نفس المعدلات انكماشاً وثباتاً نسبياً في الفترة (1982-1986)، فقد بلغ معدل الاستثمار الثابت الإجمالي في نهاية الفترة **18,9%** بينما كانت في البداية تراوح **19,5%**.

– سجلت المعدلات السابقة تزايداً ملموساً حيث بلغ متوسط الاستثمارات الثابتة الإجمالية إلى الناتج الإجمالي المحلي 30,4% مقارنة بالسنة السابقة.

– في الفترة الأخيرة يلاحظ اتجاه المعدلات الثلاثة إلى الإنخفاض بدرجة أكبر مقارنة بالفترة السابقة عليها ، فقد بلغ معدل الاستثمارات الثابتة الاجمالية إلى **22,7%**.

ومن خلال هذه البيانات يتضح أن نسبة معدلات نمو الاستثمارات الثابتة إلى إجمالي الناتج المحلي عرفت انخفاضاً وكان أكثر حدة في الفترة الأخيرة (المرحلة الأولى من سياسات الإصلاح الشاملة) مقارنة بالفترات السابقة (تطبيق سياسات الإصلاح الجزئية)، وهو الأمر الذي يعكس حدة الأثر الإنكماشي لسياسات الإصلاح الشاملة على معدلات الاستثمارات الثلاثة مقارنة بسياسات الاصلاح الجزئي، بالإضافة إلى وجود اتجاه عام لتراجع الوزن النسبي للاستثمارات الثابتة الحكومية لحساب تزايد الوزن النسبي للاستثمارات الثابتة الخاصة ممّا يعكس اتجاه السلطات المصرية إلى تدعيم القطاع الخاص خلال الفترة الأخيرة.

2.2.3.3. الإنفاق الجاري

ينحصر دور السياسات المقترحة في تقسيم النفقات العامة الجارية إلى ثلاث عناصر أساسية وهي:

–مخصصات الإنفاق الجاري الموجه للوفاء بمدفوعات الفائدة الحكومية كنسبة من إجمالي الناتج الوطني، حيث يلاحظ استمرار ارتفاع تلك المدفوعات إلى الناتج الوطني الإجمالي في عديد من الدول النامية، نتيجة لإفراط الحكومة في الإقتراض المحلي لتمويل عجز الميزانية مع انخفاض درجة كفاءة بعض الوحدات الإستثمارية العامة وإنتاجيتها، كما أن العديد من المشروعات العامة التي تمول بالقروض قد حققت خسائر مالية كبيرة ولذا فإن العلاج المقترح يتمثل في:

- استخدام سياسة إنفاقية رشيدة تسهم في رفع كفاءة الأداء الإقتصادي لمختلف وحدات القطاع العام بما يساعد على تحقيق قدر من الفائض وتوجيهه للوفاء بمتطلبات تمويل مدفوعات الفائدة من ناحية.

- تنمية مصادر الإيرادات العامة في الميزانية العامة للدولة.

– مخصصات الإنفاق الجاري الموجه لتمويل تكاليف التشغيل، وتمويل مشروعات إنتاج السلع الإستهلاكية، فتخطيط السياسة الإنفاقية يكون في حدود تتفق مع إمكانية تمويلها عن طريق الإيرادات الجارية في ميزانية الدولة خلال فترة زمنية محددة، و مراعاة التوافق بين معدلات نمو هذه النفقات من ناحية ومعدلات نمو الناتج الوطني من ناحية أخرى، وذلك في الأجلين المتوسط والطويل.

–مخصصات الإنفاق الجاري الموجه لتمويل مختلف أشكال المعونات الإقتصادية والاجتماعية، وقد كان دور السياسات المقترحة لترشيدها في الإجراءات التالية:

- إلغاء المعونات التي تؤثر سلباً في حوافز المنتجين.

- إلغاء المعونات المقدمة لدعم الإستهلاك دون تمييز بين الإستهلاك الضروري والكمالي حيث أنها تؤدي إلى تضخم جانب الطلب الكلي.

- مراعاة التوازن بين حجم المعونات الإقتصادية التي تقدمها الحكومة للمشروعات العامة وبين معدلات نمو الإيرادات الجارية.

- بالنسبة لمعونات التصدير والمعونات الموجهة لتشجيع استخدام عناصر وموارد إنتاجية محلية معينة ، فيجب استمرار منحها مع مراعاة ألاّ تتجاوز معدلات نموها معدلات نمو الدخل الوطني ، وترشيد هيكلها بحيث توجه إلى أكثر القطاعات الاجتماعية فقراً ، وكذلك تعظيم درجة استفادة طبقة المنتجين الأكفاء والمصدرين معاً من تقديم مثل هذه الإعانات.

وقد عمدت معظم الدول النامية إلى ترشيد الدعم من خلال تحديد مخصصات الدخل ومعدلات نموه بما يقل عن معدلات نمو الانفاق العام، وذلك على أساس أن استمرار نسبة الدخل القائم إلى الإنفاق العام لن يؤدي إلى تحسين مستوى معيشة الطبقات الفقيرة، حيث يتوقف الأمر على مصادر تمويل الدعم، الذي يرتكز معظمها في أسلوب التمويل التضخمي، وهو ما يؤدي إلى مزيد من التضخم وارتفاع مستويات الأسعار على نحو يترتب عليه زيادة الأضرار التي تلحق بالطبقات الفقيرة وتحقيق مزيد من عجز الميزانية التي تعد من أهم مظاهر الاختلالات المالية، كما أن الأساس الذي تتبناه مؤسسات القطاع العام في تعيين القوى العاملة بتجنب الإلتزام بسياسة تعيين القوى العاملة، وذلك للحد من ظاهرة البطالة المقنعة التي تؤدي إلى مزيد من تدهور الإنتاجية ورفع معدلات التضخم نتيجة لعدم تناسب الأجور التي يحصل عليها العاملون في القطاع العام مع إنتاجيتهم الحدية.

بالإضافة إلى ذلك فإن عمليات الخوصصة تساهم في رفع معدل النمو الاقتصادي من خلال إعادة تخصيص جانب من حصيلة بيع وحدات القطاع العام في إقامة مشروعات جديدة وتوفير فرص توظيف منتجة، وهو ما يسهم في تعويض جانب من الأثر الإنكماشي للسياسات المالية التي تتبناها الحكومة في إطار البرنامج.

وفي سياق الإصلاحات في *الشيلي* تبنت السلطات سياسة ترشيد النفقات الجارية بما يتجنب التخفيض الحاد في معدلات نمو الانفاق الجاري خاصة الموجّه للخدمات الاجتماعية، ويتضح ذلك بمتابعة تطور معدلات نمو تلك النفقات على النحو المبين في الملحق رقم (1)؛ فيلاحظ انخفاض متوسط معدلات نمو الإنفاق على التعليم إلى **11,5%** خلال سنوات تطبيق البرنامج، بالمقارنة بالمعدل المحقق في السنة السابقة على التطبيق والذي بلغ **14,3%**؛ كما تعكس بيانات الجدول الخاصة بالإنفاق على الصحة ثبات متوسط معدلات نموه، وكذلك نسبته إلى إجمالي النفقات الجارية مقارنة بالسنوات التي سبقت الإصلاحات، وفيما يخص التأمينات الإجتماعية، فبالرغم من انخفاض متوسط نسبة الإنفاق عليه إلى

47,2% من إجمالي النفقات الجارية إلا أن معدلات نموه لم تنكمش بدرجة ملموسة، إذ بلغ متوسط تلك المعدلات **19,05%** مقارنة بمعدل حوالي **20,4%** سنة 1984؛ أما فيما يتعلق ببند الأجور فقد حرصت الحكومة على إجراء تخفيض ملموس في معدلات نموه، في إطار تخفيض معدلات التضخم، وبالرغم من ذلك فإن متوسط معدلات نمو الإنفاق الجاري على الأجور خلال فترة تطبيق البرنامج، لم تنخفض بأكثر من **2,3%**، بالمقارنة بمعدل النمو السائد قبل تطبيق الإصلاحات. وفيما يتعلّق بالنفقات الجارية فقد حرصت السلطات على ضغط معدلات نموها في معظم سنوات تطبيق البرنامج، واعتمدت في ذلك على تقييد الإنفاق الاستهلاكي الحكومي، فلم تتجاوز متوسط معدلات نموه **0,5%** خلال نفس الفترة.

3.2.3.3. النفقات التحويلية

باعتبار أن هذا النوع من النفقات محدد رئيسي للاستقرار الاجتماعي، فقد تم تبني عدة استراتيجيات في مجال تخفيف التكاليف الاجتماعية لعملية الإنماء الاقتصادي على طبقة الفقراء ومحدودي الدخل تتضمن مايلي : [25] ص398

- تحقيق النمو الاقتصادي يعد فعالاً في مواجهة التكاليف الإجتماعية وذلك من خلال ما يترتب على السياسات الرشيدة من زيادة فرص العمالة، والموارد المالية للدولة بصفة عامة، والتي يمكن تخصيص قدر مناسب منها للإنفاق على برامج التنمية الإجتماعية التي تستهدف تخفيض حدة الفقر في الأجل الطويل.

- إقامة برامج إنفاق عام موجه لزيادة فرص كسب الفقراء ومحدودي الدخل، وذلك من خلال زيادة مقدار الأصول المادية للفقراء ورفع معدلات إنتاجيتها، بالإضافة إلى تحسين الاستثمار في رأس المال البشري عن طريق تطوير أساليب التعليم والتدريب.

- إقامة برامج إنفاق اجتماعية موجهة إلى الفقراء تهدف إلى تحسين مستوى معيشتهم، وذلك من خلال تقديم الرعاية الصحية الأولية، إلى جانب توفير الغذاء ومياه الشرب النظيفة وتطوير مشروعات الصرف الصحي، علاوة على ذلك إحكام الرقابة على التكاليف الإدارية لمثل هذه البرامج بما يضمن ارتفاع درجة كفاءتها.

والجدير بالذكر أن العديد من الدول النامية المعنية بتطبيق برامج التنمية الإقتصادية قد اتخذت تطورات فعالة لاستخدام السياسة الإنفاقية المقترحة، وقد تراوحت تلك الخطوات والإجراءات بين إقامة نظم شبكات الأمان الشاملة كما هو الحال في *تونس*، والتحويلات النقدية المباشرة كما هو الحال في *الجزائر* و *الأردن*، وتحسين قنوات وصول الدعم الغذائي إلى الطبقات المستحقة كما في *الأردن*.

كما قامت بعض الدول بإنشاء بعض الصناديق الخاصة التي تسعى بمساعدة جهات التمويل الدولية إلى تمويل المشروعات التي تستهدف التخفيف من حدة التأثير السلبي لعملية التنمية الاقتصادية على

الطبقات محدودة الدخل, ومثال ذلك الصندوق الاجتماعي في مصر، وصندوق التوظيف والتنمية في *الأردن* .

3.3.3. معوقات الإستفادة من الآثار الإيجابية للعولمة على النفقات العامة

رغم الآثار السلبية للعولمة على الأداء الإقتصادي للدول النامية وعلى سياسة الإنفاق بشكل خاص إلا أن ذلك لا ينفي أن تكون للعولمة بعض الجوانب الإيجابية استفادت منها بعض الدول أكثرها المتقدمة، وفيما يلي أهم المعوقات التي حالت دون استفادة الدول النامية من هذه الآثار والوصول إلى معدلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة، وما من شك أن تحديد هذه العقبات تساعد على تحديد العناصر الأساسية لإستراتيجية الإصلاح في مجال الإنفاق العام في المستقبل، والتي من شأنها ترشيد تلك النفقات على نحو يسهم في نجاح اندماجها في النظام الاقتصادي العالمي الجديد، وفي نفس الوقت يسمح بمعالجة الاختلالات الاقتصادية والمالية التي تعاني منها هذه الدول، وتبرز أهم هذه العقبات في ما يلي:

1.3.3.3. صعوبات جذب الإستثمار الأجنبي المباشر

وذلك نتيجة العوائق الهيكلية كانخفاض مستوى الدخل وبطء معدل النمو والقصور الإداري ونقص المهارات الفنية في عدد كبير من الدول مما يؤدي إلى عدم الكفاءة وانخفاض مستويات الإنتاج ، وضعف الإتصالات الجيدة وإمكانات النقل المناسبة ، وغيرها من العوامل الضرورية للمشاريع الصناعية الحديثة .

2.3.3.3. التبعية السلعية

إن اعتماد معظم الدول النامية على المواد الأولية أو النصف مصنعة في الإنتاج والتصدير يمثل عائقا أمام قدرتها في الحصول على ميزة في العمليات التجارية الناتجة عن التحرير، مما يخلق نوعا من عدم الإستقرار نظرا للمخاطر المرتبطة بالإعتماد الكثيف على تصدير سلعة واحدة أو سلعتين وعدم التنويع السلعي للصادرات .

3.3.3.3. الصعوبات المستمرة المصاحبة للدين الخارجي

إن الديون التي أثقلت كاهل الدول النامية حالت دون تكوين ثروة حقيقية من السلع والخدمات في كثير من تلك الدول حيث يقوم النظام العالمي على الإنتقال الإلكتروني للعملات المخفضة كل يوم وفي تلك الأثناء يتم سحب معظم الموارد الصناعية والمنتجات المختلفة من الدول الفقيرة إلى الشركات متعددة الجنسيات في العالم هما بعني بدوره أثرا سلبيا على مستويات المعيشة والدخول في أغلب الدول النامية.

4.3.3.3. معوقات جانب العرض. [61] ص22

إن الهياكل الإنتاجية في الدول النامية تعاني العديد من المشاكل والإختلالات مثل قصور المعرفة التكنولوجية، ضعف القدرات التنظيمية، تقص المهارات التسويقية والفنية، ندرة التمويل طويل الأجل، ارتفاع تكاليف الائتمان والشحن، انخفاض جودة المنتجات، بالإضافة إلى مشكل تدهور قطاع البنية

الأساسية وانخفاض إنتاجية الإنفاق الحكومي في هذا القطاع والذي اقترن بسوء الإدارة الحكومية وانتشار الرشوة والفساد الإداري وغير ذلك من العوامل التي تحول دون استطاعة الدول النامية التكيف مع البيئة الدولية الأكثر تنافسية أين تكون الغلبة لذوي الكفاءة الإقتصادية والقادرين على اختراق الأسواق العالمية، ونتيجة هذه الإختلالات تتقلص قدرة الدول النامية على تطوير هياكلها الإنتاجية بما يمكنها توسيع الأحجام الإنتاجية للإستفادة من وفورات الحجم التي يتيحها الإنتاج الكبير مما يعني ارتفاع الأسعار النسبية للسلع التي تنتجها الدول النامية، ومع انخفاض جودة هذه الأخيرة يكون الموقف التنافسي للدول النامية في الأسواق العالمية ضعيف جدا.

5.3.3.3. انخفاض العائد على استثمارات الحكومة والقطاع العام

وهي ظاهرة عامة تنتشر في غالبية الدول النامية وتؤثر سلباً في كفاءة تخصيص الموارد، حيث أن هذه الإستثمارات لا تحقق عوائد تتوافق مع التكلفة الحقيقية للحصول على رأس المال اللازم لتمويلها خاصة في ظل ارتفاع نسبة رأس المال الأجنبي فاحتلت قضية تطوير كفاءة الإستثمارات في القطاع العام ركناً أساسياً في عملية ترشيد النفقة العامة، وفي هذا المجال يجب الإعتماد على استراتيجية التقييم والإختيار المدروس لاستثمارات القطاع العام كجزء من استراتيجية عامة لزيادة معدلات العائد على تكوين رأس المال على مستوى الاقتصاد الوطني ككل. [25] ص392

خلاصـــةالفصل:

اعتماداً على ما أوضحناه في هذا الفصل يمكن تحديد أهم التقاط المستخلصة فيما يلي:

- إن الدول النامية وهي بصدد اندماجها في العولمة، وبغرض معالجة اختلالاتها الاقتصادية تجد نفسها مجبرة على تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي وهي نوعان:
  - برامج الاستقرار الاقتصادي وهي خاصة ب الإختلالات قصيرة الأجل، و تعنى بمعالجة توازنات الاقتصاد الكلي عن طريق سياسة جانب الطلب، ويختص بها **FMI.**
  - برامج التصحيح الهيكلي الخاصة ب الإختلالات طويلة الأجل، وهي المعنية بإحداث تغيرات في تشكيلة الإنتاج والتوزيع والتجارة عن طريق سياسات جانب العرض، ويختص بها **BM.**
- إنّ الشريعة الإسلامية أقرّت قواعد وطرق كفيلة لترشيد للنفقات العامة، واهتمت بوضع قوانين تخص نظام الحسبة لضمان الرّقابة الجيدة والسير الحسن لإدارة المال العام، وكل ذلك من شأنه تحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية، فكان أولى بنا نحن كمسلمين التعمق في دراستها والعمل بها وتطبيقها.
- إن أبرز إجراءات الإصلاح المعتمدة لتصحيح سياسة الإنفاق العام ومتطلباته في الدول النامية تتمثل في:

-تجنب الدعم الاقتصادي للوحدات التي تحقق خسائر ضخمة في القطاع العام، وذلك بتصفيتها من خلال الخوصصة، أو إدارتها على أسس اقتصادية وتجارية سليمة بالإعتماد على زيادة أسعار المنتجات والخدمات المقدمة للأفراد.

-إجراء تخفيضات ملموسة في بند النفقات التحويلية ذات الطابع الاجتماعي خاصة فيما يتعلق بالأسعار الضرورية أي تخفيض نسبة تكاليف الدعم السلعي إلى الانفاق العام الاجمالي في كل سنة من سنوات تنفيذ البرامج. فضلاً عن إعادة النظر في الضمان الاجتماعي ورواتب التقاعد.

-تبني سياسات جديدة للتوظيف والأجور تنصرف إلى التخلي تدريجيا عن الإلتزام بتعيين القوى العاملة حتى يمكن تنشيط علاقات العرض والطلب في سوق العمل, بغض النظر عما يترتب عنه من زيادات في معدلات البطالة، بالإضافة إلى خفض الأجور ووضع حد أقصى لها أو تجميدها.

-ابتعاد الدولة عن الولوج في المجالات الاستثمارية التي تنافس القطاع الخاص المحلي والأجنبي، وحصر الاستثمار الحكومي في تدعيم مشروعات البنية الأساسية، أو تلك التي لا تنافس القطاع الخاص.

- بعض الدول النامية كالشيلي استطاعت أن تضبط معدلات إنفاقها حسب البرامج المسطرة حيث تمكنت من خفض حجم النفقات العامة ممّا ساهم في القضاء على عجز الميزانية العامة الذي كانت تعانيه، كما قامت بتغيير الأولويات لغرض تحسين معدلات الأداء المالي والاقتصادي لمنشآت القطاع العام وتطوير كفاءات الإدارة الداخلية لوحداته، وتزويدها بخبرات فنية وتنظيمية عالية الكفاءة، فقامت بتغيير بنية الانفاق العامة بشقيه الجاري والاستثماري بشكل يندرج ضمن تحولات النظام الاقتصادي العالمي.
- هناك دول نامية لم تنفذً من أزماتها ولم تستطع أن تستفيد من هذه الإصلاحات ، لأن هناك عوامل متداخلة تحول دون ذلك، أهمها: التبعية السلعية، وصعوبات جذب الإستثمار، والتكاليف المرهقة لخدمة الديون .

فهل يمكن أن تكون الجزائر ضمن هذه الدول؟ وهل تمكنت من الإستفادة من الآثار الإيجابية للعولمة دون مشاكل؟ وما هي التغيرات التي عرفتها سياسة الإنفاق؟، الفصل الموالي كفيل بالإجابة عن ذلك .

الفصل 4
تحولات سياسة الإنفاق العام في الجزائر في ظل العولمة (دراسة تحليلية)

إن اللجوء إلى دراسة تحليلية وتطبيقية من شأنها دعم الدراسة النظرية لاستيضاح الإتجاه العام للمتغيرات الإقتصادية في الجزائر خاصة بما يرتبط منها بموضوع دراستنا، ممّا يساعدنا على فهم التغيرات التي حدثت في الجزائر بعد اندماجها في تيار العولمة وزيادة انفتاحها على الإقتصاد العالمي على أن نحاول الرجوع إلى ما قبل سياسة الإنفتاح التي شهدتها الجزائر بداية التسعينات مما يفيد في عملية المقارنة بين ما قبل وما بعد الخضوع لقوى العولمة المعاصرة، وعليه سنحاول في هذا الفصل التعرض للتطورات التي عرفتها سياسة الإنفاق العام في ظل الإصلاحات الهيكلية التي أنتجتها الجزائر وانعكاساتها على الوضع الاقتصادي والاجتماعي؛

حيث سنتناول من خلال المبحث الأول المسار التنموي في الجزائر منذ الإستقلال إلى غاية بداية الألفية الثالثة كقاعدة أساسية لضبط المعطيات وتحليلها ثم نتناول هيكل النفقات العامة وظاهرة تطورها في الجزائر بدراسة التغيرات التي شهدها حجم و بنية النفقات العامة بعد عمليات الإصلاح، لنختم دراستنا بالتطرق إلى الآثار الاجتماعية والاقتصادية لهذه التغيرات، مع الإشارة إلى سياسة الإنفاق في ماليزيا في أحد القطاعات التي توليها أهمية خاصة وهو قطاع التربية؛ وقد تحدثنا في المبحث الأول عن اتجاه مسار التنمية في الاقتصاد الجزائري واندماجه في العولمة، ثم تناولنا في المبحث الثاني تحليل نمو حجم النفقات العامة في الجزائر، فتحليل تغير بنية النفقات العامة في الجزائر في المبحث الثالث ، لنختم الفصل بالتعرض إلى التكلفة الإجتماعية والإقتصادية لتحولات الإنفاق في الجزائر.

4.1. اتجاه مسار التنمية في الاقتصاد الجزائري واندماجه في العولمة

إن تحليل المسار الإقتصادي للجزائر يفترض التمييز بين استراتيجيات التنمية المطبقة منذ الإستقلال إلى غاية بداية الألفية الثالثة أين تباينت أهدافها ووسائلها فحاولت الدولة في البداية توجيه الإقتصاد بالإعتماد على التخطيط المركزي الكفيل بتفعيل التنمية وتنظيمها، وبعد استعادة الثروات الوطنية تم

إنشاء مؤسسات عمومية وإقامة جهاز تأسيسي وتنظيمي من شأنه ضمان تدخل الدولة بشكل مباشر في كل مجالات الحياة الإقتصادية والإجتماعية.

ومن هنا كان لابد من محاولة تلخيص التطور الاقتصادي الذي عرفته البلاد عبر حقبة قيادة القطاع العام وما تبعها من تغيرات خلال الثمانينات وصولا إلى فترة الإصلاحات والإنتعاش الإقتصادي، وعليه يعرض المطلب الأول ملخص مسار الحقبة المعرفة بمرحلة التخطيط يليه المطلب الثاني الذي يتناول مرحلة التنمية اللامركزية، كما يتولى المطلب الثالث تفصيلات عن أهم الاصلاحات الإقتصادية والاتفاقات المبرمة مع المؤسسات الدولية,ثم مطلب رابع نتعرض فيه إلى أهم برامج الإنعاش الاقتصادي التي جاءت كامتداد لعمليات الإصلاح.

1.1.4. مرحلة التخطيط الشمولي

بعد الإستقلال مباشرة شرعت الدولة الجزائرية في وضع سياسة اقتصادية وفقا لمتطلبات الوضع آخذة بعين الإعتبار الإمكانيات المتاحة باحثة عن معدل أفضل للتنمية الإقتصادية، حيث تميز ذلك الوضع بالتخلف الاقتصادي لمختلف القطاعات ، وباعتماد المبادئ الاشتراكية المتمثلة في سلطة الدولة والتخطيط، وقد تبنت السلطات استراتيجية التنمية على أساس الصناعات الثقيلة منذ الاستقلال، حيث كانت مبادئ مؤتمر الصومام سنة 1956 وطرابلس سنة 1962 الركائز الأساسية للنهوض بالإقتصاد الوطني وتوجيه من خلال التخطيط المركزي الاشتراكي للاقتصاد ، ثم جاء ميثاق الجزائر سنة 1964 ليؤكد ويعزز التوجهات الاشتراكية للبلاد ، وكانت أولى بدايات عهد الجزائر بالتخطيط سنة 1967 بوضع أول مخطط تنموي يجسد المبادئ الإيديولوجية المتبناة، وكان يبدو تنفيذ هذا النموذج سهلا في بداية الأمر حيث أحكمت الدولة سيطرتها على مختلف الوحدات والهياكل الانتاجية عن طريق التأميمات المتتالية في القطاع الفلاحي ثم التمويلي ثم الصناعي ثم المنجمي، وقد تجسد ذلك في مخططات التنمية الوطنية المتتالية ذات الأهداف المحددة والتي يمكن تلخيصها في ما يلي: [11] ص 23

1.1.1.4. المخطط الثلاثي(1967-1969)

ويمكن اعتباره بمثابة مخطط تجريبي،والذي على أساسه تم بناء تصور للمخططات اللاحقة المتضمنة لأهداف الإستراتيجية التنموية، وقد بلغت الاستثمارات الفعلية في هذا المخطط **9,06** مليار دج جلّها موجهة إلى عملية التصنيع باعتبارها محرك التنمية الاقتصادية ، وقد اهتم أساسا بمكافحة التفاوت الجهوي عن طريق تخصيص برامج استثمارية خاصة بالمناطق المتأخرة. [79] ص66

2.1.1.4. المخطط الرباعي الأول (1970-1973)

وهو يشكل البداية الفعلية لتطبيق أسلوب التخطيط في الجزائر، وهو بمثابة تجربة مفيدة في مجال تحسين أداة التخطيط كما ساعدت على تنويع البرامج الاستثمارية، وكانت من بين الاهتمامات الكبرى لهذا المخطط تقوية ودعم بناء اقتصاد اشتراكي، وجعل التصنيع من الأولويات التي تحضى بالإهتمام،

كذلك تطوير المناطق الريفية لإحداث التوازن بينها وبين المدن، وقد قفزت الاستثمارات الفعليةمن **9,06** مليار خلال المخطط الثلاثي إلى **36,31** مليار دج، أي بزيادة مقدارها **27,15** مليار دج، وهو ما يعكس الإنطلاق الفعلي في بناء النسيج الصناعي، و تتمثل أهم نتائج هذا المخطط في التطور الملحوظ في الكميات الاقتصادية نتيجة للزيادة في حجم الاستثمارات بالمقارنة مع المخطط الثلاثي وتمثلت هذه النتائج في : ارتفاع الناتج الداخلي الإجمالي من **49,77** مليار دج إلى **108,4** مليار دج، بالإضافة إلى ارتفاع عدد العمال من **1,85** مليون سنة 1969 إلى **2,18** مليون سنة 1973 أي زيادة قدرها **289** ألف عامل. [79] ص68

3.1.1.4. المخطط الرباعي الثاني (1974-1977)

ويعتبر هذا المخطط كامتداد للمخطط السابق ، استهدف عمليات توسيع وتكثيف الشبكات الصناعية والاندماج القطاعي ، إلى جانب السعي لتثمين الموارد الطبيعية عن طريق الاستخدام المكثف للتقنيات التخطيطية، فقد استمر الإعتماد على الاستثمار في القطاع الصناعي بشكل كبير، وخلال هذا المخطط تمت إعادة هيكلة القطاع الفلاحي عن طريق تدعيم بنيته التحتية والإصلاح الزراعي، وتمثلت الأهداف [172] ص715، الاقتصادية والاجتماعية التي يرمي إليها هذا المخطط في زيادة الإنتاج الداخلي الإجمالي بـ**46%** طول فترة تنفيذ المخطط، أي بمعدل **10%** سنويا، تحسين مستويات المعيشة للسكان وضمان توزيع عادل للدخل، رفع المستوى الثقافي والتقني، وقد بلغ الغلاف المالي المخصص لاستثمارات حوالي **100** مليار دج، وقد ارتكزت الدولة على تقسيم الإقتصاد الوطني إلى فروع متخصصة حسب طبيعة النشاط ومنظمة في شكل هياكل تابعة للدولة على النحو التالي: [112] ص148

- التنظيم المؤسساتي الأفقي: والذي يقصد به تنظيم الإدارة المحلية بصدور قانون الولاية والبلدية سنة1974 المعدل لقانون الولاية الصادر سنة 1969.

- التنظيم المؤسساتي العمودي: ويقصد به تصنيف المؤسسات حسب فروع النشاط المختلفة ، بلغ عدد المؤسسات **65** مؤسسة تشكل قطاع الدولة العمومي الذي تتفاعل النشاطات بداخله في شكل متكامل بهدف القيام بالعملية التنموية، وتخضع هذه المؤسسات من حيث الوصاية إلى هيئات الإدارة المركزية مقسمة حسب الوزارات (وتشمل كل من: وزارة الصناعات الثقيلة ، وزارة الطاقة، وزارة الصناعات الخفيفة، وزارة الفلاحة، وزارة التجارة، وزارة الأشغال العمومية والري ، وزارة البناء والسكن ، وزارة البريد والمواصلات، وزارة السياحة، وزارة الصحة، وزارة الإعلام، وزارة المالية، وزارة النقل)، ومن أهم آثار هذا المخطط: [177]

- توسع هام في التشغيل، إذ بلغ في نهاية فترة المخطط **468** ألف وظيفة جديدة.
- ارتفاع الدخول النقدية للعائلات، حيث سجلت زيادة مقدارها 26% بالأسعار الثابتة.

4.1.1.4. استثمارات الفترة (1978-1979)

تعتبر هذه الفترة انتقالية في سياق التنمية الاقتصادية في الجزائر بين المخططين الرباعي الثاني والخماسي الأول الذي بدأ سنة 1980 عوض 1978 بسبب الظروف السياسية التي عاشتها البلاد ، وتعتبر هذه الاستثمارات تكملة للبرامج الاستثمارية الباقية من المخطط السابق، وقد تم إعادة تقييم بعض البرامج بسبب التغيرات الحادثة في الأسعار التي نتجت عن الكساد التضخمي العالمي.

2.1.4.استراتيجيات التنمية خلال الثمانينات

يصف المحللون هذه الفترة بأنها فترة اختلال الاقتصاد الجزائري بسبب أزمة النفط سنة 1986، كما أنها فترة التخلي عن الإيديولوجيات الاشتراكية، والتوجه نحو الانفتاح والاندماج في الاقتصاد العالمي، وفي هذا الصدد وفي ظل هذه الظروف المستجدة اضطرت الدولة إلى تبني نموذج آخر للتنمية يعتمد على التوزيع المتوازن للاستثمارات بين مختلف القطاعات المنتجة وغير المنتجة والذي سيوفر مناصب شغل جديدة ويرفع الدخل الوطني في المتوسط بـ **03%** سنويا، وسيقضي على الديون الخارجية، وفيما يلي أهم الخطوط العريضة للمخططين الخماسيين الأول والثاني : [183] ص6

1.2.1.4.المخطط الخماسي الأول (1980-1984)

اهتم هذا ال مخطط بإعادة التوازنات الاقتصادية الكبرى وتناول إعادة هيكلة وتنظيم المؤسسات ومراجعة أولويات التنمية بالإضافة إلى استمرار هدف تثمين الطاقة، ولا مركزية التخطيط وقد كلف هذا المخطط حوالي **250** مليار دج، وتحددت أهداف هذا المخطط من خلال توصيات المؤتمر الاستثنائي للحزب الحاكم في جوان1980، والتي تمثلت في ما يلي: [176] ص1-5

- إعادة التوازنات العامة للإقتصاد الوطني.
- إعادة هيكلة المؤسسات واستقلاليتها بهدف تحسين فعاليتها الإنتاجية أي التوجه نحو اللامركزية أكثر قصد تحقيق الأهداف المسطرة.
- تخفيض حجم المديونية الخارجية.
- تدعيم الإندماج الإقتصادي فيما بين القطاعات.
- إعداد شروط التنمية المستقبلية للاقتصاد.

وقد شهدت هذه الفترة عملية هامة في مجال تنظيم الاقتصاد تمثلت في إعادة هيكلة المؤسسات العمومية التي تميزت بالضخامة والتعقيد في الإدارة، وتهدف هذه العملية إلى تحقيق عدة نتائج أهمها؛ إدخال المزيد من المرونة بهدف تخصص المؤسسات، والفصل بين مهام الإنتاج والتوزيع وتقليص حجمها، وتعزيز وسائل التخطيط قصد تلبية الحاجات الاجتماعية المتزايدة، فضلاً عن إجراء التطهير المالي ووضع مخططات الإنتاج والعقود بين المؤسسات قصد تخطيط مبادلاتها.

كما أدّت عملية إعادة الهيكلة إلى استحداث مؤسسات جديدة وأخرى مهيكلة ، فقد كان عدد المؤسسات الوطنية سنة 1980 حوالي **180** مؤسسة، وارتفع هذا العدد بعد إعادة الهيكلة إلى **460** مؤسسة، تشمل حوالي **2079** وحدة، أما عدد المؤسسات العمومية الولائية فقد بلغ **504** مؤسسة بينما عدد المؤسسات البلدية **1079** مؤسسة، وكتقييم لهذه العملية فإن بعض الخبراء الاقتصاديين يرون أن المشاكل التي كانت تتخبط فيها هذه المؤسسات من نقص في كفاءة استغلال الطاقات الإنتاجية، والأعباء المالية الضخمة التي تحملتها البنوك التجارية، بالإضافة إلى أزمة التمويل الاقتصادي لعملية إعادة الهيكلة ومشاكل سوء التسيير قد ساهمت في إفشال هذه العملية. [175] ص146

2.2.1.4.المخطط الخماسي الثاني (1985-1989)

ويعتبر آخر المخططات التنموية في ظل التسيير الاشتراكي للإقتصاد، وقد اعتبر واضعوه أنه يشكل مرحلة هامة في مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، وحدد له مبلغ يقدر بـ**550** مليار دج، وكان يهدف إلى تنظيم مختلف الأنشطة التنموية ومواصلة النمو الاقتصادي والمحافظة على الإستقلال الاقتصادي وتلبية الاحتياجات الأساسية للسكان، وقد استجدت عوامل خارجية بالإضافة إلى تلك العوامل الداخلية المتنامية شكلت في مجموعها قيودا أمام استمرارية المسار الاقتصادي التوسعي للمرحلة السابقة، الأمر الذي استدعى إلى دراسة تلك العوامل والتعرف على الإجراءات الهادفة للتخفيف من حدتها.

- العوامل الخارجية: وهي التي حدثت دون تدخل أو تأثير من قبل السياسة الاقتصادية المحلية ويمكن تلخيصها في:

- انخفاض الأسعار العالمية للنفط وانخفاض الطلب العالمي على نفط الأوبك سنة 1986، مما أدى إلى التدهور الكبير في الإيرادات النفطية للدولة حيث تراجعت هذه الإيرادات بالأسعار الثابتة سنة 1969 بنسبة **17,14%** سنة 1983 ثم بنسبة **59,27%** سنة 1986 و**23,43%** سنة 1992.

- تذبذبات كبيرة في سعر الصرف واتجاه هذا الأخير نحو الإنخفاض مما تولد عند تدهور القدرة الشرائية للبلاد بالإضافة إلى زيادة عبء الديون الخارجية ، فعلى سبيل المثال انتقل المعدل المتوسط السنوي للدينار مقابل الدولار من **4,85** سنة1987 إلى **8,96** سنة 1990 أي أن قيمة الدينار انخفضت بما يزيد عن **4,5** مرة خلال هذه الفترة. [216] ص26

- هيكلة الواردات والمستوى المرتفع لتغطيتها المالية يجعلان مسألة تخفيض نسبة خدمات الديون أمرا من الصعوبة بمكان (حيث تشكل خدمات الديون حاليا **75%** من الصادرات ويمكن أن تصل في المتوسط خلال السنوات القادمة إلى **8** مليارات دولار). [214]

- العوامل الداخلية: ويمكن اعتبارها كنتائج منطقية للسياسات السابقة وتتمثل في:

- تدهور التوازنات المالية والنقدية: وتظهر فيما يلي:

-عجز في ميزان المدفوعات الجاري من 1986 إلى 1989، بالإضافة إلى تزايد نسبة خدمات الديون الخارجية، واللجوء المتزايد إلى الديون قصيرة الأجل التي وصلت إلى **1,48** مليار دولار سنة 1989 بدلاً من **0,8** مليار دولار سنة 1985، وارتفاع نسبة خدمة الدين العام، إن استمرار هذه الاختلالات المالية يشكل قيدا على المسار الاقتصادي وهو يؤدي حتما إلى تآكل الاحتياطي وكذا المداخيل من العملات الأجنبية. [216] ص34

-ارتباط كبير بالإيرادات النفطية إذ يساهم قطاع المحروقات بنسبة **97%** من الإيرادات الأجنبية للدولة.

-عجز ميزانية الدولة حيث تشير البيانات الختامية للميزانية العامة للدولة إلى وجود عجز دائم.

- الإختلالات القطاعية: وهي تظهر في الاستراتيجيات القطاعية في عدد من المجالات منها:

- قلة استخدام دائم للقدرات الإنتاجية المتاحة، حيث لوحظ أن مستويات إنتاجية عوامل الإنتاج منخفضة للغاية مع وجود تدهور في أملاك مؤسسات القطاع العام التي تعاني من تكاليف إنتاجية مرتفعة والتي ولدت عجزا في الإستغلال وعدم توازن مالي.

- التزايد المستمر للواردات يترجم هشاشة الاقتصاد واعتماده على التموين الخارجي، وضعف تغطية الصادرات للواردات خارج المحروقات الذي قدر ب **16%** ممّا يؤكد مدى تقيد الجهاز الإنتاجي وعدم قدرته على المنافسة الخارجية.

- قطاع فلاحي عاجز على تلبية حاجة الفرد الجزائري بما يلزمه من مواد غذائية.

- ارتفاع معدل البطالة **28%** من مجموع السكان في سن العمل، مع ملاحظة أن ما لا يقل عن **85%** من البطالين لا تتجاوز أعمارهم **30** سنة . [178]ص137

ومن بين الإجراءات المتخذة في نهاية هذا المخطط مسألة استقلالية المؤسسات العمومية التي كانت امتدادا لعملية إعادة الهيكلة، فأصبحت المؤسسة العمومية تمتع بما يلي: [183] ص37

- الحرية في وضع الهيكل التنظيمي الذي يناسبها.
- تحرير أسعار منتجاتها والتي تعكس التكاليف.
- اختيار طرق التوزيع وتصريف المنتجات.
- تحديد جدول الأجور بناءا على القانون الداخلي للمؤسسة.
- الحرية في اختيار الاستثمارات ذات المردودية المالية والاقتصادية.

وبحلول سنة 1990 كان عدد المؤسسات التي لها طابع المؤسسة العمومية الاقتصادية قد بلغ **250** مؤسسة من بين **459** أي بنسبة **52%**، تشير إلى أن عملية الاستقلالية قد تمت في ظروف غير مواتية تميزت بنقص استغلال الطاقات الإنتاجية بسبب نقص التموين، و وجود اختلالات مالية دائمة بالرغم من تطهير هذه المؤسسات ماليا قبل منحها الاستقلالية.

3.1.4. مرحلة الإنتقال إلى إقتصاد السوق

أمام تفاقم مشكلات تسيير العجلة الاقتصادية وعجز المؤسسات القائمة عن تحقيق الأهداف المسطرة كان لا بد من إعادة النظر في اتجاه السياسة الاقتصادية في إطار التغيرات الاقتصادية الدولية بحثا عن مواجهة أفضل للمشكلات المطروحة، وقد ظهرت نية الدخول في اقتصاد السوق بوضوح في بيان السياسة العامة للحكومة في ديسمبر 1990 أمام المجلس الشعبي الوطني، وفي رسالة النية والمذكرة لوزارة الاقتصاد والمالية في 21 أوت 1990، وقد تمحورت حول العناصر الأساسية التالية:

- ❖ إعادة الهيكلة العضوية والمالية للمؤسسات الاقتصادية: وتهدف هذه العملية إلى إعطاء المسؤولين حرية في اتخاذ القرار، وقد منحت لمعظم هذه المؤسسات الاستقلالية القانونية والمالية مع إعادة تأهيلها بإعفائها من الديون، كما تم تفكيك الشركات الوطنية الكبرى إلى مؤسسات صغيرة الحجم تسهل إدارتها وتحديد وظائفها إلى جانب إقرار نظام تسيير لامركزي. وتعتبر هذه المرحلة تحضيرا لمرحلة لاحقة في إطار برنامج الإصلاحات الهادفة إلى توجيه الحياة الاقتصادية نحو الإعتماد على تكريس الملكية الفردية بحثا عن خلق مناخ ملائم لنمو القطاع الخاص.
- ❖ استقلالية المؤسسات العمومية: قد بينت الأزمة التي أخذت تتفاقم منذ الثمانينات أنه لا يمكن للدولة الاستمرار في ضخ الأموال لتغطية عجز الميزانية العامة وإن كان ذلك ممكنا فهو ليس الطريق السليم لحل مشكلاتها وعليه أصبح من واجب هذه الأخيرة العمل على تصحيح أوضاعها المالية، وفي هذا المجال صدرت عدة قوانين تهدف إلى إرساء قواعد تضمن سلامة العملية من خلال المواد المستخرجة من قوانين المالية ومخططات التعديل الداخلية المقدمة من المؤسسات العمومية الاقتصادية [197] ص39، وقد دخلت عملية التطهير المالي في مرحلتها الفعلية في بداية نوفمبر 1991، حيث تمّ إنشاء حساب خاص رقم **302- 063** والذي سمي بصندوق تطهير المؤسسات العمومية والذي خصصت من خلاله مبالغ ضخمة لتطهير المؤسسات العمومية ذات الهيكل المختل، ولما تولد عن عملية التطهير هذه زيادة عجز الميزانية العامة وما يترتب على ذلك من آثار سلبية على المستويين الاقتصادي والاجتماعي كان لابد من الإعداد لمرحلة تالية تتضمن خوصصة المؤسسات. [173]
- ❖ خوصصة مؤسسات القطاع العام: بدأ دور القطاع العام يتلاشى تدريجيا حيث شرعت العديد من الدول في تقليص حجم هذا القطاع عن طريق سياسات الخوصصة وتتضمن هذه السياسة الإجراءات الهادفة إلى نقل ملكية القطاع العمومي كليا أو جزئيا إلى القطاع الخاص ومشاركته المباشرة في إدارة الحياة الاقتصادية بحثا عن إعطاء فعالية للمؤسسات لتتمكن بتحقيق الشروط الضرورية لبقائها كالإبداع والإبتكار والمنافسة وتحقيق الربحية. كذلك يلاحظ أن قوانين المالية التي جاءت بعد قانون الاستثمار ودليل التجارة 1993 ترمي التنازل عن أداء النشاطات الاقتصادية اليومية وترك المبادرة للمؤسسات المستقلة والخاصة، ففي عام 1995 بدأ تنفيذ برنامج الخوصصة في جميع شركات البناء العامة وخفض

حجمها وتصفيتها وترتب على هذا البرنامج حلّ **19** مؤسسة وتسريح عمالها، وفي أفريل 1996 بدأ تنفيذ برنامج الخوصصة بمساندة البنك الدولي، وفي هذه السنة صيغت أعمال صندوق التطهير المالي معلنا بذلك عملية الإنقاذ الحكومية، استهدف برنامج الخوصصة حوالي **200** شركة من الشركات العمومية الصغيرة معظمها في قطاع البناء، لكن عملية الخوصصة لم تتسارع خطاها إلاّ في نهاية 1996 بعد إنشاء **05** شركات إقليمية قابضة، وبحلول أفريل 1998 قد تمّ خوصصة أو حل أكثر من **800** مؤسسة محلية. [174]

❖ خفض الإنفاق الاستثماري : حيث انخفضت نفقات الاستثمار في القطاع العمومي من **28,2%** من إجمالي الناتج الداخلي سنة 1985 إلى **19%** سنة 1988 لتبلغ **8%** فقط سنة 1990، وهنا يتجلى تخلي الدولة عن دورها القيادي في تمويل استثمارات القطاع العمومي خاصة بالنسبة للتعليم والبنية الأساسية الاقتصادية، وقد تم استخدام الفوائض الناتجة عن الإجراءين السابقين في تغطية أوجه إنفاق جديدة تمثلت في:-زيادة إعانات دعم الإستهلاك العام بسبب خفض سعر الصرف.

-الشروع في تنفيذ برنامج لإعادة هيكلة المؤسسات العامة والقطاع المالي،وقد تم إنفاق 22 مليار دج.

❖ إصلاح السياسة النقدية : وذلك عن طريق قانون **90-10** المتعلق بالنقد والقرض الذي كانت أولى اهتماماته إعادة الإستقرار المالي الكلي وذلك عن طريق وضع حد لكل تدخل إداري في القطاع المالي والمصرفي، وتكفل البنك المركزي بسير النقد والقرض,بالإضافة إلى تشجيع الاستثمارات الخارجية وتحرير أسعار الفائدة الدائنة والمدينة في حدود لا تتجاوز **20%** وإنشاء سوق مشتركة بين البنوك، وقد كان من أهم قراراته إنشاء مجلس النقد والقرض الذي كان بمثابة السلطة النقدية المسؤولة عن صياغة سياسات الائتمان والنقد الأجنبي والدين الخارجي والسياسات النقدية، ويرأسه محافظ بنك الجزائر. [122] ص 56

❖ وفي سياق الإصلاحات الاقتصادية على مستوى التوازنات الخارجية اتخذت السلطات إجراءات متعلقة بالتحرير التدريجي للتجارة الخارجية والصرف، من خلال الترخيص بالاستيراد بدون دفع وإنشاء نظام احتفاظ المتعاملين بالعملة الصعبة مما يعني اعتراف ضمني بالسوق الموازية، كما تم ترك قيمة الدينار عرضة للتقلبات.

وقد سعت الجزائر إلى إعادة جدولة ديونها العمومية من خلال نادي باريس (يضم الدائنين من القطاع العام في البلدان المتطورة ، ويضم بصفة مراقب الهيئات الدولية (BM وFMI)، يجتمع برئاسة مدير الخزانة في وزارة المالية الفرنسية للتوافق على إعادة جدولة الإلتزامات المالية للحكومات المدينة حيال الدائنين، وعلى تقاسم الجهود التي يجب بذلها من قبل كل طرف من الدائنين وتفرض قواعد محددة حدوداً ضيقة يجب أن تتحرك ضمنها عملية إعادة الجدولة)، ولكن هذا المسعى اصطدم بعقبات أهمها شروط المقرضين، لأسباب متعلقة بالتنظيم الاقتصادي للواقع الجزائري كاحتكار الدولة للتجارة

الخارجية والسياسة الحمائية المتبناة من طرف الجزائر، مع الإشارة أن نسبة خدمة الدين بلغت **78%** سنة 1988، مما تسبب في ندرة حادة في المواد الغذائية الأساسية، وهكذا حاولت السلطات الجزائرية الاقتراب من المؤسسات المالية الدولية، ومن ثم إبرام اتفاقيات معها:

1.3.1.4.الإتفاقية الأولى للإنضمام في 30 ماي 1989(اتفاق الإستعداد الإئتماني الأول)

أمام الضغوطات التي واجهتها الجزائر من طرف المنظمات المالية الدولية فيما يخص تسديد أقساط وفوائد الديون، وعجزها عن إيجاد حلول باشرت الحكومة الجزائرية مفاوضات تسوية مع FMI وكان أول اتفاق ائتماني اختتم نهاية شهر ماي 1989، حيث وافق الصندوق على تقديم **155,7** مليون **DTS** في إطار اتفاق **DTAND-BY**، وأهم ما انبثق عنه ضرورة تبني سياسة نقدية صارمة، ضغط عجز الميزانية العامة، مباشرة عملية خفض قيمة العملة الوطنية، والدخول في سياسة مرنة فيما يخص الأسعار لتحريرها ورفع الدعم، وبما أن هذه الشروط لم تراعي المناخ القانوني والمؤسساتي القائم فإن الدولة قد واجهت صعوبات لاتخاذ قرارات اقتصادية من هذا الحجم وتطبيقها. ومع ذلك فقد انخفضت الكتلة النقدية بمقدار **7%**، كما أن العجز في الميزانية اختفى وراء عملية خفض قيمة الدينار، وهكذا وأمام تدهور قيمة العملة تم إصدار قانون الأسعار في جويلية 1989 لجعل نظام الأسعار أكثر مرونة. [109] ص259

2.3.1.4.الإتفاقية الثانية للإنضمام في 03 جوان 1991(اتفاق الإستعداد الإئتماني الثاني)

وتعتبر هذه الإتفاقية خاتمة لمفاوضات باشرتها الحكومة مع **FMI** ودامت حوالي عشرة أشهر من سبتمبر 1990 إلى جوان 1991،وقد تحصلت الجزائر بموجب هذا الإتفاق على قرض يقدر بـ **300** مليون **DTS** أي ما يعادل **403** مليون دولار مع خدمة دين تقدر بـ **16**مليار دولار لسنتي 1990 و1992 وتمخض عنها تحرير قطاع التجارة الخارجية، وفصل مهام البنك المركزي كمؤسسة إصدار عن الخزينة العمومية ، بالإضافة إلى تعويم معدل سعر الدينار أو بإنشاء سوق حرة للدينار وإصلاح النظام الجبائي والجمركي بمتابعة تقنية ومالية من طرف البنك العالمي, وقد تم تمويل جزء من العقود المتعلقة بالإصلاحات الاقتصادية الكلية من طرف قرض أبرم مع هذا البنك قيمته **250** مليون دولار بشرط أن يتم إنجاز الدراسات من طرف مكاتب دراسات دولية، والتي مست عشرين مؤسسة صناعية عمومية كبرى وبعض البنوك التجارية، ومن جهة نظر البنك العالمي فإن الهدف من هذه الدراسات إعادة هيكلة المؤسسات ذات الاستهلاك المرتفع تمهيدا لخوصصتها فيما بعد، كما اشترط أيضا مراجعة قانون التجارة وتسهيل عملية دخول وخروج رؤوس الأموال في مختلف الأسواق، وفي هذا الإطار سعت الحكومة إلى مراجعة القوانين المتعلقة بالتجارة من خلال إصدارها المرسوم **93-08**، بالإضافة إلى تحرير قطاع التأمين الذي لم يشرع فيه إلا سنة 1995.

وقد تخلت الحكومة عن الإجراءات المشددة فيما يخص الإنفاق الاستثماري وقامت بالإجراءات التالية: [165] ص29

- رفع أجور القطاع الإداري بأكثر من **20%**، كما ارتفعت النفقات التحويلية بأكثر من **50%**.
- زيادة الإنفاق الرأسمالي بمقدار **3,5%** من إجمالي الناتج الداخلي بغية تنشيط النمو الإقتصادي.
- تقليص الواردات بتطبيق مجموعة من القيود على التجارة والدفع.
- القيام بإصلاح ضريبي تمثل في إدخال ضرائب جديدة

3.3.1.4.الإتفاقية الثالثة للإنضمام في أفريل 1994 (اتفاق الإستعداد الإئتماني الثالث)

تمت إعادة الجدولة الأولى مع نادي باريس في شهر ماي 1994 بعد إبرام اتفاق **DTAND-BY** لمدة سنة مع FMI وتم بموجبه إعادة جدولة **4,4** مليار دولار على مدى **16** سنة، منها **4** سنوات إعفاء من دفع خدمة الديون أي أنه لا يستأنف دفع خدمة الديون المعاد جدولتها إلا ابتداءا من شهر ماي 1998، وفي ماي 1995 استفادت الجزائر من تسهيل الصندوق المحدد بمبلغ يقدر بحوالي **5,5** مليار دولار في صورة دعم استثنائي لمدة **3** سنوات، ثم تقدمت الجزائر في شهر جويلية سنة 1995 للمرة الثانية أمام نادي باريس ولأول مرة أمام نادي لندن (على عكس نادي باريس فإنه ليس له وجود صريح، حيث تحتمع لجان خاصة تحت هذا الإسم تضم المصارف الرئيسية الدائنة في الحالات التي يدفع فيها الوضع لبلد مدين الجماعة المصرفية الدولية للبحث معه في عقد اتفاق ينظم التزاماته المالية) قصد إعادة جدولة ديونها الخاصة، بلغت مبالغ الديون المعاد جدولتها في إطار الاتفاقين **7** ملايير و **3,2** مليار دولار على التوالي، وعليه قدرت المبالغ الكلية المعاد جدولتها بـ **16,4** مليار دولار ويصل هذا الرقم إلى **20** مليار دولار إذ أضيف له التمويلات الاستثنائية المقدمة من طرف الهيئات المتعددة الأطراف، وتمخضت عنها نتائج نلخصها فيما يلي: [181] ص78

- تحرير الأسعار: قامت الجزائر بتحرير الأسعار حيث أعيد النظر في نظام الأسعار بمقتضى القانون **89- 12** الصادر في جويلية 1989 ،[169]، ويمتد تطبيق حرية الأسعار إلى جميع المنتوجات التي لم ينص أي قانون عن تحديدها وهي تطبق على المنتوجات التي لا تتميز بالخصوصية الأساسية للاقتصاد والعائلات بهدف تمكين ميكانزمات السوق من تنظيم أسعار السلع والخدمات، وقد تم رفع الدعم الذي مس المواد الأساسية أهمها المواد الصيدلانية والمواد الطاقوية، حيث تقلصت المواد المدعمة (تتمثل هذه السلع في 12 مادة وهي: الحبوب، السميد، الدقيق المستورد والبقول الجافة، الزيت النباتي العادي للاستهلاك الغذائي، الحليب، السكر المسحوق، الخميرة المعدّة للمخابز، الطماطم المصبرة، غاز البوتان، غاز البروطان، غاز أويل) ابتداءا من سنة 1993 إلى خمسة مواد مدعمة فقط وهي: الحبوب، السميد، الدقيق المستورد، الحليب، دقيق الأطفال، وللإشارة كانت الجزائر تطبق مطلع سنة 1992 نظاما لدعم السلع الاستهلاكية العامة الذي بلغت تكلفته على الموازنة ما نسبته **5%** من إجمالي الناتج المحلي، وقد

كانت نتيجة هذا النظام استمرار ارتفاع معدلات التضخم، بالإضافة إلى ارتفاع معدل سعر الصرف، حيث نسجل في هذا الصدد انخفاض قيمة الدينار بـ **50%**، وتخلي البنك المركزي عن سياسة التسيير الإداري لسعر الفائدة وقد كان هذا الإجراء تمهيدا لإنشاء سوق الصرف. [165] ص20

- اختلال التجارة الخارجية : قررت وزارة التجارة في هذا الإطار التخلي عن استراد بعض المواد في أفريل 1994 وقد طبق هذا القرار لمدة قصيرة، وفي سنة 1995 أصبحت التجارة الخارجية شبه محررة، ومن أجل تدعيم هذا التوجه قام البنك المركزي باتخاذ قرار قابلية الدينار للتحويل، وفي هذا الصدد حصلت الجزائر على مصادر جديدة من العملة الصعبة نتيجة عملية إعادة جدولة الدين العام في جوان 1994 مع نادي باريس ونادي لندن، وقد كان الهدف تهيئة المناخ لولوج الجزائر الأسواق العالمية.

- توازن المالية العامة : قامت الدولة بتطبيق بعض الإجراءات الخاصة بالمالية العامة أهمها فرض الرسوم وخفض النفقات العامة خاصة التحويلات الاجتماعية ونفقات الاستثمار وعملية التطهير المالي للمؤسسات وقد سبب ذلك في ظهور بعض الاضطرابات الاجتماعية.

4.3.1.4. اتفاق التصحيح الهيكلي(1995-1998)

شهدت هذه المرحلة عملية جديدة لإعادة جدولة الدين الخارجي، ومحاولة وضع أسس إعادة التوازن والإستقرار على المستوى الكلي من خلال التكفل بالمشاكل الهيكلية التي يعانيها القطاع الانتاجي وفقا لتصورات وشروط **FMI** و**BM**، وبمقتضى هذا الإتفاق تم الحصول على مبلغ مالي يقدر بـ **1169** وحدة **DTS** أي ما يعادل **127,9 %** من حصة الجزائر في الصندوق، وكانت أهم النقاط المتفق عليها: [181] ص96

-عوامل الإستقرار : مراعاة للوصفة الصادرة سنة 1995 المتعلقة بتنظيم الأسواق التنافسية فإن دعم أسعار المواد الغذائية والسلع الطاقوية بدأت في التناقص إلى أن اختفت تماما سنة 1996، أما فيما يخص السكن الاجتماعي فقد سجل ارتفاع تكاليف الكراء تدريجيا، وقد تم إقرار سياسة نقدية صارمة، وإعادة هيكلة الديون قصيرة المدى للمؤسسات العمومية للتحول على ديون متوسطة المدى. وفي مجال سعر الصرف فقد انخفضت قيمة الدينار، وتحت الأثر المضاعف لزيادة المداخيل بالعملة الصعبة وتقليص حجم الواردات والطلب على العملة الصعبة، كان من المفروض أن يبقى سعر الفائدة ثابتا، لكن وبضغط من قوى السوق والإجراء الذي اتخذه البنك المركزي نهاية عام 1995 بقابلية تحويل الدينار تحسنت قيمته نسبيا بين سنة 1995 و1997.

-الإصلاحات الهيكلية : كانت هذه الإصلاحات تهدف إلى إقامة إطار مؤسساتي يتماشى وضرورة الإنتقال إلى اقتصاد السوق، بالإضافة إلى رد الإعتبار إلى المؤسسات العمومية من خلال التجديد الجزئي أو الكلي لأجهزتها الإنتاجية، وقد تجسدت هذه الإصلاحات في:

- إمكانية خوصصة المؤسسات العمومية لفائدة رأس مال وطني أو أجنبي، وقد تم من خلال ذلك إحصاء حوالي **800** مؤسسة أو وحدة إنتاج قابلة للخوصصة، وكان إصدار هذه القائمة في سبتمبر1997. [167]

- البحث عن توزيع الصادرات خارج قطاع المحروقات، وفي هذا الإطار تم إنشاء شركة تأمينات الصادرات.

- مشروع إنشاء سوق مالية (البورصة) بهدف تسهيل عمليات إعادة هيكلة وخوصصة المؤسسات العمومية، وفتح مصادر جديدة لتمويل الاستثمار، وكيفية بعث وتسيير الادخار كإصدار أصول من طرف شركة *سوناطراك* سنة 1998.

- قامت بعض المؤسسات باستثناء تلك التي حلت أو التي هي في طريق الحل (بلغ عدد المؤسسات التي حلت بين 1994-1996 حوالي **240** مؤسسة) بإنشاء برنامج للتعديل بهدف إعادة التشغيل وذلك بخفض عدد العمال، كما سعت الدولة أيضا إلى حماية بعض المؤسسات الخاصة من المنافسة الأجنبية فيما يتعلق بصناعة النسيج.

ومن الملاحظ من كل هذه الإصلاحات اختفاء الإعانات الموجهة لدعم القدرة الشرائية، والتحكم في الكتلة النقدية المتداولة بواسطة خفض عدد مناصب الشغل في القطاع الإداري، إضافة إلى إلغاء الصناديق المخصصة لتطهير المؤسسات، ومن أجل التخفيف من الآثار السلبية الناجمة عن تسريح العمال ونقص العرض في السوق تم إنشاء صندوق التعويض عن البطالة، وخفض سن التقاعد، والشروع في تطبيق نظام التقاعد المسبق.

5.3.1.4. السّعي للإنضمام إلى منظمة التجارة العالمية

إلى جانب الإتفاقيات المبرمة مع صندوق النقد الدولي فإن الدولة الجزائرية سعت إلى إجراء مفاوضات مع منظمة التجارة العالمية بهدف الإنضمام إليها وبهدف تسهيل وتسريع ذلك قامت باتخاذ عدة إجراءات تتناسب مع الشروط التي فرضتها هذه الأخيرة وتتمثل أهم هذه الإجراءات فيما يلي : [142] ص31

- تعديل المنظومة القانونية الجزائرية: حيث قامت الدولة بخطوات كبيرة في مجال الإصلاح التشريعي وذلك من خلال مراجعة قانون التعريفة الجمركية نظرا لأهميته في المفاوضات, حيث أن تعديل القوانين والتشريعات الجزائرية حسب القوانين الدولية يساعد في تسهيل عملية الإندماج في الاقتصاد العالمي ن، كما قد يساهم في جلب الاستثمارات الأجنبية إلى الجزائر.

- تحرير التجارة الخارجية: ابتداءا من جوان 1996 أصبح نظام التجارة الخارجية خاليا من كل القيود، يهدف هذا الإجراء إلى زيادة وتشجيع وتنويع قطاع الصادرات خارج المحروقات، وفي هذا الصدد فقد

قدمت الجزائر التزام بأن تقوم بتعديل جميع التشريعات لتصبح مطابقة مع أحكام المنظمة العالمية للتجارة.

6.3.1.4.اتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي

من أبرز التحولات التي عرفها الإقتصاد الجزائري إبرام اتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي ودخول هذه الأخيرة حيّز التنفيذ، وهو تحول يعزز انفتاح الإقتصاد الجزائري نحو الخارج كما أنه يهدف لإنشاء منطقة تبادل حر، وهو يقطع به شوطاً معتبراً نحو الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، وقد تميزت المساعدات المالية التي يمنحها الإتحاد الأوروبي في إطار برنامج ميدا **MEDA**، تعويضاً للبروتوكولات المالية التي كانت تعد إطاراً للتعاون المالي للإتفاقية المبرمة في منصف السبعينات، وتهدف هذه المساعدات إلى تمويل مختلف المشاريع التي من شأنها تسهيل ودعم برامج التعديل الهيكلي في الدولة الشريكة، وتشجيع القطاع الخاص وإصلاح وتأهيل المؤسسات الإنتاجية، والتصدي لكل الإنعكاسات الاجتماعية التي تفرضها عملية التحول الاقتصادي كدعم التنمية الإقليمية والمحلية وتحسين الأوضاع الإجتماعية، وقد تم التوقيع على اتفاق الشراكة بين الإتحاد الأوروبي والجزائر بتاريخ 22 أفريل 2002 بمناسبة العيد الخامس للندوة الوزارية الأورو-متوسطية التي انعقدت بفالونس في اسبانيا وهي تدخل في إطار الشراكة الأورو-متوسطية المقرر تطبيقها خلال ندوة برشلونة سنة 1995، وقد حدد لهذا الإتفاق 5 أهداف رئيسية تتمثل فيما يلي: [156]ص10

- توفير إطار ملائم للحوار السياسي بين الأطراف بهدف تدعيم العلاقات فيما بينهما وتعاونهم في جميع المجالات ذات الأهمية.
- تنمية المبادلات ، ضمان مستقبل متوازن للعلاقات التجارية والاجتماعية بين الأطراف وتحديد شروط التحرير التدريجي لعمليات تبادل الأملاك والخدمات ورؤوس الأموال.
- تشجيع المبادلات البشرية وخاصة فيما يتعلق بالإجراءات الإدارية.
- تشجيع الإندماج المغاربي عن طريق تنمية المبادلات والتعاون ضمن المجموعة المغاربية وبين هذه الأخيرة والإتحاد الأوروبي وكذا الدول العضو فيه.
- تشجيع التعاون في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمالية.

وتجدر الإشارة أن رئيسة وفد المفوضية الأوروبية قد صرّحت مؤخراً لوكالة الأنباء الجزائرية أن غلافاً مالياً قدره 2,2 مليار أورو خصّصه الإتحاد الأوروبي لدعم مسار الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر تشمل قطاع المالية والبنوك والتأمينات والصناعة والتجارة وتطوير المنشآت الإقتصادية والبريد والمواصلات وتسيير الموانئ خلال الفترة 2007-2010. [232]

4.1.4. برنامج الإنعاش الاقتصادي

بدأت الحكومة في أفريل سنة 2001 بتطبيق برنامج للإنعاش الاقتصادي لعام 2001-2004 الذي خصص له رئيس الجمهورية غلافاً مالياً ضخماً لبعث عجلة التنمية والتصحيح الهيكلي وهو ليس بديلاً للاصلاحات الفعلية وإنما دافع لتحقيقها [131] ، حيث أن الهدف العملي الذي يتضمنه مخطط دعم الإنعاش الإقتصادي هو إعادة تنشيط مخطط دعم النشاطات التي توفر القيمة المضافة ومناصب الشغل، فضلاً عن ترقية المستثمرات الفلاحية والمؤسسات المحلية، وإعادة الإعتبار للهياكل القاعدية وتعزيز التجهيزات الإجتماعية والتربوية لتشجيع تطور الموارد البشرية[118]ص381، وفي هذا الصدد تغطي النشاطات المرتقبة خمسة مجالات باستثمارات تبلغ قيمتها الإجمالية 525 دينار دولار تتوزع كالتالي :

جدول رقم (7): الترخيصات المالية لمخطط دعم الإنعاش الإقتصادي (2001-2004).[235]

مجالات الدعم	ترخيصات البرنامج(مليار دينار)	النسبة %
دعم الإصلاحات	45	**8,6**
الفلاحة والصيد	65,3	**12,4**
الأشغال الكبرى	114	**21,7**
الموارد البشرية	210,5	**40,1**
المجموع	**525**	**100**

من خلال الجدول نلاحظ أن البرنامج أعطى أهمية كبيرة لتقوية البنية التحتية وتنمية الموارد البشرية من خلال الإعتماد الذي خصص لها والمقدر بـ **210,5** مليار دج، أي بنسبة **40,1%** من مجموع الاعتمادات، مقابل ذلك فقد كان جانب دعم الإصلاحات من خلال إعادة ترميم الهياكل الإدارية لمؤسسات الدولة أقل نسبة والتي بلغت **8,6%** من مجموع الاعتمادات. [163] ص7

ويستهدف هذا البرنامج وهو برنامج إنفاق رأسمالي، إنفاق هذا البلغ الذي يمثل نحو 13 في المائة من إجمالي الناتج المحلي لعام 2000 خلال الفترة:2001-2004، بالإضافة إلى الإنفاق الرأسمالي العادي المرصود في الميزانية. وقد حولت الزيادة في الإنفاق العام نسبة **9,9 %** من الفائض المالي في إجمالي الناتج المحلي سنة 2000 إلى عجز في إجمالي الناتج المحلي نسبته **1,3 %** سنة 2002، بما يعكس إنفاقا أكبر ولكنه يعكس أيضا انخفاضا في العائدات البترولية سنتي 2001 و2002، و تجدر الإشارة أن جزءاً من ميزانية هذا المشروع يبلغ **2,1** مليار دولار خصص لتعويض الخسائر المادية التي نجمت عن كارثة السيول التي تعرضت لها الجزائر العاصمة وبعض مدن الغرب.

فمنذ نهاية عام 1999 سعت الحكومة إلى تخفيف موقفها المالي المتشدد لتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية نتيجة التوترات الاجتماعية المتزايدة، والضغط المتنامي من أجل استخدام الاحتياطيات الكبيرة التي تراكمت. وقد صدرت ثلاثة أوامر رئاسية تتعلق بالتطوير الاقتصادي للبلاد: [236]

- إعادة تنظيم مناخ الاستثمار عن طريق استحداث هياكل جديدة تتكفل بمتابعة عمليات الاستثمار وتسهل الاجراءات الادارية المتعلقة بها مثل العقارات الصناعية، بالاضافة إلي انشاء المجلس الوطني للاستثمار المكلف بإعداد سياسات تطوير ومتابعة العملية الاستثمارية؛

- تنظيم إدارة المؤسسات الاقتصادية التابعة للقطاع العام وحق الدولة في تملكها ومنح مجلس مساهمات الدولة مهمة الخوصصة؛

- تخفيض الرسوم الجمركية المفروضة على المواد الأولية.

وقد حلّت سياسة دعم الدخول محل سياسة دعم الأسعار بعد رفعها سنة1992، وهي تتمثل في الشبكة الإجتماعية التي أخذت صيغ عديدة من الدعم للفئات الإجتماعية الأكثر حرمانا وتأثراً بنتائج الإصلاحات الإقتصادية نذكرها كمايلي : [219] ص349

-تعويضات الأشخاص دون دخل **ICSR** أنشأت سنة 1992 في حدود **120** دج شهرياً للشخص.

-تم تعويض هذه الصيغة بصيغتين جديدتين سنة 1994 وهما: المنحة الجزافية للتضامن **AFS**، والنشاط ذو المنفعة العامة **IAIG**.

-بعد عمليات التسريح وإعادة الهيكلة التي مست الجهاز الإنتاجي أنشأ جهاز جديد سنة 1994 وهو : الصندوق الوطني للتأمين على البطالة **CNAC** يخص الأشخاص المسرحون لأسباب اقتصادية، حيث تدفع المؤسسات لكل عامل مسرح تعويضا يكافىء 3 أشهر أجر في انتظار المنحة التي يدفعها صندوق البطالة خلال 3 سنوات البحث عن الشغل الذي يتكفل به مركز البحث عن الشغل التابع للصندوق، وفي سنة 2004 أضيف لهذا الصندوق مهمة أخرى وهي إنشاء جهاز لتشغيل الشباب ومساعدتهم لإنشاء مؤسسات مصغرة وخلق مناصب شغل .

-برنامج **TUPHIMO** (أشغال المنفعة العامة ذات الكثافة العالية لليد العاملة) والموجه أساسا للشباب سنة 1997 بهدف خلق مناصب شغل مؤقتة ومكثفة وذلك بفتح ورشات كبرى تخص نشاطات المنفعة العامة كإصلاح الطرقات، الغابات، تنظيف المحيط، تطهير القنوات، وقد سمح هذا البرنامج بتوفير حوالي **22000** منصب شغل سنويا ما بين سنتي 1997-2000 .

رغم صعوبة مسيرة الخوصصة في الجزائر وبطء التحول إلي آليات السوق إلاّ أن مؤشرات أداء الاقتصاد الجزائري تحسنت نوعا ما، فقد ارتفع مؤشر احتياط النقد الأجنبي من **4.4** مليار دولار عام 1999 إلي **18** مليار دولار في نهاية2001. كما انخفض حجم الدين الخارجي من **4.28** مليار دولار عام 1999 إلي **22** ملياراً في نهاية 2001. وانخفضت خدمة الدين من **39%** من قيمة الدخل القومي

1999 إلي **20%** فقط مع نهاية عام 2000، إلي جانب ذلك حقق الميزان التجاري فائضاً قدره **8.6** مليار دولار في نهاية سنة 2001، ربما لهذا السبب أعلن رئيس الجمهورية عن بدء تنفيذ الانعاش الاقتصادي في البلاد علي مدى أربع سنوات من 2001 إلي 2004 حيث تضمن البرنامج خطة عاجلة لتنمية **13** ولاية في الجنوب، ويهدف المشروع إلي تحسين ظروف معيشة المواطن وتخفيض نسبة البطالة والحد من أزمة السكن وأزمة مياه الشرب.

وقد وضع البنك الدولي أولويات لدعم استراتيجي يعكس التحديات التي تواجهها الجزائر وأهمها:

- مساندة الاستمرار المالي.
- دعم لإزالة القيود على القطاع الخاص وبالأخص القيود المؤثرة على المناخ التجاري، والقطاع المالي، ونمو البنية التحتية.
- مساندة مجهودات الحكومة لتنفيذ إستراتيجية تقديم خدمات أفضل بالأخص في القطاع المالي، والاسكان، والخدمات البيئية.
- كما ان التعاونية المالية الدولية ستكمل دعم البنك من خلال تطوير القطاع المالي وترقية الاستثمارات الخاصة في البنية التحتية ومساندة مجهودات الحكومة للخوصصة.

2.4. تحليل نمو حجم النّـفقات العامـة في الجزائر

لقد حظيت النفقات العامة بأهمية كبرى من قبل الدولة، وهذا راجع إلى عدة أسباب أهمها قلة رؤوس الأموال الخاصة، عزوف الأفراد عن تحمل عدة قطاعات غير منتجة ، ثم جاء برنامج الإصلاح لسنة 1994، والذي هدفت الدولة من خلاله رفع مستوى النمو الإقتصادي والإندماج أكثر في العولمة بفضل استيعاب الزيادة في القوة العاملة وخفض معدلات البطالة تدريجيا ، والإسراع في تحقيق التقارب بين معدلات التضخم السائدة في الجزائر مع معدلات التضخم السائدة في الدول الصناعية ، بالإضافة إلى خفض التكاليف الاجتماعية للتصحيح الهيكلي واستعادة توازن ميزان المدفوعات.على أساس أن الهدف من البحث هو معرفة منحنى واتجاه السلطات في توجيه السياسة الاقتصادية للبلاد من خلال السياسة الإنفاقية جاءت المطالب على النحو الذي نتناول فيها أولا هيكل النّـفقات العامـة في الجزائر ؛ ثم نتعرض لظاهرة نمـو حجم الإنـفاق العـام في الجزائر ؛ وثالثا نقوم بدراسة تطـور نسبة الإنفاق العام إلى الناتج الوطني الإجمالي وإلى مجموع السكان؛ وأخيرا سوف نحاول تحليل نسب الإنفاق العام حسب القطاعات المصنفة في الجزائر.

1.2.4. هيكل النفقات العامة في الجزائر

قبل أن نتطرق لهيكل النفقات العامة في الجزائر وتقسيماتها لا بد أن نتناول أولاً قانون المالية باعتباره مصدر للبيانات الإحصائية المستعملة في هذا المبحث.

1.1.2.4.قانون المالية في الجزائر

يمكن اشتقاق قانون المالية من المرسومين الأول والثالث من القانون المؤرخ في 7 جويلية 1984 ، فهو الذي يحدد طبيعة وكمية المبالغ المخصصة لموارد وأعباء الدولة، آخذا في عين الإعتبار التوازن الاقتصادي والمالي، فقانون المالية لسنة معينة يقدر ويرخص مجموعة موارد وأعباء الدولة، وكذلك باقي الإمكانيات اللازمة لتسيير المصالح العمومية، وينشئ المخطط السنوي للتنمية، وهو يشمل: [43] ص17

- الميزانية العادية السنوية: وتعتبر وثيقة تضم إيرادات ونفقات الدولة لمدة سنة معينة.
- الميزانيات الملحقة: وهي التي تخص بعض المؤسسات التي لها استقلال مالي مثل البريد والمواصلات، الري والغابات.
- الحسابات الخاصة على الميزانية: هي مجموعة من الحسابات تشمل الإيرادات والنفقات المنفذة خارج نطاق الميزانية وهي على أربع أنواع:

-حسابات الاعتمادات الخاصة.

-حسابات التجارة.

-حسابات القروض.

-حسابات السلف.

وينقسم هذا القانون إلى:

- قانون المالية الأساسي: عرف المشرع قانون المالية السنوي: " يقدر ويرخص قانون المالية اللسنة المالية مجمل موارد الدولة وأعباءها وكذا الوسائل المالية الأخرى المخصصة لتسيير المرافق العمومية، كما أنه يقدر ويرخص النفقات الموجهة للتجهيزات العمومية كذا النفقات بالرأسمال" [170] ، وهذا القانون يعرف بقانون ربط الميزانية أو القانون المالية الإبتدائي، لأنه أول قانون يوضع خلال السنة ثم تأتي القوانين الأخرى، وقوانين المالية تعتبر أوثق للمالية العامة حيث تتضمن قواعد ولوائح تنظيمية تتناول مختلف النشاطات المالية للدولة من تحصيل الإيرادات وتنفيذ النفقات، وما يميز هذه النصوص هو تعددها وسرعة تغيرها مع الظروف والمتطلبات الجديدة [166] ص6، وإن كان هذا القانون هو الذي يقدر الميزانية ويجيزها إلا أنه من ناحية المضمون والشكل يختلف عنها فهو أعم وأشمل من الميزانية العامة للدولة فهو لا يحدد حجم الموارد فقط بل هو الذي يحدد طبيعتها ومبلغها، وكيفية تحصيلها وحسابها تطبيقاً لما جاء في القانون العضوي، وكذلك بالنسبة لأعباء النفقات، فبموجب هذا القانون يتم

تخصيص الإعتمادات وذلك بتقسيمها إلى نفقات التسيير والإستثمار. ويتكون قانون المالية الأساسي في الجزائر من العناصر التالية: [184] ص6

-محتوى القانون: أو ديباجة القانون وتشمل الأهداف العامة للسياسة المالية خلال السنة،والإجراءات الخاصة بالإيرادات العامة، ومبالغ النفقات وأوجه صرفها.

-الملاحق: وهي قوائم بها مختلف الإيرادات والنفقات في صورة مبالغ وهي أربعة قوائم:

القائـمة (أ) : جدول إيرادات الميزانية.

القائـمة (ب): جدول نفقات التسيير.

القائـمة (ج): جدول نفقات التجهيز النهائية.

القائـمة (د): جدول نفقات التجهيز المؤقتة، وقد تم الإستغناء عنه سنة 1989.

القائمـة (ه): جدول الإيرادات الجبائية التي تتمثل في الإيرادات الناتجة عن الضمان الاجتماعي.

- قانون المالية التكميلي أو المعدل: يمكن أن يحدث خلال السنة أي خلال فترة تنفيذ الميزانية عدم توازن بين الإيرادات والنفقات نتيجة بروز متغيرات غير متوقعة قد تأثر على البيانات التقديرية كأن يرتفع حجم الإيرادات أو النفقات العليا عن الحجم المتوقع قبل الشروع في تنفيذ الميزانية. وهذا الخلل يكون نتيجة تغير بعض المعطيات لاقتصادية أو الاجتماعية أو الطبيعية أو جميعها في هذه الحالة وبناءاً على القانون العضوي يجب أن تلجأ الحكومة إلى اتخاذ نفس الإجراءات الخاصة بقانون المالية السنوي من خلال وضع مشروع قانون مالية معدل يتماشى مع المتغيرات الجديدة ثم عرضه من جديد على السلطات التشريعية، كما أن هناك طريقة ثانية لاستدراك الوضع وهو أن تدخل الحكومة هذه التعديلات بصفة مباشرة عن طريق استعمالها للسلطة التنفيذية لتعرض فيما بعد على البرلمان للمصادقة عليها في مدة 3 أشهر حيث تكون الحكومة مجبرة على تقديم تقديرات اقتصادية، اجتماعية، ومالية مفصلة للبرلمان.

- قانون ضبط الميزانية (قانون تسوية الميزانية) : عرّف هذا القانون على أنه : " يشكل الوثيقة التي يثبت بمقتضاها تنفيذ قانون المالية وعند اقتضاء قوانين المالية التكميلية والمعدلة الخاصة بكل سنة". وهذا القانون يتطابق مع الحسابات الختامية والغرض منه ضبط النتائج المالية لكل سنة بين ما نفذ فعلاً وما كان متوقعاً، بالإضافة إلى كونه أداة مراقبة التنفيذ من طرف المجلس الشعبي. [171]

2.1.2.4. تقسيم النـفقات العامـة في الجزائر

تخضع عملية تقسيم النفقات العامة في الجزائر وفق قانون المالية المتضمن القانون التنظيمي المتعلق بالقوانين المالية لجملة من المعايير، حيث تقسم حسب طبيعة النفقة إلى ميزانيتين، ميزانية التسيير (نفقات جارية) وميزانية التجهيز (نفقات الاستثمار)، وتعتبران وحدة واحدة -تطبيقا لمبدأ الشمولية- تشمل نفقات الوزارات والمصالح والأجهزة التّابعة للدولة والهيئات التي يرتبط نشاطها بتأدية خدمات عامة بدون مقابل أو مقابل رسوم رمزية لا يراعى في تحديدها التكلفة اللازمة لأدائها. [167]

- نفقات التسيير : وهي تخضع لمعيار اختلاف وحدات الجهاز الإداري التي تعبر عن كافة النفقات اللازمة لتغطية الأعباء العادية الضرورية لتسيير المصالح العمومية تسييرا عاديا وطبيعيا، حيث يتم تخصيص النفقات حسب الدوائر والهيئات المركزية، وتعرف بجدول (ب) في مشروع قانون المالية كما يوضحه الجدول الموالي الذي يعرض كيفية توزيعها:

جدول رقم (8): توزيع الإعتمادات بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2007 حسب كل دائرة وزارية.[167] 27 ديسمبر2006، ص32

الدوائر الوزارية	المبالغ(دج)
رئاسة الجمهورية	4.103.189.00
مصالح رئيس الحكومة.....	1.215.566.000
الدفاع الوطني.....	245.795.158.000
الداخلية والجماعات المحلية.....	201.542.337.000
الشؤون الخارجية	21.746.290.000
العدل.....	21.366.312.000
المالية.....	26.895.966.000
الطاقة والمناجم.....	4.239.591.000
الموارد المالية.....	9.687.560.000
المساهمات وترقية الاستثمارات.....	278.979.000
التجارة.....	5.129.862.000
الشؤون الدينية والأوقاف.....	8.573.417.000
المجاهدين.....	107.786.593.000
التهيئة العمرانية والبيئية.....	987.877.000
النقل.....	7.138.251.000
التربية الوطنية.....	235.888.168.000
الفرحة والتنمية الريفية.....	21.342.869.000
الأشغال العمومية.....	2.980.992.000
الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات.....	93.552.966.000
الثقافة.....	5.269.191.000
الإتصال.....	3.847.885.000
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية	1.060.352.000
التعليم العالي والبحث العلمي.....	95.689.309.000
البريد وتكنولوجيات الإعلام والإتصال	1.303.923.000
العلاقات مع البرلمان.....	109.947.000

التكوين والتعليم المهنيين.....	17.054.308.000
السكن والعمران.....	5.894.734.000
الصناعة.....	409.627.000
العمل والضمان الإجتماعي.....	21.676.112.000
التشغيل والتضامن الوطني.....	64.081.826.000
الصيد البحري والمواد الصيدية.....	725.923.000
الشباب والرياضة.....	12.716.202.000
السياحة.....	1.213.859.000
المجموع الفرعي	1.251.305.141.000
التكاليف المشتركة	323.638.220.000
المجموع العام	1.574.943.361.000

إن المبالغ التي تظهر في هذا الجدول تعتبر مبالغاً إجمالية، الهدف منها تحديد نصيب كل دائرة وزارية، في حين الأعباء المشتركة بين هذه الهيئات فيخصص لها بند تحت اسم التكاليف المشتركة، وهي تتمثل في التكاليف التي لا يمكن تحديد توزيعها، ولهذه النفقات أربعة أبواب (أعباء الدين العمومي والنفقات المحسوبة مع الإيرادات؛ تخصيصات السلطات العمومية وهي تشمل نفقات الأجور والمزايا النقدية والعينية والتأمينية المقدمة للعاملين بالوحدات والهيئات الحكومية؛ جانب المستلزمات السلعية والخدمية مضاف إليها فوائد الدين العام، والإعتمادات الإجمالية لقوات الأمن الداخلي والخارجي والمجالس النيابية والهيئات القضائية)، ومن الملاحظ أنها تستحوذ على أعلى قيمة للإعتمادات، في حين تتحصل وزارة الدفاع الوطني على أكبر إعتماد بين الدوائر الوزارية تليها وزارة التربية الوطنية، فوزارة الداخلية والجماعات المحلية.

- نفقات التجهيز:

تعرف أيضا بالنفقات الاستثمارية، وهي معروفة بالجدول(ج) في مشروع قانون المالية وتقسم النفقات وفق القطاعات المستفيدة من هذه التخصيصات، وهي تشمل ثلاثة أبواب يقع عبء تغطيتها على عاتق الدولة وفقاً للمخطط الإنمائي السنوي وهي: الإستثمارات المنفذة من قبل الدولة وإعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة ونفقات رأسمالية أخرى، وهي بدورها تشمل المبالغ المخصصة للإستثمارات المدرجة في الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتشمل أقساط الدين العام والإستثمارات المخصصة كمساهمات الهيئات، إلى جانب التحويلات الرأسمالية: الأقساط والالتزامات المستحقة على الجهات الأخرى.

جدول رقم(9): توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة 2007 حسب القطاعات(بألاف دج)°

القطاعات	رخص البرنامج	اعتمادات الدفع
الصناعة.....	855.000	1.180.000
الفلاحةوالري.....	147.240.000	201.037.000
دعم الخدمات المنتج.....	23.938.000	32.241.000
المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية.....	405.061.000	597.855.000
التربية والتكوين.....	85.222.000	159.071.000
المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية.....	77.775.000	89.796.000
دعم الحصول على السكن	190.996.000	283.699.000
مواضيع مختلفة	259.800.000	197.900.000
المخططات البلدية للتنمية	106.780.000	105.700.000
المجموع الفرعي للإستثمار	1.297.667.000	1.668.479.000
آجال استحقاقات تسديد سندات الخزينة :		
ممتلكات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.....	-	-
دعم النشاط الاقتصادي (تخصيصات لحسابات		
التخصيص الخاصة وخفض نسب الفوائد).....	-	280.336.000
إعادة رسملة البنوك العمومية	-	10.000.000
البرنامج التكميلي لفائدة الولايات.....	150.000.000	80.000.000
احتياطي لنفقات غير متوقعة.....	30.000.000	10.000.000
المجموع الفرعي للعمليات برأس المال.....	180.000.000	380.336.000
مجموع ميزانية التجهيز	1.477.667.000	2 048 815 000

إن البيانات الواردة في هذا الجدول تمثل الحجم السنوي للنفقات الاستثمارية المبرمجة بالمخطط، ورخص البرامج المعتمدة لمختلف القطاعات، بالإضافة إلى العمليات المالية التي تباشرها الدولة.

2.2.4. نمو حجم الإنفاق العام في الجزائر

اتفقت الدراسات الإقتصادية والمالية أن الإنفاق العام يشهد تطورا سريعا في معظم الدول بداية من القرن الماضي، ويتولى هذا المطلب الإشارة إلى هذه الظاهرة في الجزائر، حيث نقوم بتقسيم النفقات

العامة (الاستثمار-التسيير) من خلال الجدول الموالي وحساب نسبة كل منها من إجمالي النفقات لإعطاء صورة واضحة عن تطور الإنفاق العام خلال فترة زمنية تفوق 40 سنة اعتمدنا فيها على الإحصائيات المتوفرة منذ استرجاع السيادة الوطنية إلى غاية 2007.

الجدول رقم (10): تطور حجم الإنفاق العام في الجزائر من 1963 إلى 2007 .[167]

الوحدة: مليار دج

السنوات	مجموع مبالغ الإنفاق العام	نفقات التجهيز		نفقات التسيير	
		المبالغ	نسبته من مجموع الإنفاق العام	المبالغ	نسبته من مجموع الإنفاق العام
1963	2,6	0,6	15	2,0	85
1964	2,8	0,7	25	2,1	75
1965	3,2	0,4	13	2,7	84
1966	3,7	0,9	24	2,8	76
1967	4,2	0,8	19	3,3	84
1968	4.6	1.2	26	3,4	74
1969	5,5	1,9	35	3,5	65
1970	5,8	1,6	28	4,2	72
1971	6,9	2,2	32	4,6	68
1972	8,1	2,8	35	5,3	65
1973	9,9	3,7	37	6,2	63
1974	13,4	4	30	9,4	70
1975	17,7	5,4	31	12,3	69
1976	20,1	6,9	34	13,1	66
1977	25,4	10,1	40	15,2	60
1978	30,1	12,5	42	17,5	58
1979	33,5	13,4	40	20,0	60
1980	44	17,2	39	26,7	61
1981	57.6	23,4	41	34,2	59
1982	72,4	34,4	48	37,9	52
1983	85,6	41,2	48	44,3	52
1984	115,7	46	40	69,7	60
1985	116,9	52,8	45	64,1	55
1986	128	61	48	67,0	52

1987	103,9	63,7	61	40	39
1988	119,7	43,5	36	76,2	64
1989	124,5	44,3	36	80	64
1990	136,5	47,7	35	88,2	65
1991	212,1	58,3	27	153,8	73
1992	420,1	144	34	276,1	66
1993	476.6	185,2	39	291,4	61
1994	566,4	236	42	330,4	58
1995	589,4	144,7	25	444,5	75
1996	848,6	301,6	36	547	64
1997	878,1	237,5	27	640,6	73
1998	976,7	205	21	771,7	79
1999	1080,69	263	24	817,69	76
2000	1205,82	240,5	20	965,32	80
2001	1351,75	488,46	36	863,29	64
2002	1602,36	552,2	35	1050,16	65
2003	1785,18	687,8	39	1097,38	61
2004	1920	720	37,5	1200	62,5
2005	1950	750	38	1200	62
2006	2631,34	1347.9	51	1283,44	49
2007	3623,7	2048,8	57	1574,9	43

نستنتج من خلال معطيات هذا الجدول أن الإنفاق العام في الجزائر شهد تطوراً واضحاً منذ الإستقلال إلى يومنا، حيث تمّت مضاعفة المبالغ المنفقة بما يزيد عن **1393** مرة، بمعدل سنوي متوسط **19,26%**، ويعكس نمو الإنفاق العام في الجزائر ذلك التطور الذي عرفته في مختلف ميادين التنمية في المجالات الإقتصادية والاجتماعية والإدارية، من القراءة الأولية للجدول يمكن تقديم ملاحظتين: الأولى تتعلق بمجموع النفقات التي عرفت تراجعاً مرة واحدة وذلك خلال سنة 1987؛ أما الثانية تتعلّق بنسبة نفقات التسيير التي كانت طوال الفترة تفوق نسبة نفقات التجهيز، إلا في سنة واحدة وهي سنة 1987 كذلك، وذلك نتيجة الأزمة النفطية وما خلّفته من هزّات اقتصادية واجتماعية؛ وقد كان معدل نمو نفقات التسيير طوال الفترة بنسبة **18,06%** ، أما نفقات التجهيز فكان معدل نموها مقدراً بـ**22,12%**.

وبغرض تحليل دقيق لظاهرة نمو حجم الإنفاق العام بشقيه في الجزائر ارتأينا أن نقسم مدة الدراسة إلى أربعة فترات نستند فيها إلى أهم المراحل التي مرّ بها الإقتصاد الوطني في مسيرته التنموية حسب المطلب الأول فكانت على الشكل التالي:

1.2.2.4. مرحلة التخطيط الشمولي -الفترة من 1963 إلى 1979 .

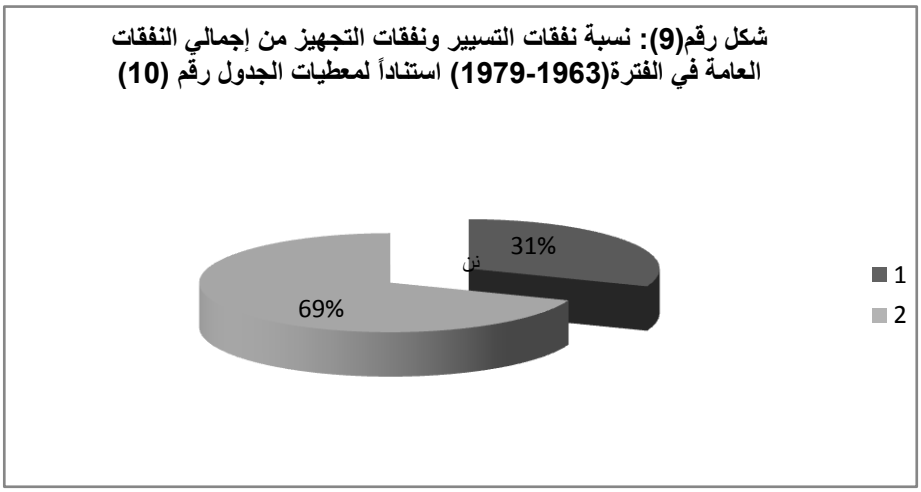

1-نفقات التجهيز
2-نفقات التسيير

في هذه المرحلة تضاعف حجم الإنفاق العام بما يقارب **12** مرة، بمعدل نمو سنوي متوسط **17,12%**،

وقد تحصلت نفقات التسيير على حصة الأسد من مجموع النفقات حيث استحوذت على ثلثيه في متوسط الفترة، وبالمقابل عرفت نفقات التجهيز تطورا ملحوظا حيث ارتفعت من **15%** من مجموع النفقات سنة 1963 ووصلت إلى **40%** سنة 1979. وهذا الإتجاه يوضح اهتمام الدولة بإدارة وتسيير مؤسساتها الحديثة النشأة، ويعكس أيضاً استراتيجية التنمية المتبناة أواخر هذه المرحلة والتي أعطت أهمية للإستثمارات بشكل تدريجي في منتصف الفترة وذلك لبناء القواعد الأساسية للاقتصاد الوطني.

2.2.2.4. استراتيجيات التنمية-الفترة من 1980إلى 1990

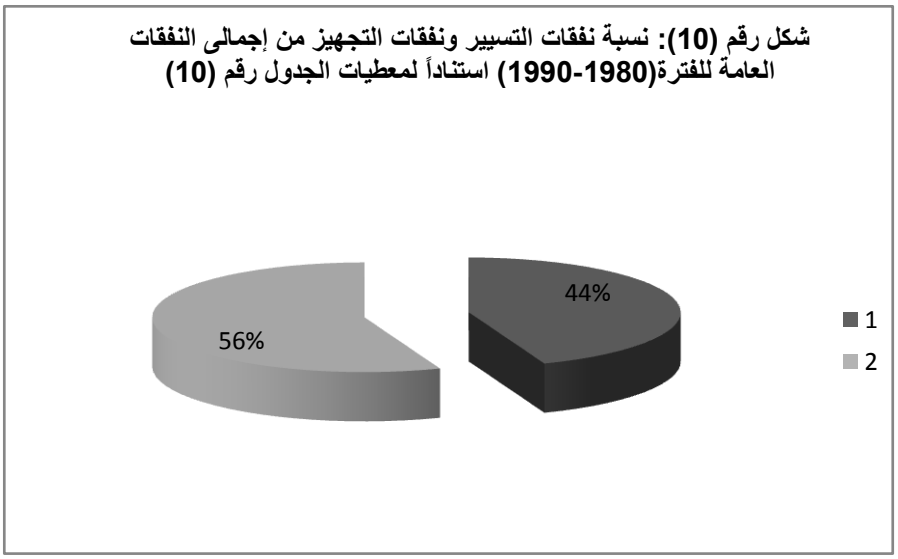

1-نفقات التجهيز
2-نفقات التسيير

قدّر المعدل السنوي المتوسط لنمو مجموع النفقات خلال هذه الفترة إلى **10,86%**، حيث تضاعف ثلاث مرّات، وأهم ما يمكن ملاحظته بالنسبة لهذه الفترة مايلي:

- ارتفعت قيمة نفقات التسيير من **26,79** مليار دج سنة 1980 إلى **88,8** مليار دج سنة 1990، كما نسجل أيضا تجاوز نسبة نفقات التسيير إلى إجمالي النفقات العامة خلال هذه الفترة نسبة **52%** يعني أكثر من نصف المجموع الكلي، وهذا يدل على المكانة الهامة التي يحتلها هذا النوع من الإنفاق فقد سجل نسباً مرتفعة جداً في السنوات 1990، 1989، 1988،1987، 1980، لما بلغت النسب على التوالي: **65,05%،64,41%، 63%، 61%، 60%**؛ ويمكن الإشارة أن نسبته بالنسبة لإجمالي النفقات عرفت تراجعاً سنة1987 ووصلت إلى أدنى حد لها أي بنسبة **40%**، فتراجعت نسبته في متوسط الفترة مقارنة بالفترة السابقة وبلغت **44%** من المجموع الكلي.

-أمّا نفقات التجهيز فقد عرفت خلال هذه الفترة ارتفاعاً واضحاً فقد كانت قيمتها لم تتجاوز **17** مليار دج في بداية الفترة ثم بلغت حوالي **47** مليار دج في نهايتها، أي أنها تضاعفت حوالي **3** مرات، وهذا يدل على استمرار الدولة في المسار الذي انتهجته أواخر الفترة السابقة لتنفيذ المشاريع المجسّدة في المخططات المسطرة، وقد تم تسجيل نسبة نمو مرتفعة وصلت إلى **63,7%** سنة 1987، كما تم تسجيل نسبة نمو سالبة بعد هذه السنة. وقد استمر انخفاض نسبة نفقات التجهيز إلى إجمالي النفقات العامة بين عامي إلى غاية سنة1990، وذلك بسبب انخفاض العائدات النفطية نتيجة الأزمة البترولية.

3.2.2.4. مرحلة الإنتقال إلى اقتصاد السوق -الفترة من 1991 إلى 2000

شكل رقم(11): نسبة نفقات التسيير ونفقات التجهيز من إجمالي النفقات العامة للفترة (1991-2000) استناداً لمعطيات الجدول رقم (10)

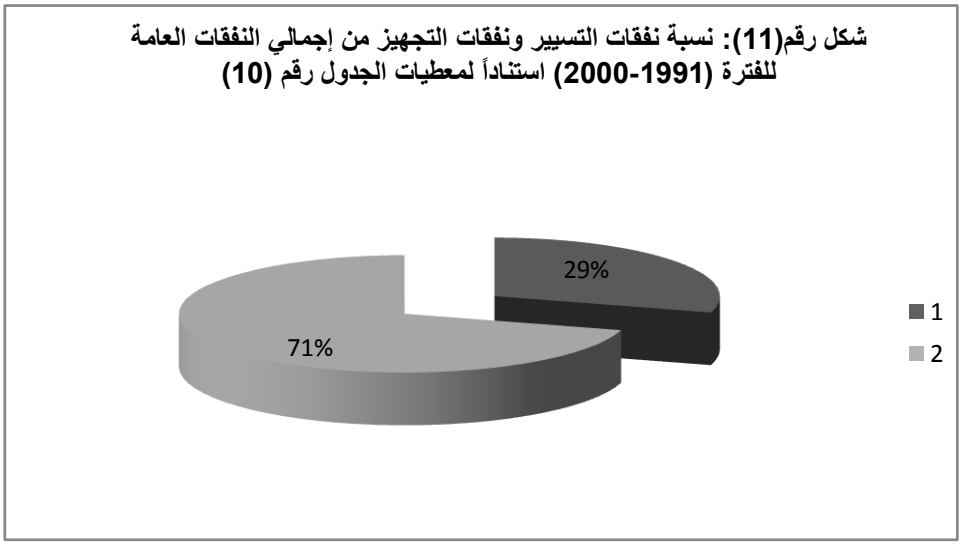

1-نفقات التجهيز
2-نفقات التسيير

يسجّل إجمالي النفقات خلال هذه الفترة أعلى معدل نمو سنوي الذي بلغ متوسطه **31,27%**، وتضاعفت قيمته ما يقارب **6** مرات، وقد تميزت هذه الفترة بعدم الإستقرار السياسي الذي كان له انعكاسات سلبية على الوضع الإقتصادي، كما تميزت بظهور النظام الإقتصادي العالمي الجديد، وقد

لجأت الجزائر خلال هذه الفترة إلى التفاوض من أجل إعادة جدولة ديونها في ظل الأوضاع الإقتصادية الصعبة، ومع ذلك حافظت نسبة نفقات التسيير من مجموع النفقات على استقرارها طوال الفترة حيث استحوذت على أكثر من الثلثين(**71%**).

- سجلت قيمة نفقات التسيير ارتفاعاً هاماً خلال هذه الفترة وقد وصلت إلى **965** مليار دج سنة 2000 بعدما كانت **153** مليار دج سنة 1991، وكانت نسبة النمو السنوي في تزايد مستمر وبشكل خاص بين عامي 1991 و1992 حين بلغت **79%**، وبين عامي 1994 و1995 كانت نسبة النمو **34,5%**. وتشير الأرقام بأن نفقات التسيير تضاعفت بخمس مرات تقريبا سنة 2000 مقارنة بسنة 1991. أما فيما يتعلق بنسبة نفقات التسيير إلى إجمالي النفقات العامة فقد سجل ارتفاع جد كبير خلال هذه الفترة حيث اجتاز النسبة **80%** سنة 1999، الإستثناء الوحيد هو النسبة المسجلة في نهاية الفترة بـ **63%**.

- أمّا نفقات التجهيز فقد عرفت قيمتها ارتفاعاً بينا حين انتقلت من **58** مليار دج سنة 1991 إلى **240** مليار دج سنة 2000، كما أن نسبة النمو السنوي بإمكانها أن تعطينا فكرة واضحة عن التزايد المستمر لهذه النفقات حيث تضاعفت **4** مرات من بداية الفترة إلى آخرها، وتضاعفت مرتين خلال سنة واحدة وهي سنة 1996 حيث فاق معدل نموها السنوي **108%** . وكانت أخفض نسبة نمو تلك المسجلة بين عامي 1997 و1998 التي لم تتجاوز **5%** ، وقد سجلت نسبة نمو سالبة **3** مرات أعلاها كانت بين عامي 1994و1995 قدرت بـ**30%**، أما فيما يخص نسبة نفقات التجهيز إلى إجمالي النفقات العامة فقد بقيت محصورة في مجال ضيق بين أدنى نسبة **19%** سنة 2000، وأعلى نسبة **42%** سنة 1994.

4.2.2.4. مرحلة الإنعاش الإقتصادي - الفترة من 2001 إلى 2007

شكل رقم(12): نسبة نفقات التسيير ونفقات التجهيز من إجمالي النفقات العامة للفترة(2001-2007). استناداً لمعطيات الجدول رقم (10)

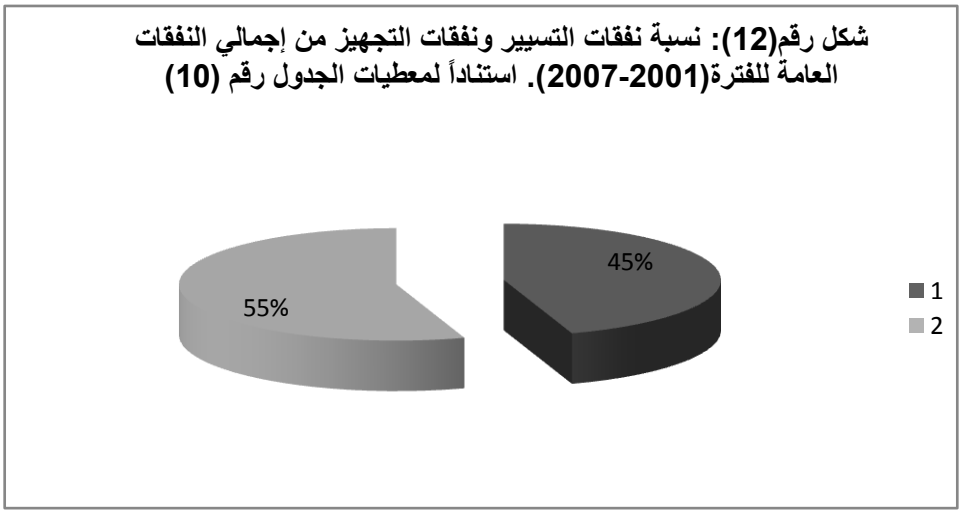

1-نفقات التجهيز
2-نفقات التسيير

خلال هذه الفترة تراجع معدل النمو السنوي المتوسط لإجمالي النفقات إلى **17,28%**، وتضاعف مجموع الإنفاق مرتين فقط، وقد شهدت هذه الفترة ارتفاع في نسبة نفقات التجهيز إلى إجمالي النفقات حيث وصل متوسط الفترة ما يقارب **45%**، وتضاعفت بـ **4** مرات، وسجلت هذه الأخيرة أكبر نسبة في

آخر الفترة سنة 2007 إذ بلغت **57%**، أي أنه وأخيراً فاق نفقات التسيير التي عرفت تراجعاً منذ بداية الفترة منذ سنة2003 تحديداً.

- بالنسبة لنفقات التجهيز فقد شهدت سنة 2006 أكبر معدل نمو سنوي حيث بلغ **80%**، وأقل معدل سنة 2005. لكن وفي المقابل عرفت هذه السنة ارتفاع في نسبة هذه النفقات إلى الإجمالي وقد استمر هذا الإرتفاع إلى نهاية الفترة .

- أمّا نفقات التسيير فقد كان معدل نموها بطيء نوعاً ما مقارنة بنفقات التجهيز حيث سجلت أعلى نسبة نمو سنة 2007 وقدرت بـ **22 %**، وأخفض نسبة سنة 2005 التي كانت معدومة، وللإشارة فإن هذه السنة كذلك عرفت انخفاض ملموس استمر إلى نهاية الفترة في نسبة هذه النفقات إلى الإجمالي.

ممّا سبق ومن خلال مختلف المشاهدات للفترات الأربعة يتضح أن :

- نفقات التجهيز عرفت تطورا ملحوظا على حساب نفقات التسيير خلال الفترة(1963-1986) وذلك لأنها عرفت تضاعف قدر بـ 140 مرة أي بمعدل سنوي قدر بـ 28,4% ، بينما عرفت نفقات التسيير تضاعف يقارب 30 مرة بمعدل سنوي يصل إلى15%، وهذا ما يعكس الإتجاه العام للإنفاق الذي يعكس إستراتيجية التنمية المتبناة في الإقتصاد الجزائري والتي أعطت أولوية للاستثمارات لبناء القواعد الأساسية للإقتصاد الوطني وتوسيع البيانات القاعدية، لكن رغم ذلك كانت نسبتها إلى مجموع النفقات العامة طوال الفترات أقل وبكثير من نفقات التسيير، ولم تتمكّن من تجاوز النصف إلاّ بعد سنة 2005. وتفسر هذه الزيادة للإستثمارات التي حدثت أغلبيتها في سنة 2001 والتابعة للقطاعات التالية:

-الصناعة.

-الزراعة والري

-الخدمات المنتجة

-الهياكل القاعدية الأساسية

-التربية والتكوين

- أما نسبة نفقات التسيير فقد استحوذت على إجمالي النفقات منذ الإستقلال، وضلّت كذلك مع أنها عرفت انخفاضاً محسوساً في الفترة الثانية، وبعدها عادت للإرتفاع حيث فاقت ثلثي المجموع، لتسجل هبوطاً لم تشهده من قبل خلال سنة 2005، إذ لم ترتفع ولا بدينار واحد. لكن تطور نفقات التسيير قد يكون دليلا على عدم التحكم في نمو الإنفاق، مع أن هدف السياسة المالية يرمي بأن لا يزيد معدل نمو موازنة التسيير عن **10%**، بينما نجد معدل نموها السنوي المتوسط يزيد عن **18,06%** خلال الفترة 1963-2007 ويمكن إرجاع أسباب هذا الخلل إلى ضعف المستوى التنظيمي رغم مجهودات الدولة في سبيل تطوير الهياكل الإدارية وغياب معايير مرشدة للإنفاق، إلى جانب مرونة سياسة التوظيف في الإدارة العامة. [217]

إجمالاً عرفت النفقات العامة زيادات متواصلة وارتفاعاً ملحوظاً في معدلات نموها حيث سجلت أعلى نسبة نمو سنة 1992 والتي قدرت بـ **98 %** واستمر هذا الإرتفاع مع بداية القرن الحالي رغم أن هذه الفترة شهدت بداية الإصلاحات، ويُعزى ذلك إلى الإرتفاع الذي عرفته نفقات التسيير بصفة عامة، وبصفة خاصة بهذه الفترة إلى النفقات المتعلّقة بإعادة بناء ما خلّفته فيضانات 2001 وزلزال 21 ماي 2003، الذي كلّف ميزانية الدولة بين 2003 و2004 ما قيمته **156,4** مليار دينار [2] فضلاً عن تكاليف الإنعاش الإقتصادي، إلى جانب النفقات المتعلقة بالموظفين في القطاعات التابعة للدولة. غير أن النفقات العامة عرفت معدل نمو سالب سنتي 1986 و1987 نتيجة للأزمة النفطية وتراجع أسعار البترول، كذلك تجدر الإشارة أنه خلال منتصف العقد الأول من الألفية الثالثة سجلنا تراجع ملحوظ في معدلات نمو الإنفاق الإجمالي إذ لم يتجاوز نسبة **1%**. [56] ص44

وعلى العموم فإن هذه المشاهدات تؤكد تطور ظاهرة نمو الإنفاق العام، لكنها لا تعطي الوجه الحقيقي لتطور النفقات لأن الأرقام السّابقة تعتبر أرقام جارية، لذلك بات من الضروري قياس حجم النمو الحقيقي للنفقات بمقارنة تطوره إلى تطور الناتج المحلي الإجمالي، وإلى تطور مجموع السكان فيما يلي.

3.2.4. تطــور نسبة الإنفاق العام إلى الناتج الوطـني الإجمالي ومجموع السكان

لمعرفة حجم التطور الحقيقي للنفقات العامة سوف نقوم بحساب نسبته إلى الناتج الوطني الإجمالي خلال الفترة 1963-2005، ومن ثم نسبته إلى المجموع العام للسكان نظراً لأهمية هذين المتغيرين؛ باعتبار أن الناتج المحلي الإجمالي يبرز اتجاه النظام الإقتصادي ومدى تدخل الدولة في الحياة الإقتصادية، ونسبة النفقات إلى المجموع العام للسكان توضح مدى استفادة الفرد ونصيبه منها.

1.3.2.4. تطور نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي

إن نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي تعد مهمة كونها تبين مدى اتساع تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، وهي تبرز النمو المتسارع في الإنفاق العام مقارنة إلى النمو في الدخل الوطني. وقد أشارت تقارير التنمية في العالم أن نمو نسبة الإنفاق إلى الناتج المحلي الإجمالي في الدول الرأسمالية قد شهدت تطورا ملحوظا منذ بداية القرن الماضي، حيث انتقلت هذه النسبة من **10%** في المتوسط إلى **40%** سنة 1980 وهذا دليل على أن هذه الدول تتبنى التدخل المباشر في الحياة الإقتصادية فضلا عن الوظائف الإجتماعية والإدارية التي اعتادت القيام بها، أما الدول التي انتهجت منذ عهدها الأول سياسة القطاع العام لإدارة الحياة الإقتصادية فإن نسبة الإنفاق إلى الناتج المحلي الإجمالي كانت مرتفعة منذ البداية .

بالنسبة للإقتصاد الجزائري فقد كانت نسبة الإنفاق إلى الناتج المحلي الإجمالي في تزايد مستمر منذ الإستقلال حيث مثلت **20%** سنة 1963، وصلت إلى **26 %** سنة 2005 كما يوضح الجدول :

جدول رقم(11): تطـور نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي(1963-2007).[179].[180].[237]

السنوات	الإنفا ق الإجمالي بمليار دج	الناتج المحلي الإجمالي بمليار دج	نسبة الإنفاق إلى الناتج %
1963	2.6	13.13	20
1964	2.8	14.1	20
1965	3.2	15.24	21
1966	3.7	14.69	25
1967	4.2	16.23	26
1968	4.6	18.74	25
1969	5.5	21.04	26
1970	5.8	24.07	24
1971	6.9	24.92	28
1972	8.1	30.41	27
1973	9.9	34.59	28
1974	13.4	52.43	26
1975	17.7	56.71	31
1976	20.1	67.91	30
1977	25.4	81.44	31
1978	30.1	102.04	29
1979	33.5	124.61	27
1980	44	157.41	28
1981	57.6	191.8	30
1982	72.4	208.7	35
1983	85.6	231.9	37
1984	115.7	263.85	44
1985	116.9	291.59	40
1986	128	296.55	43
1987	103.9	326.5	32
1988	119.7	350	34
1989	124.5	422.5	29
1990	138.5	536.3	25
1991	212.1	793.1	27

1992	420.1	987	43
1993	478.6	1189.5	40
1994	566.4	1483.6	38
1995	589.4	1993.5	30
1996	848.6	2331,1	36
1997	878.1	2654,9	33
1998	976.7	2983,7	32
1999	1080.69	3238,1	33
2000	1205.82	4123,5	34
2001	1351.75	4260,8	31
2002	1602.36	4546,1	35
2003	1785.18	5263,9	34
2004	1920	6126,7	31
2005	1950	7477,8	26

تبين بيانات هذا الجدول أن نسبة الإنفاق إلى الناتج المحلي الإجمالي بالجزائر شهدت تطورا ملحوظا من **20%** سنة 1963 وضلّت في ارتفاع بدرجات متفاوتة إلى أن وصلت إلى **43 %** سنة 1992(حيث سجل الإنفاق العام معدل نمو سنوي قدر بـ **98%**)، ثم تراجعت تدريجياً بنسبة **30%** سنة 1995 إلى أن وصلت إلى **26 %** سنة 2005 (حيث سجّل الإنفاق العام معدل نمو سنوي قدر بـ **1,54%**)، وإذا قمنا بحساب شدة المرونة نجدها **0,75** يعني أنها قوية، ويوضّح ذلك مدى تدخل الدولة في الإقتصاد الذي كان مرتفعاً مراحل التشييد والبناء ليزداد أكثر فترة الأزمات ثم ليتراجع بداية من سنة 1989 ، وعاد للإرتفاع سنة 1992 ليتراجع بعدها خلال سنوات الإنتقال إلى اقتصاد السوق وتطبيق الإصلاحات الخاصة بضبط النفقات العامة.

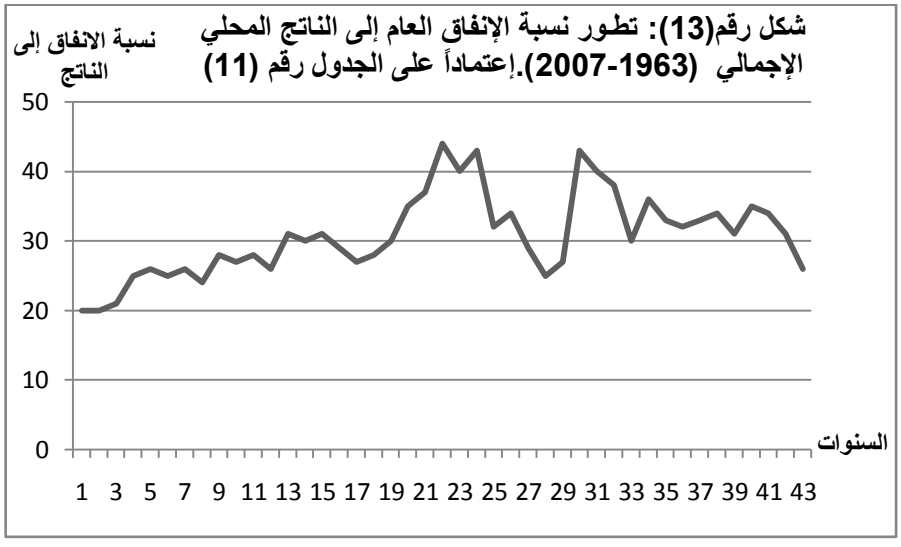

شكل رقم(13): تطور نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي (1963-2007).إعتماداً على الجدول رقم (11)

ورغم أن زيادة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي لم تكن موحدة خلال فترة المشاهدة حيث نلاحظ وجود بعض الإنخفاضات المتقطعة حسب الشكل البياني إلا أن الإتجاه العام يوحي بتزايد هذه النسبة بمعدل سنوي متوسط يزيد عن **3,2%** من سنة 1963 إلى سنة 1984، ومنذ ذلك التاريخ أصبحت هذه النسبة تسجل تذبذبات يميل اتجاهها نحو التراجع، وذلك بمعدل نمو سنوي سالب **2,2%** وقد يكون ذلك بسبب تراجع حجم الإنفاق نتيجة الأزمات المتتالية لسوق النفط وتدهور سعر الصرف في بداية الثمانينات، وقد استمر التزايد إلى **26%** سنة 2005، وعلى العموم فإن معدل النمو السنوي لنسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر وخلال الفترة (1963-2005) كانت بمعدل **1%** في المتوسط، وهذا يفسّر مدى ثبات نسبة النفقات العامة إلى الناتج المحلي، وأن زيادة حجمها لفترات طويلة يتعلّق أساساً بارتفاعه.

2.3.2.4. تطـور نسبة الإنفاق العـام إلى مجمـوع السكّـان

إن تضاعف نصيب الفرد من الإنفاق العام (أي نسبة مجموع النفقات العامة إلى عدد السكان لكل سنة) يدل على مدى اتساع حجم الخدمات العامة التي يحصل عليها الفرد في المتوسط وكذلك مدى تحمل الدولة لتكاليف إدارة الحياة الإقتصادية بالإضافة إلى الأعباء الاجتماعية والإدارية.

جدول رقم (12): تطـور نسبة الإنفاق العـام إلى مجمـوع السكّـان(1963-2007). [179][180][237]

السنوات	الإنفا ق الإجمالي بالمليار دج	إجمالي السكان بالمليون	نسبة الإنفاق إلى السكان %
1963	2.6	10.7	0.243
1964	2.8	11.05	0.253
1965	3.2	11.4	0.281
1966	3.7	11.75	0.315
1967	4.2	12.1	0.347
1968	4.6	12.95	0.355
1969	5.5	13.34	0.412
1970	5.8	13.75	0.422
1971	6.9	14.17	0.487
1972	8.1	14.5	0.559
1973	9.9	15.06	0.657
1974	13.4	15.53	0.863
1975	17.7	16.01	1.106

1976	20.1	16.52	1.217
1977	25.4	17.06	1.489
1978	30.1	17.62	1.708
1979	33.5	17.86	1.876
1980	44	18.37	2.395
1981	57.6	18.95	3.040
1982	72.4	19.53	3.707
1983	85.6	20.5	4.176
1984	115.7	20.84	5.552
1985	116.9	21	5.567
1986	128	22.42	5.709
1987	103.9	22.8	4.557
1988	119.7	23.44	5.107
1989	124.5	24.09	5.168
1990	138.5	24.7	5.526
1991	212.1	25.32	8.377
1992	420.1	25.9	16.220
1993	478.6	26.89	17.724
1994	566.4	27,49	20.604
1995	589.4	28.06	21.001
1996	848.6	28,43	29,84
1997	878.1	28,88	30,40
1998	976.7	29,36	33,26
1999	1080.69	29,96	36,07
2000	1205.82	30,41	39,65
2001	1351.75	30,87	43,78
2002	1602.36	31,35	51,11
2003	1785.18	31,84	56,06
2004	1920	32,36	59,33
2005	1950	32,36	60,25

من الجدول السابق يتضح لنا أن النمو الطبيعي للسكان كان بمعدل يقارب **2,27 %** في المتوسط السنوي خلال الفترة المدروسة، بينما كان تزايد حجم النفقات العامة بـمعدل سنوي متوسط يزيد عن **19,26 %**، وتوحي المقارنة بين التطورين بأن نسبة استفادة الفرد الجزائري تضاعفت **200** مرة

خلال الفترة، وظل معدل نموها يرتفع وينخفض بنسب متباينة تراوحت بين **0,2 %** سنة 1985 إلى **51%** سنة1991، أي أنها كانت تنمو بمعدل سنوي متوسط **14,91%**، وبالأرقام المطلقة تشير بيانات الجدول أن نصيب الفرد من الإنفاق العام كانت لا تتجاوز **243** دج سنة 1963، واستطاعت أن تصل إلى ما يزيد عن **21** ألف دج سنة 1995، وقد واصلت ارتفاعها إلى**60** ألف دج.

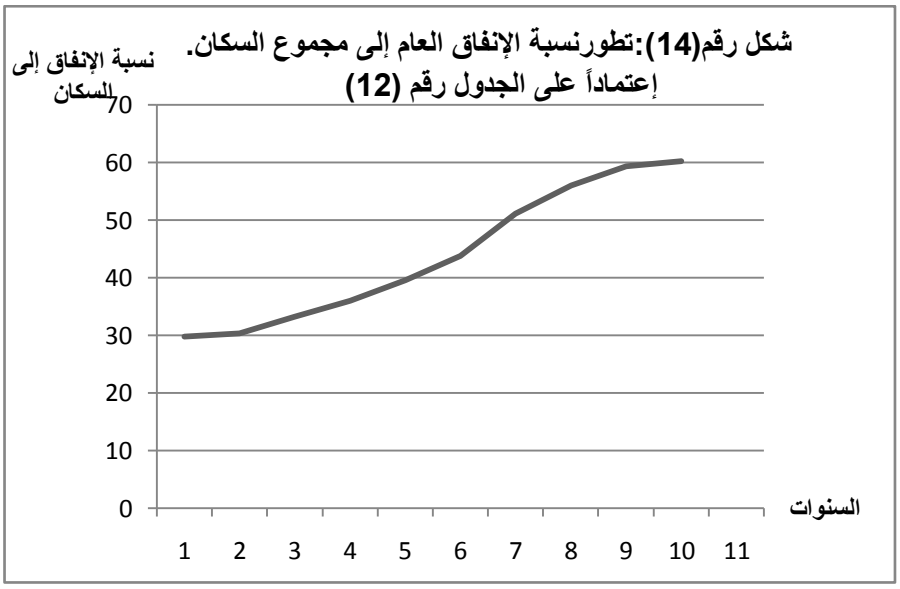

إن هذا الإتجاه لنمو النفقات العامة المبين في الشكل يؤكد أهمية هذه الأداة في السياسة الإقتصادية والدور الفعال الذي يمكن أن تؤديه في قيادة العمليات الإنمائية، غير أن هناك بعض التحفظات أوّلها النمو الحقيقي للإنفاق العام مقارنة بالنمو السكاني الأمر الذي يتطلب حساب نصيب الفرد من الإنفاق بالأسعار الثابتة، غير أن مقارنة تطور معدل نمو نصيب الفرد المتوسط إلى تطور المستوى العام للأسعار قد تكون كافية لإدراك مدى الإستفادة الحقيقية للفرد من تطور الإنفاق العام، والتحفظ الثاني يتعلق بمشكلة معرفة الإستفادة الحقيقية لكل فرد من الإنفاق والتي تطرح مشكلة القدرة على التوزيع المتكافئ للنفقات العامة على كل فرد من أفراد المجتمع حيث أن نمو الإنفاق العام بمعدل يزيد عن معدل نمو السكان لا يعني بالضرورة أن كل فرد قد تمكن من تحصيل تلبية أكبر لحاجاته التي تسعى الدولة لتغطيتها عن طريق الخدمات العامة.

إذ نلاحظ أن النفقات قد تضاعفت أكثر من 1000 مرة، بينما نصيب الفرد الجزائري منها لم يتضاعف سوى بـ **245** مرة، وهذا يوضح أن نصيب الفرد الجزائري من النفقات يتزايد بنسبة ضعيفة مقارنة مع الزيادة السريعة لهذه النفقات، إن النّمو الديموغرافي يلاحظ كعامل يجعل مستوى الخدمات العامة المقدمة من طرف الدولة يتضخم ظاهرياً، وذلك باتساع ميدانها أفقياً، أي لا يحصل الفرد الجزائري مقابل ذلك على تلبية أكبر لحاجياته. وتلك هي مشكلة المتوسط الحسابي، والتي سنحاول

تجاوزها قدر الإمكان بتحليل نسب الإنفاق العام في الجزائر خلال سنوات المشاهدة حسب مختلف القطاعات في ما يلي.

4.2.4. مقارنة تطور النفقات العامة مع الإيرادات العامة للدولة

نظراً للدور الرئيسي الذي تلعبه الإيرادات العامة في تمويل الإنفاق الحكومي باعتبارها من المحددات الرّئيسية له من جهة، والتأثير المباشر على النشاط الاقتصادي من جهة أخرى، ارتأينا مقارنة تطورها بتطور النفقات وقياس العلاقة التي تربط بين المقدرة التمويلية للدولة بتغير حجم النفقات، وفيما يلي جدول يبين لنا تطور هذين المتغيرين طوال الفترة المختارة وهي من سنة 1977إلى سنة 2007.

جدول رقم (13): تطور النفقات العامة والإيرادات العامة للدولة للفترة(1977-2007).[167]

السنوات	مجموع النفقات العامـــة	الإيرادات العامة			نسبة النفقات العامة إلى مجموع الإيرادات العامة
		الجباية العاديـــة	الجباية البترولية	المجموع	
1977	**25,4**	11,41	16,5	27,910	91%
1978	**30,1**	14,365	18,2	32,565	92%
1979	**33,5**	20,211	19,69	36,901	91%
1980	**44**	19,435	31,75	51,185	86%
1981	**57.6**	22,125	46,180	68,305	84%
1982	**72,4**	28,171	56,829	85	85%
1983	**85,6**	41,16	57,5	98,66	87%
1984	**115,7**	49	56,78	105,78	109%
1985	**116,9**	61	52	113	103%
1986	**128**	75	48	123	104%
1987	**103,9**	74	22	96	108%
1988	**119,7**	78,8	24,2	103	116%
1989	**124,5**	88	26,5	114,7	109%
1990	**136,5**	88	48,5	136,5	100%
1991	**212,1**	96,1	99,2	195,1	109%
1992	**420,1**	128,4	200	328,4	128%
1993	**476.6**	142	193,6	335,6	142%
1994	**566,4**	223,2	186,8	410	138%
1995	**589,4**	285,5	301	586,5	100%
1996	**848,6**	339,1	410,1	749,2	113%
1997	**878,1**	378,4	451	829,4	106%
1998	**976,7**	373,5	528	901,5	108%
1999	**1080,69**	457,1	480	937,1	115%

2000	**1205,82**	504,84	524	1028,84	117%
2001	**1351,75**	502,83	732	1234,38	110%
2002	**1602,36**	541,35	916,4	1457,75	110%
2003	**1785,18**	615,39	836,06	1451,45	123%
2004	**1920**	665,8	862,2	1528	126%
2005	**1950**	763,83	899	1635,38	119%
2006	**2631,34**	751,92	916	1667,92	158%
2007	**3623,7**	829,616	973	1802,616	201%

عموماً يتضح لنا من الجدول أن قيمة الإيرادات العامة سجلت ارتفاعاً هاماً بين عامي 1977و2007 حيث ارتفعت من **27,9** مليار دج إلى**1802** مليار دج، وهذا ما تعكسه نسبة النمو السنوي المتوسط التي تمنحنا فكرة واضحة على هذا التزايد المستمر التي قدرت بـ **16,02%**، ومن الملاحظ أنّ الجباية العادية لم تغط سوى 45 % من مجموع النفقات، وقدّر معدل نموها المتوسط 10,66%، وبالمقابل غطت الجباية البترولية باقي هذه النفقات واستحوذت على أكثر من نصف مجموع الإيرادات بنسبة تفوق **54%** في متوسط الفترة وقدر معدل النمو السنوي المتوسط لها بـ23,18% .

وفي هذا الصدد يمكن تقسيم فترة الملاحظة إلى فترتين: ما قبل الإصلاحات وما بعدها؛ حيث بلغ معدل النمو السنوي المتوسط لإجمالي الإيرادات حوالي **15,78%** خلال الفترة الأولى من 1977 إلى 1990، مع تسجيل معدل نمو سالب واحد سنة 1987، فقد شكّلت الجباية العادية 56% من مجموع الإيرادات بمعدل نمو سنوي متوسط 17,44 % ، أمّا الجباية البترولية غطت 44 % من المجموع بمعدل نمو سنوي 13,87 %، وقد عرفت انخفاض حاد لمعدل نموها فاق نسبة **50%** سنة 1987، ويرجع ذلك إلى تقلّبات سوق النفط والأزمة العالمية التي شهدتها أسعاره، ولعل ذلك يفسّر تراجع معدل النمو الذي عرفه مجموع الإيردات. أما الفترة الثانية 1991-2007 فقد ارتفع معدل النمو السنوي المتوسط لإجمالي الإيرادات وبلغ حوالي **19,02%**، كما انعكست نسب مكوناته منه، حيث قدرت نسبة الجباية العادية 44 %، بمعدل نمو سنوي متوسط بلغ 14,88 %، في حين قدرت نسبة الجباية البترولية 56 %من إجمالي الإيرادات، حيث سجلت معدل نمو سنوي متوسط بلغ 18,18 %، ويعود ضعف الجباية العادية مقارنة بالجباية البترولية إلى الأسباب التالية خلال هذه الفترة إلى :

-زيادة الطلب على النفط وارتفاع أسعارها .

-حل بعض المؤسسات نتيجة التزام الدولة اتجاه المؤسسات الدولية بهذا الإجراء، مما أدى إلى انخفاض إجمالي الضرائب.

-كثرة الإعفاءات والتخفيضات الرّامية إلى تشجيع الإستثمار.

-وجود توجه كبير نحو التهرب االضريبي الناجم عن الحجم الكبير للقطاع الموازي، فضلاً عن ضعف تأهيل الإدارة الضريبية.

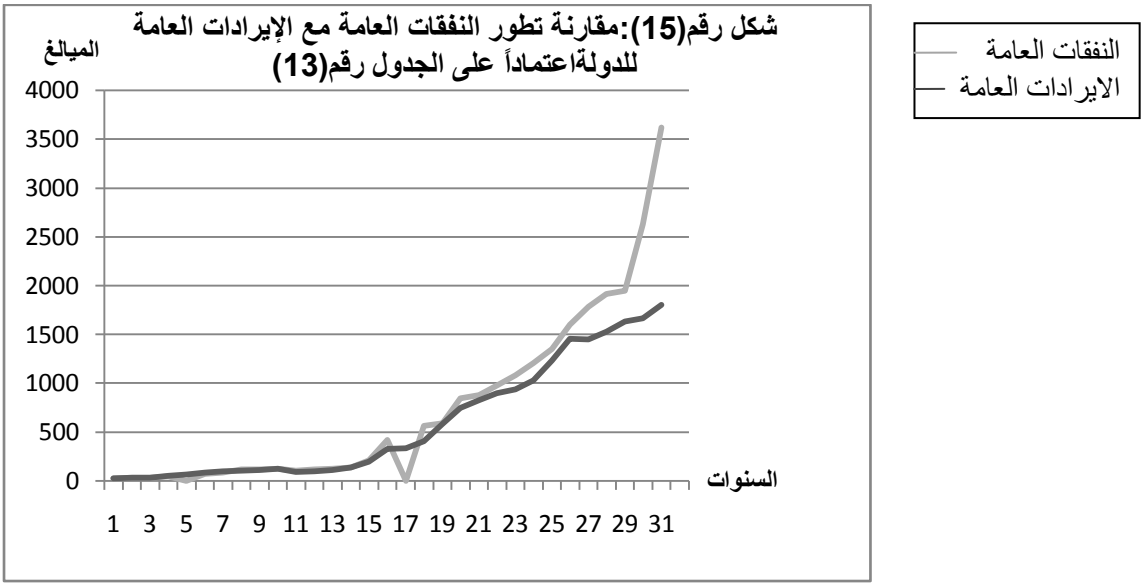

وبمقارنة تطور الإيرادات العامة مع تطور النفقات العامة فقد سجلت هذه الأخيرة في نفس الفترة معدل نمو متوسط قدر بـ 20,27% و هو يعتبر مرتفعاً عن المعدل الذي سجله تطور الإيرادات، وما يؤكّد ذلك نسبة النفقات من الإيرادات التي بلغت في المتوسط 112,62% بمعدل نمو سنوي متوسط قدر بـ 3%، وكان معدل نمو النفقات في الفترة الأولى أقل نسبياً عن معدل نمو الإيرادات حيث قدر 12,32 % ، وقد سجلت سنة 1987 معدل نمو سالب بنسبة 20%، بحيث لم تتمكن الإيرادات من تغطيتها كلها فكان متوسط نسبة النفقات من الإيرادات 97% بمعدل نمو سنوي متوسط قدر بـ 1%، أما في الفترة الثانية فقد قفز معدل النمو المتوسط للنفقات إلى 26,82% ، وارتفع متوسط نسبتها من الإيرادات العامة إلى 125 % بمعدل نمو متوسط 4,86 %، وهذا يجد تفسيره في ارتفاع الإيرادات النفطية خاصة في بداية الفترة، ونشير هنا إلى معدل نمو سالب أواخرها ولكنه كان بسيط بنسبة **1%** سنة 2003، تسبب فيه انخفاض معدل نمو الجباية البترولية في نفس السنة بنسبة **9%**، تلتها معدلات نمو رغم أنها كانت موجبة لكنها ضئيلة جداً وبطيئة مقارنة بالسنوات السابقة تراوحت بين **1%** و**8%**.

عموماً ما يمكن استنتاجه من كل هذه الملاحظات أن حجم النفقات العامة يتأثر بانخفاض أو بارتفاع حجم المقدرة التمويلية وبالأخص الإيرادات النفطية المتأثرة بالأسعار العالمية، علماً أن الجباية العادية لم تعرف أي انخفاض طوال فترة المشاهدة وكان معدل نموها متقارب خلال الفترتين. وربما لاحظنا انخفاض في معدل نمو النفقات عند بداية الإصلاحات حيث ارتفعت نسبة نمو الإيرادات بنسبة **40,5%**،

وكانت النفقات قد زادت بنسبة **22%** فقط، والدولة هنا بصدد تطبيق سياسة ترشيد النفقات العامة وتخفيضها.غير أنه عند بداية الألفية سجلت النفقات العامة زيادة مستمرة خاصة خلال السنتين الأخيرتين حيث سجّلت النفقات العامة ارتفاعاً ملحوظاً ففاقت نسبتها إلى إجمالي الإيرادات **200%**، ما يدل على أن هذا الإرتفاع لم تكن له علاقة بارتفاع الإيرادات أو الجباية النفطية التي قدر معدل نموها بـ **1%** فقط، مع العلم أن معدل نمو النفقات كان **37%**.[221] ص67

3.4. تحليل تغير بنية الإنفاق العام حسب القطاعات في الجزائر

تعرضنا فيما سبق إلى تحليل تغير حجم النفقات العامة عبر الزمن ، وفي سياق ذلك لاحظنا أن هيكلها العام عرف تحولات من ناحية الحجم، فنفقات التجهيز أصبحت تشكل جزءاً هامًا من إجمالي النفقات، في حين سجّلت نفقات التسيير تراجعاً معتبراً، فيا ترى ما هي المجالات التي استفادت من هذه التغيرات ؟ وكيف كان توزيع النفقات؟ ، للإجابة على هذا السؤال قمنا بتقسيم هيكل النفقات إلى قطاعات نحسبها تعطي صورة حقيقية عن الواقع الاقتصادي والاجتماعي للدولة، وقد تناول هذا المبحث تصنيف القطاعات ، وتطور نسب الإنفاق حسب القطاعات ، ثم تطرق إلى مقارنة نسب توزيع الإنفاق على القطاعات ؛ وبهدف تسهيل الدراسة من ناحية ولأسباب موضوعية متعلقة بالتغيرات التي عرفها الإقتصاد الجزائري رأينا أنه من الضروري تقسيم فترة الملاحظة إلى فترتين جزئيتين الفترة الأولى من 1974 إلى 1990، والثانية من 1991 إلى 2007 ، وذلك راجع لعدة اعتبارات منها:

- لاكتشاف أهم التغيرات التي شهدتها مختلف القطاعات كان من الضروري القيام بمقارنة فترة الإصلاحات بالفترة التي سبقتها، فعمدنا أن يكون عدد السنوات لكل فترة متساوي.

-اعتباره مجال زمني لا بأس به يغطي فترتين مختلفتين من مسيرة التنمية الإقتصادية في الجزائر، كما شهد برامج وتوجهات متعددة للسياسة الإقتصادية الناتجة عن الإندماج التدريجي للجزائر للعولمة.

-توفر تفاصيل تقسيم الإعتمادات المالية حسب التقسيم الإداري المتبع في هذا البحث.

1.3.4. تصنيف القطاعات

إنّ هذا التوزيع يسمح لنا بجمع وتصنيف النفقات حسب الأهداف المبتغاة من قبل الدولة، وقبل البدء في التحليل ارتأينا جمع وتصنيف النفقات في جدول الملحق رقم (3) ، حتى يمكن لنا إجراء مقارنة ما بين الأهداف المبتغاة من قبل الدول الدولة، والقيمة المخصصة لكل منها. وقد تم تصنيف القطاعات المعتمدة في الدراسة والتي تشكل قطاعات الإقتصاد الوطني إلى إحدى عشر قطاع على النحو التالي:

- قطاع الصناعة والطاقة: يعتبر قطاع الصناعة من القطاعات الهامة لأي اقتصاد، إذ يعول عليه لقيادة التنمية الإقتصادية، ويتشكل من نفقات الصناعة والمناجم، الصناعات الصغيرة والمتوسطة، إعادة الهيكلة

الصناعية والمساهمة، الصناعة الثقيلة والخفيفة، الصناعات البتروكيمياوية، السياحة والصناعات التقليدية، فضلاً عن الإستثمارات النهائية الموجهة للصناعة ومؤسسات الإنجاز في ميزانية التجهيز والمساهمات المؤقتة للمؤسسات الإقتصادية العمومية.

- قطاع الفلاحة والري : ويتشكل من النفقات ذات الطابع النهائي في ميزانية التجهيز بالإضافة إلى النفقات ذات الطابع المؤقت المخصصة في إطار التسيير الذاتي للمؤسسات العمومية وتشمل هذه النفقات : الفلاحة، الصيد البحري، الموارد الصّيدية، الري واستصلاح الأراضي، الغابات والتشجير، التنمية الرّيفية، المياه، الثورة الزراعية.

- قطاع الخدمات : يتكون هذا القطاع من نفقات النقل، التخزين، التوزيع، الإتصال، البريد والمواصلات، السكن والتهيئة العمرانية، التجارة، الأشغال العمومية.

- قطاع الصحة : ويشمل هذا القطاع نفقات الرعاية الصحية وإصلاح المستشفيات.

- قطاع الإدارة : كل النفقات التي تدخل في هذا القطاع هدفها تمويل المصالح الإدارية ، مصالح الأمن والنشاط الدبلوماسي، إنها تتعلق أساساً بسير المرافق العامة واللازمة لقيام الدولة، رئاسة الحكومة، وزارة الشؤون الخارجية، وزارة العدل، وزارة الداخلية، وتشمل كل النفقات المتعلقة بالهيئات السياسية والبرلمانية (بند السلطات العمومية)، المساهمة وتنسيق الإصلاحات المتضمنة في ميزانية التسيير، فضلاً عن النفقات الموجهة لبناء المنشآت الإدارية، مخططات البلدية للتنمية، النشاط الدولي الموجودة في ميزانية التجهيز.

- القطاع الإجتماعي والثقافي : يشمل تلك النفقات المخصصة لإشباع حاجات مختلف فئات السكان في الشؤون الإجتماعية، المجال الثقافي،الشبيبة والرياضة، الإعلام والإتصال، التضامن الوطني والعائلة، بالإضافة إلى الإستثمارات المخصصة للبيئة التحتية الإجتماعية والثقافية في ميزانية التجهيز.

- قطاع المنشآت الإقتصادية : ويشمل النفقات المخصصة لبناء السدود والطرق والمواصلات السلكية واللاسلكية، والمنشآت الأساسية للسكك الحديدية، وكل المرافق الضرورية لسير المؤسسات الإقتصادية.

-قطاع العمليات المالية: يتضمن النفقات المخصصة لخدمة الدين العمومي من ميزانية التسيير وعمليات برأسمال في ميزانية التجهيز (مبالغ إعادة هيكلة المؤسسات العمومية، تخفيض الفوائد...).

- قطاع الدفاع: تشمل جميع النفقات العسكرية.

-التربية والتكوين: يتعلّق بالنفقات الخاصة بمجالات التعليم، الجامعات والبحث العلمي والتكنولوجيا، والتكوين المهني، والإعلام الآلي في ميزانية التجهيز.

- نفقات غير مخصصة: وهي نفقات مختلفة غير المخصصة في ميزانية الدولة أو تلك التي لا تنتمي لأي قطاع من القطاعات السابقة، أغلبها أعباء مشتركة، بالإضافة إلى المواضيع المختلفة والبرامج الخاصة.

2.3.4. تطور نسب الإنفاق حسب القطاعات

نشير أنه بغرض استبعاد أثر التضخم تم استخدام نسبة إنفاق القطاع إلى الإنفاق الإجمالي، وبالتالي فإن الأشكال التالية مستخرجة من قيم جدولي الملحقين (5) و(6) المستخلصين من جدولي الملحقين (4) و(3) على التوالي، وذلك بقسمة كل مبالغ الجدولين على المبلغ الإجمالي لكل قطاع، كما أنه كل شكل يحتوي على منحنيين يخص كل واحد منها فترة معيّنة، بغية أن نلمس أهم التغيرات التي حصلت في الفترة الثانية ونحللها.

1.2.3.4.قطاع الصناعة والطاقة:

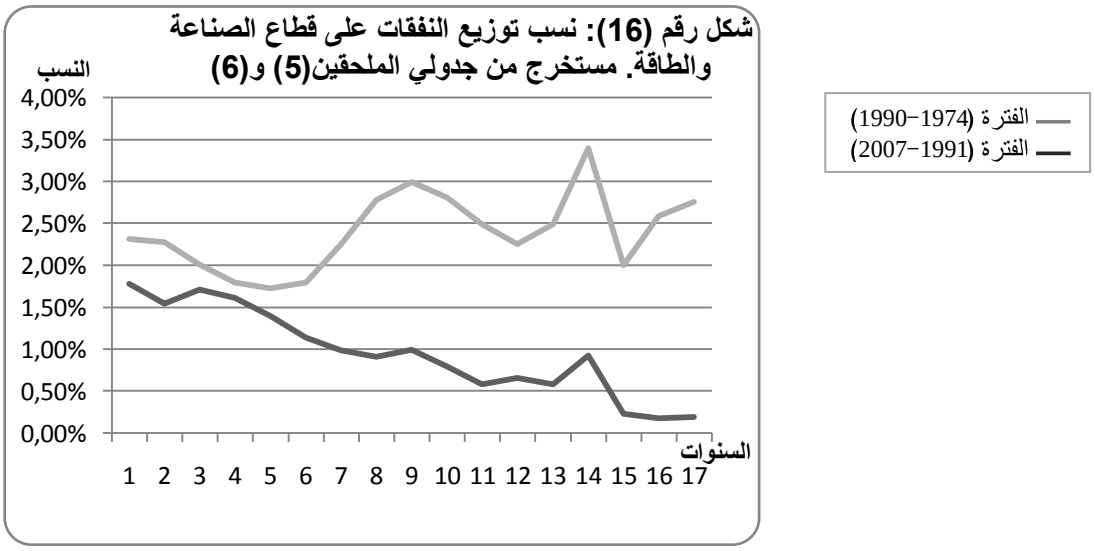

- نلاحظ من خلال البيان أعلاه أن السلسلة تتذبذب في الفترة الأولى بشكل حاد، فنسبة الإنفاق على قطاع الصناعة بدأت بالتناقص انطلاقا من القيمة **2,3 %** سنة 1974 وصولاً إلى أخفض نسبة سنة 1978 بقيمة **1,73%**، ثم عاد ليرتفع تدريجياً وتترجم الزيادة المستمرة للنفقات المخصصة لتدعيم هذا القطاع، بهدف مساهمتها في إنجاز المشاريع المبرمجة في مختلف المخططات التنموية، وقد عرف أعلى نسبة سنة 1987 قدرت بـ **3,4 %** من مجموع الإنفاق، لتسجل هبوطاً حاداً مفاجئاً مباشرة في السنة الموالية، وبدأت النسب لترتفع لكن بشكل بطيء نوعاً ما.

- أما الفترة الثانية التي شهدت عملية الإصلاحات فإن نسب توزيع النفقات على قطاع الصناعة والطاقة عرفت تراجعاً مستمراً، حيث سجلت في بداية الفترة نسبة منخفضة مقارنة بنسب الفترة السابقة قدرت بـ **1,78%** لتصل في نهايتها إلى **0,19 %** ، ويعود هذا التناقص إلى تغير استراتيجية التنمية إلى النمو المتوازن حيث تخلت الدولة عن تمويل الإستثمارات المخططة ودخلت عهدا جديدا في تسيير الإقتصاد.

2.2.3.4. قطاع الفلاحة والري :

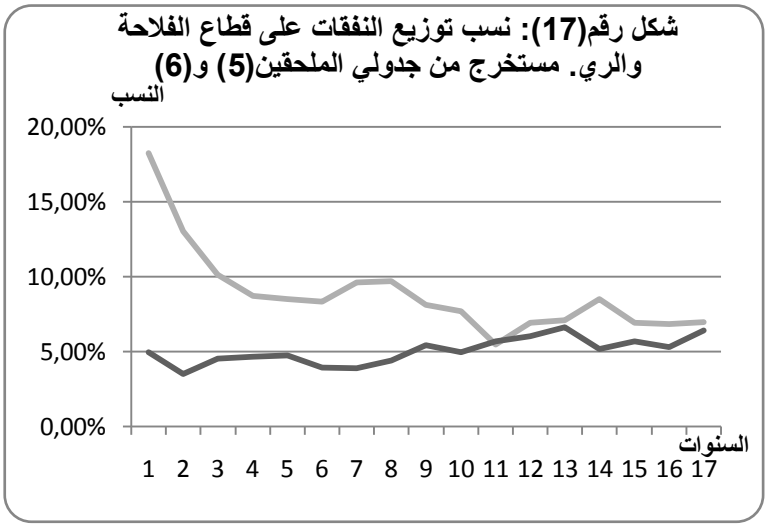

ما يمكن ملاحظته من خلال المنحنى أن نسب الإنفاق على قطاع الفلاحة والري انخفضت في بداية الفترة من **18%** إلى **8%** سنة 1979، ثم ارتفعت قليلاً سنة 1980 لتصل 9%، لتعاود الإنخفاض وبدرجة أقل من السابق.

أما في الفترة الثانية انخفضت النسبة في البداية، ثم ارتفعت نسبياً ابتداءاً من سنة 1992، وبقيت مستقرة نوعاً ما حيث تراوحت بين **4%** و**6%**ومقارنة بالفترة السابقة فإن نسب الإنفاق على هذا القطاع كانت أقل ولم تصل حتى إلى نصف أعلى قيمة عرفتها.

3.2.3.4.قطاع الخدمات :

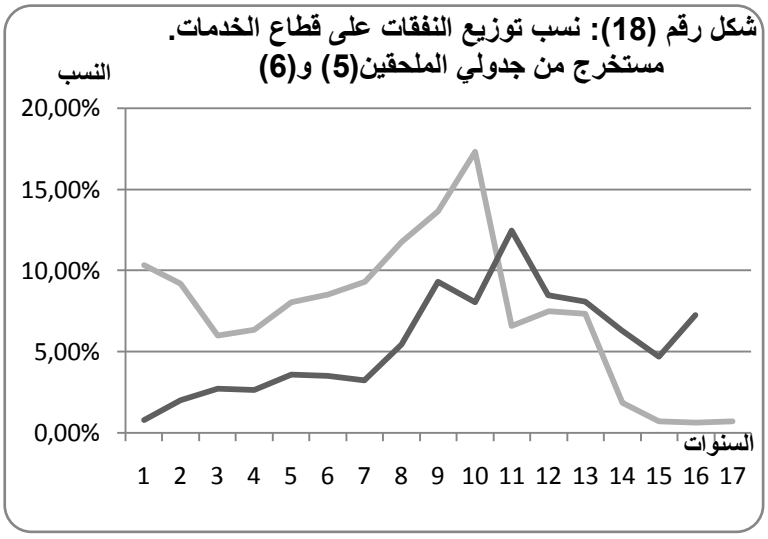

خلال الفترة الأولى نلاحظ أن نسبة الإنفاق على الخدمات من إجمالي النفقات عرفت تراجعاً نسبياً حيث وصلت إلى **6%** سنة 1978 بعدما كانت **10%** في بداية الفترة، ثم عادت لترتفع تدريجياً إلى أن وصلت إلى ذروتها سنة 1983 بنسبة **17%**، لتشهد هبوطاً حاداً مباشرة في سنة 1984 حيث قدرت نسبتها**6%**،وبقيت في تراجع إلى أن وصلت إلى إلى أدنى مستوياتها سنة 1990 بنسبة**0,7 %**.

أما الفترة الثانية فقد عرفت نسبة الإنفاق على قطاع الخدمات انتعاشاً ملحوظاً مقارنة بالفترة السابقة حيث بدأت بالقيمة الدنيا **0,7%** إلى أن بلغ **12%** سنة 2001، ولعل سبب ذلك يرجع إلى أن الفترة تميزت بضخامة مشاريع لبناء شبكات النقل والمواصلات، وقد تراجعت النسب بشكل متفاوت أقلها كانت سنة 2005 بنسبة **4%**، لتنهي الفترة بنسبة مرتفعة نسبياً قدرت بـ**9%**.

4.2.3.4.قطاع الصحة :

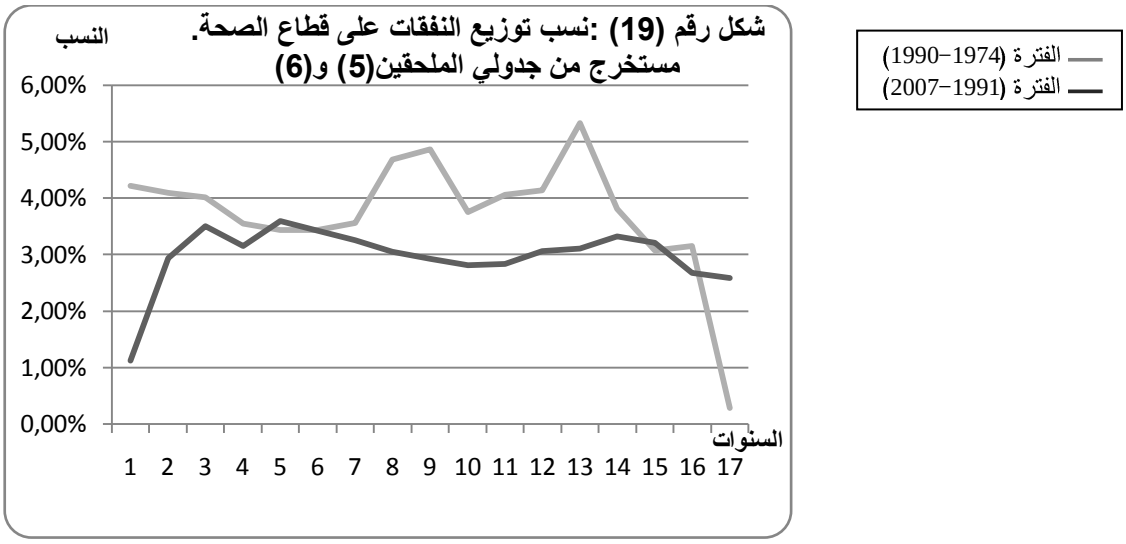

بالنسبة لقطاع الصحة فإن النفقات المخصصة له عرفت استقراراً نسبياً تراوحت بين **3%** إلى **4%** كنسبة من إجمالي النفقات، غير أنها سجلت انخفاض مفاجئ سنة 1990 حيث وصلت إلى حدود **0,2%**.

وقد ارتفعت قليلاً بداية الفترة الثانية لكنها حافظت على استقرارها بين **2%** إلى **3%** إلى آخر الفترة، ومقارنة بالفترة السابقة فإن تطور نفقات الصحة بعد الإصلاحات نلاحظ أقل تذبذب بكثير، حيث كانت سياسة الدولة اتجاه هذا القطاع شبه مستقرة، إذ أنها تصل إلى النسب المرتفعة التي شهدتها سابقاً، كما أنها لم تبلغ المستوى المتدني الذي وصل إلى **0,2%**. لكنها كانت منخفضة نوعاً ما، وذلك بسبب تخلى الدولة عن مسؤولياتها وفسح المجال أمام الخواص والمستثمرين في مجال الصحة.

5.2.3.4. قطاع الإدارة :

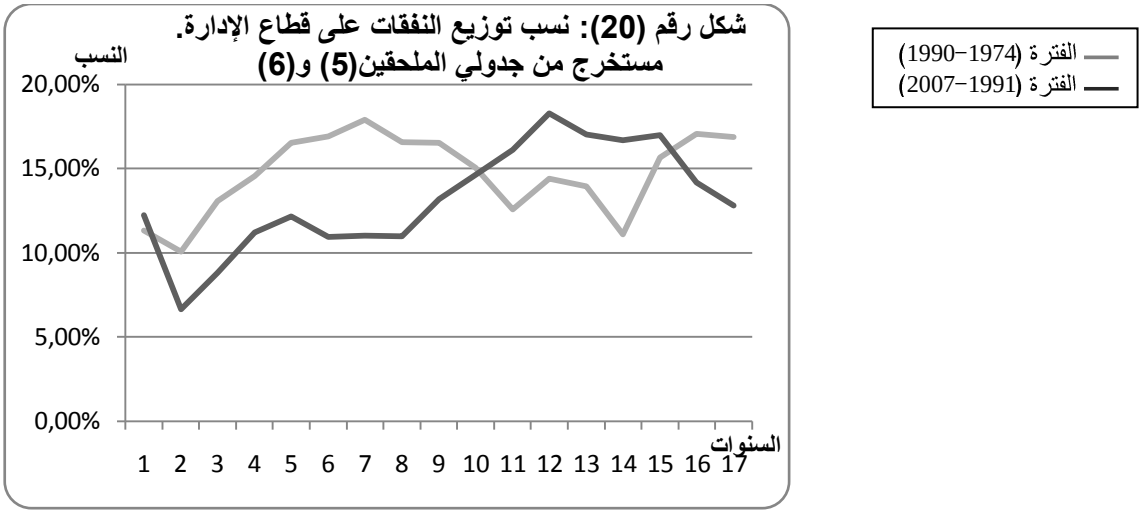

من المنحنى نلاحظ أن نسب توزيع النفقات على قطاع الإدارة العامة من مجموع النفقات كانت معتبرة إذا ما قورنت بالقطاعات السابقة، ففي الفترة الأولى عرفت انخفاضاً بداية الفترة سرعان ما ارتفع وبلغ **16%**، حافظت عليه قليلاً ثم عادت لتتراجع تدريجياً إلى حدود **11%** سنة 1987، فعرفت بعدها ارتفاعاً ملموساً إلى غاية نهاية الفترة.

أما الفترة الثانية فنسب الإنفاق على هذا القطاع لم تذهب بعيداً عن الفترة السابقة، تميزت بتزايد نسب الإنفاق على القطاع الإداري بشكل مضطرب لكنها تتراوح في نفس الحدود خاصة سنوات 2002 و2005 التي شهدت أكبر النسب، غير أنها عرفت انخفاضاً ملموساً بداية الفترة وصل إلى**8 %**.

إن التحليل الدقيق لهيكل النفقات المخصصة لهذا القطاع يبين أن وزارة الداخلية والجماعات المحلية، والإدارة العامة والأمن ومصالح الحكومة في ميزانية التسيير أخذت نسب معتبرة من مجموع الإنفاق الحكومي، ويرجع نموها بشكل متواصل أساساً إلى نمو أجور موظفي الدولة، وتدعيم القطاعات الإدارية ومصالح الأمن، فضلاً عن نفقات العلاقات البرلمانية إبتداءاً من سنة 1998، ونفقات الإنتخابات والمساهمة و تنسيق الإصلاحات.

وفي هذا السياق نشير إلى النفقات المخصصة للنشاط الدولي التي كانت مرتفعة خلال الفترة الأولى ممّا يعكس الدور الذي لعبته الجزائر على الساحة الدولية والإقليمية وحركة عدم الإنحياز، خاصة في نهاية السبعينات، وانخفضت في الفترة الثانية بشكل ملحوظ نتيجة تقلص النشاط الدولي للجزائر نظراً للوضعية السيئة والأزمة التي مرّت بها، حيث عكف المسؤولين في محاولة حل المشاكل الداخلية.

6.2.3.4.القطاع الإجتماعي والثقافي:

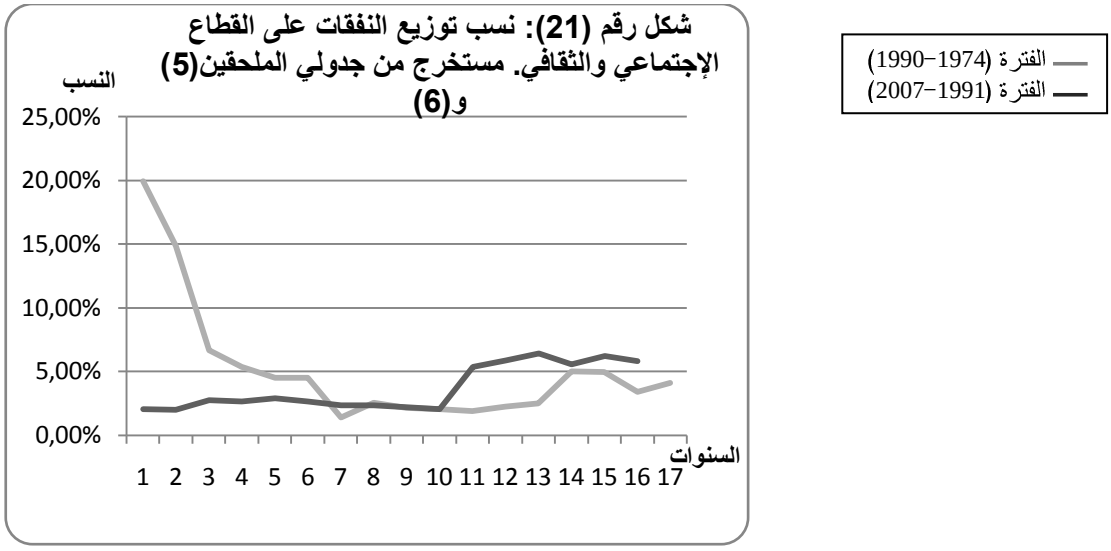

تميزت الفترة الأولي بتناقص نسب الإنفاق المخصصة للقطاع الإجتماعي والثقافي حيث شهدت هبوطاً حاداً بداية الفترة من نسبة **19%** وصولاً إلى **1%** سنة 1980، واستمر هذا الإنخفاض متأرجحاً لكنه لم يتعد حدود **4%**.

أما الفترة الثانية فقد شهدت استقرار شبه تام لمدة **9** سنوات متتالية في حدود **2%**، ثم ارتفعت وصولاً إلى **6%** سنة 2003، محافظة عليها إلى نهاية الفترة.

للإشارة إن انخفاض نسبة الإنفاق على هذا القطاع راجع إلى سياسة الإنفتاح والإصلاحات المنتهجة من طرف الدولة، والتي تقضي بتقييد الإنفاق والتوقف عن الإنجاز الجديد للمرافق العمومية ذات الطابع الإجتماعي، إلى جانب عرقلة سير العمل في المرافق الموجودة، غير أنها عرفت تطوراً طفيفاً نهاية الفترة نتيجة إرتفاع المنح والمعاشات للمجاهدين، والمنح العائلية ومنح البطالة ومنح الإرهاب، بالإضافة إلى الإعتمادات المعتبرة لوزارة الثقافة تحضيراً لتظاهرة الجزائر عاصمة الثقافة العربية.

7.2.3.4.قطاع المنشآت الإقتصادية:

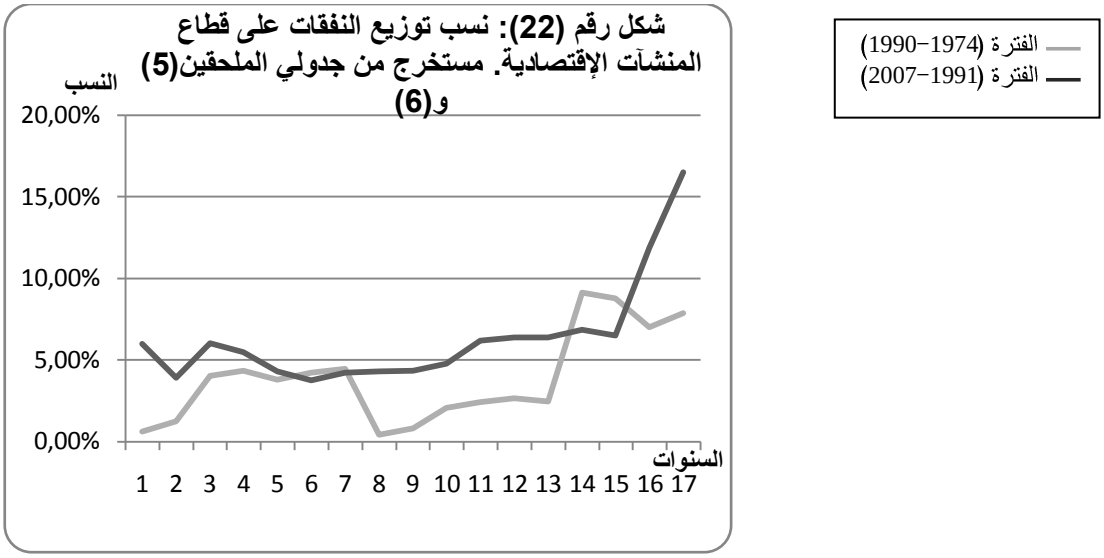

تطورت نفقات هذا القطاع من1974 بنسبة **0,6 %** إلى 1979 بنسبة **4 %** ، ثم سجلت انخفاضاً إلى **0,4%** سنة 1981 ، ثم عادت للارتفاع لتصل إلى**9 %** سنة1987؛ لتعود لتتراجع إلى نهاية الفترة.

أما الفترة الثانية فقد شهدت انخفاضاً في بدايتها من **6%** إلى **4%** ثم عاودت الإرتفاع لتبقى محافظة على استقرارها إلى غاية سنة 2005 حيث سجلت ارتفاع مفاجئ وصل إلى **16%** آخر الفترة. ولعل السبب الرّئيسي لإعادة الإعتبار لهذا القطاع يعود إلى إعادة بناء البنية التحتية المخربة خلال سنوات تردي الوضع الأمني، بالإضافة للإهتمام المتزايد بالإستثمار وتوفير الشروط الأساسية لجذبه وتحسين المرافق الضرورية له، وكان ذلك أهم جزء لإجراء الإصلاحات الإقتصادية، وهذا ما نلمسه في الجدول الموالي:

جدول رقم (14) : مساهمة القطاع العام في الناتج الخام(1995-2004).[113] ص166

البيان	1995	2000	2001	2002	2003	2004
الاستثمار الإجمالي	24,2	22,4	28,7	30,4	33	34,4
القطاع العام	7,2	7,2	10,1	10,1	11,8	12,2

نلاحظ مساهمة الاستثمار الإجمالي في الناتج الداخلي الخام ارتفعت سنة 2004 مقارنة بسنة 1995 بمعدل سنوي قدر بـ **43%**، لتسجل نسبة **34,4%** ، ومنه فـالقطاع العام سجل بدوره ارتفاع خلال هذه

الفترة، حيث كانت مساهمته **7,2%** سنة 1995، وبلغت **12,2 %** سنة 2004، ويرجع ذلك إلى الإهتمام الكبير الذي أولته الدولة لهذا القطاع والزيادة التي سجلتها القطاعات خارج المحروقات في الناتج الداخلي الخام خلال هذه الفترة إلى جانب البرامج الخاصة التي قامت بها الدولة لتفعيل دور القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني .

8.2.3.4.قطاع العمليات المالية:

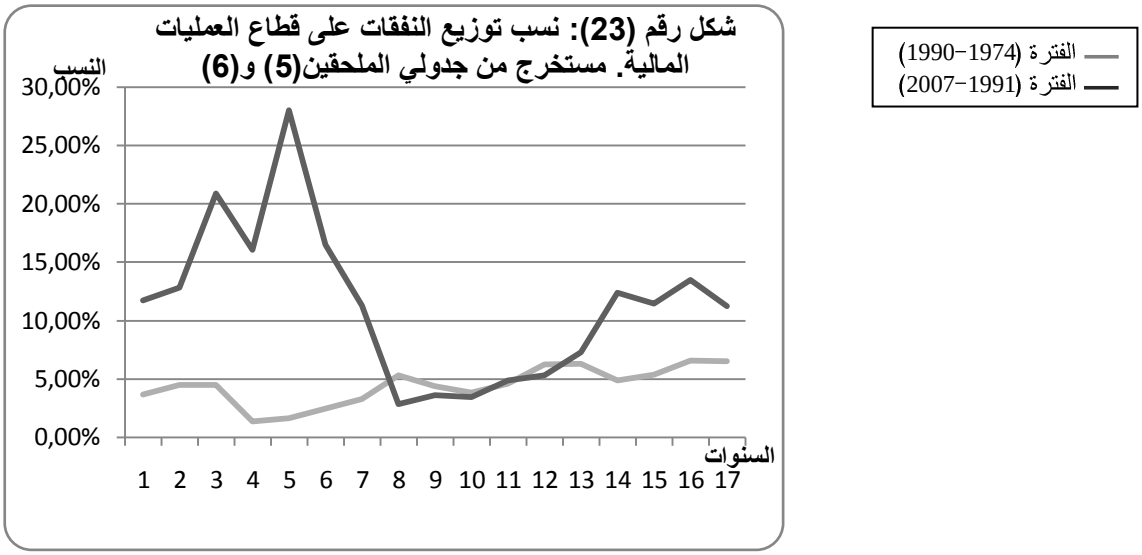

ما نلاحظه من خلال المنحنى اتجاه نسب الإنفاق على العمليات المالية التي تشمل خدمات الدين العمومي وإعادة الهيكلة نحو الإرتفاع بداية من سنة 1974 إلى غاية 1976، ثم عرفت تراجعاً في السنة الموالية حيث بلغت النسبة **1%** ، بعدها عادت لترتفع إلى أن استقرت في حدود **6%** أواخر الفترة.

أما الفترة الثانية أين زادت شدة الإرتفاع نظرا لبداية الإصلاحات في مجال إعادة الهيكلة المالية للمؤسسات العمومية، ثم قفزت هذه النسبة إلى **27%** سنة 1995، هذا الإرتفاع الحاد مرده إلى ارتفاع التخصيصات في صندوق تطهير هذه المؤسسات، ثم انخفضت هذه النسبة تدريجيا لتصل إلى **2%** فقط سنة 1992، بعدها ارتفعت بشكل متفاوت إلى أن قاربت حدود **11%** سنة 2007. للإشارة فإن عملية التطهير أوجبت إعادة هيكلة المؤسسات المحلية العمومية، وتنازل الدولة عن حماية القطاع الصناعي وتخليها عن الدعم المالي، فحسب مشروع التقرير السنوي للمجلس الإقتصادي والاجتماعي حول الوضع الإقتصادي في الجزائر للسداسي الثاني لسنة 1998 يظهر أنه في ظرف سنتين ونصف عدد المؤسسات المغلقة أو المنحلة وصل إلى **100** مؤسسة نتج عنها **400000** عامل مسرح، وحسب مفتشية العمل فإن عدد المؤسسات التي لجأت إلى تقليص بسيط وصل إلى **1138** مؤسسة نذكر منها **739** مؤسسة عمومية محلية و**306** مؤسسات عمومية والباقي **93** مؤسسة تنتمي إلى القطاع الخاص، وبالتالي فقد كان عدد المسرحين من **81882** سنة 1998 إلى **13671** سنة 1999، أي ما يعادل انخفاض نسبة **83%**، خلال

السداسي الثاني لسنة 1999 ارتفع عدد المسرحين إلى **13600** سنة 2000، فأصبح العدد المجمع للأشخاص المسرحين ارتفع إلى **500000** شخص.[222]

كما أن ارتفاع حجم العمليات المالية في بداية الفترة الثانية يفسّر بتطور حجم نفقات الدين العام التي تعتبر عامل أساسي في تحديد الوضعية المالية للبلاد، وهذا ما يؤكد مدى الضغوطات التي تعرضت لها الجزائر في التسعينات نظراً للوضعية السيئة التي كانت تتخبط فيها.

9.2.3.4.قطاع الدفاع:

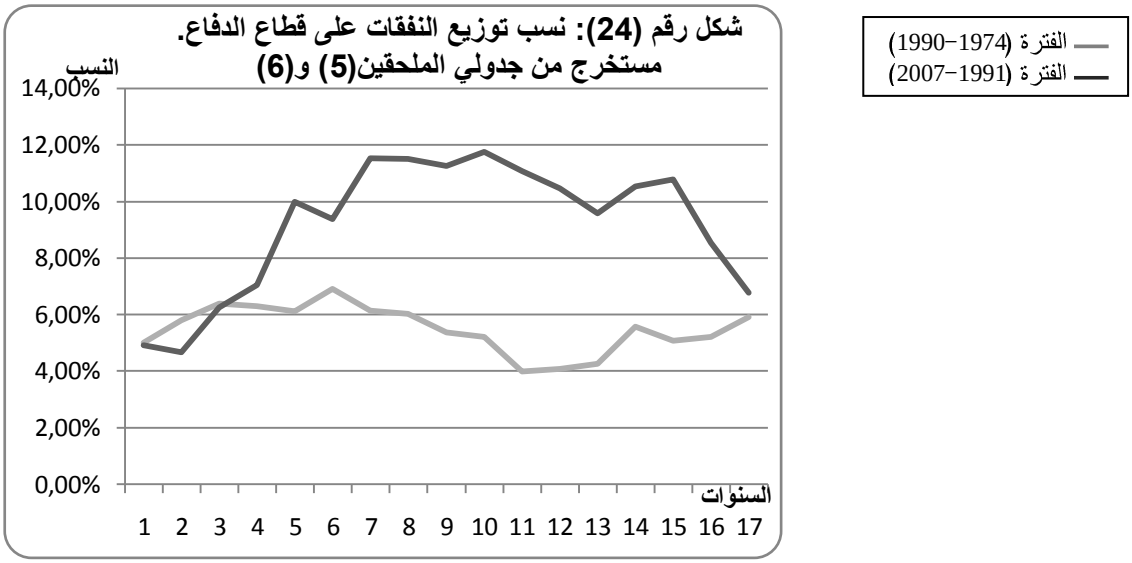

ما نلاحظه من خلال المنحنى اتجاه نسب الإنفاق على الدفاع إلى الإرتفاع قليلاً بمعدل **1%**، ثم الإنخفاض انطلاقا من سنة 1976 حتى سنة 1986 حيث بلغت **4%**، ثم عادت لترتفع بعدها إلى **5%** وصولاً لآخر الفترة .

وفي الفترة الثانية حيث عاشت الجزائر عدم استقرار الأوضاع الأمنية في بدايتها عرفت نسبة نفقات الدفاع من إجمالي النفقات تطوراً ملحوظاً إلى غاية سنة 2003 أين تراجعت نسبتها ووصلت إلى **6%** آخر الفترة بعدما كانت **11%** كحد أقصى.

10.2.3.4.التربية والتكوين

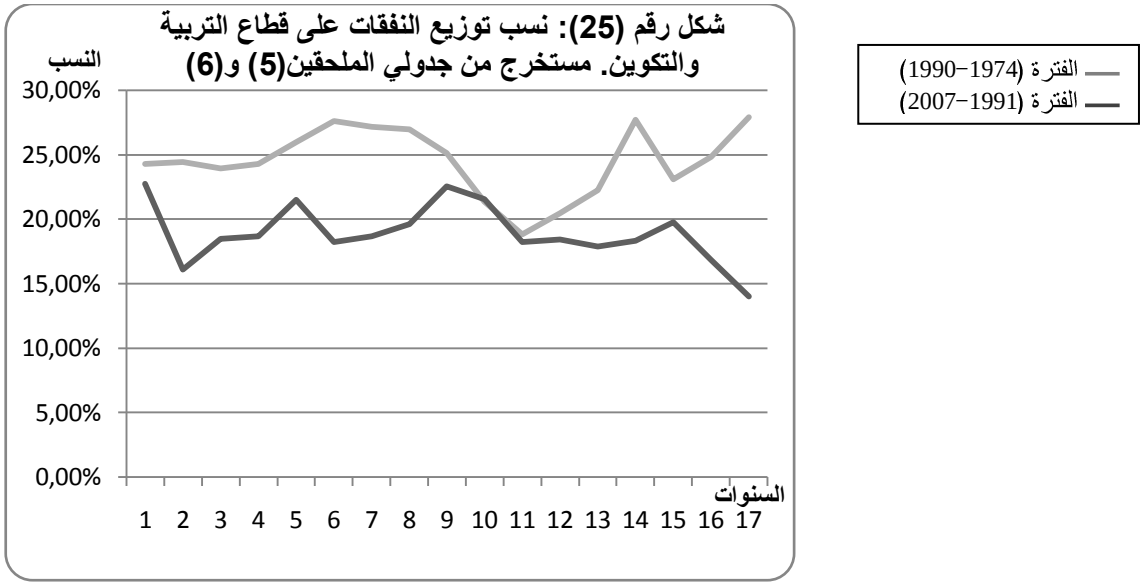

من خلال الشكل البياني يتضح لنا تطور نفقات هذا القطاع من سنة 1974 مستحوذاً على نسبة **24 %** من مجموع النفقات-وهي أعلى نسبة مقارنة مع القطاعات الأخرى- إلى **27%** سنة 1979، غير أنها عرفت تراجعاً تدرجياً إلى أن وصلت إلى نسبة **18 %**سنة 1983، وقد كانت أعلى نسبة مخصصة لهذا القطاع من مجموع النفقات سنة 1990 إذ وصلت إلى**28%**.

في الفترة الثانية لم تصل نسب النفقات على هذا القطاع إلى المستوى العالي الذي وصلته سابقاً لكنها بقيت محافظة على الحصة المعتبرة من مجموع الإنفاق، علماً أن وزارة التربية قد أخذت القسط الأكبر من هذه النفقات، وقد انخفضت بداية الفترة إلى **16%** سنة 1992، ثم انتعشت قليلاً لتصل إلى **21%** سنة 1999، وأخذت في الإنخفاض بعدها إلى أن وصلت إلى **14%** آخر الفترة حيث تضرر القطاع من خفض حصته بنسبة 26% مما سينعكس سلباً على مردوده.

11.2.3.4.نفقات غير مخصصة:

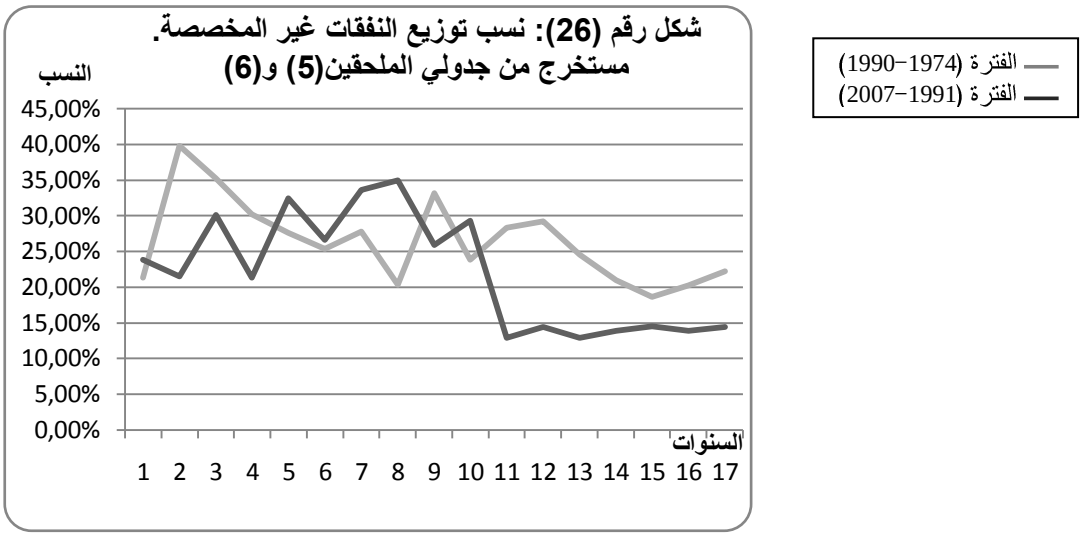

نلاحظ من خلال الشكل البياني أن حصة النفقات غير المخصصة ارتفعت خلال السنة الأولى للفترة بمعدل سنوي قدر بـ**85 %**، أي من **21%** إلى **39%**، حيث استحوذت على أكثر من ثلثي المجموع، ثم عادت لتنخفض تدريجياً وصولاً إلى نسبة **20%** سنة1981، لكن سرعان ما شهدت ارتفاع مفاجئ سنة 1982 لتسجل نسبة **33%** لتعود إلى التناقص إلى غاية **18%** سنة 1988.

أما في فترة الإصلاحات نلاحظ عدم انتظام نمو نسب النفقات غير المخصصة إذ أصبحت تتراوح تقلبات نسب الإنفاق على هذا الجانب في المجال **23%** و**29%** في الفترة الممتدة من 1991 إلى 2000، قم انخفضت بحدة إلى مستويات أقل خلال السنوات المتبقية تراوحت نسبها بين **12%** و**14%**، هذا الإتجاه يوحي بالسياسة الحذرة التي انتهجتها الدولة حيث أن هذه النفقات غير المخصصة في الميزانية الأولية سيتم استخدامها وقت الحاجة وذلك خلال السنة، وهي تتمثل في تغطية المساهمات الإجتماعية لمجموع موظفي الدولة، وإعانات للمعاهد التكنولوجية، وتدعيم أسعار المواد الأولية ذات الإستهلاك الواسع، إلى جانب تدعيم أسعار الأدوية المستوردة ، إن الحصة الموجهة للنفقات المشتركة هي المحافظة على القدرة الشرائية للمواطنين، وما استنتجناه من ارتفاع حصتها من إجمالي النفقات في الفترة الأولى وانخفاضها في الفترة الثانية ما هو إلاّ دليل على تخلي الدولة عن جزء من الإعتمادات المخصصة لها مثل ما تستدعيه متطلبات العولمة، وتجدر الإشارة هنا إلى أن تعمد الدولة تحرير الأسعار و تخليها عن دعم بعض السلع مع ارتفاع أسعارها في السوق الدولية سيؤدي لا محالة إلى ضعف القدرة الشرائية للمواطن فسعر القمح ارتفع من **200** إلى **500** دولار للطن بينما زادت أسعار الفرينة من **130** إلى **450** دولار للطن، أما الزيت فتضاعف من **700** إلى **1450** دولار، فيما زاد سعر مسحوق الحليب من **2000** إلى **5000** دولار للطن قبل أن يتراجع إلى حدود **4000** دولار حاليا.

3.2.4. مقارنة نسب توزيع الإنفاق على القطاعات

بعدما تعرّضنا إلى تغيرات نسب النفقات لكل قطاع على حدى في المطلب السابق نحاول هنا مقارنة نسب توزيع النفقات العامة على مختلف القطاعات خلال فترتي الدراسة وذلك حسب ما يوضحه لنا الشكل التالي؛

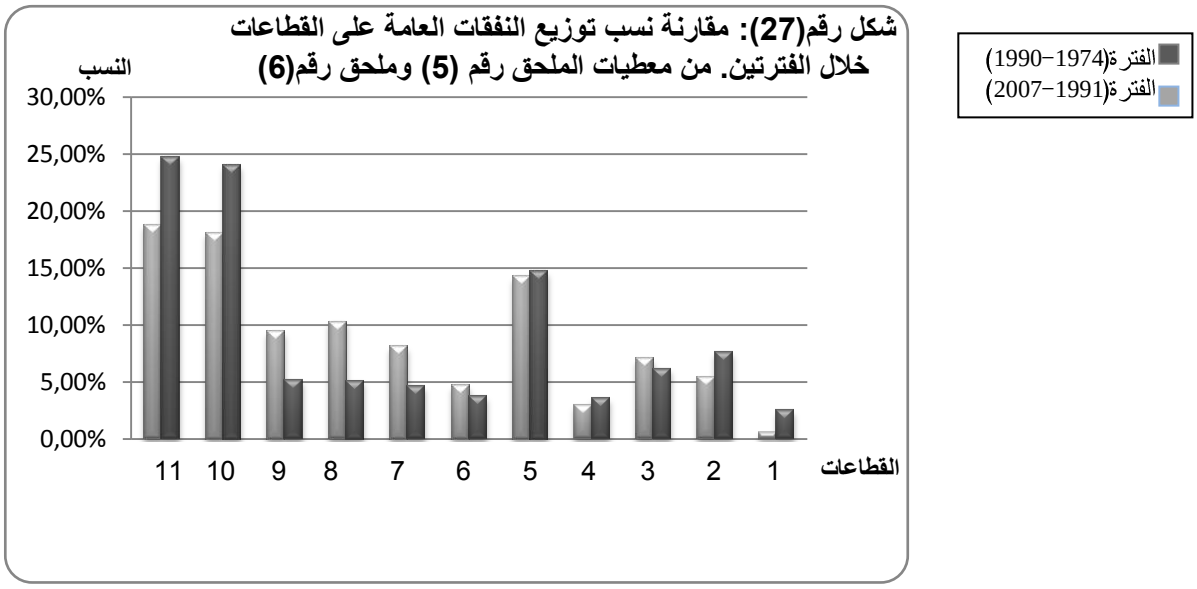

بشكل عام وحسب النسبة المتوسطة للفترة لكل قطاع الملاحظة من الشكل نجد أن أكبر حصة كانت من نصيب النفقات غير المخصصة المساوية لـ **24,72 %** في الفترة الأولى، و **18,81%** في الفترة الثانية، وهذا راجع للإهتمام الكبير الذي توليه الدولة لحماية المواطن من ناحية القدرة الشرائية، وقد خصصت لتغطية الإعانات الاجتماعية لعمال مختلف القطاعا ، وحظي بهذه كل من المعاهد التكنولوجية، والتربية الوطنية، والنقل بالسكك الحديدية، تعويضها لها عن الخسارة المتوقعة الحدوث عند خفضها لأسعار نقل الموظفين، وتقديم الخدمات وإعاناتها لأفراد الطبقة المتوسطة والمحرومة، فالدولة تحملت أعباء التكوين، النقل والتعويضات الاجتماعية، ممّا سمح لها بالتدخل في تسيير حركة التنمية، وتوزيع المداخيل على القطاعات المختلفة لتنمية المجتمع، وتجسد هذا في الإعانات الموجهة لحماية الأسعار والمنتوجات المختلفة من مواد إستهلاكية واسعة كالحليب والسكر، القمح والمواد الغذائية المحولة من العجين، وهذا بغية الحفاظ على القدرة الشرائية للمواطنين في فترة ارتفاع الأسعار المطبقة على الإنتاجين، الوطني والمستورد، وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن الإعتمادات المخصصة لهذا القطاع تشهد تراجعاً كبيراً إثر تطبيق الإصلاحات وتخلي الدولة عن جزء من هذه الإعانات لكنها حافظت على أكبر حصة من مجموع النفقات العامة.

أما ثاني نسبة والتي قدرت بـ **24,01 %** في الفترة الأولى، و **18,08%** في الفترة الثانية خصصت لقطاع التربية، نظراً لاهتمام الدولة البالغ بتعميم التعليم وخفض درجة الأمية، والرفع من المستوى التعليمي للأفراد، لما يشغله ذلك من دور كبير في تنمية البلاد، من خلال تخريج القيادات العلمية والتربوية والاقتصادية فهذا القطاع نميز فيه التعليم الابتدائي والثانوي الذي يشكل خمس ميزانية التسيير، بالإضافة إلى التعليم العالي والبحث العلمي، والتكوين المهني، وقد كان للتعليم الابتدائي والمتوسط والثانوي القسط الأوفر من الإعتمادات المخصصة للقطاع، والتوجيه الحقيقي لها إستفاد منه العمال والأساتذة والموظفين بصورة عامة، بغية تأهيل وتطوير آليات الأداء المدرسي بالإضافة إلى المنح وشبه المرتبات الموزعة على الطلبة،

النسبة الثالثة كانت من نصيب القطاع الإداري **14,73%** في الفترة الأولى و **14,23 %** الفترة الثانية.ما يدل على حفاظه على نفس مستوى الدعم والإهتمام لما يوليه من أهمية لضمان السير الحسن والتنظيم المحكم لمختلف المؤسسات الإدارية، الأمنية والسياسية الداخلية والخارجية.

وللإشارة فإن القطاعات الثلاث حافظت على مراتبها المتقدمة فيما يخص نسبها وحصصها من الإنفاق الإجمالي.

وتراجع قطاع الفلاحة والري الذي كانت رتبته رابعة في الفترة الأولى إلى المرتبة التاسعة في الفترة الثانية، أي من **7,63 %** إلى **5,45%**، فقد أولت الجزائر في السابق أهمية قصوى لهذا القطاع، وقامت بتدعيمه بتوفير كل ما تملكه من موارد مائية وبشرية -إعادة توزيع المستثمرات الفلاحية-ومادية تتعلّق بالتحكم التقني في هذا المجال وإدخال المكننة والبحوث التي توفرها المخابر المتخصصة وتأهيلها من أجل إنجاح سياسة التنمية المسطّرة، لكن في مرحلة الإصلاحات تخلّت عنه نسبياً؛ ربما لسلبية تزايد نفقاته في الفترة السابقة لأنه لم يأت بالنتائج المرجوة منه رغم أن الأرضية الجزائرية مهيّأة أكثر للنشاط الفلاحي، فهي تزخر بمساحات صالحة للزراعة بالإضافة إلى تنوع في المناخ ووجود كمية هامة من المياه الجوفية، خاصة في المناطق الجنوبية، إلا أن أمام كل هذا هناك عجز في إيجاد تنمية صحيحة راجعة لغياب تخطيط علمي فعّال، وعدم الإستخدام الواسع للتقنيات الحديثة، بل توجيه اعتماداته لهيئات إدارية والتوسع فيها بزيادة المديريات دون أن يكون لهذه الأخيرة علاقة مباشرة بالأرضية الحقيقية لهذا القطاع؛ أو أنها اتجهت لإصلاح قطاعات أخرى تراها ذات أولوية أكثر تسمح لها بمسايرة تيار العولمة كالقطاع المالي.

فقد تقدم القطاع المالي إلى المرتبة الرابعة وسجل نسبة متوسطة قدرت بـ**10,33 %** في الفترة الثانية بعد احتلاله المرتبة السابعة في الفترة الأولى بنسبة **5,12 %** ، نظراً لاهتمام الدولة بتحسينه من خلال الإصلاحات التي باشرتها خاصة تلك المتعلّقة بالقطاع المصرفي.

فيما تراجع قطاع الخدمات إلى المرتبة السابعة بعد احتلاله المرتبة الخامسة، فقد قدرت نسبته المتوسطة **6,19 %** في الفترة الأولى، في حين بلغت **7,06 %** في الفترة الثانية، ويفسّر ذلك باستغناء الدولة عن بعض الخدمات المقدمة والتي لا تراها غير إنتاجية في الوقت الذي كانت تسعى فيه لضبط نفقاتها وترشيدها حسب ما كانت تمليه الإتفاقيات المبرمة مع المؤسسات الدولية.

وتحسنت وضعية قطاع الدفاع بمرتبة واحدة من الخامسة إلى السادسة، حيث ارتفعت حصته في المتوسط من **5,2 %** في الفترة الأولى، إلى **9,43%** في الفترة الثانية، وهذا راجع للأزمة الأمنية خاصة، وكثرة الحروب على المستوى العالمي بصفة عامة.

كما تقدم قطاع المنشآت الإقتصادية كذلك إلى المرتبة السادسة بعد ما كان في المرتبة الثامنة ، وتضاعفت حصته التي قدرت بـ **4,65 %** في الفترة الأولى، بينما وصلت إلى **8,14 %** في الفترة الثانية، حيث يعد هذا القطاع من القطاعات الهامة التي يعوّل عليها لترقية الاستثمارات، للنهوض بالإقتصاد الوطني حتى يتماشى مع التطورات الاقتصادية العالمية الرّاهنة.

أمّا القطاعات الثلاث المتبقية فقد حافظت على مراتبها المتأخرة مع تحسن نوعي في حصص قطاع الإجتماعي والثقافي، وقطاع الصحة ؛ فقد تغيّرت نسبة الأول من **3,74 %** في الفترة الأولى إلى **4,71%** في الفترة الثانية ، أما الثاني فقد سجّل في الفترة الأولى **2,97 %** و**3,54 %** في الفترة الثانية، فر غم أهميته القصوى، إلاّ أنه لم يحظ بالعناية الكافية لضمان نسبة نفقاته والإعتبارات المخصصة له، وقد خصصت أغلب الإعتمادات المخصصة لهذا القطاع في مجملها لبناء المستشفيات والمراكز الصحية، والعيادات الطبية المتعددة الخدمات في عدد كبير من الدوائر والبلديات، ورغم تراجع الإحصائيات الخاصة بالأوبئة والأمراض، مع تسجيل تراجع ملحوظ لقطاع الصناعة والطاقة الذي بلغت حصّته في متوسط الفترة الأولى **2,53 %** ووصلت إلى دون **1 %** في الفترة الثانية، ما يخالف مساعي الدولة في تطوير هذا القطاع والنهوض به، ولعل السبب الرئيسي لذلك هو ما نلاحظه في السنوات الأخيرة من انعدام النجاعة الذي ما انفكتتؤكد الميل نحو الإنخفاض في إنتاج هذا القطاع، رغم إعادة الهيكلة للمؤسسات العمومية، والذي تحمل أعباء سواء على المستوى المالي أو البشري، فقد كان لهذه الإجراءات التقويمية(التطهير المادي وإعادة هيكلة المؤسسات) أثراً إيجابياً، لكنه ظرفياً وبدون مفعول على المدى الطويل، إذ عادت المؤسسات من جديد إلى حالتها غير الفعالة طاقات إنتاجية غير مستغلة بالكامل .

حيث أن النمو الصناعي يبقى بعيداً عن الإستغلال الكلي للإمكانات المادية والبشرية البسيطة والمتطورة لأنه مرهون بعوائق أهمّها:

-الإستغلال السّيء للثروات المتاحة وإستخدامها غير الرشيد، ومثال على ذلك عدم استغلال بعض المناجم، كغار الجبيلات التي تقف في وجه إستغلاله مشكل النقل نظراً لبعده عن الموانئ.

- التبعية: وتظهر في الميدان التقني، إذ أن إحتياج المشاريع الصناعية إلى تكنولوجيا عالية تحتكرها الدول المتطورة، إضافة إلى هجرة الأدمغة وإرتباط بعض الصناعات ببعض المواد الأولية المستوردة، وحصرها في مجالات قليلة .

- نقص الخبرة والنظرة الاستراتيجية المستقبلية التي تراعي زيادة إنتاج المؤسسات الاقتصادية، والتوسيع في هياكلها من جهة، ومن جهة أخرى الرفع المستمر للأجور دون إستخدام هذه الأموال في تمويل مشاريع إستثمارية منتجة، بل التمويل كان في أغلب الأحيان لمشاريع عقيمة أو فاشلة، ممّا أدى إلى تأزم الوضع في كل الميادين ، بالإضافة إلى انخفاض إلى سعر البترول.

- العامل البشري الذي يتعلّق بتوفير الإطارات القادرة على استيعاب التطور التكنولوجي الذي تعرفه بعض الصناعات، ولا يمكن تجاوز هذه العقبة دون برامج تكوين جيدة، وتوفر الإطارات بالشكل المطلوب يستلزم جهاز تعليمي قوي، إلى جانب مراكز البحوث الميدانية.

ومن الإحصاءات السابقة لتطور النفقات نلاحظ تدخل الدولة في مختلف القطاعات، مستهدفة إحداث توازن اجتماعي وإقتصادي، ولكن ما يمكن قوله هو أن جل النفقات التسيير لم يكن لها أثر واسع على التنمية، لكونها لا تمس الاستثمارات والمشاريع الإنمائية والصناعية التي بلغت نسبتها **0,6%** من مجموع النفقات، إذ لا يجب إغفال دورها في تحسين القدرة التنافسية للدول في ظل التحولات التي يشهدها العالم، على العكس في الكثير من الحالات التي تخصص لنفقات أخرى كالأجور والإعانات، ممّا يفسر أن تدخل الدولة تدخل تدعيمي في كثير من الأحيان يهدف إلى إعداد الشروط اللازمة للسير الحسن للأقسام والمصالح العمومية، وإحداث التوازن الاجتماعي والاقتصادي من خلال التدخل في توزيع الإعانات والمعاشات والمنح، وكل ماشابهه.

إن لهذه النفقات أثر إنمائي إقتصادي وإجتماعي غير مباشر، يظهر على المدى الطويل أكثر منه على المدى المتوسط، ولذلك سنحاول تسليط الضوء على أثر هذه النفقات من خلال بعض المقاييس والتي سنبينها في المبحث الموالي.

4.4.التكلفة الإقتصادية والإجتماعية لتحولات الإنفاق العام في الجزائر

حتى نتمكن من الإطلاع على ما تخفيه الأرقام التي رأيناها سابقاً قمنا بدراسة مقارنة النفقات العامة ببعض المجمعات المالية من خلال هذا المبحث، بغرض تقييم التحولات التي حصلت في سياسة الإنفاق إثر الإندماج في العولمة وآثارها على الإقتصاد الوطني، كما قمنا بدعم دراستنا بتقييم التجربة الماليزية.

1.4.4. آثار تحولات سياسة الإنفاق العام على التنمية الإقتصادية

إن التغيرات التي شهدتها النفقات العامة تركت آثار على الوضع الإقتصادي وعلى التنمية الإقتصادية مكانت على شكل سلبي وإيجابي؛ أما الآثار الإيجابية فيمكن الإشارة إليها في النقاط التالية :

❖ تحسن الرصيد الميزاني : إن الهدف الرئيسي من وراء إجراءات ضبط النفقات التي اتخذتها الدولة خلال هذه الفترة هو التحكم في عجز الميزانية رغم الوفورات المالية التي حققتها، هذا ما يبيّنه الجدول التالي :

جدول رقم(15): الرصيد الميزاني خلال الفترة (2000-2007).[215] ص51

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الرصيد الميزاني (مليار دولار)	+400	+184,5	+52,6	+213,9	+96,6	-385	-707,9	-1243
نسبته إلى الناتج الداخلي الخام %	+9,7	+4,3	+1,1	+4,06	+1,6	-5,11	-8,36	-13,24

ما يمكن ملاحظته هو تسجيل رصيد ميزاني موجب عكس السنوات السابقة التي كانت تعاني فيها الجزائر من عجوزات متتالية أثرت على عجلة التنمية وعلى صورة الوضعية الإقتصادية للدولة، ومستوى توازنها أمام المؤسسات الدولية، لكنها عادت لتعرف عجوزات أخرى بعد سنة 2004.

❖ تحسين خدمة المديونية : ويرجع انخفاض المديونية وخدمتها بالأساس إلى استغلال الارتفاع في أسعار النفط العالمية، ومساهمة صندوق ضبط الموارد لترشيد النفقات في تقليصها خاصة في السنوات القليلة الماضية وهذا ما نقرأه في الجدول الموالي:

جدول رقم (16) : تطور المديونية الخارجية خلال الفترة (2000-2007).[141] ص132

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
المديونية الخارجية-مليار دولار	25,26	22,57	22,64	23,35	21,11	17,2	5,6	5,6
نسبة المديونية الخارجيةإلىPIB(%)	47.23	41,90	42,05	35,03	26,4	16,66	3,25	2,1

من خلال الجدول نجد أن المديونية الخارجية انخفضت خلال هذه المرحلة بحوالي 5 مليار دولار، وأصبحت تمثل نسبة **26,4%** من الناتج الداخلي الخام سنة 2004 بعدما كانت تمثل نسبة **47,23%** من الناتج الداخلي الخام سنة 2000، كما سعت الدولة إلى تقليص هذه المديونية إلى **10** مليار دولار سنة 2005 ، لكنها لم تتمكن ووصلت إلى حدود **17** مليار دولار، إلى حين بلغت حوالي **5** مليار دولار سنة 2007.[147] ص36

❖ تحسين الميزان التجاري حيث التمسنا مفعول إيجابي بصورة مباشرة عليه بعد ما بذلت الجزائر من جهود معتبرة لتعزيز صادراتها خاصة خارج المحروقات، والتحكم في إنفاقها على الواردات بهدف تحقيق الإستقرار لميزانها التجاري الذي يخضع لتقلبات أسعار النفط وهذا ما يبينه الجدول التالي:

جدول رقم (17) : تطور الصادرات والواردات الجزائرية خلال الفترة (1995-2007).[238]

الوحدة: مليون دينار

السنوات	1995	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الصادرات	26	42,3	36,3	35,6	37,8	35,5	46,6	54,7	60,5
الواردات	28,8	20,2	22	25,6	27,9	28,6	20,3	21,4	27,6
الميزان التجاري	2,8-	22,1	14,6	10	9,8	6,8	26,3	33,3	32,9

باعتبار هيكل التجارة الخارجية كمعيار لدرجة الإنفتاح على العالم الخارجي، ومن خلال الجدول يمكن القول أن التجارة الخارجية للجزائر تتميّز بحركية معتبرة ولصالحها إذ أنها تمكّنت من الحفاظ على ميزان تجاري موجب.

❖ تحسّن معدل التضخم بعد ارتفاعه نتيجة تحرير الأسعار التي كان لها أثر كبير في تسارع وتيرته، إلى جانب أسعار الفائدة التي أصبحت موجبة بعد مكافحة التضخم عن طريق صرامة الإنفاق والحد من الإئتمان المصرفي العام، ويوضح الجدول التالي الإنخفاض التدريجي لمعدلات التضخم خلال سنوات الإصلاح الاقتصادي.

جدول رقم (18): تطور معدل التضخم خلال الفترة 1990-2004.[115] ص407

السنوات	معدل التضخم%
1992	31.7
1993	20.5
1994	29
1995	29.8
1996	18.7
1997	5.6
1998	5.0
1999	2.6
2000	0.34
2001	2.2
2002	1.42
2003	2.6
2004	4.7

❖ النمو الإقتصادي: يعتبر معدل النمو الإقتصادي من أهم المؤشرات الاقتصادية التي يستند عليها المستثمرون عند اتخاذ قراراتهم الاستثمارية، وهو يقاس النمو الاقتصادي عادة من خلال الزيادة الحقيقية في الناتج الداخلي الخام سنوياً، ويبين الجدول التالي تطور معدلات النمو الاقتصادي المحققة في الجزائر.

جدول رقم(19): تطور معدلات نمو الإقتصاد الجزائري (1994-2004).[141] ص131

السنوات	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
معدل النمو(%)	**0,9-**	**3,8**	**4,1**	**1,1**	**5,1**	**2,1**	**2,4**	**2,1**	**4,1**	**6,5**	**5,8**

نلاحظ من الجدول أنه ابتداءاً من سنة 1995 بدأ تحقيق معدلات إيجابية، حيث حققت سنة 1998 نمو مرتفع **5,1%** وهذا راجع أساساً إلى نمو قطاع المحروقات، ثم سجل انخفاضاً ليصل إلى **2,1 %** سنة 2001 وبعدها ارتفع ليصل إلى نسبة **6,5%** سنة 2003 ثم إلى **5,8%** سنة 2004، إلاّ أنه يعتبر قطاع المحروقات هو العامل الأساسي بنسبة **38,2%** من الناتج الداخلي الخام واقتسمت القطاعات الأخرى النسبة المتبقية.وحسب الوزير الأول الجزائري فقد بلغ معدل النمو **6,3%** سنة 2006، و**6% سنة** 2007.[248]

بينما تمثلت الآثار الانكماشية على الإقتصاد الوطني فيما يلي:

- تقليص الحصة السوقية للمؤسسات العمومية نتيجة تحرير التجارة الخارجية مما أدى إلى ظهور متعاملين خواص في حقل نشاط واحد وهو استيراد المواد الإستهلاكية والوسيطة وقطع الغيار، وأثر ذلك على قطاع الإنتاج المحلي الذي لم يكن مهيئا للمنافسة الخارجية وأدى بالمؤسسات المحلية العمومية إلى فقدان أو تقليص حصتها السوقية مما زاد في تفاقم وضعها المالي وتدهوره.

- تقليص معدل الإستثمار المحلي بعد أن تحول المنتجون الخواص إلى التجارة حيث حظوظ أوفر والمخاطر أقل مما هي عليه في مجال الإستثمار.

- أدت السياسة الإنكماشية إلى زيادة الضرائب غير المباشرة التي تنعكس مباشرة على ارتفاع أسعار السلع والخدمات المفروضة عليها وزيادة أسعار الطاقة والنقل والتوزيع لكل قطاعات الإقتصاد الوطني.

- تعثر الإنتاج بسبب نقل الملكية أو تغير طبيعة رأس المال وارتفاع كلفة التبادل وتراجع القطاع الصناعي بتنازل الدولة عن حمايتها وتخليها عن الدعم المالي لها، مما أدى إلى انكماش مختلف القطاعات وتعطل القطاع الإنتاجي نتيجة تطهير المالية العامة وتفكيك بنية المؤسسات العمومية حيث تبين أن الصناعة المعدنية والميكانيكية والكهربائية والإلكترونية هي التي تحملت أكثر من غيرها [2]، فأصبح مصير الصناعة الثقيلة غير واضح بعد أن بذلت الدولة مجهودات كبيرة لمدة أكثر من عقدين من الزمن، بينما الصناعة الوحيدة التي شهدت نمو في فروعها هو قطاع المحروقات باعتباره المصدر الرئيسي لحصيلة الإيرادات العامة، وهو القطاع الوحيد الذي عرف انتعاشا، أما بالنسبة للقطاع الزراعي فقد عرف زيادة بسيطة في الإنتاج لقاء الإصلاحات التي أدخلت على القطاع كإنشاء التعاونيات الشبانية. [223] ص46

- تعطيل القطاع الإنتاجي وتسريح العمّال حيث أصبحت المؤسسات غير قادرة على تشغيل مواردها وتراكم متأخرات دفع الأجور لعدد من الأشهر وخير مثال على ذلك مؤسسات البناء والأشغال العمومية التي تعرض فيها أكثر من 250000 عامل من توقف تقاضي رواتب والأجور خلال فترة تراوحت بين 6 إلى 18 شهر، وقد نتج عن ذلك آثار وخيمة من جانب وضعية الأجراء والعاملين في المؤسسات المعاد هيكلتها أو حلها أو خوصصتها رغم أن الدولة بذلت محاولات لإنقاذ وضعية الأجراء قبل تصفية

المؤسسات بتطبيق إجراء التسريح المسبق للعمال بعد أن تلتزم بتقديم مدفوعات نهاية الخدمة داخل المؤسسة، هما يشكلان عبء إضافي على عاتق المؤسسة العمومية الموجهة حتما لإعادة هيكلتها أو حلها.

- اتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي أو مع المنظمة العالمية للتجارة من شأنه أن يشجع على الإستيراد أكثر، وتوسّع الثقافة الإستهلاكية التي لا تخدم الإنتاج المحلّي.

- إن عولمة الأذواق الاستهلاكية وتنوع المنتجات وكثرة الاختيارات المتاحة، مقابل ضعف الإنتاج الذي يميز المؤسسات الوطنية، أدى إلى ارتفاع الاستهلاك بشكل واسع مثل ما يوضحه الشكل التالي :

جدول رقم (20): تطور مؤشر أسعار الاستهلاك خلال فترة 1990-2004.[115] ص440

السنوات	المؤشر العام	نسبة التغير%
1990	117,9	17,9
1991	148,4	20,5
1992	195,4	24,05
1993	235,5	17,02
1994	303,9	22,5
1995	394,4	23
1996	468,1	15,7
1997	494,9	5,4
1998	519,4	4,7
1999	533,2	2,6
2000	535,0	0,3
2001	557,6	4,05
2002	565,5	1,4
2003	572,3	1,2
2004	599,9	4,6

- غلاء سعر المواد إثر انخفاض قيمة الدينار، خاصة المواد الأساسية نتيجة رفع الدعم عنها، فقد عرف سعر مادة الحليب مبالغة في ارتفاع سعره خصوصاً بالنسبة لذوي الدخول الضعيفة حيث قفز من **8** دج سنة1996 إلى غاية **20** دج سنة 1998، وأكثر المواد الغذائية التي عرفت وما زالت تعرف التهابا في الأسعار هي الزيوت[135] ص5 ، التي انتقل سعرها من **450** دج لوعاء ذي **5** لترات إلى **700** دج ثم إلى **900** دج، ودقيق القمح الذي تضاعف سعر الكيس **25** كغ من **700** دج سنة2006 إلى **1400** دج سنة2007، وسعر مادة البطاطا الذي تضاعف إلى ما يراوح **4** مرات، فضلاً عن سعر مادة غبرة الحليب المستوردة الذي يهدد مؤسسات إنتاج الحليب بالتوقف رغم دعم ميزانية الحكومة له.

إن الإنتاج الوطني لا يغطي الطلب الوطني سوى بنسبة **30%** بينما الباقي يتشكل من الواردات وهو وضع يبعث على القلق، خصوصاً إذا ما أشرنا إلى حساسية هذه الموارد ذات الإستهلاك الشعبي الواسع خاصة من طرف ذوي الدخل المحدود .

2.4.4. آثار تحولات سياسة الإنفاق العام على الوضع الإجتماعي

لقد خلق اندماج الجزائر في العولمة ومن ثم التغيرات التي طرأت على سياسة الإنفاق العام انعكاسات وعواقب على الوضع الاجتماعي، تتجلّى أساساً فيما يلي :

- تراجع القدرة الشرائية نتيجة ارتفاع الأسعار وارتفاع ثروة المنتجين وانخفاض قدرة المستهلك، وبسبب زيادة المداخيل من الأجور بسرعة أقل وبالتالي حدة إفقار الطبقات المحرومة، وقد كان ارتفاع الأسعار مزدوج الأثر حيث حقق منتجوا ومسوقوا السلع التي ارتفعت أثمانها مكاسب زادت من دخولهم وعملت على تكوين ثروات لهم على عكس المستهلك الذي تحمل كل الزيادات بعد أن انخفض الأجر المتوسط بـ **35 %** من القدرة الشرائية فيما 1993 و1996 رغم الزيادة التي عرفتها الأجور والتي استفاد منها الأجراء بصور متفاوتة.

جدول رقم (21): تطور الأجور خلال الفترة (1990-2002).[221]

الوحدة: مليار دج

السنوات	القطاع الإداري	خارج القطاع الإداري	المجموع
1990	73,9	106,1	180,0
1991	103,3	152,2	255,5
1992	149,4	191,9	341,3
1993	178,1	234,4	412,5
1994	206,2	263,7	469,8
1995	255,0	313,8	568,8
1996	303,9	363,3	667,2

1997	331,1	391,0	722,1
1998	364,5	430,1	794,6
1999	392,6	455,0	847,6
2000	404,9	479,7	884,6
2001	453,5	518,9	972,4
2002	489,3	558.8	1.047,3

من خلال الجدول نلاحظ أن قيمة الأجور في ارتفاع مستمر سواء كان ذلك في القطاع الإداري أو خارج القطاع الإداري، وقد تضاعفت في مجموعها بما يقارب **5** مرّات خلال **12** سنة ، لكنّها لم تتمكن من رفع القدرة الشرائية للأفراد ولا لتحسين أوضاعهم، لأنه موازاة مع هذا الإرتفاع نجد معدلات الاستهلاك في تطور ملحوظ كما يبيّنه الجدول التالي:

جدول رقم (22) : تطور مداخيل واستهلاك العائلات خلال الفترة (1991-1995).[212] ص45

السنوات	1991	1992	1993	1994	1995
المداخيل المتوفرة لدى العائلات بـ %	29,2	36,3	27,4	19,3	24,5
استهلاك العائلات بـ %	22,4	33,8	23,1	23,1	31,1

أكثر ما يلفتنا في هذا الجدول هو ذلك الفرق البسيط الملاحظ بين معدل المداخيل ومعدل الإستهلاك العادي للعائلات، ما يدل على ضعف قدرة الأفراد على تحمل أي أعباء إضافية أو استثنائية كالمرض.

- انتشار البطالة بعد عملية إعادة الهيكلة الصناعية وخوصصة الشركات العامة وما انجر عنها من تسريح جماعي للعمال وتجلت هذه المشكلة أساسا من جراء النقص العام في الإستثمارات العمومية الجديدة التي تخلق مناصب شغل جديدة، ما يثقل حجم البطالين الذي وصل إلى حوالي **400** ألف بطال سنة 2006 [153] أغلبهم من أوساط الشباب، ورغم الإجراءات التي بذلت لحماية هذه الفئة، إلاّ أن السلطات لم تتمكن من الحد من نمو معدل البطالة، ورغم أن البرنامج كان متبوعاً بوضع استراتيجية لتسيير الآثار السلبية في ميدان الشغل والعوائد المتمثلة في منح علاوات ذات طابع اجتماعي تبقى غير مجدية بالمقارنة مع الكلفة الإجتماعية المعاشة خصوصاً أن فترة التسريح تزامنت مع رفع دعم الدولة وتحرير الأسعار وللتقليل من هذه الآثار قامت السلطات بتخفيض سن التقاعد إلى **55** سنة والسماح بالتقاعد المسبق بتطوع من العامل بعد أن يؤدي خدمة **45** سنة، كما اتجهت سياسة التوظيف إلى خلق مناصب تعاقدية أو مؤقتة، فأقل من نسبة **30%** فقط هي المناصب الدائمة التي يتم خلقها سنويا، فبعد إجراءات التسريح للعمال ظهر الرصيد سالبا أي من يفقدون مناصبهم أكثرمن من يتحصلون عليها،

وأن خلق المناصب لم يكن ليرتفع بنسبة ارتفاع اليد العاملة المؤهلة للعمل فالسياسة المطبقة لم تبلغ هدفها[2]، والجدول التالي يظهر لنا مدى التطور الذي عرفه معدل البطالة.[212] ص45

جدول رقم(23): تطور معدل البطالة وعدد البطالين خلال الفترة 1990-2004. [115] ص443

السنوات	عدد البطالين (مليون)	معدل البطالة بـ%
1990	1,15	19,7
1991	1,26	21,1
1992	1,52	23,8
1993	1,51	23,15
1994	1,66	24,36
1995	2,12	28,10
1996	2,18	27,09
1997	2,04	26,41
1998	2,33	43
1999	2,56	32
2000	2,15	28
2001	2,09	27,30
2002	2,50	28
2003	2,07	23,7
2004	1,67	17,7

من خلال الجدول نستنتج أن معدل البطالة عرف أعلى مستويات له نهاية التسعينات، ثم تراجع خلال السنوات الأخيرة، وهذا مؤشر جيّد عموماً.

- الإنخفاض في تغطية الإحتياجات الجماعية بصفة شاملة كالصحة والتعليم والطرقات والسكن، حيث عملت السلطات على تقييد الإنفاق وفتح المجال أمام الخواص والمستثمرين خاصة في مجال الصحة والتعليم إذ يسعى فيها المستثمر لتحقيق الثروة على حساب الطبقات المحرومة والمعوزة مما أدى إلى انتشار الفقر.

- تدنّي مستوى المعيشة: لقد عرفت الحياة الإقتصادية والإجتماعية في الجزائر سنة 2007 حالة ارتفاع متوسط الأسعار بنسبة **4 %** مقابل نحو **2,5%** سنة 2006، وقد برز خصوصا هذا الإرتفاع في المواد الغذائية فأثر بشكل محسوس على مستوى القدرة الشرائية ومنه على مستوى المعيشة العام للمواطن، ويعود ذلك إلى العوامل التالية: [135] ص5

-عامل التهاب الأسعار في الدول التي تحتكر الإنتاج الغذائي ومواده الأولية المتمثلة على الخصوص في البذر الزراعية، كالحبوب والبطاطا وغبرة الحليب.

-عامل تراجع معدل نمو الإنتاج الإقتصادي تالعام في الفلاحة والصناعة من نحوها يقرب من **6** سنة 2006 إلى نسبة تقديرية لسنة 2007 تتراوح بين **3,5%** إلى **4,5 %**.

-عامل التنافس الحر بين الإنتاج الوطني والإنتاج الأجنبي في ظل تحرير التجارة الخارجية منذ تطبيق اتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي شهر سبتمبر 2005.

-تنامي السوق الموازية التي فرضت حالة التنافس غير متكافئ مع المؤسسات الإقتصادية الرسمية.

- انتشار الآفات الإجتماعية ، كالإدمان على المخدرات، وارتفاع معدل الجريمة. وغيرها من الأزمات الناتجة عن سخط مختلف الشرائح الاجتماعية من أوضاعهم كزيادة حالات الإكتئاب والإنتحار، وتفشي ظاهرتي العنف في المدارس والملاعب، وظاهرة الهجرة غير الشرعية. نتيجة ارتفاع نسبة الفقر مقارنة بالدول المجاورة كما يوضح الشكل التالي :

جدول رقم (24): نسبة الفقراء الذين يعيشون بأقل من دولار وبأقل من دولارين. [7] ص270

الدولة	نسبة السكان الذين يعيشون بأقل من دولار للفرد يوميا	عدد هؤلاء بمليون نسمة	نسبة السكان الذين يعيشون بأقل من دولارين للفرد يوميا	عدد هؤلاء بمليون نسمة
الجزائر 1995	2	0,69	15,1	5,2
المغرب 1999	2	0,6	14,3	4,3
تونس 2000	2	0,2	6,6	0,65

وتجدر الإشارة إلى أن الحكومة الجزائرية اهتمت بالجانب الإجتماعي من خلال عدة برامج، إذ قفزت نسبة الفقر من**25,23%** سنة 1995إلى **16,6%** سنة 2005، ولكن إذا أخذنا بعين الاعتبار وكذلك تطور احتياجات المواطنين الأساسية فإن الإعانات التي تقدمها الدولة سواء كانت في إطار الشبكة الإجتماعية أو التعويض عن البطالة أو التقاعد المسبق، لا تغطي إلاّ بنسبة بسيطة هذه الإحتياجات. [223] ص33

3.4.4. مقارنة تجربة الجزائر بالتجربة الماليزية

ارتأينا من خلال هذا المطلب أن نضع مقارنة بسيطة حول التوجهات الأساسية لسياسة الإنفاق العام للدولة الماليزية باعتبارها من أهم الدول النامية المتحولة التي حققت معدلات نمو مرتفعة، ومن الدول القليلة التي لم تعتمد على مؤسسات العولمة عندما باشرت بالإصلاح فأصبح اقتصادها أكثر رسوخا ومتانة في الوقت الراهن ويتواجد في وضع قوي يمكنه من مواجهة أي أزمة مالية محتملة، ولقياس ما حققته الجزائر مقارنة بهذه الدولة نأتي على عرض وباختصار مراحل الإصلاح والسياسات المتخذة لضبط الأوضاع الإقتصادية بها، إضافة إلى بعض المؤشرات الرئيسية والإقتصادية المسجلة، ليتسنى لنا في الأخير إجراء مقارنة سياستها الإنفاقية في أحد القطاعات التي توليه ماليزيا أهمية خاصة وهوقطاع التربية والتكوين مع تلك المتعلّقة بالجزائر بعدما أقبلت على إصلاحات واسعة النطاق عقب اندماجها في العولمة.

1.3.4.4. المؤشرات الرئيسية للإقتصاد الماليزي

تعد ماليزيا من الدول الآسيوية التي لها تجربة رائدة في عملية التصنيع، فهي أكبر دولة في صناعة الأجهزة الكهربائية، وثاني دولة في السياحة حيث يصل السياح إلى خمسة عشر مليون سائحا ودخل السياحة عشرة بليون دولار، وهي أكبر دولة في العالم في إنتاج زيت النخيل، المطاط الطبيعى، الأخشاب الاستوائية، حبوب الكاكاو، الفلفل والنفط . وهي تعتبر من البلدان الرئيسية فى العالم المنتجة والمصدرة لأشباه الموصلات **(semi-conductors)** ، والأجهزة السمعية والبصرية **(visual-audio)**، والأجهزة الكهربائية والمواد والسلع المكسوة بالمطاط **(Rubber-dipped products)** ، والمواد الكيمياوية **(Oleo-Chemic)**. كما تعد ماليزيا من الدول المتقدمة فى مجال عصر المعلومات من خلال عرضها لتكنولوجيا المعلومات بشكل واسع. كذلك ساهمت فى مجال التسويق الإلكتروني مثل خدمات "أون لاين" **(On Line Service)** ، والتجارة الإلكترونية **(E-Commerce)** ، والبدالات الرقمية من خلال رؤية منهج تعدد الوسائل **(MSC)** ، كذلك ساهمت ماليزيا في مجال تطوير الصناعات الثقيلة وهى تقوم الآن بنشاط صناعة السيارات ذات الإنتاج المحلى والذي يغطى تقريبا حوالي ثمانين بالمائة من السوق المحلى، وقد اقتحمت مجال الشركات متعددة الجنسيات منذ أواسط التسعينيات وأضحت تتوفر لها ست مؤسسات متعددة الجنسية أكبرها شركة **simdarby** وتعمل فى **21** بلدا ولها أكثر من **200** شركة فرعية وتوظف فيها **50** ألف عام، وفيما يلي جدول يشمل أهم المؤشرات التي تتعلّق بماليزيا لسنة 1999.

جدول رقم (25): المؤشرات الرئيسية لماليزيا(1999). [239]

عدد السكان:	**21 مليون نسمة**
العملة المحلية:	**ريجنت**
الدولار	**3.8 ريجنت**
معدل النمو السكاني:	**يتراوح بين 6.1 – 8.5%**
معدل التضخم:	**أقل من 3%**
معدل البطالة:	**9.2%**
قيمة الصادرات:	**84.5 مليار دولار "2%من الصادرات العالمية"**
قيمة الواردات:	**65.5 مليار دولار"1,1%من الواردات العالمية"**
نسبة الزيادة في نمو الصادرات:	**15%**
الفائض في الميزان التجاري:	**19 مليار دولار**

ومنذ سنوات وصل متوسط دخل الفرد الماليزى **4** آلاف دولار فى العام ومن المتوقع أن يتساوى مستوى الدخل في ماليزيا مع الولايات المتحدة عام 2020.

كما انتعشت ماليزيا تماماً من آثار الأزمة المالية الإقليمية لعام 1997 وتسعى الآن إلى دعم النمو الاقتصادي حيث أظهرت الإحصائيات أن :

- معدل النمو الاقتصادي لعام 1999 بلغ **8, 5%** وأن إجمالي الناتج المحلي في النصف الأول لعام 2000 بلغ **3, 10%**.
- حجم نمو قطاع الصناعة الذي يعتبر محرك أساسي لإجمالي الناتج المحلي بلغ **5, 13%** عام 1999 و**6, 24%** خلال النصف الأول لعام 2000.
- زادت مساهمة قطاع الصناعة من إجمالي الناتج المحلي من **27%** سنة 1998 إلى **30%** سنة 1999.
- انخفاض معدل التضخم إلى **5, 1%** خلال السداسي الأول من سنة 2000 مقارنة بمعدل **8, 2%** خلال نفس الفترة لعام 1999 وبمعدل **3, 5%** خلال عام 1998.
- بلغ معدل البطالة **3%** عام 1999 مقارنة بمعدل **2, 3%** عام 1998.

وقد حققت ماليزيا إنجازات مهمة حسب الملحق رقم(7) فيما يخص تقليص معدل الفقر بـ **10** نقاط خلال **5** سنوات فقط في الفترة الممتدة من 2002 إلى 2006 ، وما يمكن ملاحظته حسب هذا الملحق أيضاً أن هذه الفترة شهدت ارتفاع معدل محو الأمية من **90 %**إلى **92%**، فضلاً عن التحسينات التي شهدتها الخدمات الصحية والبنية التحتية، دون إغفال التقدم في مجال الإتصالات والقفزات التي عرفها.
وتجدر الإشارة في هذا السياق أن ماليزيا احتلت عام 2003 المرتبة **17** من بين أكبر الدول التجارية فى العالم حسب التقييم السنوي للمنافسة العالمية، وكذلك تحتل المرتبة الرابعة من بين الدول المنافسة ذات العشرين مليون نسمة وأكثر بعد الولايات المتحدة، استراليا وكندا.

2.3.4.4. خصوصية الإصلاح الإقتصادي الماليزي

بدأت مرحلة التصنيع في ماليزيا مطلع السبعينات مع التأكيد على الصناعات ذات الكثافة بالأيدي العاملة وعمليات التجميع، وشهدت الثمانينات الإسراع في عملية التصنيع ووضع أول خطة رئيسية للتصنيع التي تبعتها الخطة الثانية الرئيسية حيث تحول التركيز إلى التكنولوجيا المتقدمة وزيادة رؤوس الأموال وتطوير تكنولوجيا المعلومات ودعم الصناعات ذات التوجه للتصدير،

يُذكر أن ماليزيا استطاعت خلال العقود الثلاثة الماضية أن تجمع بين النمو السريع والمستمر، وبين المستوى العالي للعدالة في توزيع الدخل حيث تضاعف دخل الفرد في ماليزيا أربع مرات منذ الاستقلال وحتى عام 1992؛ فتطور من **450** دولارًا في عام 1972 إلى **3440** دولارًا عام 1995، كما تراجع الفقر وحققت مؤشرات التنمية الاجتماعية تطورات كبيرة، كما أنه في الوقت الذي لم يزد فيه متوسط الزيادة في الناتج الوطني العالمي في الفترة من 1974 حتى عام 1995 عن **322%** وصلت الزيادة في متوسط الناتج الوطني الماليزي في نفس الفترة إلى **505%**. كما وصل معدل النمو الاقتصادي السنوي في أوائل التسعينيات إلى **8,5%**، وبعد أن كان النمو يرتكز في الستينيات على الإنتاج الزراعي بصفة أساسية بنسبة **40%** من الناتج، وكان إسهام القطاع الصناعي أقل من **10%** من هذا الناتج، فقد أدى النمو المعجل في الاستثمار والإنتاج الصناعي إلى زيادة نصيبه في الناتج المحلي الإجمالي الآن لأكثر من **70%** من إجمالي الصادرات، بل وأصبحت المنتجات الكهربائية والإلكترونية تمثل الآن وحدها **40%** من هذا الإجمالي.
وفي الوقت ذاته زادت نسبة التعليم من **60%** عام 1974 إلى **84%** عام 1994، وانخفضت نسبة وفيات الأطفال من **75%** إلى **12%** ، كما زاد معدل العمر المتوقع من **59** إلى **71** سنة في الفترة ذاتها.

وقد سجل الاقتصاد الماليزي أداءًا رائعًا كانت أهم ملامحه النمو الاقتصادي المستديم بمعدل متوسط سنوي بلغ **8.5%**، ويرجع هذا الإنجاز إلى جملة عوامل من أهمها؛ التحسن في إنتاجية الموارد الاقتصادية، الإدارة الاقتصادية السليمة، السياسات التجارية الملائمة، والبيئة الخارجية المواتية.
فخلال الفترة الأولى للتصنيع منذ الاستقلال عام 1957 وإلى مطلع السبعينات كانت السياسة المعتمدة متجهة نحو الداخل بمعنى أنها سياسة إحلال المنتجات الوطنية محل الواردات من الخارج، ولكن عندما تبين ضعف هذه السياسة تم التحول إلى سياسة التصدير إلى الخارج، وهو ما يعرف بالسياسة المتجهة

إلى الخارج، وإليها يعزي النمو الصناعي في الأجل الطويل، وكانت المحصّلة النهائية تحول الاقتصاد من الاعتماد على الزراعة إلى الاعتماد على الصناعة، وهو ما يُسمَّى بالتحول الهيكلي، فمساهمة الزراعة في الناتج المحلي انخفضت من **39.3%** عام 1957 إلى **13.6%** عام 1995 على التوالي، وكذلك مساهمتها في العمالة من **61.3%** إلى **18%** في نفس سنوات المقارنة.بينما ارتفعت مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي والعمالة من **11.1%** و**6.4%** إلى **33.1%** و**25.9%** عامي1957 و1995 على التوالي ، هذا التحول الهيكلي ساهم بصفة مباشرة في تعزيز الإنتاجية، فقد أدى نمو الصادرات المصنعة لرفع مستوى تقنيات العمل، وبالتالي مهارات العمالة وهي العنصر الحاسم في المنافسة الدولية، وانعكس ذلك على الأداء الإجمالي لإنتاجية عوامل الإنتاج، وكان له أثر توزيعي إيجابي على الدخل .

وضعت الخطة السادسة 1991-1995 قاعدة التوجه الجديد لدعم قوة النمو الاقتصادي وتحسين الدخل والتوزيع المتوازن للدخل بين الطوائف العرقية حتى فيما بعد التسعينات، وحددت أسس تحقيق أهداف خطة 1991-2000 وتحدد التوجه العام اتجاه الالتزام بتحقيق طموحات رؤية 2020.

ثم تأتي الأزمة المالية التي وقعت في دول جنوب شرق آسيا سنة 1997 لتكون حجر عثرة من النوع الثقيل في طريق النمو الذي سلكته النمور الآسيوية، بعد أن كانت تجربة تلك الدول تعتبر مثالاً يُحتَذى به في النمو أصبحت درسًا للعبرة، وبعد مرور أكثر من عامين على بداية الأزمة أوضح المسؤولون في الحكومة الماليزية أن المنهج الماليزي اتجاه العولمة يقوم على أساس أن إيقاع العولمة في ماليزيا تحدده ماليزيا ذاتها، بناء على ظروفها وأولوياتها، علماً أن ماليزيا لن تعود إلى الاقتصاد المركزي الذي ساد في ظل الاشتراكية والشيوعية، مؤكدين أن العولمة المطلقة تؤدي إلى الاضطراب والفوضى، خاصة وأن ماليزيا جربت عولمة رأس المال وكادت أن تدمر بسببها، وأن قوى العولمة تحاول إغواء الدول النامية بوعود وشعارات ونظم وأيديولوجيات جديدة.

ولهذا الغرض كان لماليزيا خصوصية في علاج الأزمة تستوجب الوقوف عندها كما كان لها خصوصيتها في طبيعة المشكلة وأبعادها، ولعل تلك الخصوصية تكمن في أن برنامج العلاج كان وطنيًّا بنسبة **100%**، وتم بعيدًا عن إملاءات صندوق النقد والبنك الدوليين، فالتجربة الاقتصادية الماليزية في الإصلاح أثبتت نجاحها دون قروض خارجية أو وصفات إصلاحية، في ظل معدلات الادخار العالية، التي بلغت حوالي **40%** من الناتج المحلي الإجمالي لعام 1999. وقد أكدت أنه بإمكان الدول النامية إذا ما امتلكت ناصية قرارها السياسي المستقل أن تتحرك وتضمن مصالحها وتتلافى الكثير من الخسائر.[240]

ووضعت الخطة السابعة (1996 - 2000) وهي خطة طويلة الأجل لتضع إطار عمل لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية خلال إطار زمني يستغرق عشر سنوات. يضم تطبيق سياسة جديدة

تُعرف بسياسة التنمية الوطنية والتي سوف تحل محل السياسة الاقتصادية الجديدة التي حددت معالم الإدارة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لماليزيا خلال الفترة من 1970-1990 ، والهدف الأساسي لسياسة التنمية الوطنية يهدف إلى تحقيق التنمية المتوازنة من أجل تأسيس مجتمع عادل متحد كما تنص عليه أهداف رؤية 2020، وتأتي أهمية تقويم الأداء الاقتصادي خلالها من شمولها وتضمنها لأهم السياسات المعدلة التي قادت إلى النجاح في تحقيق انتعاش الاقتصاد في فترة وجيزة عقب الأزمة المالية في أغسطس 1997، فماليزيا تعتبر صاحبة أحسن أداء اقتصادي في إقليم جنوب شرق آسيا بعد هذه الأزمة الصاعقة، ويمكن تناول الأداء الاقتصادي للخطة من خلال النقاط التالية:

- مؤشرات الاقتصاد الكلي : حقق الناتج المحلي الإجمالي نموًا ملحوظاً خلال هذه الفترة، ويؤكد هذا المؤشر سلامة المقاييس التي انتهجت لمواجهة الأزمة المالية؛ فقد تم فعلاً الحفاظ على الاستقرار النقدي من خلال السيطرة على سعر العملة الماليزية، واستعادة الثقة في السوق الماليزي، وتخفيف حدة الضغوط التضخمية وتحسن الموقف المالي الخارجي، وتقديم دعم لمحدودي الدخل والأسرة الفقيرة المتضررة من انخفاض قيمة العملة الوطنية. ومن جانب آخر سجل الحساب الجاري وميزان المدفوعات فائضًا قُدِّر بحوالي **13.6%** من الناتج القومي الإجمالي.

- تخفيض الفقر: ساهم برنامج تخفيف الفقر بفعالية في تخفيض أثر على الأسرة؛ فقد انخفض عدد الأسر التي تعيش تحت خط الفقر من **370** أسرة عام 1995 إلى **294** عام 1997، ويلاحظ في برامج تخفيف حدة الفقر أنها تغطي المناطق الأقل نموًا والمتخلفة، وتعتمد على آليات المشاريع التي تولد دخولاً جديدة للمتضررين. وكانت النتيجة إيجابية في زيادة متوسط دخل الأسر الشهري من **2008** ريجنت ماليزي إلى **2607** في عام 1995 و1997 على التوالي.

- تنمية الموارد البشرية: قدر عدد السكان حوالي **22,23** مليون نسمة عام 1998 بمعدل نمو سنوي يبلغ **2%**، حيث أن حوالي **62,1 %** من جملة السكان تتراوح أعمارهم بين 15-64 هي سن العمل، وارتفعت نسبة سكان المدن من **56,5%** في 1995م إلى **59,1%** عام 1998، وذلك بسبب التحول الصناعي وسياسات تحديث الريف، تقدر قوة العمل بحوالي **8.9** مليون نسمة في 1998، بينما تشكل العمالة الأجنبية حوالي مليون شخص معظمهم من دول الجوار، ومجال استخدامهم في الصناعة وأعمال البناء والزراعة وتشير معدلات البطالة إلى زيادة ربما تعزي إلى الأزمة المالية في 1997، حيث ارتفعت إلى **3.9%** في 1998 بينما كانت **2.6%** في 1996، و صلت إلى **3.5%** في 2000. هناك اهتمام ملحوظ بتنمية القوى البشرية من خلال التأهيل والتدريب والتعليم، وخلال سنوات الخطة رُصد حوالي مليار ونصف ريجنت ماليزي لتمويل مشروعات الصندوق القومي للتعليم العالى، بجانب اعتماد صندوق تنمية الموارد البشرية وقروض صندوق التدريب التي تصل إلى عدة مليارات، وقد تبنت الخطة السياسات التالية لتنمية الموارد البشرية:

- زيادة عرض قوة العمل الماهرة لسد الحاجة في مجالات الصناعة .
- تحسين وتسهيل فرص التعليم بمستوياته المختلفة؛ من أجل زيادة الدخول وتحسين نوعية الحياة .
- تقليل الاعتماد على العمالة الأجنبية والمستوردة .
- تعزيز وتحسين نظم الأجور وربطها بالإنتاجية والعمل .

- هيكل الإنفاق الحكومي: من خلال استعراض إنفاق الحكومة المركزية يتضح الاهتمام الذي يولى إلى القطاعات الاقتصادية والاجتماعية مقارنة بالمصروفات على قطاعات الأمن والخدمة المدنية، إذ تمثل الأخيرة نسبة قليلة من الإنفاق لا تتجاوز **0.8%** للأمن و **0.4%** للخدمة العامة المدنية بينما تعادل المصروفات على التنمية في الجملة حوالي **16.3%** كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي. كما تعمل ماليزيا على أن تكون برامج التنمية شاملة؛ فاهتمت بتنمية القطاع الزراعي حيث إنها بالأصل بلد زراعي، واهتمت كذلك بتنمية القطاع الاجتماعي والبيئة، وحققت العديد من الإنجازات في مجال الاتصال وشبكة المعلومات ووضع أسس المجتمع القائم على التقنية والاقتصاد المعتمد على المعرفة العلمية. للإشارة فإن النفقات العامة للحكومة الماليزية في ارتفاع مستمر حسب ما يوضحه الجدول التالي، ذلك لأنها لا تهتم بضغط النفقات وخفضها بقدر ما تهتم بكيفية توزيعها والإستفادة منها.

جدول رقم(26): تطور نفقات القطاع العام بماليزيا للفترة(2003-2007).[241]

البيان	2003	2004	2005	2006	2007
نفقات التشغيل	83	101	106	115	124
نفقات التنمية	83	56	64	87	83

وتتمثل الأهداف الأساسية لسياسة الرؤية الوطنية التي حددت تحديات النمو الطويل الأجل ابتداءاً من سنة 2000 فيمايلي: [242]

- بناء ودعم صمود الدولة من خلال توثيق الوحدة وغرس الروح الوطنية ودعم النضج السياسي وغرس التسامح من خلال القيم الإيجابية وزيادة الصمود الاقتصادي ورفع مستوى المعيشة.
- دعم المساواة الاجتماعية من خلال اقتلاع جذور الفقر وخفض عدم التوازن بين الجماعات العرقية.
- دعم النمو الاقتصادي المرتفع من خلال تقوية موارد النمو وإصلاح المؤسسات المالية والإدارية.
- زيادة القدرة على المنافسة لمواجهة تحديات العولمة وتحرير التجارة.
- تطوير الاقتصاد القائم على المعرفة كخطوة استراتيجية لرفع القيمة الإضافية في كافة القطاعات.
- دعم تطوير الموارد البشرية لإفراز قوى عاملة منتجة وفعالة تتمتع بالمعرفة.

- متابعة دعم تطوير البيئة لتعزيز النمو الطويل الأجل.
- دعم الاستثمارات المحلية وتنمية قدرات وكفاءات السكان الأصليين والاستمرار في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المجالات الاستراتيجية.
- زيادة حيوية قطاعات الزراعة والتصنيع والخدمات .
- معالجة ظاهرة الفقر في المناطق النائية، وزيادة الدخل وتحسين مستوى المعيشة للفئة التي يقل دخلها عن **30%**.

- دعم تقدم الاستثمارات الأجنبية لدورها الجوهري في الإسراع بتنمية قطاع التصنيع، ومرة أخرى فإننا لن نتخلى عن الاستراتيجية الرابحة، لكننا سوف نعمل على ضمان استفادة ماليزيا الاستفادة القصوى من تدفق الاستثمارات الأجنبية.

- ضرورة معالجة مشكلة ارتفاع تكلفة العمال والمواد الخام وتحسين الفعالية والقدرة الإنتاجية حيث يوجد نقص خطير في الأيدي العاملة المدربة، وكل هذه القضايا وقضايا عديدة أخرى يجب معالجتها.

- تنويع أسواق التصدير تنويع الصادرات ويجب البحث عن أسواق غير تقليدية مما يتطلب وجود المعرفة وشبكات عمل جديدة واتصالات ومناهج ولوائح وقوانين جديدة، وفي هذا الشأن يجب العمل على دعم نمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ويجب أن يتم نقل فائض المدخرات ورأس المال المحلي بطريقة منتجة إلى الاستثمارات المحلية، مع توفير الدعم التكنولوجي وتوفير البنية الأساسية. [243]

- التأكيد على وجود مرافق البنية الأساسية من خلال الميزانية، حيث أن الحكومة تدرك أهميتها للاستثمارات خلال السنوات القادمة.

- تطوير الموارد البشرية والسعي لتحسين مستوياتها من أجل الأجيال القادمة، وتحقيق التوازن الصحيح بين الكفاءة العلمية والكفاءة التكنولوجية، ولقد تبنت ماليزيا الخطة الوطنية لتكنولوجيا العمل الصناعي وقدمت التعهدات الضرورية والقيادة اللازمة لذلك بحيث توفر البنية الأساسية والمؤسسية التي تضمن سرعة تحقيق التنمية الفعلية للقدرات التكنولوجية.

- الإهتمام بقطاعي الزراعة والخدمات، والعمل من أجل تحقيق الفعالية والتحديث والقدرة على المنافسة، دون إهمال القطاع الريفي بإحداث التحول التنموي الثاني للريف وإعادة هيكلة القرى لكي تواكب التحديث الصناعي والزراعي.

إن الخطة الماليزية المعتمدة للإصلاحات قد حددت القضايا الحاسمة والهامة المنوطة بالقطاع العام لدوره الهام في الإدارة الاقتصادية والاجتماعية وتشكيل الهيكل الاجتماعي وتطوير إطارات العمل المؤسسية اللازمة للتنمية، لذا فإن دوره يظل حاسماً، ويجب أن يقوم برفع كفاءته المهنية ودعم مهاراته ولعل الدور الحاسم للبحوث والتنمية يتطلب التزام ودعم وتوجيه من جانب الحكومة.

3.3.4.4. سياسة الإنفاق على قطاع التربية و التكوين المعتمدة في ماليزيا

أعلنت ماليزيا عن ميزانيتها العامة لسنة 2008 حيث قدرت نفقاتها **176.9** مليار رنجت ماليزي بزيادة نسبتها **10.9%** عن سنة 2007 بحيث تعمل على ضمان بقاء النمو القوي المتوقع للبلاد بنسبة **6%** إلى **6.5%** لسنة 2008. وذكرت صحيفة "ستار" الماليزية الصادرة بتاريخ **8** سبتمبر 2007، أنه تم إعداد ميزانية ماليزيا 2008 مع الأخذ في الاعتبار مصالح جميع فئات المجتمع وتحسين مستوى المعيشة لكل ماليزي. الأهداف الرئيسية للميزانية الجديدة هي تعزيز قدرة البلاد على التنافس وتقوية برامج التنمية البشرية، وقد تم اعتماد ما قيمته **12** مليار رنجت ماليزي لتحقيق الخطة الاستراتيجية للتعليم حتى يقوم بإنتاج موارد بشرية على قدر عال من المعرفة ويقوم برفع مستوى مؤسسات التعليم العالي في البلاد عالمياً، ولهدف بث روح التعلم على مدى الحياة في الماليزيين قامت الحكومة الماليزية بتخفيض الضرائب تصل إلى **5000** رنجت ماليزي على رسوم جميع البرامج الدراسية للتعليم العالي، كما خصصت الحكومة مبلغاً كبيراً لتعزيز برامج اكتساب المعارف والمهارات، التي تندرج تحت خطة تنمية الموارد البشرية، وتجدر الإشارة إلى أن أكبر نسبة من اعتمادات نفقات البرامج التنموية خصصت لقطاع الاقتصاد المكون من قطاعات الزراعة والصناعة والبنية الأساسية إذ خصص مبلغ **15.6** مليار رنجت ماليزي للبرامج الاجتماعية التي تتضمن التعليم والصحة والإسكان. كما تم اعتماد **7** مليار رنجت ماليزي لقطاع الأمن [293] ؛ يؤكد لنا ذلك الإهتمام المطرد الذي توليه ماليزيا للقطاع التعليمي فنجا ح السياسات التعليمية أدى إلى أن يحقق الاقتصاد تراكمًا كبيرًا من رأس المال البشري الذي هو عمود التنمية وجوهرها فهذه الدولة تملك أحد أفضل النظم التعليمية في العالم الثالث انعكاسا واضحا لنجاحها في تأسيس نظام تعليمي قوي ساعدها على تلبية الحاجة من قوة العمل الماهرة. كما ساهم هذا النظام بفعالية في عملية التحول الاقتصادي من قطاع تقليدي زراعي إلى قطاع صناعي حديث، ويُوظف التعليم اليوم كأداة حاسمة لبلوغ مرحلة الاقتصاد المعرفي القائم على تقنية المعلومات والاتصالات. والجدول التالي يبين حصة قطاع التربية مقارنة بقطاعات أخرى:

جدول رقم (27): النسبة المئوية لنفقات الحكومة المركزية حسب نوع الخدمات 2000-2001.[241]

البيان	(%) 2001	(%) 2000
التعليم	65.9	64.1
الصحة	7.5	11.5
الإسكان	13.1	10.8
خدمات أخرى	13.5	13.6

نلاحظ أن الحكومة أولت عناية خاصة بالتعليم حيث يشكل 64,1% من مجموع النفقات المخصصة للنفقات، وخصصت اعتمادات مالية كبيرة في مجالات العلوم والتقنية، وقد تم استقدام خبرات أجنبية في كافة مستويات التعليم العالي والتقني لتلبية احتياجات سوق العمل المحلية، وهو ما ساهم في رفع مهارة قوة العمل التي أصبحت من المزايا التفضيلية للاقتصاد الماليزي، ويمكن رصد أهم السياسات التعليمية التي انتهجتها الحكومة الماليزية، وتكلفتها الاقتصادية على مدى العقود الماضية فيما يلي:

- التزام الحكومة بمجانية التعليم الأساسي : حرصت الإدارة الماليزية منذ استقلال البلاد على تقديم خدمات التعليم الأساسي مجانًا على غرار الجزائر التي فرضت إجبارية التعليم لكل طفل وأقرّت مجانيته منذ الإستقلال.وبلغ دعم الحكومة الاتحادية لقطاع التعليم ما يصل في المتوسط إلى **20.4%** سنويًا من الميزانية العامة للدولة، بينما زادت النفقات العامة على التعليم كنسبة من الناتج الوطني الإجمالي من **2.9%** سنة 1960 إلى **5.3%** سنة 1995.

ومن ثمار هذا الاستثمار السخي أن عدد الذين يعرفون القراءة والكتابة وصل سنة 2000 حوالي **93.8%** من جملة السكان مقارنة بـ **53%** سنة 1970، وهي من النسب العالية في العالم، وأن حوالي **99%** من الأطفال الذين بلغوا العاشرة من أعمارهم قد قُيدت أسماؤهم بالمدارس، و **92%** من طلاب المدارس الابتدائية انتقلوا إلى الدراسة في المراحل الثانوية.

وكنتيجة منطقية للدعم والتسهيلات الكبيرة التي تقدمها الدولة فإن إلزامية التعليم أصبحت من الأمور التي لا جدال فيها، ويعاقب القانون الماليزي اليوم الآباء الذين لا يرسلون أبناءهم إلى المدارس.

جدول رقم(28): النفقات العامة على التعليم بماليزيا للفترة:(1996-2000).[241]

الوحدة: بالدولار الأمريكي

نوع الإنفاق	1996	2000
إجمالي النفقات العامة على التعليم	**2.9** مليار	**3.7** مليار
نفقات التعليم كنسبة من إجمالي النفقات	**%21.7**	**%23.8**
نصيب الفرد من نفقات التعليم	**145** مليون	**150** مليون

ويوضح الجدول ارتفاع نفقات التعليم خلال الفترة، وقد خصصت مجملها لبناء مدارس جديدة ومعامل للعلوم والكمبيوتر، والمدارس الفنية وقروض لمواصلة التعليم العالي داخل وخارج البلاد.

- الاهتمام بالتعليم ما قبل المدرسة:

اهتمت الحكومة بالتعليم ما قبل المدرسة الذي يشمل الأطفال بين سن الخامسة والسادسة، حيث اعتبر جزءًا من النظام الاتحادي للتعليم في قانون التعليم لسنة 1996، ويشترط أن تكون جميع دور الرياض(ما قبل المدرسة)مسجلة لدى وزارة التربية، ويلزم تطبيق المنهاج التعليمي المقرر من الوزارة.

- تركيز التعليم الابتدائي على المعارف الأساسية والمعاني الوطنية:

يكون التركيز في هذه المرحلة على تعليم التلاميذ القراءة والكتابة والإلمام بالمعارف الأساسية في الحساب والعلوم، وتبدأ مرحلة التعليم الابتدائي في السن السادسة من عمر الطفل، وتستمر ست سنوات، وقد ارتفع معدل المدرسين بالنسبة إلى الطلاب في المدارس الابتدائية من مدرس مقابل **20** طالبا في عام 1990 إلى مدرس مقابل **18** طالبا في عام 2000. وبذلت وزارة التعليم جهودًا ناجحة في بناء المدارس وتهيئتها على أحسن وجه من ناحية البيئة المدرسية والوسائل التعليمية والخدمات الملحقة بالمدرسة، فضلا عن تأهيل المدرسين ومواكبة المقررات المدرسية وطرق التدريس للتطورات المعاصرة والتوافق مع متطلبات العملية التربوية السليمة.

- توجيه التعليم الثانوي نحو خدمة الأهداف القومية:

تقدم مدارس المرحلة الثانوية تعليمًا شاملاً، حيث يشمل المقرر الدراسي كثيرًا من المواد الدراسية مثل العلوم والآداب والمجالات المهنية والفنية التي تتيح للطلاب فرصة تنمية وصقل مهاراتهم وقد ارتفع معدل الأساتذة بالنسبة للطلاب في المدارس الثانوية من مدرس واحد لكل **19** طالبا عام 1990 إلى مدرس واحد لكل **18** طالبا عام 2000. وكذلك القيام بإنشاء الكثير من معاهد التدريب المهني التي تستوعب طلاب المدارس الثانوية وتؤهلهم لدخول سوق العمل بمهارات في مجال الهندسة الميكانيكية والكهربائية وتقنية البلاستيك، والجدول التالي يظهر لنا توزيع النفقات على المدارس الابتدائية والثانوية؛إذ أن كل مدرسة تضم **400** طالب، وكل ثانوية تضم **1167** طالب .

جدول رقم(29): بيانات حول المدارس الابتدائية والثانوية لماليزيا للسنوات 1999-2001.[244]

	1999	2000	2001
المدارس الابتدائية			
عدد المدارس	7152	7217	7305
عدد الطلاب	2897927	2931847	2932141
عدد المعلمين	157415	154920	157985
المدارس الثانوية			
عدد المدارس	1586	1641	1713
عدد الطلاب	1957483	1986334	2015579
عدد المعلمين	106031	108892	115098

جدول رقم (30): بيانات حول المدارس الابتدائية والثانوية للجزائر للسنوات 1999-2001 .[245]

	1999	2000	2001
المدارس الابتدائية			
عدد المدارس	3315	3419	3532
عدد الطلاب	6739064	6736320	6807957
عدد المعلمين	271623	271696	274328
المدارس الثانوية			
عدد المدارس	1218	1266	1300
عدد الطلاب	921959	957862	1041047
عدد المعلمين	54761	55588	57274

وبالنسبة للجزائر وحسب الجدول أعلاه، ففي سنة 2001 مثلاً تضم المدارس الإبتدائية **1927** طالب في المتوسط ويوزع **25** طالب على كل أستاذ، أما الثانوية فتشمل **800** طالب بحيث كل أستاذ له **18** طالب. فالفرق بين البلدين يكمن في الإهتمام المتزايد الذي توليه ماليزيا على التعليم الإبتدائي على

حساب التعليم الثانوي فيما يخص الإنفاق على المنشآت الخاصة بكل نوع عكس الجزائر، أما فيما يخص توفير الأساتذة ففي الجزائر عددهم أقل بكثير خاصة في الطور الإبتدائي.

- العناية بتأسيس معاهد تدريب المعلمين والتدريب الصناعي:

أولت الحكومة عناية خاصة بتأسيس معاهد خاصة لتدريب المعلمين وتأهيلهم على المستوى الوطني، وتهدف هذه المعاهد إلى تزويد قطاع التعليم بالتوجيهات المهمة لإعداد المعلمين والتفتيش والتأهيل التربوي.

- التوافق مع التطورات التقنية والمعلوماتية:

توافقًا مع ثورة عصر التقنية في مجال الاتصالات والمعلومات، تسعى الحكومة الماليزية لإعادة تصنيف المدارس الحكومية بالاتجاه نحو إقامة العديد مما يعرف بالمدارس الذكية **(Smart Schools**) (المدرسة الذكية هي مؤسسة تعليمية تم ابتداعها على أساس تطبيقات تدريس وإدارة جديدة تساعد التلاميذ على اللحاق بعصر المعلومات)التي تتوفر فيها مواد دراسية تساعد الطلاب على تطوير مهاراتهم واستيعاب التقنية الجديدة، تماشياً مع ضرورات العولمة، ومن المواد التي يتم الاعتناء بها في المدارس الذكية أنظمة التصنيع الذكية وشبكات الاتصال ونظم استخدام الطاقة غير الملوثة وأنظمة النقل الذكية. وأهم عناصر المدرسة الذكية؛ بيئة تدريس من أجل التعلم، نظم وسياسات إدارة مدرسية جديدة، إدخال مهارات وتقنيات تعليمية وتوجيهية متطورة، وما زالت عملية اختبار هذه العناصر وإعادة هندستها لتحقيق كفاءة وفاعلية هذه المدرسة مستمرة ويتم تقييم التجربة في أعلى المستويات القيادية بالدولة.

وفي عام 1996 وضعت لجنة التطوير الشامل الماليزية للدولة خطة تقنية شاملة تجعل البلاد في مصاف الدول المتقدمة. ومن أهم أهداف هذه الخطة إدخال الحاسب الآلي والارتباط بشبكة الإنترنت في كل فصل دراسي من فصول المدارس النموذجية.

وكان يتوقع أن تكتمل هذه المرحلة من تنفيذ الخطة قبل حلول عام 2002 ولكن الهزة الاقتصادية التي حلت بالبلاد في عام 1997 أخرت اكتمالها، ومع ذلك فقد بلغت نسبة المدارس المربوطة بشبكة الإنترنت في ديسمبر 1999 أكثر من **90%**، أما فيما يتعلق بالبنية التحتية فقد تم ربط جميع مدارس وجامعات ماليزيا بعمود فقري من شبكة الألياف البصرية السريعة والتي تسمح بنقل حُزم المعلومات الكبيرة لخدمة نقل الوسائط المتعددة والفيديو، كل ذلك تفتقده البرامج التعليمية الجزائرية، حيث لم تستطع الإعتمادات المخصصة لهذا القطاع تلبية إحتياجاته للّحاق بالركب العالمي.

- توظيف التعليم الجامعي لخدمة الاقتصاد:

تضع الحكومة الأجهزة والبرامج الحديثة لتطوير التعليم العالي، بينما تحاول كل الجامعات أن تتبع المعايير العالمية في التدريس ونظم الدراسة وتحديد المناهج والتخصصات، وتشجع العلاقات والروابط بين الجامعات المحلية والجامعات العالمية الشهيرة والمماثلة لاكتساب الخبرة والتجربة والتطوير، وتهدف وزارة التعليم العالي إلى تزويد الجامعات بأجهزة الكمبيوتر وإمدادها بشبكات الإنترنت، وأن يكون التعليم فيها يعتمد على استخدام الإنترنت وتقنية المعلومات ووسائل الاتصال الحديثة.

جدول رقم(31): بيانات حول التعليم الجامعي في ماليزيا 1996-2000.[241]

البيان	1996	2000
عدد الجامعات والكليات الجامعية الحكومية	50	55
عدد المحاضرين (الأساتذة)	8451	19702
عدد الطلاب	108845	344250

وقد ارتفع عدد طلاب الدراسات العليا من الجامعة الوطنية الماليزية حسب مركز الدراسات العليا بالجامعة الوطنية الماليزية خلال الفترة 1980-1999، من **91** إلى **2416** بين طلبة ماجستير ودكتوراه، فقامت الحكومة بزيادة الإنفاق على المنشآت الجامعية التي تتمكن من استيعاب هذه الزيادة، فبعد ما كانت سنة 1996 في المتوسط 2177 طالب لكل جامعة، أستاذ لكل 12 طالب، بلغت سنة 2000 ما يعادل 6259 طالب لكل جامعة، وأستاذ لكل 17 طالب.

جدول رقم (32) : بيانات حول التعليم الجامعي في الجزائر 1996- 2000. [245]

البيان	1996	2000
عدد الجامعات والمعاهد والمدارس العليا	58	42
عدد المحاضرين (الأساتذة)	15141	23902
عدد الطلاب	285278	975862

من الجدول نلاحظ أن عدد الطلبة الذي يمكن أن يشمله مركز جامعي واحد في المتوسط بلغ 261 سنة1996، ووصل إلى 569 سنة 2000، وبالنسبة للمحاضرين فقد كان توزيع كل محاضر لـ18 طالب سنة 1996، وصل إلى 40 طالب سنة 2000، مع العلم أن هذا التوزيع ليس متكافئ سواء على المستوى الجغرافي(حيث يتمركز معظم الأساتذة في الشمال)، أو على مستوى التخصصات، وهذا يدل على سوء تسيير النفقات المخصصة للقطاع التي كانت تستوجب مواكبة الإرتفاع الحاصل في عدد الطلبة الذي تضاعف ثلاث مرات، فضلاً عن الوسائل التكنولوجية الحديثة اللازمة للوفاء بمتطلّبات البحث العلمي الذي يستوجب إعتمادات مالية ضخمة.

- الربط بين التعليم وأنشطة البحوث:

قامت الحكومة بتأسيس قاعدة ممتدة لشبكة المعلومات في المؤسسات الجامعية وإمدادها بموارد المعرفة والبنية التحتية الأساسية في هذا الصدد، وتدعم الحكومة جهود الأبحاث العلمية في الجامعات بواسطة مؤسسة تطوير التقنية الماليزية، ومن خلال توفير الجو الملائم للباحثين والأساتذة من أجور مرتفعة ومساكن خاصة وتقديم منح ومكافئات بغرض تحفيزهم، وتشجع أيضاً الروابط بين الشركات والباحثين والمؤسسات المالية والتقنيين من أجل استخدام أنشطة البحث الجامعية لأغراض تجارية.

- الاهتمام بتعليم المرأة:

تشير بيانات وزارة التعليم إلى زيادة حصة المرأة في قطاع التعليم إذ نالت حظها من التعليم كالرجل، ويعود ذلك إلى اهتمام الدولة بتعليم الفتيات، إلى جانب أن نسبة الإناث بين السكان كبيرة، وكذلك الأمر بالنسبة للجزائر حيث تفوقت نسب نجاح الإناث على الذكور في أحيان عديدة، كما أن مشاركتها في قوة العمل تكاد تقترب من مساهمة الذكور.

والجدول التالي يعطي صورة واضحة عما حققه تعليم المرأة في ماليزيا، حيث تقدم الحكومة قروضًا بدون فوائد لتمكين الآباء من إرسال بناتهم إلى المدارس وتوفير مستلزمات المدرسة، بينما يعطى الفقراء مساعدات مجانية في هذا الصدد.

جدول رقم (33): نسبة الإناث في المدارس والجامعات الماليزية عام 2000. [241]

البيـــان	2000
عدد السكان (مليون)	23
نسبة الإناث من جملة السكان	49.3%
نسبة الإناث في المدارس الابتدائية	64.6%
نسبة الإناث في المدارس الثانوية	62.8%
المدارس الفنية	41.9%
نسبة الإناث في الجامعات	54.9%

في كل الأحوال فإن التجربة الماليزية تقدم نموذجا يحتذى به، فلا يمكن لأي اقتصاد أن ينمو إلا بتكثيف الاستثمار وتوجيه الإنفاق في قطاعات التنمية البشرية التي أصبحت تشكل أهم عناصر العملية الإنتاجية في عصر تُعد فيه المعلومات والتكنولوجيا هي المدخل الأساسي لاقتصاد قوي، أما في الجزائر ورغم أن حصة هذا القطاع من إجمالي النفقات تحتل المرتبة الثانية وتقترب من خمسه، لكنها تتجه نحو الإنخفاض خلال السنوات الأخيرة من **22%** سنة 1991إلى **14%** سنة 2007 مع أنها تتطلب إهتماماً ونفقات أكثر حتى تتمكن من مواجهة تحديات العولمة، ويعود هذا الإنخفاض إلى إلتزامات الدولة نحو مؤسسات العولمة لضبط النفقات العامة، وتخفيض النفقات غير الإنتاجية المتعلّقة بالخدمات.

خــلاصة الفصل

تعرّضنا من خلال هذا الفصل إلى أهم التغيرات والتطورات التي شهدها الإقتصاد الجزائري منذ الإستقلال، حيث مرّ الإقتصاد الجزائري خلال عهد التخطيط بإستراتيجيتين للتنمية الأولى تعتمد على النمو غير المتوازن للقطاعات الإقتصادية فاستخدمت نموذج *دبرنيس* للصناعات المصنعة المعتمد على بناء قطاع صناعي يقود عملية التنمية (1967-1979)، أما الثانية فكانت تعتمد على النمو المتوازن لجميع القطاعات؛ ثم دخل مرحلة إضطرابات واختلالات مسّت التوازنات الكلية، فاتخذت الجزائر عدة تدابير لتحقيق الإستقرار الاقتصادي الكلي في ظل التحولات الاقتصادية التي يشهدها العالم، وقد قادتنا دراستنا في هذا الفصل إلى استخلاص ما يلي:

- بهدف الإنتقال من اقتصاد مخطط مركزي إلى اقتصاد يعتمد على ميكانيزمات السوق اتخذت عدة إجراءات تصحيحية شملت مختلف جوانب السياسة الاقتصادية بما فيها السياسة المالية ومنها الإنفاق العام.
- إن مجموع مبالغ الإنفاق العام في ارتفاع مستمر لكنه لم يكن بنفس الدرجة خلال فترة الدراسة، وقد تباينت معدلات المتوسط السنوي للنمو خلال الفترات الأربعة كانت أقلها في فترة الإصلاحات.
- استحوذت نفقات التسيير على أغلبية النفقات العامة طوال سنوات عديدة، وقد لوحظ تراجع نسبة هذه الإخيرة خلال سنوات الإصلاح.
- يرتبط حجم النفقات العامة بحجم الإيرادات العامة بشكل كبير، وترتبط هذه الأخيرة بتقلبات سعر النفط العالمية باعتبار أن الجباية البترولية من أهم محدداتها.
- علاقة النفقات العامة بالناتج المحلي علاقة طردية وبقيت ثابتة نسبياً خلال فترة الدراسة.
- تتزايد النفقات العامة بمعدل أكبر بكثير من تزايد معدل السكان، وقد تباين نصيب الفرد منها لسنوات عديدة، لكن بمعدلات بسيطة.
- استحوذت النفقات غير المخصصة التي تهدف الدولة من ورائها تقديم الدعم لبعض المواد وبعض الفئات على الحصة الكبرى من مجموع النفقات يتبعها قطاع التربية والتكوين، يليها القطاع الإداري وذلك طوال فترة الدراسة لكن عرفت تراجعاً ملحوظاً خلال سنوات الإصلاح لفائدة قطاعات أخرى، حيث شهد كل من قطاع الدفاع والقطاع المالي، وقطاع المنشآت الاقتصادية تحسنا في نسبها إلى مجموع

النفقات، بينما سجل كل من قطاع الخدمات وقطاع الفلاحة والري تراجعاً، سعياً من الدولة لترك المجال إلى القطاع الخاص فيها وتقليل نفقاتها التي تعتبرها غير إنتاجية تماشياً مع متطلّبات العولمة.

- لم يحظ الإنفاق على قطاع الاجتماعي والثقافي والصحة، كذلك قطاع الصناعة والطاقة بالإهتمام اللازم، رغم ارتفاع الإعتمادات المخصصة لها لكن بنسب ضعيفة نوعاً ما.
- إن سياسات إصلاح سياسة الإنفاق العام قد أسفرت على تحسن بعض المؤشرات الرئيسية الإقتصادية، إذ تعد تجربة الجزائر ناجحة إلى حد ما بعد مقارنة نتائجها مع تلك المحققة من قبل دول المجموعة التي سبقت الجزائر في تطبيق برامج الصندوق، إلا أن ذلك تم بتكلفة مرتفعة للغاية وكان لها أثار عميقة على المحددات الأساسية لمستويات المعيشة.
- من الناحية الإجتماعية تعرضت الجزائر لاضطرابات واضحة بسبب وقوع عبئها على عاتق الطبقات والشرائح الإجتماعية الفقيرة محدودة الدخل، حيث شهدت مجموعة الدول رفع تكاليف المعيشة لكافة المواطنين كرفع تكلفة الحصول على الخدمات التعليمية، الصحية، النقل.
- رغم أن الآثار الاقتصادية من خلال بعض المؤشرات كانت موجبة لكن نصيب الفرد من الناتج المحلي يبقى دون المستوى، مع تدهور القدرة الشرائية، وتدني مستوى المعيشة، وتبقى الأهداف المرجوة صعبة التحقيق بما أن الامكانيات المتاحة من خلال النفقات تبقى بعيدة عن الإحتياجات .
- يعد المناخ الاقتصادي لماليزيا مناخاً واعداً يشجع على تحقيق المنزلة الصناعية المتوقعة لماليزيا، وفي الواقع فإن ماليزيا لا تهدف أن تكون دولة صناعية في حد ذاتها لأن النمو الاقتصادي وحده لا يكفي بل أنها تسعى لتحقيق الوحدة الوطنية من خلال العدالة في توزيع الدخل وتحقيق الاستقرار الاجتماعي.
- تشمل سياسة الرؤيا الوطنية لماليزيا الاستراتيجيات الرئيسية للسياسة الاقتصادية الجديدة وهي اقتلاع جذور الفقر وإعادة هيكلة المجتمع وهي تؤكد على التنمية المتوازنة التي تتطلب تغيراً في صناعة السياسة وتنفيذها والإجراءات المتعلقة بالتنمية وتبرز الحاجة إلى التعليم واستغلال الوسائل الإبداعية لتحقيق الفعالية في تنفيذ أهداف التنمية، والقطاع العام سوف يصبح أكثر فعالية وكفاءة من خلال إجراءات رفع القدرة على المنافسة.
- تتحقق المنافسة بدعم الجهود في مجال البحوث والتنمية والتركيز على المجالات التي تستطيع فيها دعم الخبرات بسرعة حيث أن خبرات ماليزيا في مجال البحوث الزراعية يجعل من السهل عليها التفوق في البحوث التكنولوجية البيئية، إضافة إلى التركيز على مجالات بحوث تكنولوجية أخرى التي تواكب عصر تكنولوجيا المعلومات، خاصة في مجال التصنيع الذي يشهد تغيرات حيوية سريعة تدعم أنشطة الجودة الإضافية وتساعد على رفع الدخل.
- تهدف ماليزيا من تعميم المدارس الذكية في جميع أرجاء البلاد إلى استيعاب تقنية المعلومات والاتصالات، وتوظيفها واستخدامها إيجابيًا في العملية التعليمية، وتطوير قدرات المعلمين، ورفع

المستوى المعرفي للطلاب وتمكينهم من الوصول إلى مصادر التعلم المباشرة، والارتقاء بمخرجات التعليم لتخريج جيل منتج ذي مهارات عالية.

- وتبقى النتائج مرتبطة بالبيئة الاقتصادية والاجتماعية لكل بلد وبمدى تحكمه في السياسة الإصلاحية حيث لاحظنا أن الجزائر وبمساعدة إن لم نقل إملاءات مؤسسات العولمة استطاعت أن تخرج من الأزمة الاقتصادية التي عانتها وتمكنت من تحسين معظم المجمعات والمؤشرات الاقتصادية، غير أن سياستها الإنفاقية لم تكن فعالة بالشكل الذي يخلصها من التبعية، ويأمّن لها تنمية مستدامة واستقرار دائم،إذ أنها مازالت تتخبط في مشاكل اجتماعية خانقة، إلى جانب ضعف الإنتاجية والقدرة على المنافسة مما يجعلها عرضة لأي أزمة، عكس ماليزيا الدولة التي استطاعت إثبات نفسها لوحدها وقامت بإصلاحات ذاتية مكنتها من تقوية إقتصادها، وضمان التوازن والاستقرار الدائمين، ذلك لأنها ركزت إنفاقها على التنمية البشرية وكيفية تطويرها، دون إهمال مواردها الطبيعية التي تزخر بها التي خصصت لها نفقات جعلتها منبع صناعتها وأساس صادراتها.

الخاتمـــة

إن مواجهة ظاهرة العولمة يتطلب تظافر الجهود الوطنية بالدرجة الأولى لتهيئة المناخ السياسي والقانوني والإقتصادي لمواكبة هذه التغيرات العالمية، ونجاح أي تعاون دولي أو إقليمي يتوقف على قدرة كل دولة على تنمية مواردها وتطوير الهيكل الإقتصادي ورفع الكفاءة التصديرية والتنافسية.

بعد الأزمة الإقتصادية العالمية التي عرفها العالم الرأسمالي الصناعي، أصبحت سياسة الإنفاق العام من أهم الأدوات والوسائل التي يعتمد عليها في معالجة الإختلالات التي تمس الواقع أو النشاط الاقتصادي، وأصبحت سياسة الإنفاق ملازمة للسياسة النقدية، فاستخدام سياسة الإنفاق العام سلاح ذو حدين، إذ يمكن أن تكون في خدمة الإستقرار والنمو الإقتصادي، وإحدى الوسائل الهامة لتطوير القدرات الإنتاجية للمجتمع، كما يمكن في نفس الوقت أن تكون لها آثار سلبية على الإقتصاد الوطني في حالة استخدامها بصورة غير مدروسة.

نتائج الدراسة

قادتنا معالجتنا لمختلف الجوانب المتعلقة بالبحث وفصوله الأربعة للتوصل إلى نتائج نوردها فيما يلي:

- تكمن أهمية وخطورة العولمة في كونها لا تشير إلى مفهوم مجرد بل إلى مجموعة من السياسات والإجراءات العملية التي تتضافر معاً لتشكل واقعاً ملموساً يضفي أثاره في كافة المجالات سواءاً في المجال الإقتصادي أو السياسي أو الثقافي. وهي تتميز بقوة تداخل القضايا المحلية بالقضايا الدولية، مما يقلل من قدرة الدول النامية على اتخاذ سياسات اقتصادية مستقلة لما تمارسه الهيئات الدولية من ضغوطات قصد الإلتزام بقواعد السوق.

- ترتب على العولمة زيادة الإعتماد الإقتصادي المتبادل بين دول العالم، ولذلك فإن الدول النامية تواجه أوضاعاً بالغة الصعوبة منها عدم توافر البنية الأساسية وعدم الاستقرار السياسي، كذلك ضعف جانب العرض واعتماد هذه الدول على سلعة أو سلعتين في التصدير، مع التقلبات التي تلحق بأسعارها.

- أوضحت الدراسة أن المؤسسات الدولية تعتبر أهم آليات النظام الرأسمالي الدولي التي تستخدمها الدول الصناعية الكبرى للتأثير على السياسات الإقتصادية والإجتماعية للدول النامية وفتح أسواقها، وتبنّي قيم واتجاهات الإيديولوجية الليبرالية الرأسمالية.

- إن جوهر سياسات التكيف الهيكلي التي توصي بها المؤسسات الدولية تتمثل في تعديل أولويات الإنفاق العام وتسعى إلى تحرير التجارة الدولية واعتماد السياسات الإنكماشية وخوصصة القطاع العام وإطلاق آلية السوق للعمل في حرية، على اعتبار أن قيام الدولة فيما سبق بدور مباشر في إدارة التنمية أصبح من الأمور غير المجدية ولا يتماشى مع طبيعة وأهداف النمو الإقتصادي، وأن آليات السوق هي الكفيلة بتنظيم الأولويات الموضوعية لاختيارات النمو.

- الدول النامية تعاني من صعوبات في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، نتيجة لعدم استقرار البيئة الاقتصادية الكلية وعدم توافر العمالة الفنية، بالإضافة إلى عدم توافر البنية الأساسية.

- منهج صندوق النقد الدولي في تشخيص الإختلالات الاقتصادية والمالية في الدول النامية اقتصر على احتواء المقومات الداخلية ، وقد أغفل دور الصدمات الخارجية في تعميق تلك الإختلالات، نذكر منها:

- ضعف معدلات الطلب العالمي على صادرات الدول النامية وانكماش حصيلة الصادرات.
- إرتفاع أسعار الفائدة العالمية، ومن ثمّ تراكم أعباء الديون الخارجية والمزيد من العجز في ميزان المدفوعات ونقص الموارد المتاحة لتمويل الواردات، في ظل تزايد معدلات خدمة أعباء هذه الديون.
- بعض السياسات الاقتصادية الداخلية لحكومات الدول النامية كانت من أهم مقومات ظهور تلك الإختلالات وتزايدها، ولعل من أهم هذه المقومات غياب الإدارة السعرية السليمة، وسيطرة القطاع العام على تخصيص الموارد الإقتصادية إلى جانب الإعتماد بدرجة كبيرة في تمويل العجز المالي على الإقتراض.

- استهدفت الدراسة تحليلاً لدور السياسات الانفاقية التي تنتهجها الدول النامية في إطار برامج صندوق النقد الدولي وفي ضوء هذا الهدف أوضحنا أن اندماج الدول النامية في العولمة كان الأمر الذي يتطلب إحداث تغيرات جذرية، وتعتمد على التأثير على جانب الطلب الكلي وذلك بخفض مستوى الاستيعاب المحلي بالإضافة إلى سياسات جانب العرض الكلي والتي تستهدف زيادة المستوى الراهن للناتج المحلي عن طريق تحسين كفاءة تخصيص الموارد الاقتصادي من خلال التخلص من مظاهر الانحراف في هيكل الأسعار وتعديل الهيكل والنظام الضريبي، وكذلك الحد من زيادة الأجور وتقليل الإنفاق الجاري وترشيد هيكله، وكذلك كافة الإجراءات التي تسعى مباشرة لحفز نمو الطاقة الانتاجية في الأجل الطويل وتضم كافة الإجراءات التي تسهم مباشرة في زيادة معدلات الادخار والتكوين الرّأسمالي الثابت.

- تتسم السياسات المقترحة بطابع انكماشي يؤدي إلى علاج بعض مظاهر الإختلالات على حساب تدهور معدلات النمو الاقتصادي أي أنها بالفعل تسهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي عند مستويات منخفضة من النمو الاقتصادي، وبعبارة أخرى أن تلك السياسات تشهد في جوهرها تحقيق التثبيت الاقتصادي بدرجة أكبر من تحقيق النمو الإقتصادي.

- تسهم هذه السياسات على تعظيم الأثر المباشر لأدوات سياسة الإنفاق، وإهمال آثارها غير المباشرة في جانب العرض الكلي ممّا يؤدي إلى صعوبة القطع بفعاليتها في تحقيق هدفي التوازن الداخلي والخارجي في الدول النامية .

- انتهجت بعض دول أمريكا اللاتينية سياسات تركز على التقييد الحاد لمعدلات نمو الإنفاق العام الجاري والاستثماري وكان ذلك على حساب تزايد مظاهر الإختلالات المالية الأخرى كارتفاع معدلات الدين العام الداخلي، ووصول معدلات التضخم إلى مستويات حادة، كذلك انكماش معدلات الإستثمار والادخار المحلي بالنسبة للناتج المحلي.

- إن القواعد التي أقرّتها الشريعة الغرّاء منذ 14 قرن وتجسّدت بأحكام اعتمدتها بعض الدول في أنظمتها المالية، كان على الدول الإسلامية أن تكون سبّاقة لتطبيق هذه المبادئ المقرّرة في شريعتنا بضوابطها المدققة وبأهدافها المحققة والمحكمة من قبل الشارع الحكيم. حيث يولي الإسلام أهمية للإنفاق العام لذا علينا بدراسته والتوسع فيه ومحاولة تطبيق ما جاء في النصوص الشرعية.

- سجلت ميزانية التسيير في الجزائر إرتفاعاً في البداية خلال الفترة المدروسة، ثم أخذت تتقلّص نسبياً في السنوات الأخيرة لإعطاء الأولوية لميزانية التجهيز، التي ساهمت بعد ذلك في خلق نفقات تسييرية معتبرة عن طريق توسيع هيكل الإقتصاد الوطني، والمنشآت القاعدية للمرافق العامة سواءاً كانت اقتصادية أو اجتماعية أو إدارية أو ثقافية، تطلبت كلها نفقات تسيير بعد إنهائها للإنطلاق في تسييرها.

- ارتفعت قيمة النفقات العامة خلال سنوات إصلاح، وتضاعفت بما يقارب 26 مرة، هذا الإرتفاع الذي يعبر عن مدى زيادة المهام الملقاة على عاتق الدولة وهو بحاجة إلى ترشيد خاصة فيما يتعلق بالإنفاق على الدفاع والرواتب والأجور، لذلك عرفت تراجعاً قليلاً في معدلات نمو ها خلال السنوات الأخيرة، وبتحليل تلك النفقات إلى نفقات تسير وتجهيز فقد شكلت نفقات التجهيز ما نسبته 34% من مجموع النفقات العامة في المتوسط السنوي خلال هذه السنوات، في حين شكلت نفقات التسيير 66% منها .

- في ظل التغيرات التي شهدها هيكل النفقات العامة تخلّت الجزائر على قطاع الخدمات وقطاع الفلاحة والري رغم أهمية هذا الأخير ودوره في النهوض بالصناعة الغذائية المحلية، وتوفير الأمن الغذائي للتخلص من التبعية. وفي المقابل عرف الإنفاق على القطاع المالي ارتفاعاً ملحوظاً.

- لم تعرف نفقات الصحة والثقافة والصناعة تحسناً كبيراً وظلت في مؤخرة الترتيب العام للنفقات، وقد أدى ذلك إلى ضعف مردودية هذه القطاعات خاصة القطاع الصناعي الذي يستوجب نفقات عالية لتحسينه ورفع إنتاجيته، حتى يتمكن من منافسة الصناعة الأجنبية التي أغرقت الأسواق المحلية، فالمؤسسات الجزائرية بطريقة عملها وبالمشاكل التي تعيشها لن تستطيع أن تصمد أمم المد الذي سيجلبه انفتاح السوق واتفاق الشراكة، هذا ويعاني قطاع الصحة أزمات أهمها عودة إنتشار الأوبئة خلال فترات معينة منها ناتجة عن نقص التوعية اللازمة، وعدم كفاءة برامج التلقيحات خاصة في المناطق النائية،

وعدم قدرة الأسرّة من استيعاب أي هزات طارئة، زيادة على تراجع خدمات الرعاية الصحية والإجتماعية التي تضمن رفع المستوى العام للسكان.

- أظهرت الدراسة حدة الآثار التوزيعية السلبية لسياسات البرامج الحكومة الجزائرية، الأمر الذي انعكس على تدهور متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني، وارتفاع معدلات البطالة، بالإضافة إلى تدهور المستوى الصحي والتعليمي لمعالم الطبقات الفقيرة ومحدودة الدخل.

- عن طريق دراستنا لسياسة الإنفاق الماليزي على قطاع التربية التمسنا زيادة النفقات المعتمدة فيه، والإدارة المحكمة في تسييره، بتوفير المنشآت الأساسية، والتجهيزات الضرورية، فضلاً عن تحفيز المعلمين وتدريبهم على المهارات الجديدة، من تداعيات العولمة الثورة في مجال المعلومات والإتصال التي تؤثر في العلاقة بين العمل ورأس المال مما يستدعي الكشف عن أشكال جديدة للتغير في علاقات الإنتاج والتي تستوعب التغيير الذي تم في وسائل الإنتاج وتنظيم العمل وبالتالي يجب مواكبة التطور الإجتماعي للتطور التكنولوجي. غير أن الجزائر وفي ظل هذه التحديات قلّصت من نفقاتها على هذا القطاع بالشكل الذي جعلها لا تستطيع استيعاب التزايد المطرد للطلبة من جهة، وتلبية احتياجاتهم المؤسسية والعلمية للحاق بالركب العالمي ومواجهة تحديات العولمة من جهة ثانية، وفي هذا الصدد نشير إلى محاولات الحكومة في القضاء على الأمية التي بلغت لحد الآن نسبة **21,3 %**، حيث خصصت لها غلافاً مالياً لسنة 2009 قدر بـ**97,5%** ، كما بلغت نسبة التمدرس **97,5%**.

- حددت الدراسة الإطار العام لأدوات السياسة الإنفاقية بالجزائر في محاور رئيسية، وقد تبين من تحليل تلك المحاور بالنسبة لسياسة ضغط معدلات النفقات العامة وترشيد هيكلها أنها ساهمت بشكل نسبي في علاج مشكلة العجز المالي التي تعزى في الدول النامية بدرجة كبيرة إلى تزايد معدلات نمو النفقات العامة من جهة وانحراف هيكل تلك النفقات من جهة أخرى، لكن وبإجراء مقارنة بسيطة مع السياسة المتبعة لتوجيه النفقات العامة في ماليزيا التي استطاعت تجاوز أزماتها دون تدخل مؤسسات العولمة استنتجنا أن الجزائر تفتقد إلى توجيه قدر ملائم من الإهتمام لعملية تخطيط وإدارة النفقات العامة كما اتضح أنه بتخلي الجزائر عن دعمها لبعض السلع الضرورية، وبصفة عامة لذوي الدخل الضعيف جعلها تتخبط في مشاكل اجتماعية، وفي نفس السياق أدت عمليات التحرير إلى تعرض المنتوج المحلي إلى منافسة غير متكافئة من طرف الواردات الأجنبية، وبالتالي تعرض أسواقها بسبب ارتفاع الأسعار النسبية للسلع التي تنتجها السلع المنافسة لها إلى مخاطر الإغراق. فتزايد عرض المنتوجات الأجنبية في السوق الوطنية، ومنافستها للمنتوجات المحلية مما يؤدي إلى تناقص الطلب على هذه الأخيرة ما يترتب عنه إفلاس كثير من المؤسسات الإنتاجية الجزائرية، وتنامي ظاهرة البطالة والفقر بسبب تضاؤل مداخيل الأفراد وتقلص قدراتهم الشرائية. بالإضافة إلى تعرية المؤسسات الإقتصادية الوطنية وتعريضها إلى منافسة مؤسسات قادرة على بسط نفوذها في مختلف الأسواق عبر القارات، بينما تتميّز المنتوجات

الجزائرية بتشغيل المؤسسات بأقل من نصف طاقاتها، وباستخدام أجهزة إنتاجية متقادمة.وذلك ما يفسر نسبياً ضعف الإنتاجية وارتفاع تكاليف الإنتاج، علماً أن هذه المؤسسات استفادت من إعانات حكومية وحماية جمركية وقانونية خلال فترة ما قبل الإصلاحات، مكّنتها من احتكار السوق المحلية.

إختبار صحة الفرضيات

سمحت لنا الدراسة باختبار صحة الفرضيات التي وضعناها في المقدمة على الشكل التالي:

- تتميز العولمة بقوة التداخل والإندماج، والأطراف الم سيطرة فيها تمثلت بالثالوث: صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والمنظمة العالمية للتجارة التي تسيّر العالم وفق مصالح الدول الرأسمالية وأهدافها، مع تنامي دور الشركات متعددة الجنسيات وتعاظم خطرها على الدول النامية ممّا يهيئ لها أن تكون شريكاً قوياً في اتخاذ القرارات الحاسمة لهذه الدول.

- لعبت مؤسسات العولمة دوراً بارزاً في التأثير على النظم والسياسات في العدد من هذه الدول من خلال الأنواع المختلفة من القروض التي يقدمها ضمن وصفات وبرامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي التي تهدف إلى دمج المجتمعات النامية في النظام الرأسمالي الدولي.

- مع ظهور الأزمات الإقتصادية نتيجة الإندماج في الإقتصاد العالمي من قبل الدول النامية، بدأ الحديث عن سلبيات العولمة، وتعرض العولمة الدول النامية لصدمات عند محاولة ملائمة أوضاعها لمتطلبات التحرير التي قد تعرض بعض قطاعاتها للعديد من المخاطر، كما أنها تفرض قيودا على سيادة الدولة وقدرتها على إتخاذ السياسات اللازمة. ولذلك فالدول النامية ليست مجبرة على الإندماج في العولمة على الأقل ليس من موقع ضعف أو بالطريقة التي أقرّتها المؤسسات الدولية، إذ يمكنها الإعتماد على نفسها لمعالجة اختلالاتها، وأن تضع إصلاحات تتماشى مع أوضاعها الداخلية وبيئتها الاجتماعية حتى تتفادى الأزمات المختلفة، وماليزيا تعتبر مثال يحتذى به في هذا المجال.

- إن للنفقات العامة لها دور استراتيجي في تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي، إذ أولاها الإسلام اهتماماً خاصاً؛ وتتغيّر بنيتها وتركيبتها، وحجمها بتغيّر السياسات الاقتصادية والمالية المطبّقة والسّائدة خلال حقبة زمنية معيّنة .

- من خلال تحليلنا للمعطيات المتعلقة حول الإصلاحات تبين لنا ما عانته الدول النامية من مشاكل واختلالات كبيرة كالمديونية وضعف الجهاز الإنتاجي، والبطالة، الأمر الذي جعل إجراء إصلاحات اقتصادية شاملة ضرورية فرضتها الوضعية، و عملية الإصلاح في مراحلها الأولى تتضمن تكاليف باهضة تتحملها فئات المجتمع سيما الطبقات الدنيا والمتوسطة مما يؤدي إلى مزيد من المعاناة الإقتصادية والإجتماعية.

- بالنظر للمرحلة الدقيقة التي تمر بها الجزائر فإن دور الدولة يبقى أساسياً في هذه المرحلة للمحافظة على التوازن الاقتصادي الكلي، وكذا التوازن الاجتماعي بين فئات المجتمع، ولا يتسنىّ لها ذلك إلاّ من خلال أداتها الرئيسية المتمثلة في النفقات العامة.

- وعلى الصعيد النظري، لا توجد دعائم قوية تؤكد ضمان تحقيق تنمية متوازنة على أساس التبادل التجاري الحر، وانعدام الحماية القانونية للنشآت المحلية ، بل على العكس من ذلك نجد دولاً متقدمة اقتصادياً، مالياً وتكنولوجياً لا تتنازل عن تقديم الحماية الحماية لقطاعات منتخبة من اقتصادياتها.

- إن علاج العجز بالميزانية العامة للدولة لا يجب أن يتم من خلال ضغط الإنفاق العام وتخفيض الضرائب، نظراً للآثار الإنكماشية والتكاليف الاجتماعية والسياسية التي تتمخض على هذه الإجراءات، ومن ثم فعلى الدولة أن تلعب الدور المنوط بها في توجيه النشاط الإقتصادي، وإعادة التوازن والإستقرار بكل ما تتيحه لها أسلحة السياسات الإقتصادية لتحقيق أهداف المجتمع، وذلك بواسطة التسيير المحكم والدقيق لسياستها الإنفاقية، والقيام بتعديلها كلما دعت الحاجة لذلك، حتى تعطي الآثار المرغوبة على كافة متغيرات النشاط الإقتصادي وتحول دون وقوع آثار اقتصادية غير مرعوب فيها.

- بالفعل تبين أن سياسات الإنفاق على قطاعات الإقتصاد الوطني تغيرت خلال فترة الإصلاحات، وقد حافظت نفقات الدفاع على أهميتها بل وتقدمت بخطوات كبيرة متجاوزة قطاع الخدمات والفلاحة، فتركّز عبء تخفيض النفقات العامة على حساب قطاعات البنية الأساسية المادية والاجتماعية، وأنشطة الصيانة الرئيسية في ظل انخفاض معدلات الإنفاق الجاري اللاّزمة لتمويل الخدمات كتكاليف التشغيل والصيانة في القطاعات الإقتصادية المرتبطة بزيادة الطاقة الإنتاجية مثل : خدمات النقل، المواصلات، شراء قطع الغيار الأساسية، يؤدي إلى تدهور معدلات كفاءة الإستخدام البنية الأساسية ممّا يؤثر سلباً على إنتاجية المشروعات الاستثمارية القائمة والجديدة، وتبديد الطاقة الإنتاجية للإقتصاد الوطني.

- تبين تأكد الفرضية الأخيرة بأن الجزائر لم تستطع الحفاظ على استقرارها وأهدافها التنموية، رغم النجاح الذي حققه البرنامج إذ انخفض العجز المالي، وتحسّن بعض المؤشرات الاقتصادية، إلاّ أن هذه السياسة لم تؤت ثمارها بالشكل المطلوب، وبالتالي فإن سياسة ضبط وترشيد النفقات العامة لم تستخدم كسياسة فعّالة في تلبية احتياجات التنمية.

توصيات البحث

ما يمليه واجب البحث العلمي علينا كطلبة باحثين أن نقدم جملة من التوصيات والاقتراحات في ضوء النتائج المتوصل إليها على المستويين النظري والتطبيقي، حيث يمكن أن تخدم إصلاح السياسة لتحسين فعاليتها وتساعد على استعمال أمثل للموارد المالية وتوظيفها التوظيف الأرشد عن طريق قنوات ميزانية التسيير والتجهيز والحد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية كما يلي:

- لمواجهة تحديات العولمة يجب البحث عن صيغ جديدة ممكنة موضوعياً وفعالة اقتصادياً والتي تتمحور في العناصر التالية:

- ضرورة تضامن الدول النامية وتوحيد سياساتها ا تجاه الدول المتقدمة بما يكفل تنظيم استفادة الدول النامية من فرص الاستثمار والتجارة والتنمية، وكذلك مساعدتها على مواجهة التحديات الناتجة عن ظاهرة العولمة ودمجها في الاقتصاد العالمي. ولا شك في أن تكوين التكتلات الإقليمية وقيام سوق مشترك يعد ضرورة، حتى تتمكن الدول النامية من الإندماج من مركز قوي.

- تأكيد حث الدول النامية في المطالبة بتأجيل تنفيذ عدد من إتفاقيات الجات على ضوء الفجوة التكنولوجية والعجز في الإمكانات المادية التي تعاني منها هذه الدول مقارنة بالدول المتقدمة وتؤدي إلى عجزها عن تنفيذ التزاماتها، وإحداث تغيير نوعي في قوانين التجارة والبنوك والهجرة من أجل دعم الإنفتاح الاقتصادي، كقوانين حماية المستهلك، وقوانين مكافحة الإغراق، ومكافحة الإحتكار، مع إنشاء جهاز دولي متخصص في التطبيقات المرتبطة بقوانين منع الإغراق وقواعده والتحقيق في حالات الأنشطة الضارة بقواعد المنافسة التي تمارسها الشركات متعددة الجنسية ضد الدول النامية .

- عند القيام بخوصصة القطاع العام فمن الضروري تحقيق تقييم عادل لأصول المشروعات لأنه في حالة الإسراع بالبيع وعرض عدد كبير من المشروعات، مع قلة الطلب فإن التقويم السعري لهذه المشروعات ينخفض بصورة غير عادلة تقل كثيرا عن قيمتها الحقيقية.

- يجب أن تنصرف السياسة الإقتصادية الوطنية إلى تعزيز قدرة السلع المحلية على المنافسة الفعالة في الأسواق العالمية ويتوقف ذلك على التركيبات الداخلية التي تعزز الإنتاجية والتنافسية النوعية والسعرية للسلع وخاصة في مجال الصناعة التحويلية.

- يجب أن تتمتع الإستثمارات الأجنبية بتكنولوجيا عالية مع ضمان فرص التعلم والإحتكاك من خلال الشراكة في ملكية وإدارة المشروعات، إذ يجب الحصول على نصيب كبير ومتزايد من الأسواق الوطنية ومن فرص الإستثمار والتكنولوجيا وموارد التراكم الموجودة دوليا.

- يجب توظيف ثروات التنمية والتطوير محليا بدلاً من توظيفها في الخارج ولغير صالحها.

- لا بد من تفعيل دور النفقات في المجالات التي تعزز دفع التطور الاقتصادي والإجتماعي دون أن تعرقل طاقات القطاع الخاص في الإستثمار، ويمكن تحديد المجالات التي تلعب فيها الدولة دورا اقتصاديا فعالا دون الإضرار بآليات السوق فيما يلي:

- العمل على تنمية كافة القطاعات الاقتصادية وعلى حسن استغلال الموارد المتاحة دون التركيز على قطاع دون غيره، فالجزائر في البداية كان تركيزها على القطاع الصناعي بإنشاء المصانع، ثم بعد ذلك وبعد تطبيق سياسات الصندوق أصبح يركز على القطاع السياحي مثلاً، ومع ذلك فإن المساهمة كانت نسبية وبسيطة ، لذا ينبغي العمل على تنمية كافة قطاعات الدولة.

- تقليص نفقة ميزانية التسيير بالدرجة الأولى، وذلك بعدم توظيف ثان لمنصب شغل إداري خرج صاحبه للتقاعد، والتقليص من نفقات التجهيزات الإدارية غير الضرورية التي تخلق نفقات تسييرية.
- إعادة النظر في توزيع التحويلات الاجتماعية حتى يستفيد منها الفئات الاجتماعية الأكثر حرماناً إي إعادة توزيع الدخل عن طريق تجعيمات أصبح ضرورة قصوى تمليها الظروف الاجتماعية المتردية.
- تحديد الأهداف التي يسعى المجتمع إلى تحقيقها بصورة دقيقة وبصفة مستمرة، مع ترتيب هذه الأهداف وفقاً لأهميتها النسبية مع الأخذ بعين الإعتبار المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تمثل المرحلة التي يمر بها المجتمع وهي مرحلة الإصلاحات الاقتصادية.
- توسيع قاعدة القطاع الخاص أفقياً، وإشراكه في التنمية الاقتصادية، حتى يتسنى للدولة الحصول على موارد مالية إضافية لتغطية الحاجيات الاجتماعية.
- الدولة لها قدرات فائقة لتجميع الطاقات العلمية وتنظيمها وتوفير المناخ المناسب للبحث، وتنظيم عملية تحويل إنجازات التطور العلمي إلى مجالات الإنتاج بأحدث وأحسن الوسائل الممكنة.
- التوسع في المشروعات الصناعية والزراعية والخدمية وبيعها للقطاع الخاص بشكل يحقق ربحا للميزانية العامة للدولة، وقيام الدولة بإنشاء مشروعات جديدة على درجة عالية من الكفاءة بما أنها قادرة على الحصول على أحدث التكنولوجيا المتاحة، والعلم بمدى توفر عناصر الإنتاج محليا أو كيفية الحصول عليها من الخارج، مما يسمح لها بتوجيه الإستثمارات إلى المجالات الأكثر أهمية وحيوية للمجتمع.
- يمكن للدولة القيام بتطوير وإصلاح البنية الأساسية وتجعلها في المستوى الذي يحفز النمو الصناعي والزراعي في المناطق الجديدة، ويدفع بتكثيف الاستثمارات في المناطق القديمة طالما أن البنية الأساسية الموجودة فيها قادرة على تحمل إنشاء مشروعات جديدة.
- ضرورة الإهتمام بالمشروعات الصغيرة، فهي تحتاج إلى تغيير المفاهيم واستيعاب ثقافة جديدة تقوم على عناية فائقة الجودة، وتطبيق معايير المواصفات الفنية حتى تجد المنتجات مكافئ لها في سوق الصادرات، كما أن الحكومة مطالبة بإقامة الشبكات بين المشروعات الصغيرة والكبيرة وبين الصناعات الصغيرة والمعاهد التكنولوجية، وفي مابين المشروعات الصغيرة أفقياً مع ضرورة توعية هذه المشروعات بأهمية تكنولوجيا معلومات التي يمكن أن تصبح أداة فعالة لتنظيم الإنتاج والتوزيع والبحث عن أسواق التسويق.
- حصر وتحديد البرامج البديلة التي تمكن من تحقيق الأهداف مع التمييز بين البرامج التي يجب أن تضطلع عليها الدولة وتلك التي يضطلع بها القطاع الخاص، ومن ثم الإبتعاد عن الإستثمار في المجالات المنافسة للقطاع الخاص.

- ضرورة تخصيص برامج إنفاق تسهم في تعويض الطبقات الفقيرة ومحدودة الدخل، عن بعض الآثار التوزيعية السلبية الناجمة عن تطبيق بعض أدوات السياسة الإقتصادية الواردة في برامج الإصلاح الإقتصادي.

- ضرورة إعادة تشكيل النظام التعليمي وهيكلته والتركيز على نوعيته ومدى استجابته للتغيرات العالمية، وأن تعمل على تحديث مهارات العمال في القطاعات الصغيرة وغير الرسمية، حتى تتماشى مع الإحتياجات الجديدة للقوى العاملة وللتكنولوجيا الصناعية إذ يجب تحقيق قفزة نوعية في مجال التطور التكنولوجي بحيث تؤدي التكنولوجيا الدور الرئيسي في التكيف الإقتصادي الهيكلي وفي المنافسة.

- يجب إعادة صياغة دور الدولة بحيث ترتكز على التنمية البشرية فالفوارق بين تنافسية وإنتاجية الدول ومعدلات تطورها ناتجة عن الفوارق في مستويات التعليم والصحة وتدريب القوى العاملة، حيث يترتب على الاستثمار في التعليم زيادة الكفاءة وانتشار استخدام التكنولوجيا وتشجيع الإبتكارات.

➢ يعد تحسين عملية تخطيط وإدارة النفقات العامة من أهم المحاور الرئيسية لترشيد جانب النفقات العامة، فالخطة المادية للتطوير والتنمية إذا لم ترافقها خطة مالية واضحة تتحدد فيها مصادر الإيرادات وأوجه الإنفاق الصحيح فإن مصيرها الفشل. ولهذا الغرض تتنوع وتتعدد أساليب رفع كفاءة وإدارة تلك النفقات على النحو التالي:

- ضرورة رسم سياسة مالية ملائمة بناءاً على دراسات علمية موضوعية يكون من ضمن أهدافها إدارة عجز الميزانية العامة والديون الداخلية والخارجية قي ضوء الإحتياجات ومتطلبات الجزائر وبما يخدم تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية.

- استخدام الأساليب الفنية المتطورة الخاصة بميزانيات البرامج والأداء عند إعداد ميزانية برامج الإنفاق العام وذلك بهدف تنشيط عملية قياس التكاليف، وتحسين إنتاجية برامج الإنفاق العام وإعادة هيكلتها، إلى جانب أهمية تطوير نظم المعلومات الخاصة بقياس الأداء خاصة في مشروعات القطاع العام، حيث أن توافر المعلومات الدقيقة والموضوعية عن معدلات أداء تلك الوحدات الإنتاجية يعد مطلباً سابقاً على إستراتيجية إعادة هيكلة مشروعات القطاع العام.

- ضرورة توافر عنصر الواقعية والموضوعية في تصميم برامج الإنفاق العام التي تهدف إلى إدماج عنصر تكاليف الصدمات الخارجية من ناحية أخرى.

- ضرورة ضمان عنصر الإلتزام من جانب صانعي القرارات الاقتصادية المطلوبة لتحقيق الإصلاحات الاقتصادية اللازمة.

- ضرورة توافر نظام رقابي فعال يضمن توافق التنفيذ مع ما سبق تخطيطه على أن تتضمن عملية الرقابة مراجعة مستمرة لطرق الإنجاز مع تطوير مفهوم الرقابة المستندية إلى الرقابة التقييمية(الرقابة على الأداء). وللإشارة فإن الفكر المالي الإسلامي يقرر وجود مجموعة من أنواع الرقابة على الإنفاق العام تسهر على تنفيذ أوامر الإنفاق وفقاً للشرع الحكيم وتتمثل هذه الرقابة الذاتية التي تتبع سلوك العاملين أنفسهم، ورقابة تنفيذية يمارسها ولي الأمر ومن يعينه لهذا الغرض، ورقابة شعبية يفرضها الشعب المسلم على ولي الأمر ومعاونوه من العمال والإطارات.

- تطوير تقسيمات الدولة للإنفاق العام بما يجعلها قادرة على الوفاء بمتطلبات الوظيفة التخطيطية على المستويين الكلي (تخصيص الموارد بين الدولة والقطاع الخاص) والجزئي(تخصيص الموارد داخل قطاعات الدولة) وقادرة على الوفاء بمتطلبات الرقابة بما يضمن فاعلية تخصيص وكفاءة استخدام الموارد.

- وضع إطار تنفيذي ملزم ودقيق يضمن كفاءة تنفيذ البرامج المختارة مع تحديد مدى زمني للتنفيذ يمكن من الوقوف على مدى التقدم في إنجاز الأعمال, على أن يتم ذلك في إطار من اللامركزية باعتبار أن الأهداف ومعايير الإنجاز محددة.

- تشجيع البحث والدراسة في موضوع تطور الميزانية الجزائرية وتحليلها التحليل الدقيق مع تحديد الهدف من وراء تلك النفقة.

- ضرورة العمل على إصدار وتوفير الإحصائيات المتعلقة بالميزانية حتى يتسنى للباحثين الإقتصاديين وضع دراسات وتحاليل موضوعية ودقيقة.

- محاولة ربط الأجهزة الإدارية بإدارة شؤون هيئات وقطاعات إقتصادية منتجة محاولين في ذلك التخفيض من الإنفاق الإداري والرفع من الإنفاق المنتج.

- الإستغلال الأمثل للفكر العلمي المسير المنتج بطريق غير مباشر حتى يتسنى للقطاع المنتح مباشرة الرفع من المردودية الإنتاجية والمالية.

- البحث عن السبل الكفيلة بتنويع موارد لتمويل الإنفاق، ففي الوقت الحالي تزيد أهمية توظيف الموارد المالية، بطريقة عقلانية خاصة بعد الإضطرابات التي عرفها سعر البرميل من النفط، إلى جانب التحولات العميقة التي يعرفها الإقتصاد العالمي. واللجوء إلى فكرة القرض الحسن من القطاع الخاص المحلي، وهو أمر تحث عليه الدول المعاصرة من قبيل المواطنة الصالحة، أما إذا لم يتوفر ذلك لدى القطاع الخاص فيتم اللجوء إلى المصادر الخارجية بحيث تعطى المساعدات الخارجية أولوية ثم القروض الخارجية من الدول والهيئات الدولية المانحة التي تمنح القروض بسعر فائدة أقل وفترة سماح أطول، وحبذا لو تتفادى كل ذلك حتى لا ترهق بالمديونية وما يتبعها من خدمة الديون ورضوخ للشروط.

وفي ختام عرضنا لهذه المذكرة نود الإشارة إلى أن الإعتبارات السالفة الذكر تشكل في حد ذاتها تحديات جسيمة أمام الحكومة في سبيل إنجاز عملية الإصلاح الإقتصادي المنشود، الأمر الذي يفرض حتمية تضافر كافة الجهود من جانب السلطات الاقتصادية المسؤولة من جهة وأفراد الشعب من جهة أخرى، وذلك لاستمرار مسيرة الإصلاح والتنمية التي بدأتها الحكومة الجزائرية والتي تحتاج إلى بذل جهد أكبر لتدعيم ثمارها وتحقيق المزيد من التقدم.

آفاق البحث

من خلال ما تناولناه في هذا البحث والتوصيات المستخلصة ونظرا لأهمية سياسة الانفاق في معالجة مختلف الاختلالات الاقتصادية والتقلبات الاجتماعية، يمكن أن نتصور إشكاليات جزئية ومهمة لم نوفيها حقها في الدراسة لذلك نقترحها بأن تكون مجالاً خصباً للبحث في دراسات أخرى نصوغها كما يلي :

- أسباب الفقر وآليات محاربته عن طريق السياسة الانفاقية.
- دور التحويلات الاجتماعية في تحسين القدرة الشرائية.
- دور النفقات الاستثمارية في النمو الاقتصادي.
- إنتاجية النفقات العامة في قطاع الخدمات.

قائمــة المراجع

I. المراجع باللغة العربية

- القرآن الكريم
- الحديث النبوي الشريف

- الكتب

1- إبراهيم نافع، انفجار سبتمبر بين العولمة والأمركة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ط 1، 2002.

2- أسامة المجدوب، العولمة والإقليمية: مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية، الدّار المصرية اللبنانية، القاهرة، ط1،2001.

3- ابراهيم علي عبد الله ابراهيم، أنور عجارمة، مبادئ المالية العامة، دار الصفاء للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1993.

4- ابراهيم القاسم حمامله، مالية الدولة الإسلامية، مكتبة مدبولي، القاهرة، مصر، 1999.

5- ابراهيم محمد قطب، النظم المالية في الإسلام، الهيئة المصرية للكتاب، مصر، 1980.

6- ابن تيمية تقي الدين، الحسبة في الإسلام، دار الكتب العربية، بيروت، دون ذكر التاريخ .

7- أحمد السيد النجار، الفقر في الوطن العربي، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، مصر، 2005 .

8- أحمد سيد مصطفى، تحديات العولمة و التخطيط الإستراتيجي، مصر، حقوق الطبع والنشر محفوظة للمؤلف، ط 3 ، 2000.

9- أحمد أبو الفتوح علي الناقة، اقتصاديات الإنفاق الدفاعي: محدداته وآثاره الاقتصادية، مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية، الاسكندرية، الطبعة الاولى، 2001.

10- أحمد زهر شامية، خالد الحطبين، المالية العامة، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 1998.

11- أحمد هني، اقتصاد الجزائر المستقلة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، دون ذكر السنة.

12- السيد عبد المولى، المالية العامة، دار الفكر العربي، مصر، دون ذكر السنة.

13- السيد عليوة، إدارة الأزمات والكوارث.مخاطر العولمة و الإرهاب الدولي، دار الأمين للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الثانية، 2002.
14- السيد ياسين، العولمة والطريق الثالث، الهيئة المصرية للكتاب، مكتبة الأسرة، القاهرة، 1999.
15- المرسي سيد حجازي، مبادئ الإقتصاد العام: النفقات العامة والقروض العامة, الدار الجامعية, بيروت، لبنان، 2000، ص122.
16- المرسي السيد حجازي، منظمة التجارة لعالمية:عرض تاريخي تحليلي، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، 2001.
17- النووي، رياض الصالحين ، نشر عبد الرحمن محمد، القاهرة ، دون ذكر السنة.
18- الهادي خالدي، المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي، دار هومة، الجزائر، 1993.
19- اليحياوي يحيى ،العولمة :أية عولمة ؟، إفريقيا الشرق ، بيروت ، 1999.
20- بثينة حسين عمارة، العولمة و تحديات العصر وإنعكاساتها على المجتمع المصري، دار الأمين، القاهرة، 2000.
21- باهر محمد عتلم، سامي السيد، اقتصاديات المالية العامة، دار الثقافة العربية، مصر، 1998.
22- جاك ج.بولاك، ترجمة:أحمد منيب، البنك الدولي وصندوق النقد الدولي:علاقة متغيرة، الدار الدولية للإستثمارات الثقافية، القاهرة، ط1، 2001.
23- جمال لعمارة، النظام المالي في الاسلام، دار النبأ، الجزائر، 1994.
24- جمعة سعيد سرير، النظام القانوني لمنظمة التجارة العالمية، المكتبة القانونية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع و الإعلان، بنغازي، ليبيا، ط1، 2001.
25- حامد عبد المجيد دراز وآخرون، مبادئ المالية العامة، دار الجامعية للطباعة والنشر، الاسكندرية، مصر، 2003.
26- حامد عبد المجيد دراز ، محمد عمر حماد أبو دوح، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2005 .
27- حسين حامد محمود، النظام المالي والإقتصادي في الإسلام، دار النشر الدولي، المملكة العربية السعودية، الرياض، 2000.
28- حسن عواضة، المالية العامة، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1983.
29- حسين مصطفى حسين، المالية العامة، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، معهد العلوم القانونية، جامعة عنابة، الجزائر، 1992.
30- دومينيك كارو، ترجمة : مصطفى عدنان، البنك الدولي، وزارة الثقافة، دمشق، 1978.
31- دويدار محمد، دراسات في الإقتصاد المالي، دار المعرفة، القاهرة،1992.

32- رفعت المحجوب، الطلب الفعلي مع دراسة خاصة بالبلاد الآخذة في النمو، الجمعية المصرية الاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع، القاهرة، 1973.

33- رمزي زكي، الليبرالية المستبدة، سينا للنشر، القاهرة، مصر، 1993.

34- رمزي زكي، العولمة المالية، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1999.

35- زكريا بشير إبراهيم، في مواجهة العولمة، روائع مجدلاوي، عمان، الأردن، ط1، 2000.

36- زكريا طاحون، بيئات ترهقها العولمة، جمعية المكتب العربي للبحوث والبيئة، الطبعة الأولى، القاهرة، 2003.

37- زينب حسن عوض الله، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية، بيروت، 1994.

38- سعيد عبد العزيز عثمان، مقدمة في الإقتصاد العام، الدار الجامعية للطباعة والنشر, بيروت, لبنان.

39- سميرة إبراهيم أيوب، صندوق النقد الدولي وقضية الإصلاح الإقتصادي و المالي؛ دراسة تحليلية وتقييميه، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، 2000.

40- سميرمحمد عبد العزيز، التجارة العالمية بين جات 94 و L'OMC، مكتبة مطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 2001.

41- سوزي عدلي ناشد، المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2003.

42 - شريف رمسيس تكلا، الأسس الحديثة لعلم المالية العامة، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 1978.

43- صالح الرويلي، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992.

44- عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة، دار المعرفة، عمان، الأردن، 1992.

45- عادل أحمد حشيش، مصطفى رشدي شيحة، مقدمة في الإقتصاد العام: المالية العامة، الدار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 1998.

46- عادل عبد الهادي، الموسوعة الإقتصادية، دار ابن خلدون، بيروت، 1980.

47- عاطف السيد، العولمة في ميزان الفكر: دراسة تحليلية، مطبعة االإنتصار،الإسكندرية، ط 1، 2001.

48- عبد الحميد عبد المطلب، النظام الإقتصادي العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد أحداث 11سبتمبر، مجموعة النيل العربية، القاهرة، ط1، 2000.

49- عبد الحميد عبد المطلب، العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001.

50- عبد الحميد عبد المطلب ، السياسات الإقتصادية –تحليل جزئي وكلي، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، مصر، 1997.

51- عبد الحي زلوم، نذر العولمة، دار الفارس للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، ط2، 2000.

52- عبد الفتاح مراد، منظمة التجارة العالمية والعولمة و الأقلمة، المكتب الجامعي الحديث ،الإسكندرية، بدون ذكر السنة.

53- عبد الجليل هويدي، مبادئ المالية العامة في الشريعة الإسلامية، دار الفكر العربي، بيروت، لبنان، 1983.

54- عبد العزيز فهمي هيكل : موسوعة المصطلحات الإقتصادية والإحصائية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1980.

55- عبد الكريم صادق بركات، الإقتصاد المالي، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، مصر، 1987.

56- عبد اللطيف بن أشنهو، عصرنة الجزائر، حصيلة وآفاق 1999، 2009، الجزائر، 2004.

57- عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية-دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2004.

58- عبد المنعم فوزي، المالية العامة والسياسة المالية، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1972.

59-عبد الناصر نزال العبادي، منظمة التجارة العالمية واقتصاديات الدول النامية، دار صفاء للطباعة والنشر، عمان، الأردن، ط1، 1999.

60- عبد الواحد العفوري، العولمة والجات التحديات والفرص ، مكتبة مدبولي ، القاهرة، 2000 .

61- عبير محمد علي عبد الخالق، العولمة وآثارها على الطلب الإستهلاكي في الدول النامية مع الإشارة إلى وجهة النظر الإسلامية،دار الجامعة الجديدة،الإسكندرية، مصر،2007.

62- عطية عبد الواحد، دور السياسة المالية الاسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية، القاهرة.

63- علي العربي، عبد المعطي عساف، دورة الموازنة العامة ومشكلاتها في الدول النامية، المنظمة العربية للعلوم الإدارية، عمان، الأردن، 1986.

64- علي كنعان، إقتصاديات المال والسياستين المالية والنقدية، دار المعارف، حمص، سوريا، 1996.

65- علي محمد خليل، سليمان أحمد اللوزي، المالية العامة، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1999.

66- عمار صخري، التحليل الإقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986.

67- عمر صقر، العولمة و قضايا إقتصادية معاصرة، الدار الجامعية ، الاسكندرية، 2001.

68- عوف محمود الكفراوي، الرقابة المالية في الإسلام، مكتبة وطبعة الإشعاع الفنية، مصر، الطبعة الثالثة،1997.

69- غسّان منير حمزة سنو، علي أحمد الطراح، العولمة والدولة –الوطن والمجتمع العالمي، دراسات في التنمية والإجتماع المدني في ظل الهيمنة الإقتصادية العالمية، دار النهضة العربية، بيروت، ط 1، 2002.

70- كامل أبو صقر،العولمة التجارية والإدارية والقانونية،رؤية إسلامية، الجزء الأول، منشورات دار الوسام، بيروت، ط1، 2000.

71- كامل بكري، مقدمة في الإقتصاد، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، الطبعة الثالثة، 1975.

72- مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، مطبعة مصر، 1960.

73- مجدي محمود شهاب، الاقتصاد المالي : نظرية مالية الدولة، الدار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، مصر،1999.

74- محسن أحمد الخضيري، العولمة "مقدمة في فكر واقتصاد و إدارة عصر اللادولة"، مجموعة النيل العربية، القاهرة، ط1، 2000.

75- محسن أحمد الخضيري، العولمة الإجتياحية، مجموعة النيل العربية، القاهرة، ط1، 2001.

76- محمد الصغير بعلي، يسري أبو العلا، المالية العامة، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، 2003.

77- محمد الصغير بعلي، يسري أبو العلا، المالية العامة ، دار العلوم لنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، 2003.

78- محمد بشير عطية، القاموس الإقتصادي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الأولى، مصر، 1985.

79-محمد بلقاسم حسن بهلول، سياسة تمويل التنمية وتنظيمها في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية،1991.

80- محمد جمال ذنيبات، المالية العامة والتشريع المالي، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، دون ذكر السنة.

81- محمد دويدار، مبادئ الإقتصاد السياسي، منشورات الحلبي الحقوقية، الجزء الرابع:المالية العامة، بيروت، لبنان، 2001.

82- حمد سعيد فرهود، مبادئ المالية العامة، حلب، سوريا.

83- محمد صفوت قابل، الدول النامية و العولمة، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2004.

84- محمد علي حوات، العرب و العولمة شجون الحاضر وغموض المستقبل، مكتبة مدبولي،القاهرة، ط1، 2002.

85- محمد مصطفى يونس، دور صندوق النقد الدولي في مواجهة أزمة الديون الخارجية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1995.

86- محمد مقدادي، العولمة رقاب كثيرة وسيف واحد، دار الفارس للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2000.

87- محمد عبد المنعم الجمال، موسوعة الإقتصاد الإسلامي ودراسات مقارنة، دار الكتاب، القاهرة، مصر 1986.

88- محمد عبد المنعم عفر، أحمد فريد مصطفى، الإقتصاد المالي الوضعي والإسلامي بين النظرية والتطبيق، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية،1999.

89- محمد مزعشلي، موارد البنك الدولي: مصادره واستخداماته، دار النهضة العربية، بيروت، 2000.

90- محمد منذر قحف، الإقتصاد الإسلامي، دار القلم، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1979.

91- محمود حسين الوادي وآخرون، المالية العامة والنظام المالي في الإسلام، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، 2000.

92- محي محمد مسعد، دور الدولة في ظل العولمة، الطبعة الأولى، الإسكندرية،2004.

93- مصطفى سلامة، قواعد الجات:الاتفاق العام للتعريفات الجمركية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1999.

94- ممدوح محمود منصور،العولمة: دراسة في المفهوم و الظاهرة والأبعاد،دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2003.

95- منذر القحف، السياسات المالية: دورها وضوابطها في الإقتصاد الإسلامي، دار الفكر المعاصر، الطبعة الاولى، بيروت، 1999.

96- منصور ميلاد يونس، مبادىء المالية العامة، منشور الجامعة المفتوحة، طرابلس، ليبيا، 1991.

97- موسى الزعبي، العالم الثالث حقائق و تناقضات، دار الشادي للنشر والتوزيع، دمشق، 1990.

98- نبيل راغب، أقنعة العولمة السّبعة، دار غريب للطباعة والنّشر والتّوزيع، القاهرة، 2001.

99- نعمة الله نجيب إبراهيم، أسس علم الإقتصاد، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2000.

100- يحيى أحمد الكعكي، الشرق الأوسط وصراع العولمة، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 2002.

101- يحيى اليحياوي، أية عولمة؟ ، إفريقيا الشرق، بيروت، 1999.

102- يونس أحمد البطريق، المالية العامة، مؤسسة شباب الجامعة، القاهرة، مصر، الطبعة الثانية، 1979.

103- يونس أحمد البطريق، السياسات الدولية في المالية العامة، الدار الجامعية للطبع والنشر، الإسكندرية، 1998.

- الأطروحات والرّسائل :

104- الهادي خالدي، نظرة جديدة للهيمنة في إطار العلاقات الإقتصادية الدولية، رسالة دكتوراه، معهد العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، .1995

105- بركان زهية، التضخم وبرامج التصحيح في البلاد النامية بين النظرية والتطبيق؛ دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير(غير منشورة)، تخصص نقود ومالية، معهد العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير, جامعة الجزائر، 1999.

106- بلقاسم رابح، محددات وأبعاد النفقات العامة في النظم الإقتصادية، مذكرة ماجستير غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1999.

107- بن داود إبراهيم, الرقابة المالية على النفقات العامة ,مذكرة ماجستير غير منشورة , كلية الحقوق, جامعة الجزائر,2003.

108- فرحي محمد، النمذجة القياسية وترشيد السياسات الإقتصادية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر،.2003

109- قدي عبد المجيد, فعالية التمويل بالضريبة في ظل التغيرات الدولية,دراسة النظام الجزائري,رسالة دكتوراه غير منشورة ,جامعة الجزائر,1995.

110- شلالي رضا، تنفيذ النفقات العامة،مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق، جامعة الجزائر،2002.

111- سعد أولاد العيد، دراسة اقتصادية قياسية للعلاقة بين هيكل النفقات العامة والعجز في الموازنة العامة للدولة، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2003.

112- سعدون بوكابوس، الجزائر محاولتان من أجل التنمية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية,غير منشورة،جامعة الجزائر،.1999

113- كمال قويدري، السياسة المالية وأثرها على الاستثمار، دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة ، جامعة البليدة، 2006.

114- محمد فرحي، النمذجة القياسية وترشيد السياسات الاقتصادية، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص تخطيط، جامعة الجزائر، غير منشورة، 1990.

115- مسعود دراوسي، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي،حالة الجزائر: 1990-2004، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2006.

116- نشيدة معزوز، التحفيزات الجبائية ودورها في جلب الإستثمار الأجنبي المباشر-دراسة حالة الجزائرخلال التسعينات، رسالة ماجستيرغير منشورة، فرع نقود مالية بنوك،كلية العلوم الأقتصادية وعلوم التسيير جامعة البليدة، 2004.

- المداخلات

117- السيد عبد المجيد الشطي، دور الإنفاق العام في النشاط الاقتصادي من الناحية النظرية، المؤتمر العلمي الثاني للاقتصاديين الكويتيين حول أدوات السياسة المالية لمواجهة العجز في الموازنة العامة للدولة، 1995.

118- بلخريصات رشيد، جميل عبد الجليل، سياسات التشغيل في الجزائر، ملتقى البطالة الجزء 2، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب البليدة، الجزائر.

119- محمد حسن مايله، البدائل الممكنة لخفض الأعباء المالية على الموازنة العامة، المؤتمر العلمي الثاني للاقتصاديين الكويتيين حول أدوات السياسة المالية لمواجهة العجز في الموازنة العامة للدولة، 1995.

120- محمد قويدري ، واقع الإستثمار الأجنبي المباشر في بعض الدول العربية، الملتقى العلمي الدولي الثاني حول إشكالية النمو الإقتصادي في بلدان الشرق الأوسط وشمال لإفريقيا ،الجزائر ، 2005.

121- محمد قويدري، محمد فرحي، أهمية الإستثمارات العربية البينية في تعزيز التكامل الإقتصادي العربي، الندوة العلمية الدولية حول: التكامل الإقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر،09/08/ 2004.

- التقارير

122- إشكالية إصلاح المنظومة المصرفية:عناصر من أجل فتح نقاش اجتماعي، المجلس الاقتصادي الاجتماعي، الدورة السادسة عشر، الجزائر، نوفمبر2000.

123- تقرير عن التنمية في العالم، البنك الدولي، لسنة 1988.

124- حسن صالح ياسر، طبيعة علاقات المديونية الخارجية للبلدان العربية مع الاقتصاد الرأسمالي العالمي ومؤسساته المالية وآثارها الإقتصادية والإجتماعية، الجزائر، منظمة العمل العربية، المعهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل، ماي 1992.

125- عائدات الإستثمار للبنك العالمي ، التقرير السنوي للبنك لسنة .2000

126- موارد البنك العالمي ،التقرير السنوي للبنك العالمي لسنة 2000.

127- موسوعة الإدارة العربية الإسلامية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، المجلد الخامس، 2004.

128- هناء خير الدين، العوامل الهيكلية ومدى تفسيرها للتضخم في مصر خلال الفترة 74-1987-1988، مركز البحوث والدراسات الإقتصادية والمالية، كلية الإقتصاد، جامعة القاهرة، 3-5 مارس1990.

- الدوريات

129- البنك الإسلامي للتنمية، نظرة عامة، دورية سعودية، 1997.

130- أحمد الجويلي، الإستعداد لإقتصاد العولمة، مجلة الإقتصاد والأعمال ، العدد 258، جوان 2001.

131- أحمد فرحات، خدمات النقل الجوي في إطار الإتفاقية العامة للتجارة في الخدمات، نشرية اللجنة الإقتصادية و الإجتماعية لغربي آسيا، نيويورك، 2001.

132- إيهان كوزي، ايسواراس، ماركو أي تيروتز، الإقدام على العمل الحاسم دون التعرض للضرر، مجلة التمويل والتنمية، ديسمبر2004.

133- باب صورة عن قرب ،القصة وراء الأعداد ،مجلة التمويل والتنمية ، مارس 2002.

134- باختصار، ما الخطأ الذي حدث في الأرجنتين، مجلة التمويل والتنمية، سبتمبر 2004.

135- بلقاسم حسن بهلول، شبح الأزمة، مجلة جديد الإقتصاد، صادرة عن الجمعية الوطنية للإقتصاديين الجزائريين، ملحقة دالي ابراهيم للعلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، ديسمبر 2007.

136- جرجس الضهر، العولمة: قفزة نحو الرّفاه أم إلى المجهول ؟، في مجلة العلوم و التكنولوجيا ، العدد 49، ديسمبر1997 .

137- جمال الدين زروق، القضايا الهامة والحيوية للدول النامية في جدول أعمال منظمة التجارة العالمية المستقبلي، نشرية اللجنة الإقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، نيويورك، 2001.

138- جيمس م.بوتون، صندوق النقد الدولي في عيده الستين، مجلة التمويل والتنمية، سبتمبر2004.

139- جيرد هاورسلر،عولمة التمويل، مجلة التمويل و التنمية ،مارس2002.

140- خالد سعد زغلول حلمي، العولمة والتحديات الإقتصادية وموقف الدول النامية، مجلة الحقوق، مجلس النشر العلمي جامعة الكويت، العدد الأول للسّنة 26، مارس2002.

141- خلية البحث، الملف الإحصائي، مجلة الدراسات الاقتصادية، دورية تصدر عم مركز البصيرة للبحوث الإنسانية، دار الخلدونية، الجزائر، العدد السادس، حويلية2005.

142- درارني ناصر، آثار وأهمية انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، مجلة آفاق، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة، العدد 03-2004.

143- س.إيبي أجاي ،العولمة وإفريقيا ، مجلة التمويل والتنمية ، ديسمبر 2001.

144- سكوت روجرن الأزمة الآسيوية بعد مرور 4 سنوات، مجلة التمويل والتنمية، مارس 2001.

145- سيفن ج كوبرين، ترجمة: الصبحي عبد الفتاح، النقد الإلكتروني، مجلة الثقافة العالمية، العدد 86، جانفي1998.

146- طالب الرفاعي، معدلات البطالة في الدول العربية الأعلى في العالم، صحيفة العرب اليوم، العدد 3041، الأردن، .2005

147- عبد الرحمان تومي، العولمة الاقتصادية وأثرها على الوطن العربي، مجلة دراسات اقتصادية، دورية تصدر عن مركز البصيرة للبحوث والدراسات الانسانية، دار الخلدونية، الجزائر، العدد 06، جويلية .2005

148- عبد المنعم سعيد، العولمة مشنقة أم طوق للنجاة ؟ ،مجلة الأهرام الإقتصادي ، مصر، العدد1678، مارس2001.

149- عمر عبد الله كامل، الإقتصادات العربية وحقيقة خسائر ما بعد الجات، الأهرام الإقتصادي، عدد1352، القاهرة، 5 ديسمبر .1994

150- عمرو محي الدين، العولمة والتغيرات الجوهرية في بنية الإقتصاد العالمي، سلسلة رسائل بنك الكويت الصناعي،العدد71، ديسمبر2002.

151- فيتو تانزي، العولمة والنمل الأبيض الذي ينخر في بنية الضرائب، في مجلة التمويل والتنمية، مارس .2001

152- كينيث س. روجوف، إطلاق النمو في_ أفريقيا، مجلة التمويل والتنمية، جوان.2003

153- م.شوقي، ص.حفيظ، الحكومة تحدد شروط رفع الأجور، جريدة الخبر، الجزائر، 26 جانفي 2006.

154-ماكنزي جورج، ديفيد أوسموند، نوعية التصحيح المالي، مجلة التمويل والتنمية، مارس 1996.

155- محمّد عابد الجابري، العولمة والهوية الثقافية، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، عدد228، فبراير .1998

156- محمد فرحي، حتمية الإندماج في الإقتصاد العالمي: هل من إستراتيجية بديلة؟، مجلة الإصلاحات الاقتصادية والإندماج في الإقتصاد العالمي، تصدر عن المدرسة العليا اللتجارة ، العدد 02، الجزائر، 2007.

157- محسن محمد هلال، النفط الخام و مفاوضات قطاع الطاقة في إطار منظمة التجارة العالمية، نشرية اللجنة الإقتصادية و الإجتماعية لغربي آسيا، نيويورك، 2001.

158- مرزوق نبيل، العولمة و النظام الإقتصادي العالمي، مجلة الطريق، بيروت، عدد 4، 1997.

159- مرغريت غاريتسن دي فرليز، صندوق النقد الدولي بعد مرور 50 عاما، مجلة التمويل و التنمية، جوان.1995

160- مصطفى سلامة، مستقبل منظمة التجارة العالمية، مجلة الحقوق للبحوث القانونية واالإقتصادية، دار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، .1999

161- ناصر مراد، دور الدولة في ظل العولمة، مجلة الإقتصادي، جامعة الجزائر، العدد 07، لسنة 2002.

162- هايزو هوانج و س.كال واجيد، الاستقرار المالي في إطار التمويل العالمي، مجلة التمويل والتنمية، مارس 2002.

الوثائق

163- بيان الحكومة عن السياسة العامة، برنامج الانتعاش الاقتصادي قصير ومتوسط المدى، الملحق أ، أفريل 2001.

164- ساعد علي، المالية العامة، مطبوعة بالمعهد الوطني للمالية، القليعة، الجزائر، 1992.

165- كريم النشاشبي وآخرون، الجزائر: تحقيق الإستقرار والإنتقال إلى اقتصاد السوق، دراسة خاصة، صندوق النقد الدولي، واشنطن، 1998.

166- كربوعي منور، دروس في المالية والتشريع، مطبوعة بمعهد الحقوق لجامعة الجزائر،1989/1988.

- القوانين والمراسيم والأوامر

167- الجرائد الرّسمية للجمهورية الجزائرية الديموقراطية الخاصة بميزانية الدولة للسنة الموالية، من سنة 1974 إلى سنة2007.

168- القانون رقم 8417 المؤرخ في 7-7-.1984

169- قانون رقم 89- 12 المؤرخ في 1989/07/05، الجريدة الرسمية رقم 29- 1989

170- المادة 3 من قانون 84-17 المؤرخ في 7جويلية 1984.
171- المادة 5 من قانون 84-17 المؤرخ في 7جويلية 1984.
172- الأمر رقم 74-68 المؤرخ في 1974/06/24 المتضمن للمخطط الرباعي الثاني، الجريدة الرسمية، الجزائر رقم 52-74.
173- المرسوم التنفيذي 91- 75 المؤرخ في 1991/03/16.
174- المرسوم التنفيذي 95- 22 المؤرخ في 26/ 1995/08 المعدّل و المتمم بمرسوم 12/97.
175- التقرير التنفيذي للمخطط الخماسي الأول 80-84، وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية، الجزائر.
176- التقرير العام للمخطط الخماسي الأول 1980-1984، وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية.
177- الحصيلة العشرية 67-78 لوزارة التخطيط والتهيئة العمرانية.
178-الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، برنامج الحكومة، أوت 1997.
179- الحسابات الإقتصادية، وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية.
180- الجزائر بالأرقام، وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية.

II. باللغة الفرنسية

- OUVRAGES

181- AHMED BENBITOUR, l'Algérie au troisième millénaire défis et potentialités, Alger, édition maninoor,1988.
182- ANDRE PAYSANT, Finance Publiques, 5e édition, Armand Colin, PARIS, 2000.
183- BENISSAD HOCINE ,La Reforme Economique en Algérie, Alger, OPU,1991.
184- BENMAROUF ABDELKADER; Introduction a l' Economie De Finances Publique.
185- B.GUILHON , les firmes globales, édition ECONOMICA , paris,1998.
186- CHEMS EDDINE CHITOUR, Mondialisation, edition ANEP, Alger,2002.

187- DAVID W PEARCE,The Dictionary of Modern Economics, edition MACMILLON, LONDON, 1998

188- DENIS HORMAN, la mondialisation excluant:nouvelles solidarité ; édition HARMATHON, paris, 2001.

189- FRANCOIS DERUEL, Jaques Buisson, Budget et pouvoir financier,13eme édition, Dalloz, Paris.

190- JACQUE SPINDLER, L'évolution des conceptions théoriques et des instruments de la politique budgétaire , revue française de finances publiques, N°46,FRANCE,1994.

191- JEAN BERNARD, Economie Publique, édition ECONOMICA, Paris, 1985.

192- JEAN-MARIE CARDEBAT, La mondialisation et L'emplois, édition LA DECOUVERTE, paris; 2002.

193- JEAN PAUL REDRIQUE ; L'espace économique mondiale, les économies avancées et la mondialisation, édition du seil, Paris,1998.

194- J.S. HOGENDORN, Une Politique Economique Moderne, Théorie et Pratique, édition nouveaux horizon, paris, 1977.

195- LOIC PHILIP, Finances Publiques, éditions CUJAS, 3eme ed, paris, 1989.

196- MAKHTAR DIOUF, L'AFRIQUE dans la mondialisation , édition L'Harmattan, paris, 2002.

197- MUSTAPHA MEKIDECHE, L'algerie Entre Economie De Reste Et Economie Emergente 1986-1990, Edition Dahlab, ALGER , 2000.

198- OCTAVE GELINIER, EMMANUEL PATEYRON , La nouvelle Economie du 21eme siècle(les 28régles du jeu) , édition ECONOMICA, paris, 2000.

199- PATRICK LENAIN, LE FMI, édition La Découverte & Syros, 3eme édition, Paris, 2002.

200- PAULA SAMUELSON, economics, edition Me Grow-Hill, LONDON,1976.

201- PIERRE DE SENARCLENS, La Mondialisation :théories enjeux et débats, édition DALLOZ, 2°éd, paris, 2001.

202- RACHID BOUDJEMA, LE FMI en questions, édition ATLAS, Alger, 1995

203- RAFFINOT MARC , La Dette des Tiers Monde, Collection REPER, paris, 1993.

204- R.DELORNE et C.ANDRE," l'Etat et l Economie: essai d'explication de l évolution des dépenses publiques en France", seril, Paris,1983, Annexes statistiques.

205- The United States Budget: Execute Office of The President Office of Management and Budget; Wachington,1983.

206- THIEBAUT FLORY ; GAAT:droit international et commerce mondial, édition LGDI, paris, 1988.

207- WOLFF JACQUE ,Histoire économique de L'EUROPE 1000-2000 ,éditions ECONOMIC, paris 1995.

208- YVES CROZET, l'analyse économique à l'épreuve de l'histoire, édition MARKETING COPYRIGHT, PARIS, 1989.

-PERIODIQUES

209- A.DERBAL, privatisation et reformes économiques dans les pays arabes, la revue du CENEAP analyse et prospective, n· 13, Alger, 1999.

210- Annuaire Statistique, ONU,1981.

211- JACK DIAMOND, les dépenses publiques et la croissance, Revue finance et développement; $n^0$4 décembre 1990.

212- cahier du cread, édition l'ENAP, Algérie , $n^0$4.

- RAPPORTS ET DOCCUMENTS

213- Annuaire Statistique de l'URSS (série rétrospective 1922-1982). Office Central des Statistiques, Moscow, 1982.

214- Customs and Fiscal, MAGREBINSTITUTE, Conférence sur le Financement de l'Economie Algérienne, Animée par Dr Ahmed BENBITOUR, 1993.

215- l'Algérie en quelque chiffre , office national des statistique, ONS, résultat 2004 ,Ed 2005.

216- Mémorandum d'Information Economique, La Banque d'Alger, ALGER, Avril 1993.

217- Ministère des Finances: Notes Méthodologiques Relatives a la préparation du budget de L'ETAT pour 1981, Janvier 1980.

218- OMC; Rapport sur le commerce mondial 2004, Accélération des échange commerciaux, problèmes économiques n° 2.860, OCTOBR 2004.

219- Rapport sur Mission d'Enquête sur Les Libertés Syndicales en Algérie ,ONS, Algérie, n 349,2002.

220 -O.N.S. rétrospective statistique 1970-2002

221- Projet de Rapport Préliminaire Sur Les Effets Economiques Et Sociaux Du Programme D'Ajustement Structurel, CNES, Alger, NOVEMBRE, 1998.

222- Rapport National Sur Le Développement Humain, annee2000,Le Effets Du programme D'Ajustement Structurel, L'involution Sociale,19eme session, septembre,2001.

223- Rapport National sur le Développement Humain, CNES-PNUD, Algerie, 2006.

223- IMF, Government financial statistics, year book, 1992.

III. المراجع الإلكترونية

224-www.internet world states.com/blog.htm.,consulter le 14 avril 2008
225-www.almotamar.net/15593.htm/2006
226-www.syrecom.org /arabic /Investment_reg2a .htm
227-www .albankaldawli.org
228-www.worldbank.org/icsid/about/about.htm
229-www.mof-sudan.com/arabic/socialeconomy_program.htm.
230-www.fananews.com/look/ article.tpl.
231-www.alriyadh.com/Contents/23-10-
2003/Economy/EcoNews_8269.php .
232-www.uluminsania.net/a189.htm.
233-www.islamonline.net/arabic/economics/2001/09/article5.shtml.
234-www.amf.org.
235-www. cg.gov.dz.
236- www.azzaman.com/azz/articles/2002/05/05-13/798.htm.
237-www.mf.gov.dz.
238-WWW.OCDE.ORG/BAFD/OCDE.
239-www.arabmalaysia.com/modules.php .
240-www.oboulo.com/finances+publiques+malaisie.
241-www.treasury.gov.my
242-www.arabmalaysia.com/modules.php?name=Malaysia&pa=show
243- www.islamonline.net/arabic/economics/2002/05/article11.shtml .
244-www.islamonline.net/arabic/economics/2002/05/article11.shtm.
245-www.ons.dz/them_sta.htm.
246-www.echoroukonline.com/ara/economie/26871.html
247-www.ahewar.org/debat/show.art?aid=59334.
248- www.Arabic-cri.cn/361/2008/12/15/82s108590.htm.
249-www.omc.org
250- www.echourouk online. Com/ara/economie/26871.html2009.

الملحق رقم (1): تطور معدلات النفقات الجارية للشيلي خلال الفترة (1984-1988).[223] ص ص 178،176

السنوات	النفقات الرأسمالية مليون بيزو	معدل نموها %	النفقات الجارية مليون بيزو	معدل نموها %	التعليم		الصحة		التأمينات الاجتماعية		الأجور	
					معدل النمو %	النسبة إلى إجمالي النفقات الجارية %	معدل النمو %	النسبة إلى إجمالي النفقات الجارية %	معدل النمو %	الاجتماعة النسبة إلى إجمالي النفقات الجارية %	معدل النمو %	النسبة إلى إجمالي النفقات الجارية %
1984	54,1	58,2	563,3	21,6	17.8	14,3	28,7	6,8	20,4	55,7	17,8	21,7
1985	80,3	48,4	725,8	28,9	13,9	14,6	28,3	6,7	21,5	55,8	22,9	20,7
1986	107,8	34,2	861,5	18,7	17,9	14,5	18,8	6,7	21,7	50,8	14,7	20
1987	153,3	42,2	1064	23,5	16,6	13,7	32,3	7,2	17,3	42,8	4,4	18,6
1988	206,7	34,8	1413	32,8	11,9	11,6	23,4	6,7	15,3	39,4	19,8	16,8
متوسط الفترة		39,9		25,9	15,07	13,6	28	6,8	19,05	47,2	15,5	19,03

ملحق رقم (2): الاتجاه العام لتطور معدل الاستثمارات في مصر خلال الفترة (1987-1995) . [39] ص343

السنوات	الاستثمارات الاجمالية		الاستثمارات الثابتة الحكومية		الاستثمارات الثابتة الخاصة		نسبة الاستثمارات الثابتة الحكومية إلى إجمالي الاستثمارات	نسبة الاستثمارات الثابتة الخاصة إلى إجمالي الاستثمارات
	معدل النمو%	النسبة إلى الناتج الاجمالي	معدل النمو%	النسبة إلى الناتج الاجمالي	معدل النمو%	النسبة إلى الناتج الاجمالي		
1978	43,3	11,5	47,3	9,5	27,5	2,03	82.4	17,4
1979	2,9	10,8	29,8	7,3	90,9	3,5	67,4	32,6
1980	93,1	18,8	28,9	13,0	82,6	5,8	69,2	30,8
1981	17,8	21,4	19,1	15,0	15,01	6,4	69,1	30,9
متوسط الفترة	**35,7**	**15,6**	**31,2**	**11,2**	**54**	**4,4**	**72**	**27,8**
1982	1,8	19,5	12,4	15,0	22,8-	4,5	77,2	22,8
1983	5,4	18,9	6,8	14,9	2,8-	4,02	78,8	21,2
1984	8,6	19,4	6,2	15,0	17,4	4,4	77	22,9
1985	5,8	19,3	0.45	14,1	23,9	5,2	73,3	26,7
1986	0,22	18,9	8,7-	12,6	24,6	6,3	66,6	33,4
متوسط الفترة	**4,2**	**19,2**	**3,4**	**14,3**	**8,06**	**4,9**	**74,6**	**25,3**
1987	18,9	21,8	19,8	14,6	17,1	7,2	67,1	32,9
1988	42,3	29,8	30,0	18,3	67,4	11,5	61,3	38,7
1989	15,3	33,4	15,6	20,5	14,8	12,9	61,5	38,5
1990	12,6	36,7	11,5	22,4	14,2	14,3	60,9	39,1

متوسط الفترة	**22,3**	**30,4**	**19,2**	**18,9**	**28,4**	**11,5**	**62,7**	**37,3**
1991	11,1	24,1	8,7	13,8	11,8	10,2	57,4	42,6
1992	39,1	19,8	7,5_	10,6	8,4	9,2	53,0	47,0
1993	14,7	23,2	_	_	_	_	_	_
1994	16,7	24,7	_	_	_	_	_	_
متوسط الفترة	**20,4**	**22,7**	**_**	**_**	**_**	**_**	**_**	**_**

ملحق رقم(3): جدول توزيع النفقات العامة حسب القطاعات للفترة(1974-1990)

الوحدة: 10 [3]

السنوات	الصناعة والطاقة	الفلاحة والري	الخدمات حة	الصحة	الإدارة	الاجتماع والثقافة	منشآت اقتصادية	المالية	الدفاع	التربية والتكوين	نفقات غير مخصصة	المجموع
1974	309600	2441450	1384459	564800	1518540	2671082	80000	485502	673000	3253300	2859067	13400000
1975	403000	2301500	1630396	725000	1780834	2633800	220000	789000	1030000	4320583	7042963	17700000
1976	403614	2029990	1210646	805470	2624640	1337279	810000	893000	1288150	4808722	7073489	20100000
1977	455354	2206902	1617823	901178	3701210	1365285	1100000	339000	1600000	6161185	7675863	25400000
1978	519842	2558300	2420410	1033572	4977435	1364176	1140000	490808	1843000	7806633	8310824	30100000
1979	601017	2789020	2861685	1225870	5674809	1504507	1420000	811000	2317766	9246389	8482937	33500000
1980	990498	4218920	4090534	1564100	7884328	1903087	1970000	1440000	2702516	11936327	12219527	44000000
1981	1602032	5575164	6781187	2694200	9552015	1462316	240000	3029120	3481419	15523425	11734820	57600000
1982	2163717	5854115	9880487	3516660	11981936	1567147	600000	3150800	3893000	18197929	24020250	72400000
1983	2407240	6556312	14817287	3205965	12893335	1748510	1774000	3248815	4476950	18248682	20386660	85600000
1984	2880448	6305448	7641568	4691550	14551300	2185102	2820000	5319215	4630561	21763675	32745000	11570000
1985	2633673	8089366	8769563	4835600	16865946	2631257	3085000	7252450	4793137	23922026	34197552	11690000
1986	3182440	9078167	9417492	6818300	17868298	3214173	3140000	8046150	5459000	28434173	31384477	12800000
1987	3528000	8808000	1935000	3961000	11508192	5181000	9497000	5013000	5805000	28796000	21779000	10390000
1988	2396427	8238600	870159	3672000	18771124	5966290	10511000	6380000	6084400	27613000	22297000	11970000
1989	3224203	8476200	805409	3921000	21283530	4252269	8737000	8150000	6500000	30870000	25180309	12450000
1990	3760618	9472300	983800	384000	23062315	5620835	10758000	8850000	8100000	38078473	30351859	13650000
متوسط الفترة	1850689,59	5588220,82	4536347,35	2618839,12	10970575,7	2741653,82	3406000	3746344,71	3804582,29	17587089,5	18102446,9	73235294,1

المصدر: من إعداد الطالبة، مستخرج من الجدولين 'ب' و'ج' من الجرائد الرسمية للسنوات المذكورة.

ملحق رقم(4): جدول توزيع النفقات العامة حسب القطاعات للفترة(1991-2007)

الوحدة: 10 [3]

السنوات	الصناعة والطاقة	الفلاحة والري	الخدمات	الصحة	الإدارة	الاجتماع والثقافة	منشآت اقتصادية	المالية	الدفاع	التربية والتكوين	نفقات غير مخصصة	المجموع
1991	3771511	10537756	1668066	2382560	25916716	4363848	12681457	24820000	10439000	48234565	50483621	**212100000**
1992	6487808	14714271	8402767	12317689	27863209	8416595	16500000	53915900	19636000	67557738	90093227	**420100000**
1993	8154795	21545714	12993154	16713963	41917166	13098930	28752926	99482481	29809500	88126622	143355000	**476600000**
1994	9127383	26295797	14991210	17819286	63346530	15128337	31151786	91005880	39846557	105887254	120672857	**566400000**
1995	8215509	27965362	21164099	21171423	71583330	17264739	25500000	164914085	58847450	126804453	191445529	**589400000**
1996	9669890	33498408	29897846	28994126	92585363	22502035	31900000	139759110	79518585	154738630	225536007	**848100000**
1997	8646670	34337862	28334427	28536391	96868504	20868020	37100000	99173950	101125565	163897303	295211308	**878600000**
1998	8863581	43104589	53115416	29802363	107253902	22769849	41990000	27780996	112248160	191724345	341568449	**976700000**
1999	10747769	58505088	100812795	31621985	142410135	23636457	47155000	38863442	121597397	243546591	279680056	**1080690000**
2000	9628865	59669111	96826338	33900742	176232330	24653191	57694500	41885253	141576750	260102940	353397644	**1205820000**
2001	7890391	76838604	168514605	38324796	217687875	72422111	83877000	65762745	149468622	246205286	174286299	**1351750000**
2002	10525921	96789497	135610169	49117107	292852496	94360775	102526000	85145941	167379503	295074490	230462268	**1602360000**
2003	10425273	118439490	144616688	55430565	303848623	114783567	114093000	130038981	170764203	319252777	229416697	**1785180000**
2004	17822185	99512425	121385885	63770452	320403220	107476508	131436000	237787895	201929600	352013516	266462314	**1920000000**
2005	4552527	111285782	91638711	62460953	331192737	121838889	126497000	223322839	210000000	385026355	282184207	**1950000000**
2006	4670609	139388365	190946519	70315276	372479846	153163289	312772000	354464667	224766775	443113686	365362945	**2631340000**
2007	6889570	232793352	340589498	93552966	463849123	205960633	597855000	407231960	245795158	507702785	521538220	**3623700000**
متوسط الفترة	**8593544 1/2**	**70895380,8**	**91853423,1**	**38601920,2**	**185193594**	**61335751,4**	**105851863**	**134432713**	**122632284**	**235235843**	**244773920**	**1301108235**

المصدر: من إعداد الطالبة، مستخرج من الجدولين 'ب' و'ج' من الجرائد الرسمية للسنوات المذكورة.

ملحق رقم(5): جدول نسب توزيع النفقات العامة على القطاعات للفترة(1974-1990)

السنوات	الصناعة والطاقة	الفلاحة والري	الخدمات	الصحة	الإدارة	الاجتماع والثقافة	منشآت اقتصادية	المالية	الدفاع	التربية والتكوين	نفقات غير مخصصة
1974	2,31%	18,22%	10,33%	4,21%	11,33%	19,93%	0,60%	3,62%	5,02%	24,28%	21,34%
1975	2,28%	13,00%	9,21%	4,10%	10,06%	14,88%	1,24%	4,46%	5,82%	24,41%	39,79%
1976	2,01%	10,10%	6,02%	4,01%	13,06%	6,65%	4,03%	4,44%	6,41%	23,92%	35,19%
1977	1,79%	8,69%	6,37%	3,55%	14,57%	5,38%	4,33%	1,33%	6,30%	24,26%	30,22%
1978	1,73%	8,50%	8,04%	3,43%	16,54%	4,53%	3,79%	1,63%	6,12%	25,94%	27,61%
1979	1,79%	8,33%	8,54%	3,43%	16,94%	4,49%	4,24%	2,42%	6,92%	27,60%	25,32%
1980	2,25%	9,59%	9,30%	3,55%	17,92%	1,39%	4,48%	3,27%	6,14%	27,13%	27,77%
1981	2,78%	9,68%	11,77%	4,68%	16,58%	2,54%	0,42%	5,26%	6,04%	26,95%	20,37%
1982	2,99%	8,09%	13,65%	4,86%	16,55%	2,16%	0,83%	4,35%	5,38%	25,14%	33,18%
1983	2,81%	7,66%	17,31%	3,75%	15,06%	2,04%	2,07%	3,80%	5,23%	21,32%	23,82%
1984	2,49%	5,45%	6,60%	4,05%	12,58%	1,89%	2,44%	4,60%	4,00%	18,81%	28,30%
1985	2,25%	6,92%	7,50%	4,14%	14,43%	2,25%	2,64%	6,20%	4,10%	20,46%	29,25%
1986	2,49%	7,09%	7,36%	5,33%	13,96%	2,51%	2,45%	6,29%	4,26%	22,21%	24,52%
1987	3,40%	8,48%	1,86%	3,81%	11,08%	4,99%	9,14%	4,82%	5,59%	27,72%	20,96%
1988	2,00%	6,88%	0,73%	3,07%	15,68%	4,98%	8,78%	5,33%	5,08%	23,07%	18,63%
1989	2,59%	6,81%	0,65%	3,15%	17,10%	3,42%	7,02%	6,55%	5,22%	24,80%	20,23%
1990	2,76%	6,94%	0,72%	0,28%	16,90%	4,12%	7,88%	6,48%	5,93%	27,90%	22,24%
متوسط الفترة	2,53%	7,63%	6,19%	3,58%	14,73%	3,74%	4,65%	5,12%	5,20%	24,01%	24,72%

المصدر: من إعداد الطالبة، مستخرج من الجدولين 'ب' و'ج' من الجرائد الرسمية للسنوات المذكورة

ملحق رقم(6): جدول نسب توزيع النفقات العامة على القطاعات للفترة(1991-2007)

السنوات	الصناعة والطاقة	الفلاحة والري	الخدمات	الصحة	الإدارة	الاجتماع والثقافة	منشآت اقتصادية	المالية	الدفاع	التربية والتكوين	نفقات غير مخصصة
1991	1,78%	4,97%	0,79%	1,12%	12,22%	2,06%	5,98%	11,70%	4,92%	22,74%	23,80%
1992	1,54%	3,50%	2,00%	2,93%	6,63%	2,00%	3,93%	12,83%	4,67%	16,08%	21,45%
1993	1,71%	4,52%	2,73%	3,51%	8,80%	2,75%	6,03%	20,87%	6,25%	18,49%	30,08%
1994	1,61%	4,64%	2,65%	3,15%	11,18%	2,67%	5,50%	16,07%	7,04%	18,69%	21,31%
1995	1,39%	4,74%	3,59%	3,59%	12,15%	2,93%	4,33%	27,98%	9,98%	21,51%	32,48%
1996	1,14%	3,95%	3,53%	3,42%	10,92%	2,65%	3,76%	16,48%	9,38%	18,25%	26,59%
1997	0,98%	3,91%	3,22%	3,25%	11,03%	2,38%	4,22%	11,29%	11,51%	18,65%	33,60%
1998	0,91%	4,41%	5,44%	3,05%	10,98%	2,33%	4,30%	2,84%	11,49%	19,63%	34,97%
1999	0,99%	5,41%	9,33%	2,93%	13,18%	2,19%	4,36%	3,60%	11,25%	22,54%	25,88%
2000	0,80%	4,95%	8,03%	2,81%	14,62%	2,04%	4,78%	3,47%	11,74%	21,57%	29,31%
2001	0,58%	5,68%	12,47%	2,84%	16,10%	5,36%	6,21%	4,87%	11,06%	18,21%	12,89%
2002	0,66%	6,04%	8,46%	3,07%	18,28%	5,89%	6,40%	5,31%	10,45%	18,41%	14,38%
2003	0,58%	6,63%	8,10%	3,11%	17,02%	6,43%	6,39%	7,28%	9,57%	17,88%	12,85%
2004	0,93%	5,18%	6,32%	3,32%	16,69%	5,60%	6,85%	12,38%	10,52%	18,33%	13,88%
2005	0,23%	5,71%	4,70%	3,20%	16,98%	6,25%	6,49%	11,45%	10,77%	19,74%	14,47%
2006	0,18%	5,30%	7,26%	2,67%	14,16%	5,82%	11,89%	13,47%	8,54%	16,84%	13,89%
2007	0,19%	6,42%	9,40%	2,58%	12,80%	5,68%	16,50%	11,24%	6,78%	14,01%	14,39%
متوسط الفترة	**0,60%**	**5,45%**	**7,06%**	**2,97%**	**14,23%**	**4,71%**	**8,14%**	**10,33%**	**9,43%**	**18,08%**	**18,81%**

المصدر: من إعداد الطالبة، مستخرج من الجدولين 'ب' و'ج' من الجرائد الرسمية للسنوات المذكورة.

ملحق رقم (7): جدول الإحصائيات الاجتماعية والاقتصادية لماليزيا (2002-2006).[241]

البيان	2002	2003	2004	2005	2006
إحصائيات ديموغرافية					
عدد السكان(آلاف)	24,527	25,048	25,581	26,128	26,640
النسبة بين الجنسين	104	104	104	104	104
الكثافة السكانية(لكل كم^2)	74	76	78	79	81
التربية					
معدل الإلتحاق بالمدارس الإبتدائية	97	92,7	92,7	91,7	89,9
عدد الملتحقين بالجامعة	263	283	296	312	309
معدل محو الأمية	90,6	91,3	91,6	91,6	92,6
الصحة					
عدد السكان لكل طبيب	1,406	1,357	1,402	1,300	1,214
عدد الأسرة الطبية	34,624	34,089	34,414	34,761	35,739
متوسط العمر المتوقع للذكور	70,8	70,9	71,1	71,5	71,8
متوسط العمر المتوقع للإناث	75	75	75	76	76
الاتصالات					
عدد المشتركين في الإنترنت (مليون)	3,6	4,2	4,9	5,7	6,5
عدد أجهزة الإعلام الآلي(لكل1000 ساكن)	145	166	189	218	244

البنية التحتية					
الطرق السريعة(كم)	72,165	76,8	77,297	77,673	78,256
تغطية المناطق الريفية بالكهرباء(%)	91,04	91,6	92,7	92,9	93,3
تغطية المياه في المدن(%)	86	86	88	90,8	92,6
تغطية المياه في الريف(%)	97	98	96	97	97,9
هيكل الفقر					
نسبة الفقراء في المدن	7,1	3,6	3,3	2	2,6
نسبة الفقراء في الريف	21,1	14,9	14,9	11,4	11,9